

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي
BESM ELLAH
www.iqra.ahlamontada.com
منتدى اقرأ الثقافي
الأسرار الخفيّة
وراء الغاء الخلافة العثمانية
دراسة حول كتاب
نكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة
لشيخ الاسلام مصطفى صبري
دار الدعوة

الأَسْرَارُ الخَفِيَّةُ

وَرَاءَ إِلغَاء الخِلافة العُثمَانية

الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
رقم الإيداع: ٥٤٤٣ / ١٩٨٤

دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع
٢ شارع منشا - محرم بك - الاسكندرية
تليفاكس: ٣٩٠٧٩٩٨ ، ٠٣/٣٩٠١٩١٤

الأسرار الخفية

وَرَاءَ إِلغَاء الخِلافة العُثمَانية

طبعة مزيدة ومنقحة

د. مصطفى حلمي

دِرَاسَة حَوْلَ كِتَابْ

النكير عَلى مُنكري النِعمة منَ الدّينَ وَالخِلاَفَةَ وَالأمّة

لشيخ الاسلام **مصطفى صبري**

دار الدعوة

للطبع والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد . .

فإن التاريخ يسير بخطى وئيدة، لتمضى معه الأحداث الواحد تلو الآخر، وتسجّل صفحاته أعمال البشر فى سلسلة مترابطة الحلقات بين العلل والمعلولات، فيصبح ما نشاهده اليوم ونعانيه ثمرة أحداث السنوات التى مضت، والقرون التى انقضت.

وينطبق هذا التصور على الحدث الجلل: أى إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م.

عنّت لى هذه الخواطر عندما تصفحت كتاب الشيخ مصطفى صبرى - يرحمه الله - لأقدّم لطبعته الثانية، وأخذت أتأمل مدى التحولات الضخمة فى بلادنا الإسلامية: سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا وثقافيًا واقتصاديًا، التى حوّلت مسار الأمة من خط سيرها فى ظل الخلافة الإسلامية إلى خط الغرب، فكانت تفقد هويتها على مراحل خطوة خطوة، ثم جاءت (العولمة) لتجهز على البقية الباقية، بينما كانت الأمة محصنة برداء الخلافة الإسلامية على مدى تاريخها (الخلافة الراشدة - الأموية - العباسية - العثمانية)، وكانت المحافظة على الوحدة هى أكبر فضائلها التى قاومت بها الأمة مراحل الضعف، وصمدت فى وجه النكبات.

لذلك فقد صار إلغاء الخلافة منعطف رئيسى فى تاريخنا المعاصر، ونرى أن المنهج المناسب فى بحث تاريخنا السياسى والثقافى والاجتماعى والدينى من هذا المنعطف، إذ تشعبت منه، إما القيادات المحافظة على التراث، أو الآخذة من الغرب بكليته، أو التى تنتقى ما يوافق تراثها وتلفظ ما يخالفه. وإذا كانت المراحل

التاريخية لأوروبا تنقسم إلى قديم وأوسط وحديث، فلنا أن نتبّع التقسيم المنهجى لتاريخنا المعاصر ما بين: عصر الخلافة العثمانية، وما بعد إلغائها، ومنذ وقوع هذا الحدث الكارثة فى تاريخنا بدأت الصراعات بين الآراء والاتجاهات، وأصبحت الغلبة للتيّار التغريبى مدعّما بالجيوش المسلحة - اقتداءً بأتاتورك دجّال اللادينية الأكبر فى العالم الإسلامى بلا منازع - فأصبحت الأمة الإسلامية بسبب جريمته معمل تجارب لاستيراد الدساتير والقوانين والفلسفات والقيم والعادات من الغرب واستبدالها بالشريعة الإسلامية فى السياسة والتعليم والتربية والثقافة والاقتصاد، وتقلص مفهوم الدين الإسلامى كعلاقة بين الفرد وربّه - عز وجل - وحصر أتباعه داخل المساجد تقليداً للمفهوم الكنسى للمسيحية فى العصور الوسطى، بينما انطلق الدين فى الغرب يباشر دوره السياسى على أوسع نطاق بخلاف ما تزيفه أجهزة إعلامه لخداعنا.

وفى ضوء المتغيّرات التى حدثت بتركيا وتبعتها البلاد الإسلامية منذ صدور كتاب الشيخ مصطفى صبرى عام ١٩٢٤م فذلك يتطلب الطواف حول بعض القضايا المتصلة بمضمونه، ثم نختم هذه المقدمة بإيضاح غايتنا فى نهايتها، للترجيح بين المشروعين: الإسلامى الحضارى، التغريبى التنويرى.

ويثير مضمون الكتاب قضايا تحتاج إلى التدبر فى ظل التجارب المريرة التى خاضها المسلمون منذ إلغاء الخلافة، فمنها:

عودة الغرب إلى الدين بعد مرحلة العلمانية ليعيد له مكانة القيادة بعد اجتيازه مرحلة الأيدولوجيات - وأهمها الماركسية والقومية والوطنية، فتوحدت أوروبا، وسعت أمريكا إلى فرض ثقافتها وأنماط حياتها على الكرة الأرضية باسم العولمة، وانطلقت الجماعات الأصولية والأحزاب اليمينية فى أوروبا وأمريكا وإسرائيل لفرض برامجها وجذب الرأى العام إلى عقائدها.

أمّا بالمقارنة بخط سير أمة الإسلام - وفى مقدمتها تركيا - فنرى الاتجاه المعاكس، أى باعتناق القوميات وتقليد حضارة الغرب - عندما كانت تعادى الدين فى القرون الوسطى - وتقليص دور الإسلام وحصره فى دائرة العاطفة الفردية، فماذا كانت النتيجة فى تركيا خاصة؟ (لقد كانت تركيا، كدولة إسلامية قوة عالمية،

أما تركـيا، التى تنتحل الآراء الأوروبية، فـهى دولة من الدرجة الثالثـة، لا يعدم العالم اليوم كثيرًا من مثيلاتها)[1].

أما فى داخل تركيا فإن الجماهير لم تسلّم طوعًا، وانتظمت فى حركات مقاومة قادها فى البداية الإمـام النورسى، ثم انضمت إلى الأحزاب الإسلاميـة سعيًا وراء التغييـر فى ظل الديمقراطية، وكانت المساجلات بالآراء والحـجج بين الإسلاميين والعلمـانيين، ولكن بعـد أن أفرغ المنظرّون من العلـمانيـين ما فى جـعبتـهم عن الديمقـراطية والحريات السـياسيـة ومعارضة قـيام الحكومات الدينيـة التى ستعـيد -بزعمهم- سلطات رجال الدين فى العصور الوسطى، وغيرها من الأفكار المكررّة المتـرجمـة عن التـجارب الغـربيـة، بعد المجـادلات والمناقـشات، اتضح إفـلاس المعارضين للنظام الإسـلامى، فتدخل الجيش بقوته لتنحيـة أى حزب ينادى بمبادئ الإسلام، مصممًا على استخدام العصا الغليظة لتهديد الجماهير فى كل مرة تتحول بفطرتها إلى دينها الذى انتزع منها كما يُنتزع الطفل الرضيع من حضن أمه!

وفى ضوء هذه المتـغيرّات الحـادثة بعد تأليف كتـاب الشيخ مصطفى صـبرى - يرحمه الله - فـإن الواقع المرير الذى نعيشه يلحّ علينا لعرض مـا طرأ على الساحة إقليميًا فى تركيا، وعلى مستوى العالمين الغربى والإسلامى.

- أتاتورك دجّال اللادينية الأكبر:

تلقت الأجيال منذ أتاتورك، تجـربته كأنها المنقذ من تدهور الأمـة، فتربت على أفكار العلمانية والقومية، واتخذت من تقليد الغرب طريقًا إلى التقدم، وتخرّج من هذه الأجيال القادة والسـاسة والزعماء والثوريون، حيث قادوا الشعـوب الإسلامية وراءهم، فخاضـوا التجارب المريرة، ثم أيقنت الأمة فى النهاية أن الآمـال المعقودة على التقـدم هى السراب بعيـنه، واتضح بعد فوات الأوان أن أتاتورك كـان دجّال اللادينية الأكبر.

فقد كان من الضرورى أن نعيش عهدًا من الأوهام والضلالات . . . وأن نتجرع كؤوس الهزيمة فى سـيناء وأندونيسيا والباكسـتـان، لكى نشعر بالخطر، وأن يكون

(١) مقومات العمل الإسلامى «اتجاهات وبرامج وآراء للحركة الإسلامية» إعداد: جماعة مسلمى يوغوسلافيا، ط شركة الشعاع للنشر/ الكويت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

بيننا من يفيضون فى الحديث عن الحرية والازدهار والتقدم.. ولا يحققون إلا الظلم والفساد ... إن ذلك كله كان ضروريًا لحلول عهد الصحوة ... وأن ثمة مخرجًا وحيدًا للعالم الإسلامى مما يتخبط فيه: هو الرجوع إلى أصوله الروحية والمادية الخاصة به، أى الرجوع إل الإسلام والمسلمين[1].

وإن صح افتراض وصف التاريخ بأنه (معمل التجارب الإنسانية)، فإن الشواهد على صحة هذا الفرض هى:

(أ) فقدت الأمة وحدتها وكيانها الحضارى الإسلامى المتميزّ.

(ب) أسفر العداء الغربى الكامن بالقلوب عن وجهه، إذ لم تفتر جهود البلدان الأوربية لتحطيم الخلافة منذ قام محمد الفاتح بفتح القسطنطينية (فقد كان الفرنسيون - والغربيون بصفة عامة - يدركون السر فى قوة المسلمين والذى يتمثل فى جانبين مهمين: الأول هو تمسكهم بالدين، والثانى فى وحدة بلادهم فى ظل حكومة إسلامية مطاعة مهابة)، وعندما انتصر الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية وجّه الأساقفة الخطابات إلى القادة العسكريين لاحتلال الآستانة.

(جـ) حقق اليهود حلمهم بإقامة دولة فى قلب الأمة الإسلامية، لأول مرة فى تاريخها.

- تحقيق الخلافة لوحدة الأمة ولمشروعها السياسى العالمى:

فإن أفضل مدخل لمعرفة حقيقة الخلافة العثمانية ودورها فى حماية الأمة الإسلامية وتوحيدها، هو عقد مقارنة بين ما آلت إليه الأمة الآن وما كانت عليه فى ظل الخلافة[2].

وليس من غرض دراستنا، العرض التاريخى، فإن شرحه يطول، حيث كانت

---

(١) (مقومات العمل الإسلامى - واتجاهات وبرامج وآراء للحركة الإسلامية) ص٦٦، إعداد: جماعة مسلمى يوغوسلافيا، شركة الشعاع للنشر/ الكويت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٢) من نتائجها الترحم على (الاستبداد العثمانى) وتمنى عودتها بعد بضع وعشرين راية بدلاً من راية واحدة وضياع فلسطين وحواجز الحدود وحظر الانتقال من بلد إلى آخر إلا بعد تأشيرات وجوازات وجمارك .. الخ ثم فقدان العزة والكرامة، (ط ١٢١ من كتاب (جوانب مضيئة فى تاريخ العثمانيين الأتراك) زياد أبو غنيمة - ط دار الفرقان/ عمان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

هدفًا للصليبيين طوال ستة قرون، بل نجتزئ بعض مواقفها العسكرية والسياسية فى مواجهة الاستعمار الأوربى، ثم نبحث فى تعليل حركة أتاتورك بحكم كونها رأس حربة للقضاء أولاً على الإسلام فى قلعته، ثم الانسياح فى ديار الإسلام تقتيلاً لعلمائه وإبعادًا لشريعته وتخريبًا لأراضيه وغزواً ثقافيًا لأهله، وما تمكن الاستعمار الغربى من العالم الإسلامى إلا بعد كسر هذا الحاجز المنيع الذى حال دون تحقيق مطامعه، وإذا كان العصر هو عصر ازدهار الصهيونية وسيطرتها على العالم فإنه فى الحقيقة أيضًا عصر (انحلال) عرى دولة الإسلام وتفتيت شعوبه وإقصاء شريعته.

ولو صحّ (استبداد السلطان عبد الحميد فلا يقارن باستبداد النظام الثورى لأتاتورك، فإن صح استبداد الأول فإنه اقتصر على عملاء دول أوروبا من الجواسيس والمخربين والأعداء، بينما امتد استبداد أتاتورك إلى الشعب المسلم التركى بأكمله).

ثم قلدته (الثورات) التى تابعته فأصبحت علمًا على الاستبداد السياسى والعلمنة (إقصاء الشريعة) والتغريب والتخريب الاقتصادى والحرب الشعواء على الإسلام والمسلمين عقب إسقاط الخلافة.

وقد تواطأت الصليبية واليهودية على إسقاطها والقضاء عليها وهى رمز وحدة المسلمين وقوتهم.

وبدأت الخطة (عشية انتهاء الحروب الصليبية عام ٦٩٠هـ - كما يقول أحد مؤرخيهم ويدعى (ديجو فارا):

«إن الخطة للقضاء على الدولة العثمانية الإسلامية قد بدأت عشية انتهاء الحروب الصليبية عام ١٢٩١م (٦٩٠هـ) واستمرت حتى حققت أهدافها عام ١٩١٨م.. إن أصل العداوة المزمنة التى يشعر بها الأوربيون للأتراك راجعة إلى العداء الشديد الواقع بين النصرانية والإسلام»[1].

وفعلوها وأصبحنا الآن فى حالة تمزق وتشتت وشرذمة لم تحدث فى تاريخنا من قبل قط. يقول أحد الباحثين: «لقد التقى إحسان الجابرى عام ١٩٣٢م مع بن

---

(١) الغارة على العالم الإسلامى لمحيى الدين الخطيب، نقلاً عن العالم الإسلامى والمكائد الدولية لفتحى يكن - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

جوريون فحدثه هذا عن أن اليهود مصممون على انتزاع فلسطين من أيدى العرب مهما كلفهم الأمر، وأنهم سيبلغون هدفهم هذا لا محالة، فرد عليه إحسان الجابرى ساخراً (أنتم تحلمون! هناك ثمانون مليونًا من العرب مستعدون أن يفتدوا فلسطين بأرواحهم، فقال بن جوريون واثقًا: ولكن عندنا سلاح سيتغلب على هذه الكثرة، فسأله إحسان الجابرى (تعنى انجلترا وأمريكا؟) فقال بن جوريون بحزم (لا، لا بل أعنى تفرق العرب)[1].

وهكذا تحقق الهدف وأصبحنا فى حالة تمزق، وعندما نسعى للوحدة، فى أى صورة من صورها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، تحول بيننا وبينها العراقيل، حتى تسرب اليأس إلى القلوب فى أمة علّمت البشرية فكرة الوحدة العقدية وحققت الرابطة العالمية.

ويحز فى نفس كل مسلم أن تصل أمتنا إلى هذه الأوضاع بينما هى التى قادت العالم إلى رباط العالمية التى أصبحت من سمات العصر، فقد كانت روسيا (قبل الانهيار) تضم الملايين ويحس المواطن بالفخر أن الدولة التى ينتمى إليها تنافس قوة أخرى عالمية، بل كان الماركسى فى أى جهة من العالم يشعر بهذا الفخر ولا تجرؤ الحكومات التى يحيا فى ظلها أن تقبض عليه أو تلقى به فى السجن إلا فى حالات استثنائية، لأن (روسيا) كانت تتدخل بنفوذها السياسى للدفاع عنه!

ولا يحتاج الشرح لبيان فخر الأمريكى بالانتماء لأمته، فهذا أمر ملحوظ ومشاهد فى كل مكان.

كذلك أوروبا الساعية إلى الوحدة على أشلاء الملايين من بنيها خلال الحروب الطاحنة التى كانت بين بلدانها لسنوات طوال.

---

(١) كتاب(اليهود فى المعسكر الغربى) داود عبد الغفور سنقراط ص ٩ط دار الفرقان عمان ١٩٨٣م ١٤٠٣هـ.
جريمة إسقاط الخلافة مدونّة بمخطوطات مكتب السجل العام بوزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨/ ٨٧٤ بتاريخ ٧/ ١١/ ١٨٥١، رقم ٧٨/ ٤٢٧ بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٨٤١ ومصدق عليها من الملكة فكتوريا، وبدأت الجريمة على مائدة عشاء بين اللورد شافتسيرى واللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا حيث قدم الأول للثانى مشروع الاستيطان اليهودى. وعندما وافق الثانى أعلن الأول أن الله قد اختار بالمرستون ليكون أداة لخير شعبه القديم. ثم وضعت الخطة لمساومة السلطان، وهى التى ذكرها السلطان فى مذاكراته، وعندما قاومهم وضع بالمرستون خطة للقضاء على السلطان والدولة. تقوم هذه الخطة على إحياء شباب تركيا وتزويده بالمال اليهودى حتى يتم صهره داخل الثقافة اليهودية، وبدأ التنفيذ وسقطت الخلافة.
ص ٣٢٤ من كتاب (المسيح الدجّال) سعيد أيوب، ط١ الفتح للإعلام العربى بالقاهرة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

فأين الأمة الإسلامية من رباط العالمية الآن؟

إننا نذَكّر بعض المثقفين بهذه الانطباعات ليعيدوا النظر فى مقولة [الاستعمار العثمانى] وغيرها من المصطلحات التى شوهت تاريخنا.

لقد فقد الفرد المسلم الغطاء السياسى الذى كان يحميه أيام الخلافة، حتى فى عصور ضعفها فكان السفير الإنجليزى يستعطف الخليفة العثمانى خشية إعلان الجهاد فيثور مسلمو الهند فى وجه إنجلترا آنذاك. وأصبح المسلمون الآن هم الوحيدون فى أنحاء العالم المستهدفون لحملات القتل والتشريد والإبادة بلا رادع من ضمير أو وازع من أخلاق، فأحوال الأقليات - بل الأغلبية - لا تخفى على أى مراقب. وفى القمة لا يخفى على أحد الجرائم الوحشية - ولفظ الوحشية ربما لو عقله الوحوش لاحتجوا - على جرائم الصرب فى البوسنة والهرسك التى تدين العصر كله وهى سبّة فى جبين الغرب بل العالم، أما كارثة اغتصاب فلسطين فإنها العار الأكبر لحضارة الغرب.

وبعد، فإذا كنا قد وضعنا هذه الملامح لصورة العالم الإسلامى فلكى نعلم أن أحوالنا فى ظل العثمانيين كانت أفضل بكثير، بل لا مقارنة، بأحوالنا الراهنة.

- انحسار العلمانية فى الغرب وعودة الدين إلى المسرح السياسى:

يبدو للمراقب لتطورات الأنظمة الغربية أن العلمانية التى نشأت هناك للفصل بين الدين والدولة كانت تتسم - كما وصفتها كارين آرمسترونج - بالتسامح، إذ نظر إليها فى مراحلها الأولى، على أنها أسلوب أفضل للتدين، وكانت العلمانية الغربية أيضًا تتطور تطورًا إيجابيًا، أدى فى معظم الأحيان، إلى مزيد من التسامح[1].

ولكنها بالمقارنة بينها وبين العلمنة فى الشرق قالت (.. فإن عملية العلمنة فى الشرق الأوسط كانت هجمة عنيفة قسرية)[2] مستدلّة بذلك على ما فعله أتاتورك

---

(١)، (٢) ص ٣٠٥ من كتاب (معارك فى سبيل الإله) الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، كارين آرمسترونج، ترجمة د. فاطمة نصر ود. محمد عنانى، كتاب سطور بالقاهرة سنة ٢٠٠٠م.

ويقول جيل كيبل (ينفتح الربع الأخير من القرن العشرين، فى أوروبا الكاثوليكية على مفارقة: إذ يبدو المجتمع وكأنه لم يكن يومًا علي هذا القدر الكثيف من الدنيوية العلمانية ومن اللامسيحية. ومع هذا فإن حركات معاودة تنبعث وتتولد فى كل مكان ... أى جماعات فى حقل الجامعات - وعمليات الشفاء العجائبى. ومنظمات مثل «التناول والتحرير» التى تريد إعادة خلق مجتمع مسيحى بعد «إفلاس العلمانية») ص٥٩ من كتاب (ثأر الله- الحركات الأصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث) ترجمة نصير مروة - دار قرطبة - قبرص) ط٢ سنة ١٩٩٨م.

الذى صمم على «تغريب» الإسلام ومضى فى طريقه بإغلاق المدارس الدينية وفرض الزىّ الغربى بقوة القانون وتقليص الدين ليصبح عقيدة فردية بغير تأثير قانونى أو سياسى أو اقتصادى وإخضاعه للدولة، وعندما قامت حركة العصيان بقيادة سعيد النورسى «سحقها أتاتورك بسرعة وحزم فى غضون شهرين»(١).

وارتفعت نغمة العصبية الدينية فى أوربا وأمريكا، فرسمت إحدى المجلات الإنجليزية صورة رمزية للقائد اللنبى فى عودته من حرب فلسطين وكتبت تحتها (العودة من الحروب الصليبية)، ووقّع مائة عضو من أعضاء البرلمان الإنجليزى على مذكرة اللورد سيسل تتضمن المطالبة بإخراج الأتراك من الآستانة، وأرسل اثنا عشر أسقفا فى الآستانة برقية إلى رئيس أساقفة كانتربرى يدعونه فيها إلى المساعدة على إخراج الأتراك من الآستانة . . . كما أرسل أسقف نيويورك إليه أيضًا بهذا المعنى نيابة عن مائة أسقف (وشكره على المساعى التى يبذلها فى «الحروب الصليبية» التى تبذل ضد بقاء الأتراك فى الآستانة. .)(٢).

وبنفس الدوافع الصليبية كتب القائد الفرنسى بيير كيللر يقول (إن مصالح فرنسا فى الشرق الأوسط هى قبل كل شىء مصالح روحية، وتعود هذه العلاقات إلى عهد الصليبيين. .)(٣).

وأضاف الرئيس الأمريكى (بوش) فى سبتمبر ٢٠٠١م أخيرًا، برهانًا قاطعًا على صبغة الحرب الصليبية عندما صرّح بذلك علنًا (ولا يؤخذ تراجعه بعدها مأخذ الجد لأن فلتات اللسان أصدق تعبيرًا عما فى النفس) فهو يمضى سياسيًا وعسكريًا وفق الشعار المرفوع منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١م وقبلها أصدر الكونجرس قرارًا فى منتصف الثمانينات معلنًا أن الإسلام هو الخطر الأكبر فى نظر الولايات المتحدة(٤).

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠٥.

(٢) ، (٣) باختصار من كتاب (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) جـ٢ ص ١٩، ٢٠ للدكتور محمد محمد حسين ط مكتبة الآداب بالجماميز بالقاهرة ط٢ ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

(٤) ص ١٦٩ من كتاب (سرّ إسلام الأمريكيات) تأليف Carol l.anway الباحثة الكهنوتية المسيحية، ترجمة محمد عبد العظيم، ط دار المنارة - المنصورة - مصر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م وسبقهم جميعًا روسو (رئيس قسم التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية مستشار الرئيس الأمريكى جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧م)، قال عندما أقبلت نذر الحرب الإسرائيلية: [. . بل هى خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية] معلنًا تأييد أمريكا التام لإسرائيل فى حربها العدوانية.

ص ١٠٩ من كتاب (المسيح الدجال، قراءة سياسية فى أصول الأديان الكبرى) سعيد أيوب.

وما لم تقله آرمسترونج، أن الكنيسة فى الغرب استعادت سلطانها فى التأثير فى الأحداث السياسية المحلية والعالمية، ويرى الدكتور محمد يحيى أن المسيحية الغربية أصبحت الآن قوة دولية كبرى فى مجال السياسة، وفى ميادين الإعلام والدعاية أولاً فى مجلس الكنائس العالمى جهاز سيطرة وتوجيه وتوحيد أشبه بمفهوم **(الخلافة)** فى الإسلام، وبالوكالة اليهودية عند الصهاينة.

ويا لها من مفارقة صارخة:

تعلمت أوروبا الوحدة، من الخلافة الإسلامية، وتخلى عنها المسلمون وتقهقروا إلى الخلف بسبب الانقسامات ومحاكاة الغرب واستعارة نظمه فى القومية والوطنية التى أصبحت من مخلفّات القرون الماضية[(١)].

واسترد الدين مكانته بالمفهوم السياسى الواسع، كما عاد ليملأ الفراغ النفسى والوجدانى بعد علل القلق والاضطراب النفسى الذى عانت منه المجتمعات هناك طويلاً.

تقول آرمسترون،ج أستاذ الأديان المقارنة بجامعة اكسفورد:

(فقد تقدّم الأيديولوجيات الإنسانية والتطلعات والحماس، الوعد بنوع من الخلاص، لكنها فى النهاية لن تؤدى إلا للإحباط . . . وغير مستطيعة أن تهدئ القلق وعدم الرضاء الأساسى للبشر والذى يلجئ الكثيرين إلى السلوى التى يقدمها الدين ويقدمها الفن.

وبدراستها للفارق بين الأيديولوجيات الغربية، مثل القومية والاشتراكية، التى لجأ إليها بعض المسلمين، وبين الإسلام، تذكر أن النتائج لم تأت بالإرضاء المأمول كما توقع المصلحون من العلماء المسلمين، ولمعرفتها بالقيمة الكبرى للتوحيد فى الإسلام، ولوعيها بمحاذير الوقوع فى الشرك تقرر أن (خطيئة الشرك تحذر المسلمين من تبنى مُثُل بشريّة خالصة مهما بلغ صلاحها فى حدا ذاتها - وذلك من الأهمية القصوى بمكان، كى لا يتحولوا إلى الوثنية)[(٢)].

---

(١) (الرد على العلمانيين) ص ٣٨ «ورقة ثقافية»، الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) محمد ﷺ، كارين أرمسترونج ص ١٨٠/ ١٨١ ترجمة د. فاطمة نصر ود. محمد عنانى، ط ٢ سطور سنة ١٩٩٨م.

لذلك فإن الإصرار على التاريخ المزيف ووضع الدولة العثمانية فى مصاف الدول الاستعمارية، يحمل فى طياته الرغبة فى المضى قدمًا فى طريق التغريب وإقصاء شرع الله عن حياة المسلمين وتبرير تفتيت العالم العربى والإسلامى، مما يعطى سندًا قويًا للاستعمار الغربى وبقاء نفوذه الثقافى والسياسى والاقتصادى لاعتماده على هذه الانقسامات[١]، إضافة إلى حرمان الأجيال الصاعدة من أمل الوحدة الذى يجعل من أمة الإسلام قوة يُخشى بأسُها ويحقق مصالحها فى الرخاء والاكتفاء الذاتى وإنشاء جيش قوى يقف فى مصاف جيوش الدول الكبرى، كما كان الشأن أيام الخلافة العثمانية وما قبلها منذ عصر النبى ﷺ.

يقول الدكتور أحمد صبحى بكتابه (فى فلسفة التاريخ) [. . ومادتنا التاريخية هى الحضارة الإسلامية، منذ أن انبثق نورها بالبعثة النبوية إلى أن انقضى أجلها، ولكل أمة أجل، بانهيار الخلافة العثمانية، ثم فترة من التاريخ أعقبتها، تزيد قليلاً على نصف قرن، تتأرجح بين الوطنية والقومية. .][٢].

ولا نشارك الدكتور أحمد صبحى فى رأيه، عن انتهاء أجل الأمة الإسلامية بانهيار الخلافة العثمانية، لأن الأمة تتميز بخاصية لا تشاركها فيها أمة أخرى، فهى باقية بالرغم من انفراط عقد الخلافة - أى الرابطة السياسية الجامعة لها - لأن القرآن الكريم يوّحد بينها، وهو ما يراه الدكتور على عزت بيجوفيتش، فمع التسليم بتعدد شعوب العالم الإسلامى، فإن الشىء الذى يربط دوله هو القرآن

---

(١) يذكر ليونارد بانيدر أن الحدود الإقليمية لبلاد الشرق الأوسط هى المقومات الشرعية والسياسية الأولى لوجودها . . وكانت له الشجاعة الكافية للاعتراف بأن هذه الحقيقة مناقضة للمنطق، ولكنه يبررها بأنها ضرورية لأمن أمريكا الوطنى فى الشرق الأوسط.

ص٤١ وص٣٩٩ من كتابه (الثورة العقائدية فى الشرق الأوسط).

وبينما كنت أعد لكتابة هذه المقدمة طالعت خبرًا بعنوان (الجيش الإسرائيلى يستعد لحركة تجنيد كبرى للمقيمين فى الخارج تحسبا لاندلاع حرب شاملة) الأهرام فى ٢١/٧/٢٠٠١م.

فشتان بين أمة كانت موّحدة تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله تجمع العقيدة والشريعة ووحدة الهدف وشرف الرسالة، فتفرقت دولاً ودويلات وتفتت إلى قوميات ووطنيات متناحرة، وبين أمة أخرى كانت فى الشتات لعشرات القرون ثم تجمعت وتوحدت فهل نعى الدرس؟!

(٢) ص ٢٦٥/٢٦٦ من كتاب (فى فلسفة التاريخ) د/ أحمد صبحى، ط مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية سنة ١٩٩٠م.

الكريم، (الذى يُقرأ فى كل أصقاع العالم الإسلامى من الهند إلى الجزائر إلى نيجيريا)[1] ولم يفت الرئيس بيجوفيتش استكمال رأيه فى كتاب آخر حيث يقول:

(إذ المتفق عليه أن الرسول ﷺ هو الأسوة الحسنة على مدى العصور كلها حتى قيام الساعة ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، هو وحده ﷺ الذى ضرب المثل الأعلى فى السلوك الإنسانى فى مسالكه كافة، وقدم الحلول الصحيحة لما يعترضنا من أزمات كأفراد ومجتمعات وأمة.

كذلك فإن اتبّاعه ﷺ يعصم المسلمين من الافتتان بكل ناعق، من هؤلاء المصنوعين والمروّج لهم بأجهزة الإعلام التى يدير أغلبها اليهود، وتقود الشعوب إلى حتفها.

يقول الرئيس على عزت بيجوفيتش بكتابه (الإسلام بين الشرق والغرب) يوجد للإسلام مصدران أساسيان: هما القرآن والسنة النبوية يمثلان معًا الإلهام والخبرة، الخلود والزمن، التفكير والممارسة، الفكرة والحياة. والإسلام طريقة حياة أكثر منه طريقة تفكير. وتشير جميع التفاسير القرآنية إلى أنه بدون السنة النبوية .. أى بدون حياة النبى ﷺ يتعسر فهم القرآن فهمًا صحيحًا. إنه فقط من خلال فهمنا لحياة الرسول ﷺ يعرض الإسلام نفسه كفلسفة عملية أو خطة شاملة للحياة كلها[2].

ولكن مع انحلال رابطة الخلافة السياسى فإن الأمة الإسلامية باقية، وهو ما اتفق عليه المفسرون لقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا..﴾ الآية.

ففى تفسير قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا..﴾ [البقرة:١٤٣].

يقول النيسابورى: أمة وسطًا، أى عدولاً ... وإنما أطلق الوسط على الخيار،

---

(١) ص ١٧٠ من كتاب (البوسنة والهرسك.. من الفتح إلى الكارثة) للدكتور محمد حرب (المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى والبلقان) ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٢) ص ٣٠٤ من كتابه (الإسلام بين الشرق والغرب) ترجمة محمد يوسف عدس، مجلة النور الكويتية ومؤسسة بافاريا ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

لأن الأطراف يتسارع إليها الخلل والعيب، والأوساط محمية محوطة، ثم يستطرد: والخطاب لجميع الأمة من حين نزول الآية إلى قيام الساعة كما فى سائر التكاليف، مثل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ فللموجودين بالذات وللباقين بالتبعية، لكنّا لو اعتبرنا أول الأمة وآخرها بأسرها لزالت فائدة الآية، إذ لم يبق بعد انقضائها من تكون الآية حجة عليه، فعلمنا أن المراد به أهل كل عصر[1]. ويُفهم من هذا أن الأمة باقية إلى قيام الساعة لأداء ما كلُفّت به، والله أعلم.

وهو ما يقرّ به لوينارد بانيدر - أستاذ العلوم السياسية فى جامعة شيكاغو الأمريكية - إذ يرى أن مفهوم (الأمّة) فى الإسلام ما زال قائمًا فى الإسلام (وباستمرار منذ أيام عهد السقيفة فى المدينة المنّورة)، كذلك لم يؤد انحلال الحكم الشرعى فى التاريخ الإسلامى الممثل فى الخلافة (إلى انهيار الدين أو انحلاله. وقد يمكن القول إن انحلال التنظيم السياسى الإسلامى أدّى إلى تقوية التنظيم الدينى، عن طريق يجسّد الأخير فى مجتمع المؤمنين كله)[2].

ومن هذه النظرة المتفائلة، يرى الرئيس على بيجوفيتش أن الاعتماد - بعد الله عز وجل - على الأجيال المسلمة المقبلة (هذه الأجيال التى تشكلّ مائة مليون شاب وشابة وُلدوا فى الإسلام وتربوّا فى مرارة الهزيمة التى تربط فيما بينهم، والذين سيرفضون العيش على الأمجاد القديمة والمساعدات الأجنبية)[3].

فمن كان يصدّق انحدار الماركسية وتحرر المسلمين من فتنتها؟!

ومن كان ينتظر، بعد سنوات من البطش والقهر، انبلاج الظلام عن صحوة إسلامية تعم بلاد العالم؟!

لذلك فإن ثقتنا لا تتزعزع فى ارتفاع موجات اليقظة واستمراريتها، نستقرؤها

---

(١) من كتاب (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) للنيسابورى، تحقيق وتعليق د. حمزة النشرتى، الشيخ عبد الحفيظ فرغلى، د. عبد الحميد مصطفى.
المجلد الثانى ص ١٢٨/ ١٢٩ وص ١٣١/ ١٣٢، ط دار الغد بالقاهرة.

(٢) ص ١٨١ من كتاب (الثورة العقائدية فى الشرق الأوسط) تأليف ليونارد بانيدر وتعريب خيرى حمّاد، ط دار القلم بالقاهرة سنة ١٩٦٥م.

(٣) (البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة) للدكتور محمد حرب ص ١٦٩.

من حديث الرسول ﷺ ومطابقته مع ما أصاب الأمة من كوارث فى القرون الماضية، وما تعانيه من شدائد فى واقعنا المعاصر.

فقد ثبت عنه ﷺ فى الصحيحين أنه قال «**لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى تقوم الساعة**».

وفى تفسير الحديث يقول ابن تيمية (فإن هذه الأمة - ولله الحمد والمنّة - لم يزل فيها طائفة ظاهرة بالعلم والدين والسيف لم يصبها ما أصاب مَنْ قبلها من بنى إسرائيل وغيرهم، حيث كانوا مقهورين مع الأعداء، بل إن غُلبتْ طائفة فى قطر من الأرض، كان فى القطر الآخر أمة ظاهرة منصورة، ولم يسلّط على مجموعها عدوًا من غيرهم، ولكن وقع بينهم اختلاف وفتن)[1].

ونعود ننادى ببعث (الروح) فى اقتراحات الدكتور السهنورى - يرحمه الله - وإحياء لعلاج الأمة من أمراض الانقسام والتشرذم وإنقاذها من (فخ) العولمة، فقد اقترح - عقب إلغاء الخلافة - تكوين «عصبة أمم شرقية تتمشّى مع الاتجاه العالمى نحو التكتل والتجمع»[2].

وكانت دعوته أثناء انقسام العالم حينذاك إلى كتلتين: الاتحاد السوفيتى والولايات الأمريكية، وأصبحت الآن أكثر ضرورة وإلحاحًا فى عصر (العولمة) التى تريد التهام العالم.

وفى النهاية، بعد أن طوّفنا حول مأساة إلغاء الخلافة، فسنقف لنتأمل نتائج الحدث واستخلاص الدرس والمغزى، لأن الإسهام فى بحثه من جوانبه الدينية والحضارية، يقتحم بنا مجال الدراسة المقارنة بين المشروع الإسلامى الحضارى، والمشروع التغريبى التنويرى، ويغلّب الأول على الثانى، إذ يوفر استقراء النتائج المستخلصة مما حدث لأمتنا فى السبعين سنة الماضية - الجهد فى الحوار الدائر بين طرفى النزاع، لأنه تجلى فى **الواقع المعاش** والحقائق الواضحة وقدّم الدليل التجريبى المستخلص مما حدث بالفعل، وتجاوز الإطار النظرى الفلسفى.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، جـ٤ ص ١٤٦، مطبعة المدنى بمصر- بدون تاريخ.

(٢) مقدمة كتاب (أصول الحكم فى الإسلام) بقلم د. توفيق الشاوى (مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٨م)
ويُنظر كتابنا (حضارة العصر: الوجه الآخر) دار الدعوة بالإسكندرية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

ففى المقابل، أى بالمقارنة بما حدث بالغرب، يرى الدكتور جلال أمين رؤية الحدود التى قيدت التطبيق الواقعى (لمبادئ التنوير النظرية التى رفعت قبل قرنين من الزمان . . . (أى) ما فعلته النازية والفاشية بالحرية، واحتياج الديمقراطية الغربية لإشعال حرب عالمية ثانية أفدح ثمنًا من الحرب الأولى، ومغزى إلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان دون وجود حاجة عسكرية إلى ذلك، وما فعلته الستالينية بالحرية والديمقراطية وتفسيرها الخاص للعلوم الاجتماعية، وما ألقته المكارثية من ضوء على مدى استعداد الغرب الحقيقى للتسامح مع الرأى المخالف . . الخ)(١).

ويرى الدكتور جلال أمين طريق الخلاص بتخليص مفهوم التنوير مما دسّ فيه، (وإعطائه المضامين التى تتفتق عنها أذهاننا **نحن**، لمواجهة المشكلات التى نقوم **نحن** بتشخيصها وصولاً لأهداف نقوم نحن بتحديدها)(٢).

وهذا حق، لأن المعنى فى المشروع التغريبى - بعد الفشل المروّع الذى عانت منه الأمة عقب سقوط الخلافة، وتحوّل مسارها بقيادة أتاتورك ومقلدّيه - سيسهم في المزيد من تبديد طاقات الأمّة وجهودها فى ميادين الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والتربية والقوى العسكرية، لأن هذا المشروع ليس نابعًا من تراثنا، ولا يمثل تواصلاً لتاريخنا الحضارى، فضلاً عن تآكل معالم هويتنا أمام زحف سرطان العولمة الثقافية.

والله تعالى أسأل أن يسدد خُطى أمتنا نحو الوحدة والنصر والعزّة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصطفى بن محمد حلمى

الإسكندرية فى رجب سنة ١٤٢٢هـ

سبتمبر سنة ٢٠٠١م

---

(١) ص ٥٢ من كتابه (التنوير الزائف) سلسلة اقرأ - دار المعارف [٦٤٠] سنة ١٩٩٩م.

(٢) نفسه ص ٥٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله..

أما بعد

فإننا نقدّم للقراء كتابًا له أهميته الخاصة فى تاريخ المسلمين المعاصر، والفكر السياسى الإسلامى، ظل مطموراً فى المكتبات العامة والخاصة لا يعرفه إلا القليل، بينما يتطلب موضوعه الإذاعة والنشر على أوسع نطاق، لأنه يصحح معلومات خاطئة كثيرة، ويكشف أسراراً عميقة.

مؤلفه الشيخ مصطفى صبرى شيخ الإسلام فى الخلافة العثمانية، اختار له عنوانًا يوحى بشدة غضبه، وعنف نقده، فسماه:

(النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة)

وسيتضح بعد القراءة صدق قصده.

* * *

فكرة عامة عن الكتاب

يحدثنا الشيخ مصطفى صبرى - رحمه الله تعالى - فى هذا الكتاب عن مأساة إلغاء الخلافة العثمانية، وقد رأيت وضعه بين أيدى المؤرخين ومفسِّريه والدارسين للنظم السياسية الإسلامية والدعاة، ذلك أن موضوع الكتاب يعالج أكثر القضايا اتصالاً بمآسى المسلمين فى العصر الحديث حيث انفرط عقد وحدتهم بإلغاء الخلافة التى ظلت جوهر النظام السياسى الإسلامى منذ وفاة النبى ﷺ.

والكتاب فى مضمونه يعبر عن آراء الشيخ مصطفى صبرى - آخر شيوخ الإسلام فى عهد الخلافة العثمانية - وتمتزج آراؤه بتفاصيل تاريخية وسياسية وعسكرية وثقافية يصعب على القارئ الوقوف على حقيقتها وفهمها ما لم يعرف الخلفيات وراء هذه الأحداث.

لذلك رأيت ضرورة التعليق والشرح على بعض ما احتواه الكتاب من وقائع، والتعريف بالأسماء والجماعات السياسية المختفية وراء الأحداث التى صاحبها المؤلف عندما عايش المحنة من أولها إلى آخرها - فاضُطهد وشُرّد هو وأهله ولاقى الأمرّين من حكام تركيا الجدد اللادينيين ومن بعض الكتاب المصريين الذين أوسعوه سبًا وشتمًا واتهموه بأقذع التهم، أقساها على نفسه تهمة الخيانة، بينما كان الشيخ هو المدافع بلسانه وقلمه عن الإسلام كعقيدة وشريعة، وكنظام سياسى متحقق فى (الخلافة) معتبرًا ما فعله الكماليون بمثابة (هدم الدين من الداخل).

ونحن نقدر صعوبة أخرى أمام القارئ، نرجو الله تعالى أن يوفقنا لإزالتها، حيث إنه تلقى معلوماته التاريخية المعاصرة من دوائر المستشرقين وتلامذتهم الذين صوّروا الخلافة العثمانية بمظهر النظام الاستعمارى البغيض مكتفين بسنواتها الأخيرة دون أمجادها الأولى حيث صدت هجمات الغرب العسكرية طوال ما يقرب من خمسة قرون!!.

وقد قصدتُ من شرح وتحليل الأحداث التى عاصرها الشيخ مصطفى صبرى أن يقف القارئ على خفاياها وأسبابها ليتمكن من استيعاب آرائه عنها، فيصبح وكأنه يشاهد رواية محبوكة الأطراف بأشخاصها وحوادثها و(العقدة) الرئيسية فيها، ثم

ختامها المأساوى الذى أرجو الله تعالى استخلاص العبرة الكبرى منه فيصبح درسًا مفيدًا يقنع المسلمين بأنه لابد لعلاج ما حدث - عاجلاً أو آجلاً - حتى يلتئم شملهم من جديد ويعودون إلى رباط الخلافة مرة أخرى، وهو مطلب ملح وضرورى قد يصعب تحقيقه عاجلاً، ولكن يسهل بإذن الله تعالى تحقيقه آجلاً، على خطوات مدروسة، يتفق عليها قادتهم وزعماؤهم، ولتكن الخطوات الحثيثة بتوحيد نظام المعاملات الاقتصادية، أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة، ثم إيجاد التعاون العسكرى، ويأتى بعد ذلك التلاحم الذى لابد منه، لأن نظام الخلافة هو (أيديولوجية الإسلام)(١).

ولنقف هنا لنتأمل ما حدث من تقهقرنا عن النظام المثالى الذى تحقق فى عصر الخلافة الراشدة فى القرون المفضلة الأولى، وظل يتحقق بصورة أو بأخرى مع الوهن والضعف والمساوئ - ولكن كان محققًا لوحدة المسلمين فى أحلك العصور التاريخية، وظلت قلوب المسلمين متعلقة به محافظة عليه حتى أُرغمت بالقوة العسكرية على يد مصطفى كمال أتاتورك - ووراءه أوروبا والمخطط اليهودى الصليبى - عن التخلى عنه وأخذت تطبق النظم الأوروبية الشرقية والغربية، فى وقت بدأت فيه أوروبا تطور نظمها إلى الأحسن فتهتدى إلى ضرورة الوحدة وتحاول اللحاق بالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، لأن هاتين الدولتين قد سبقاها بدورهما إلى تحقيق نظام (العالمية) حيث أذاب الروس الوطنيات والقوميات والشعوب فى بوتقة (الشيوعية العالمية)، وبالمثل حققت الولايات المتحدة الأمريكية تكاتف الشعوب والجنسيات المختلفة التى هاجرت إلى العالم الجديد مندمجة فى نظامها السياسى الموحد.

ألا يحق لنا أن نتمسك بعالمية النظام الذى حققته (الخلافة) فى الوقت الذى يتجه فيه العصر إلى الوحدة والعالمية؟ إننا لو حققنا ذلك لا نكون مقلدين بل نعبر عن (انتفاضة) صحية تعلو بنا وبواقعنا المتردى إلى مصاف الدول الكبرى لنؤكد الذاتية الأصلية لأمتنا من جديد، حيث حُرمتْ قسرًا من نظامها الذى وحدَّها طوال تاريخها.

---

(١) ينظر مقال الدكتور فهمى الشناوى (الخلافة أيدولوجية الإسلام) مجلة المختار الإسلامى العدد ١٤ - ١٥ رمضان سنة ١٤٠٠هـ - أغسطس سنة ١٩٨٠م ص ١٥ - ٢٥.

وعندما نعرّف بالأشخاص الوارد ذكرهم فى الكتاب، والوقائع التى اشتركوا فيها وأبرز الأحداث المصاحبة لها، عندئذ سيصبح بمقدورنا مشاركة المؤلف فى أفكاره وعواطفه المتأججة بين الآلام والأحزان والفواجع، وبين السخرية والتهكم على نقادّه ومعارضيه الذين ظنوا به الظنون، ووجهوا إليه الاتهامات، لأنه وقف وحده يصرخ بما فى وسعه لينبّه المسحورين بأتاتورك والمخدوعين فيه، منبهًا إياهم إلى عدائه للإسلام والمسلمين، وخداعه ومراوغاته ومكائده وعلاقاته الوثيقة بجمعيات الماسونية والخطط اليهودية والاستعمار الغربى، ممثلاً فى انجلترا حينذاك.

وقد تثبّتُ من الروايات التاريخية التى سردها المؤلف بالرجوع إلى مصادر متعددة، فتبين لى صدق الشيخ وأمانته، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما وصف به مصطفى كمال بأنه شارب خمر ومراوغ وخائن لأمته وأصحابه ومعاونيه، فقد أيدت مصادر متعددة - سيأتى ذكرها ضمن تعليقاتى - أيدت كل ما قاله الشيخ عنه. بل ثبت بمضى الأيام والسنين صحة ما توقعه الشيخ مصطفى صبرى من كوارث أصابت تركيا والعالم الإسلامى بعد هذا المصاب الجلل. وها نحن نعايش هذه الكوارث التى تحيق بنا من كل جانب!!

ونجد ظاهرة أخرى تميّز بها منهج الكتاب، إذ أشفع المتن بتعليقات بهامش الكتاب يشرح بإفاضة ما أورده بالمتن، ثم أتبع النص بتسجيل القرارات التى أصدرها مصطفى كمال بواسطة المجلس الوطنى الذى صنعه واختار أعضاءه، وكانت هى بحذافيرها معبّرة عن الخطوات التى توقعها المؤلف منذ فصل أتاتورك بين الخلافة والسلطة وهادن المسلمين وخدعهم حتى تم له الأمر فى النهاية.

وسيطالع القارئ رواية مأساوية تزعجه، بأساليب الخداع والغدر والكذب التى اتبعها مصطفى كما أتاتورك، وحيله اللاأخلاقية التى لم تسلم منها حتى زوجته وأقرب المقربين إليه من أصحابه وزملائه ومعاونيه الذين استخدمهم للوصول إلى أغراضه ثم لفظهم فى النهاية، كما توضح حقائق تاريخية مذهلة بكل أبعادها لدارسى التاريخ المكتفين بروايات أعداء الإسلام، حيث ظلوا يشوهون تاريخ الخلافة الإسلامية ويمجدون (الغازى) أتاتورك، بينما يبرهن كتاب (النكير..) على أنه مجرد خائن لوطنه ولأمته، وعميل مخلص لمخططات شيطانية استهدفت ضرب

الأمة الإسلامية فى وحدتها حتى تفتح أبواب الاستعمار الغربى والتبشير الصليبى والغزو الصهيونى!!.

ويسهم هذا الكتاب فى إيقاظ الوعى التاريخى الإسلامى وتعريف الأجيال الجديدة بتاريخها الصحيح، فما الغرض من دراسة التاريخ إلا فهم الحاضر - لأنه ابن الماضى - والسير بخطوات سليمة نحو مستقبل أفضل بعد الدراسة الواعية واستخلاص العبر والاستفادة من الأخطاء والتعلم من دروس التاريخ الصحيح المدعّم بالوثائق.

ومحور الكتاب يدور حول إقناعنا بحتمية نظام الخلافة للأمة الإسلامية، إن أراد المسلمون العودة إلى الكرامة والسؤدد والنفوذ العالمى والمكانة الدولية المهابة من جديد.

وكانت (كارثة) إلغاء الخلافة - كما أثبتت الأيام - هى التمهيد الحقيقى لإنشاء إسرائيل وضياع القدس - مسرى رسول الله ﷺ وبها ثالث المساجد التى لا تُشدّ الرحال إلا إليها - دون مساجد الأرض جميعًا، وكأن الرسول ﷺ يرسم لنا الحدود الآمنة لدولة الإسلام التى ينبغى المحافظة عليها ليصبح المسلمون فى مأمن من المخاطر، وإلا أصبح وجودهم فى خطر كما هو الآن!!.

وبينما كان كتاب (النكير..) فى المطبعة أصدرت حكومة مصطفى كمال قراراتها المعروفة بإلغاء الخلافة ونفى آل عثمان وإلغاء المحاكم الشرعية والمدارس الدينية والأوقاف، ونشرت الجرائد التركية أن الحكومة التركية ترمى فى حركتها الأخيرة إلى وداع الدين، فقال الشيخ تحت عنوان:

(قطعت جُهيزة قولَ كلِّ خطيب)

ولو كان القراء المسلمون طالعوا كتابى هذا، وقبل صدور تلك القرارات من حكومة أنقرة، لاحتمل أن يجدوا لهجته خارجة عن حد الاعتدال، بل عن حد الحق، ويحملوا علىّ المبالغة وشدة الخصومة على ما فيه من شدة (النكير) على الكماليين، فكان كتابى الذى صدر عن صميم قلب ملتهب ومكتئب، أبى الله إلا أن يقرن حججه الحاسمة بحجة اعتراف الخصم[1].

(١) ص ١٩٨ من كتاب (النكير..).

والمشكلة[1] التى صادفتنى هى كيفية شرح الحقائق والأسرار المختفية وراء إلغاء الخلافة التى ربما لم يسمع بها القارئ من قبل. وتصبح مهمتى أكثر صعوبة إذا كانت فكرة القارئ عنها مغايرة للحقيقة والواقع. ولابد من الاعتراف بأنى مررت بنفس التجربة، إذ خضعت فى فترة طويلة من حياتى - كأقرانى وأبناء جيلى - إلى عملية تشويه للمعلومات وإساءة للتاريخ الإسلامى وعلمائه وقادته الأصليين الذين تعرضوا لحملات تشهير واسعة النطاق.

كذلك كنت أحسّ بثقل التبعة، تبعة نشر هذا الكتاب لإحاطة المسلمين بأهمية مضمونه والتعريف بمؤلفه، وظل هذا الإحساس ينتابنى منذ كنت أعد لرسالة الماجستير عن نظام الخلافة، إلى أن أذن الله تعالى وشاءت إرادته أن يمنحنى - وأنا العبد الفقير لمولاى - عز وجل - القدرة على تحقيق ما كنت أصبو إليه.

فالحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، واللهم إنى أسألك الرحمة لمؤلف الكتاب، والدعاء بحسن الجزاء لكل الذين عاونونى فى نسخه وطبعه ونشره.

واللهم اجعل عملى فيه ذخر آخرتى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

مصطفى حلمى

الإسكندرية فى ٧ المحرم سنة ١٤٠٥هـ

٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤م

= مع العلم بأننا اكتفينا فى طبع متن الكتاب عند هذا الحد، حيث سجل المؤلف بعده قرارات حكومة أنقرة المشار إليها آنفًا، كما نشرتها الجرائد التركية، إذ رأينا أن مجرد بيانها إجمالاً يغنى القارئ عن إثباتها بنصها خشية الإطالة والإملال.

وقد اعتمدنا على طبعة بيروت الصادرة فى شعبان ١٣٤٢هـ = ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤م.

(١) أما المشكلة الثانية فهى كيفية طبع المتن الذى كان أحيانًا يتكون من نصين - أحدهما أصلى والثانى تعليق بالهامش.

لذلك حذفت تعليقات المؤلف التى رأيت فيها تكراراً وإطنابًا لا يفيد القارئ، مكتفيًا ببعض التعليقات التى رأيتها هامة وتقدم الجديد، وميزّت بينهما وبين تعليقاتى بالحرفين (م.ص) اختصاراً لاسم المؤلف.

محتويات المقدمة
وموضوعات الدراسة

- منهج البحث.
- الشيخ مصطفى صبرى: حياته وعصره.
- نظرات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره.
- علمه وخلقه.
- لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة.
- بعض الأسرار التى كشف عنها الكتاب.
- دور كمال مصطفى أتاتورك فى القضاء على الخلافة.
- كلمة عن الخلافة العثمانية.
- العداء الأوروبى الصليبى.
- الخلافة العثمانية ليست استعماراً.
- آراؤه السياسية:
  - عدم الفصل بين الدين والسياسة.
  - الرد على كتاب (الإسلام وأصول الحكم).
  - حكومة النبى ﷺ.
  - حكومة أبى بكر الصديق.
- عدم جواز فصل الدين عن السياسة.
- حقيقة فصل الدين عن السياسة.
- معالم نظريته السياسية.
- السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه).
- حقيقة مدحت باشا.

منهج البحث

أولاً: بدأنا بمقدمة للتعريف بالشيخ مصطفى صبرى، والتيارات السائدة فى عصره، لإعطاء القارئ فكرة عن الجهد الذى بذله المؤلف وسط اتجاه عام قوى مضاد.

ثانيًا: عرّفنا بالأشخاص والجمعيات والأحداث البارزة حتى يتمكن القارئ من استيعاب نصوص الكتاب بعد مضى أكثر من نصف قرن على تاريخ تأليفه[(١)] حيث أخفيت خلاله عن عمد وجهة النظر الإسلامية، وأُبرزت وجهات النظر المضادة فى كتب التاريخ وفى تعليقات معظم المحللين والمؤرخين وكتّاب المقالات.

ومما يؤسف له أن أغلب الأجيال الجديدة تعرف مصطفى كمال أتاتورك، بصفته الزعيم الوطنى صاحب النهضة التركية الحديثة، ولا يكاد يعرف أحد - اللهم إلا القلة، شيئًا عن مصطفى صبرى - آخر شيخ للخلافة العثمانية - بينما قاد الرجل - رحمه الله تعالى - حملة كبرى أعزلا إلا من سلاح إيمانه، فهاجر بدينه من تركيا، ولم يلق إلا الجحود والرمى بالخيانة، ولكنه كان مثالاً لصبر المجاهدين!!.

فهل آن لنا معرفة تاريخنا الإسلامى بأقلام أمينة وطرح المزيف جانبًا؟

وهذا الكتاب دليل، ما بعده دليل، على معرفة كيف تُزيّف الحقائق!!.

ثالثًا: تبين لنا صحة توقعات المؤلف بناء على وقوفه على أسرار ربما - انفرد بها أو عرفها القليلون فى عصره - وذلك نتيجة منهج المقارنة فى دراسة الكتاب بين مضمونه وبين الوثائق التى نشرت أو ترجمت إلى العربية بعد ظهور حركة أتاتورك اللادينية.

ولعل الوثائق والمؤلفات الصادرة بعدها تضفى مزيداً من اليقين على صدق

---

(١) ولتذليل صعوبة استيعابه حيث جرى تأليفه - كما وصفه الدكتور محمد محمد حسين - رحمه الله تعالى- على الطريقة العربية القديمة.

(الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) جـ٢ ص ٦٩ مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.

الشيخ فى كل ما رواه، ولكنها فى الوقت نفسه تحمل معلومات ووجهات نظر متناثرة جزئية.

أما كتاب الشيخ مصطفى صبرى، فإنه ربما يعد من هذه الزاوية - بمثابة الوثيقة الوحيدة المثبتة للخطط اليهودية والصليبية ضد الخلافة العثمانية، حيث سجلها خطوة خطوة، وشرح أبعادها كلها، وحذر منذ البداية من خطورة نتائجها.

لذا، فقد أطلقنا على الكتاب عنوانًا جديدًا مطابقًا لما أسفرت عنه الانقلابات، فسميناه:

الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية

مع المحافظة بطبيعة الحال على اسمه الأصلى (النكير..) والمؤلف نفسه أفادنا فى الكتاب عن سبب (نكيره) على الحكام الجدد لتركيا.

رابعًا: تجميع الحقائق والاهتمام بإبراز الدور الذى قام به مصطفى كمال ضد الخلافة الإسلامية والإسلام، حيث يدور محور الكتاب حول توضيح شخصية الرجل وتصرفاته العدائية إذ قام بدور مزدوج:

أحدهما: طعن الإسلام فى عقيدته ونظامه التشريعى والسياسى، **والثانى:** فرض النظام الغربى بالقوة المسلحة. وقد أزاح الشيخ مصطفى، الستار عن صلته بطائفة (الدونمة) اليهودية، كما اعتبره صنيعة الدولة الصليبية[1].

ونحن لا نحاكم الرجل، فالأولى بذلك أهله وقومه، ولكن ما يهمنا هو امتداد عدواه إلى المسلمين فى رقعة بلادهم جميعًا، مما يحملنا مسئولية تعريته وكشف عوراته وعورات نظامه، **لأنه مازال مع الأسف الشديد يعتبر نموذجًا فى عقول كثير من المسلمين المخدوعين فيه وفى الدور الذى أداه، ويتخذ منه مثالاً أعلى للتحضر واللحاق بحضارة العصر!!.**

وخير شاهد على ذلك ما خاضه المسلمون من تجارب مقتفين آثار أتاتورك، فماذا حققوا؟!

إننا إذا استعرضنا صور الإخفاق المتعددة على أثر محاولاتنا إقامة البنيان

---

(١) موقف العلم والعالم .. جـ٤ ص ٣٣٦ دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

الاجتماعى والسياسى والاقتصادى وفق النموذج الغربى، وبعد أن منينا بالهزائم العسكرية والسياسية، وأصابنا التدهور الاقتصادى، وفجعتنا حقائق النكوص العلمى والأخلاقى، واستيقظنا على حقيقة نظرة أوروبا لنا بشطريها الشرقى والغربى كفريسة تريد التهامها، بعد هذا كله، أصبح على رواد الفكر إعادة تقديراتهم أمام هذه النتائج المشاهدة:

١- الفشل فى التقليد، وهذا يعنى أن لنا أصولاً حضارية أخرى.

٢- أزمات الحضارة الغربية وإخفاق النظريات فى مجال التطبيق، وظهور حركات جديدة بين شبابها تعبر عن أزمة إنسانية وأخلاقية حيث عجز الفلاسفة والقادة عن إيجاد العلاج.

ولا يصح النظر إلى هذه الأزمات على أنها تعبر عن فترات مؤقتة، أو أنها ظواهر عابرة، وذلك لسبب بسيط، وهو اعتراف مشاهير فلاسفتهم وعلمائهم أنفسهم بعمق هذه الأزمات وخطورة آثارها، وإنذارهم لبنى قومهم بما ينتظرهم من كوارث الانهيار.

وادرسوا آراء شبنجلر وتوينبى وكولن ولسن وبرتراند رسل وجارودى وغيرهم.

٣- إن التجربة الكمالية المضادة لحركة التاريخ الإسلامى[١] تصلح بذاتها كمعيار منهجى نقيس به التغييرات التى حدثت فى العالم الإسلامى كله عقب إسقاط الخلافة الإسلامية على يديه وشق الطريق نحو الغرب، وكان خط الارتقاء والتطور الطبيعى يقتضى المحافظة على الذاتية الإسلامية وملاحقة خطوات التطورات العلمية - كما فعلت اليابان مثلاً

إننا ننادى بضرورة الاحتكام إلى منهج ثابت فى دراسة ما حدث فى بلاد المسلمين فى العصر الحديث عقب انفراط عقد وحدتهم، أى نظام الخلافة.

---

(١) ولا نقول هذا جزافًا، لأنه ثبت أنه عندما كان يرقد على فراش الموت خشى ألا يجد شخصًا يخلفه للاستمرار فى رسالته، فاستدعى السفير البريطانى ورجاه أن يخلفه فى منصب الرئيس!! نشرت جريدة «الصنداى تايمز» برقية السفير إلى حكومته ونقلتها جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٥/ ٢/ ١٩٦٨ وقد نشرها الأستاذ مصطفى السعدنى فى كتابه (الفكر الصهيونى) ص ٢٢٠/ ٢٢١ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧١م.

ونطرح على بساط البحث بعض الأسئلة التى تشكل الإجابة عليها إطاراً عامًا لمنهج أقرب إلى الصحة من غيره.

ومن الأسئلة التى تُطرح لهذا الغرض:

١- ما مدى استمساك الأمة بعقيدتها وشريعتها؟

٢- ما أسباب التدهور والانحطاط الداخلية؟

وكيف كان يمكن علاجها؟

وما العقبات التى صادفت الزعماء المصلحين .. ولَمِ عجزوا عن التغلب عليها؟

٣- الصراع مع الاستعمار الأوروبى بدوله كلها ومتابعة خططه وأساليبه فى بلدان العالم الإسلامى مع وضع يدنا على استراتيجيته العامة، وبحث مدى استمراره فى تنفيذها.

وفيما عدا ذلك فإننا نلاحظ أن مناهج البحث انحصرت فى إطار الأفكار الوطنية أو القومية، والفلسفية أو التقدمية (بالمفهوم الغربى) والاشتراكية أو الديمقراطية.

ولا يستطيع الباحث بهذا المنهج تقييم الأحداث التى مرت بها الأمة الإسلامية من حيث تفردها بخصائص ذاتية. واتخاذ أىّ من هذه النظم كمعايير للتقييم تفقد الباحث خيوط الترابط، وتضيع جهده فى الدراسة، كما ضاعت جهود الأجيال السابقة وراء تقليد حركة أتاتورك على أرض الواقع.

فقد كنا كمن يقف على مفترق الطرق يبحث عن امتداد خط السير الذى بدأ به، وربما انحرف عنه أحيانًا ولكن الاتجاه نفسه كان صحيحًا، ولكن بالوصول عند المفترق، ضل السائق الذى أسلمنا له القيادة بدلاً من الاستمرار فى طريقنا الذى عرفناه، انحرف عن الطريق إلى طريق آخر لن يوصلنا إلى محطة الوصول سالمين، بل سيصل بنا إلى ما يشبه الهاوية، إن لم تتداركنا رحمة الله تعالى وفضله.

بعبارة أخرى، فإنه من وجهة النظر الإسلامية فيما نعتقد، تعد حركة الردة الكمالية انتكاسًا حضاريًا وليست تطوراً إلى الأفضل، إذ حولت تركيا - ومعها

العالم الإسلامى ببلدانه المختلفة - إلى مجرد توابع لأوروبا، وذيل من ذيولها، بعد أن كان فى ظل الخلافة يقودها فى عصورها الوسطى، ويهددها فى عقر دارها فى عصورها الحديثة!

ولإثبات هذا الواقع الذى نعيشه، رأينا من واجبنا إعطاء فكرة عامة عن شخصيتين من الشخصيات التى يدور حولهما تاريخنا المعاصر، ونقصد: **السلطان عبد الحميد** - آخر خلفاء المسلمين، **وأتاتورك (الدونمى)** لإزالة اللبس الراسخ فى الأذهان عنهما، وتصحيح صورتيهما فى عقول الأجيال الشابة.

وليس المقصود عرض السيرة الذاتية لهما - ولكن لأنهما يعبران فى الكتابات والأبحاث الغربية والمتغربة عن نظامين نقيضين، فقد شوّهوا سمعة السلطان عبد الحميد وقرنوه بالخلافة العثمانية (الإسلامية) - وكأنه وحده يعبر عن هذه الخلافة عبر تاريخها الممتد نحو ستة قرون، ووصفوه بالحاكم المستبد (الأحمر).

ووضعوا على النقيض شخصية أتاتورك كقائد ثورى، سار بالشرق إلى الأمام نحو الحضارة!!.

وسنرى مدى التحريف والتضليل فى هاتين الصورتين، بناء على الرجوع إلى وثائق دامغة.

****

الشيخ مصطفى صبرى: حياته وعصره

أخذ العلم أولاً فى بلده (توقاد)، ثم استأذن أباه للسفر إلى (قيصرية) لتلقى العلم، وكانت مشهورة بعلمائها بين مدن الأناضول، وسافر بعدها إلى الآستانة، وذلك كله لتحقيق رغبة أبيه الشديدة فى أن يصبح عالمًا من علماء الدين.

ثم عُين فى سن الثانية والعشرين مدرسًا بجامع السلطان محمد الفاتح - وكان فى عهد الدولة العثمانية كالأزهر بالقاهرة - ولكن أباه لم يرض على هذا التعيين إذ كان بوده استكمال تعليمه، فقال لبعض أصدقائه:

[استأذننى لطلب العلم فى الآستانة بعد القيصرية، فما لبث أن حصل على شهادة العالمية وتربع على كرسى التدريس، وكان الواجب عندى أن يستمر فى التعليم حتى يبلغ الثلاثين على الأقل][1].

وبلهجة المعتذر يخاطب أباه فى مقدمة الكتاب، فيعدد الأسباب المعوقة لآمال أبيه فيه حيث تولى وظيفة التدريس بمرتب الحكومة، ثم منصب المشيخة الإسلامية فى الدولة العثمانية.

ولكنه يختتم ذلك بذكر مجالات نشاطه وعمله وجهاده ليعوض أباه عما سلف ويكتسب رضاه وإعجابه، فيقول فى عبارة جامعة لترجمة حياته فى إجمال:

[ولكنك لو رأيتنى وأنا أكافح سياسة الظلم والهدم والفسوق والمروق، فى مجلس النواب وفى الصحف والمجلات قبل عهد المشيخة والنيابة وبعدهما، وأدافع عن دين الأمة وأخلاقها وآدابها وسائر مشخصاتها، وأقضى ثلث قرن فى حياة الكفاح، معانيًا من خلاله ألوان الشدائد والمصائب ومغادراً المال والوطن مرتين فى سبيل عدم مغادرة المبادئ، مع اعتقال فيما وقع بين الهجرتين، غير محس يومًا بالندامة على ما ضحيت به فى هذا السبيل من حظوظ الدنيا ومرافقها - لأوليتنى إعجابك ورضاك].

---

(١) مقدمة كتاب (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين). ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه) ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

ثم يذكر أنه ألف كتابه الكبير، أى (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين)[1] فى سنوات عمره الأخيرة أثناء توقفه فى المهجر، عن الجهاد السياسى متفرغًا للجهاد العلمى الدينى، فجمع فيه (**ما يحتاج المتعلم المسلم إلى معرفته من المسائل العلمية والفلسفية لتسلم عقيدته الدينية وتصمد أمام تيارات الزيغ العصرى، وناضلت أشتاتًا من أهل العلم والأدب فى الشرق والغرب أحياءً وأمواتًا**)[2].

ومن المصادر النادرة التى نستمد منها ترجمة لحياته - كتاب الدكتور محمد حسين (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر)، نقلاً عن الأستاذ إبراهيم صبرى[3] - أستاذ اللغات الشرقية بجامعة الإسكندرية سابقًا وهى:

[غادر الشيخ مصطفى صبرى الآستانة فراراً من الكماليين قبيل استيلائهم عليها سنة ١٩٢٣م فحضر إلى مصر، ثم انتقل إلى ضيافة الملك حسين فى الحجاز. ثم عاد إلى مصر، حيث احتدم النقاش بينه وبين المتعصبين لمصطفى كمال فسافر إلى لبنان، وطبع هناك كتابه «النكير على منكرى النعمة»، ثم سافر إلى رومانيا ثم إلى اليونان، حيث أصدر جريدة «يارن» ومعناها «الغد». وظل يصدرها نحو خمس سنوات حتى أخرجته الحكومة اليونانية بناء على طلب الكماليين. فاستقر فى مصر إلى أن توفى بها (سنة ١٩٥٤م/ ١٣٧٣هـ).

وقد بدأ مصطفى صبرى نشاطه السياسى بعد إعلان الدستور الثانى سنة ١٩٠٨.. إذ انتخب وقتذاك نائبًا عن بلدته (توقاد) فى الأناضول، فبرز اسمه وقتذاك لمقدرته الخطابية، ولم يلبث حين تبين سوء نية الاتحاديين أن انضم إلى الحزب الذى تألف من الترك والعرب والأروام الذين يعارضون النزعة الطورانية التى اتسم بها الاتحاديون وقتذاك. وكان نائبًا لرئيس هذا الحزب المعارض.

ولما استفحل نفوذ الاتحاديين فر من اضطهادهم سنة ١٩١٣م، فأقام فى مصر

---

(١) ومن كتبه المطبوعة بالعربية:

١- مسألة ترجمان القرآن. ٢ - قولى فى المرأة ٣- تحت سطان القدر

٤- القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون (ثم جعله أحد فصول كتابه الكبير).

(٢) نفسه ص ٢.

(٣) علمنا أنه توفى - رحمه الله تعالى - فى سبتمبر سنة ١٩٨٣م.

مدة، ثم تنقل فى بلاد أوروبا حتى عاد إلى الآستانة مقبوضًا عليه عند دخول الجيوش التركية إلى بوخارست فى الحرب العالمية - حيث كان يقيم لاجئًا إليها وقتذاك. وقد ظل معتقلاً إلى أن انتهت الحرب بهزيمة تركيا وفرار زعماء الاتحاديين، فعاد إلى نشاطه السياسى فى الآستانة، وعُين شيخًا للإسلام وعضواً فى مجلس الشيوخ العثمانى وناب عن الصدر الأعظم فى رياسة الوزارة أثناء غيابه فى أوروبا للمفاوضات. وظل فى منصبه إلى أن استولى الكماليون على العاصمة، ففر إلى مصر][1].

وقد مرت حياته السياسية بمواقف صعبة ومحن مستمرة، منها:

* العداء الذى لقيه فى مصر بسبب خداع مصطفى كمال أتاتورك الذى أصاب غالبية الشعب المصرى، فضلاً عن تشجيع الإنجليز واليهود لبعض العناصر لمضايقته وإلحاق الأذى به واتهامه بالخيانة.

* التبس الأمر بينه وبين شيخ الإسلام الأسبق (عبد الله بك درى زاده) حيث نسبت إليه صحف مصر الفتوى التى أصدرها الثانى أيام الخليفة محمد وحيد الدين، معلنة بنفى مصطفى أتاتورك وخروجه على الإمام.

ويبدو أن خصومه استغلوا هذه الفتوى لإثارة العامة ضده حينما كانت الفتنة بأتاتورك قد عمت الجميع.

* كان يعانى من الفاقة طوال هجرته، فقد اضطر إلى بيع كتبه للحصول على نفقات سفره مع أسرته من الآستانة إلى الإسكندرية ولم يستطع إلا ركوب الدرجة الثالثة.

* واستدل بذلك على استقامته ونزاهته وطلبه للرزق الحلال، إذ بالرغم من توليه منصب المشيخة الإسلامية أربع مرات فإنه لم يوفر عشرات الآلاف من الجنيهات التى كان فى إمكانه الحصول عليها لو فرط فى نزاهته وخان أمانته وقبل التعاون مع الاتحاديين.

وقد نقل لنا الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بعض أبيات الشعر التى تفيض بالأسى

---

(١) (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) جـ٢ ص ٣٢٧/ ٣٢٨ مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨م.

والحزن، إذ قارن فيها بين زهده الجبرى وزهد غاندى الاختيارى وقتذاك، وجاء فى نهايته هذه الأبيات التى قال فيها:

فى سبيل الإسلام ما أنا لاق	ولئن متُّ فليعش هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دينٌ	ضيعوه ولم يفوه بعهد
وكان مثلى يموت جوعًا ولا يُعرف	لو كان شيخهم شيخ هند!![1]

****

(١) عبد الفتاح أبو غدة: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل ص ٦١، وينظر تعليقنا ص٢٢٢ بهذا الكتاب.

نظرات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره

تلاحقت الأحداث أثناء حياته، وكأنها كانت على موعد معه ليبدى آراءه فيها، فتصلنا عبر مؤلفاته لتنير للمسلم المعاصر طريق الرؤية الصحيحة وسط الضباب الكثيف الذى أحدثه دخان المعارك ضد الإسلام والمسلمين.

وتتصل تحليلاته وتعليلاته بوحدة فكرته النابعة من القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو شبيه فى تفسيره لفلاسفة التاريخ.

وكانت أهم الكوارث التى أصابت المسلمين فى مقتل هى:

أولاً: تضافر القوى اليهودية والصليبية للقضاء على الخلافة العثمانية باعتبارها التجسيد الحى للأمة الإسلامية وقتذاك، فأخذ الغرب يقتطع أجزاءها، فاقتطعت روسيا منذ عهد كاترين سنة ١٧٦٢-١٧٩٦م بعض الأراضى والولايات، ثم توالت بعدها الحملات العسكرية الاستعمارية، فهاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨ ثم احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢.. كما احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١.. وكانت الدول متفقة على اقتسام ميراث السلطنة العثمانية عند زوالها من الوجود، فكانت بريطانيا تطمع فى بترول الموصل وضمان إنشاء خط ثان للهند وهو خط برى يمتد من فلسطين إلى الخليج الفارسى.

وكانت فرنسا تجاهر بأنها ستصيب استقلالها الاقتصادى بما تجنيه من القطن فى حلب ومن الحرير فى لبنان والصوف فى سوريا، وكانت إيطاليا مقتنعة بالاستيلاء على القسم الغربى من الأناضول. وكانت روسيا تطمع فى قسم من تراقية والآستانة وأرمينيا وكردستان[1].

كما احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ وبسطت حمايتها على لحج والمحميات من حدود اليمن الجنوبية إلى شرق الجزيرة، وكان الإنجليز قد استولوا على الهند قبل ذلك، وانتزعوا باستعمارهم لها سيادة المسلمين، ثم استولوا على مصر عام

---

(١) أوجين يونغ = الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص ٥٨ (مطبعة النهضة بمصر سنة ١٩٢٨م...

١٨٨٢وعلى السودان عام ١٨٩٨. واستولت هولندا على جزر الهند الشرقية (أندونيسيا) وحوصرت أفغانستان تحت الضغط الإنجليزى والروسى، كما حوصرت إيران.

ولم يكفّ الغربيون عن إشعال الثورات فى داخل الدولة العثمانية، باعتبارها الدولة الإسلامية التى تمثل المسلمين، فحرضوا شعوب البلقان على الثورة منذ عام ١٨٠٤ وأمدتهم بالمساعدات حتى انفصلت عن الخلافة سنة ١٨٧٨، كما حرضت اليونان على الثورة منذ عام ١٨٢٠ حتى استقلت اليونان عن تركيا عام ١٨٣٠. ولم يكتف أهل الغرب بذلك، بل شجعوا الحركات الانفصالية داخل الدولة بين الترك والعرب، وحركوا الثورة العربية بواسطة عملائهم، كلورنس وجلوب، وأثاروا فتنة القوميات والعصبيات الإقليمية بغرض التفرقة والتفتيت(١).

ثانيًا: انتهت حركات التطويق والإغارات والتفتيت بإنهاء وجود الدولة الإسلامية فى شكلها الأخير - ويعنى بذلك الخلافة العثمانية - على يد مصطفى كمال أتاتورك. **وكان للفتنة اليهودية دورها فى سلسلة محكمة الحلقات، فمنذ تآمر عبد الله بن سبأ الذى أطلق فكرة تأليه البشر وتآمر على قتل الخليفة الثالث وأشعل أتباعه نار الفتنة فى واقعتى الجمل وصفين، نجد هذا الدور يؤديه آخرون بالدهاء والخبث نفسه، فقام ابن كلس وزير الأخشيدى بافشاء أسرار البلاد للمعز لدين الله الباطنى، وهو لا يختلف عن دزرائيلى الذى اشترى لقومه أسهم قناة السويس**(٢).

وأخيرًا ظهر رأس الرمح الموجه للقدس بيد **ثيودور هرتزل** الذى ظل ست سنوات كاملات يحاول بجهد متواصل ورجاء المتوسل الملح أن يتمكن من مقابلة السلطان عام ١٩٠١ ليضع خدمات اليهود فى خدمة الدولة تمهيدًا للحصول من جلالته على تصريح لصالح اليهود.

وعندما رفض، أخذوا يتحينون الفرص مع السعى الذى لا يهدأ وكتب يقول:

[إن الأمور تتأزم فى تركيا، إذا ازداد هذا التأزم بخصوص المسألة الشرقية وانتهى إلى حد يقضى بتقسيم تركيا فى المؤتمر الأوروبى، فقد نتمكن من أخذ قطعة أرض محايدة لأنفسنا](٣).

---

(١) سميح عاطف الزين، عوامل ضعف المسلمين دار الكتاب اللبنانى ص ٢٢ وما بعدها...

(٢) د. محمد بديع الشريف: الصراع بين الموالى والعرب ص ١٧٩، دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٥٤م.

(٣) زهدى الفاتح، لورنس العرب ص ٤٢، ٤٨، ٤٩.

ولم تكن هذه الأرض بطبيعة الحال سوى فلسطين التى وصلوا إليها عن طريق القسطنطينية. وإذا كان هناك من يشك فى هذه الواقعة فعليه قراءة بروتوكولات حكماء صهيون، واستيعاب الرسم الرمزى لها المشبّه بالأفعى، حيث تظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى قبل وصولها إلى أورشليم[1].

وكان الأخطبوط اليهودى يعمل فى دأب مستغلاً أحوال العالم الإسلامى المنهارة ليخطو الخطوة تلو الأخرى، ولهذا نرى تلاحق الأحداث وصلتها بعضها ببعض، فقد انعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى (بال) بقيادة هرتزل عام ١٨٩٧، وتلاه عام ١٩١٦ عقد معاهدة [سايكس - بيكو] بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد المسلمين التى كانت تابعة للخلافة.

وفى نفس العام قامت الثورة العربية بقيادة (الشريف) حسين للتخلص من حكم الأتراك واستقلال البلاد العربية، فكانت نتيجتها وبالا على العرب والمسلمين.

وفى عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور ليمنح اليهود حق إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين.

وفى عام ١٩١٨ انهزمت تركيا واحتل الإنجليز فلسطين[2].

وكان الشيخ مصطفى صبرى وهو يؤلف كتابه (النكير..) يرقب هذه الأحوال ويحذر من فتنة اليهود، موجهًا الأنظار إلى استثنائهم فى المعاملة دون باقى الأتراك.

ولا يدهشنا بعد ذلك إزاء فداحة الخطب أن يعبر عن إلغاء الخلافة فيصفها بأنها بمثابة **(طعن الدين من الداخل)**، وقد ثبت أنه أصاب الحقيقة، **فما استطاعت الأصابع اليهودية الامتداد إلى القدس بخاصة وفلسطين بعامة إلا على أشلاء الخلافة العثمانية.**

أضف إلى ذلك تحذيره من إثاره النعرات القومية والنزعات الإقليمية والعداوات بين المسلمين. وهنا تظهر أيضًا صحة توقعاته عندما عارض فكرة القومية الطورانية، وسخر من شعر (ضياء كوك آلب) الذى كان يتغنى به فأخذ أتباعه يعدونه قرآن الترك.

---

(١) بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة محمد خليفة التونسى ص ٢٣٨/ ٢٣٩.

(٢) عبد الله التل، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية ص ٢٣٠/ ٢٣١ دار القلم -١٩٦٥م.

فماذا حدث بعده؟!

لقد نجح الاستعمار بنوعيه الشرقى والغربى فى تفتيت الجسد الواحد، وحوّله إلى دول ودويلات، لكل منها حاكم وعلم ونشيد وحدود جغرافية مصطنعة، وغزاها بأفكار القومية والوطنية، فأصبح ولاء الأمة إما لأشخاص الزعماء والقادة ورجال الحكم والسياسة أو للأفكار والمذاهب والفلسفات الواردة، وبذلك حول الشعوب الإسلامية عن الولاء الوحيد الذى ينبغى أن تخضع له دون سواه، وهو الولاء لله الواحد القهار، واتبّاع الرسول ﷺ، ولكى تنسى هدفها الأساسى المتضمن للآية ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١١٠] وتسعى جاهدة لتجعل كلمة الله تعالى وحدها هى العليا.

واستطاع المؤلف بحكم معرفته بما يدور حوله من أحداث - راقبها وشارك فيها - أن يربط الأسباب بالمسببات، كذلك أراد بحكم معرفته بشخصية مصطفى كمال جيدًا، أن يفتح أعين المسلمين على ما يُراد بالإسلام، ومكنته حصيلته الوافرة من المعرفة التاريخية. وخطط أعداء المسلمين[1] - امتلاك القدرة على التعليل والتفسير، بدلا من أن يعيش الأحداث منفصلة فى الزمان والمكان، فأخذ يقارن بين خطوات الكماليين وما فعلته الثورة الفرنسية قبلهم، ويحلل الدوافع الكامنة وراء التصرفات التى بدت فى ظاهرها إصلاحية جزئية، أو انتصارات مؤقتة، فخدعت الكثيرين من معاصريه، ولكنها لم تخدعه، ولهذا جاءت الحوادث كلها مؤيدة لصدق حدسه!!.

علمه وخلقه:

كان الشيخ حافظًا للقرآن الكريم، محيطًا بالسنة النبوية فاهمًا لعقيدته الإسلامية حق الفهم، فقيهًا عالمًا بأصول الفقه - وربما قارب مرتبة الاجتهاد - واثقًا بنفسه، معتزاً بإسلامه وأمته وحضارته، محيطًا بما يدور فى عصره سواء فى بلاد المسلمين أو العالم الخارجى.

لذلك تمكن من وضع يده على مكامن الانحراف فى عقائد معاصريه من

---

(١) لأنه ناب- كما مر بنا - عن الصدر الأعظم فى رياسة الوزارة أثناء غيابه فى أوروبا للمفاوضات. . .

العلماء، ولم ترهبه أسماءهم ولامراكزهم الوظيفية، لإحساسه بثقل المسئولية على كاهله، لاسيما أنه كان شيخ الإسلام فى الخلافة العثمانية[1]، وهو مركز علمى مؤثر كان له النفوذ الواسع أيام أمجاد الخلافة[2].

كما نظر إلى حضارة الغرب نظر المعتز بإسلامه، الفخور بتاريخ الحضارة الإسلامية ومكانة الشريعة الإسلامية التى تعلو على سائر الشرائع.

لهذا كان يتعجب من المفتونين بكل ما يرد من الغرب الزاحف على المسلمين عسكريًا وثقافيًا واقتصاديا، ويطالبهم بالتخلص من هذا المرض النفسى، ولا يرى سببًا للتخاذل أمام دول تزعم التحضر وهى فى الحقيقة طامعة حاقدة تفهم العدل بمقياسين: أحدهما لمواطنيها والآخر للتعامل مع الدول المغلوبة!!.

وبلغت محنة الرجل ذروتها عندما كان يقر أو ويسمع ويشاهد (الازدواجية) بين الحقيقة والواقع، وبين البيانات المزورة المعلنة للجماهير المسوقة بعواطفها وراء قادة خونة، وحملة أقلام غير أمناء.

وتعجب شيخنا أكثر ما تعجب عندما أطلقت تغاريد النصر ورفعت أكاليل الفخر على هامة مصطفى كمال، بينما يقتضى الواجب ذرف الدموع ساخنة على ما ينتظر المسلمين من مآسى!!.

تعجب لأن الجميع هللوا لأتاتورك لانتصاره (الظاهرى) على إنجلترا وإخراج اليونان من أزمير[3]. بينما استطاع الشيخ مصطفى بدراسته العميقة لشخصية أتاتورك وأعماله وتاريخه وانتماءاته، **استطاع أن يوقن بأن ما حدث كان تمثيلية وراءها (سر عميق)، فقد عقدت إنجلترا مع مصطفى كمال، صفقة عمرها- بل صفقة عمر أوروبا كلها - حينما تنازلت - بمحض إرادتها - أجل، بمحض إرادتها وهى الخارجة**

---

(١) **يقرر الدكتور عبد العزيز الشناوي، أن الدولة العثمانية كانت حريصة كل الحرص على الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فأنشأت لذلك الغرض، الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة، وجعلت لها اختصاصات واسعة ورصدت لها موارد مالية ضخمة، وكان شيخ الإسلام هو الذى يرأس هذه الهيئة. وكانت تعاونه مجموعات من كبار علماء الدين.**

من كتاب (الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها) ص ٢٣ جـ١ مكتبة الأنجلو المصرية سنة١٩٨٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل، ينظر المرجع السابق الفصل الرابع عشر من ص ٣٩٦ إلى ص ٤٢٠.

(٣) وكانت اليونان قد احتلت أزمير بمعاونة الحلفاء، ولكن استطاع الأتراك بعد تخلى الإنجليز عن اليونانيين أن يستردوا مدينة أزمير.

المنتصرة من الحرب العالمية الأولى، تنازلت عن أزمير لتظهر أتاتورك أمام العالم الإسلامى بأنه (المنتصر) و(الغازى) ثم تفرض شروطها عليه لتتخلص، وبصفة نهائية - كما يشهد التاريخ المعاصر - من المقاومة الفعالة المؤثرة للاستعمار الغربى فى ظل راية (الجهاد) الذى كان يعلنه خليفة المسلمين كلما تعرض أى بلد من بلادهم لخطر الغزو والاستعمار.

وكان لها ما أرادت..!!

ورأى الشيخ مصطفى صبرى أن واجبه يقتضى الوقوف فى وجه تزييف الحقائق وإظهار ما وراءها من أسرار.

ولتقريب فهم الدور الضخم الذى قام به الشيخ، نجمل موقفه فى هذه الدوائر الثلاث:

١- إظهار حقيقة انتصار (الغازى) لأنه فى الحقيقة هزيمة للمسلمين وضياع للخلافة الإسلامية.

٢- فصل الدين عن السياسة لينفرد كل منهما باختصاصه وشئونه كما زعم أتاتورك[1]، ولكنه فى الحقيقة إبعاد الإسلام عن الحكم وتحويل النظام الحاكم فى تركيا إلى نظام لا دينى، بل معادٍ للدين وللمتدينين.

٣- أن التقدم والتطور إلى الأمام وراء أوروبا هو فى حقيقته تراجع وتقليد ومهانة.

وكان الشيخ يصرخ بأعلى صوته، وهكذا نشعر عند قراءة صفحات كتابه، كان يصرخ منفعلا أشد الانفعال، واصفًا بالكفر الصريح، الكماليين قاطبة ومن سار على نهجهم من الكتاب العصريين، الذين يسخرون الناس بأقلامهم وهم يبطنون الإلحاد ويخشون إعلانه.

وهنا تتضح مع علمه وفقهه وإخلاصه، صفة أخرى خلقية يتميز بها العلماء المخلصون، ألا وهى (البطولة).

---

(١) يقول الشيخ مصطفى صبرى (إن الراغبين فى تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة تخفيفًا لخطره وسوء تأثيره فى سمع الأمة المتدينة، فهم يتوسلون على القضاء على دين الحكومة بأن يعبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة إلى القضاء على دين الأمة) ص ٢٩١-٢٩٢.

أجل.. إن الجهاد الذى قام بأعبائه فى وجه عتاة الكماليين ليقاس أيضًا بجهاده العلمى إذا وزناه بميزان إحساسه بالغربة وسط العلماء المندفعين وراء تيار (التفرنج).

لقد احتاج الشيخ إلى جهد خارق للمحافظة على ثقته بدينه وبنفسه وبأمته وسط تيار شعبى مخدوع من ناحية، ومجموعة كتاب تريد الانسلال من الإسلام تحت شعارات لا مضمون حقيقى لها، تحمل لافتات: التجديد والتحديث والتمدن، وهى كالطبول الجوفاء تخفى وراءها وجوهًا كالحة، وجوه الإلحاد وتقليد الغرب تقليدًا أعمى فى كل شىء، مع الجهل أو التجاهل بحقيقة الإسلام وعقيدته وشريعته.

إن لم تكن هذه بطولة فما هى إذن؟!

لنتخيل قائدًا يقف بمفرده أمام الأعداء ينادى جنده الفارين من حوله: (هلمّ إلىّ)، الحق معى والنصر لى، ولا يكاد يصدقه أحد!!.

ثم تسير عجلة الزمن وتمضى الأعوام تلو الأعوام، وتنصهر الأمة فى تجارب طاحنة ذهب ضحيتها الملايين، وذاقت خلالها المذلة والهوان، وتخلفت فأُلحقت بذيل الأمم بعد أن كانت فى المقدمة.

وتبين - ولكن بعد فوات الأوان - صدق فراسة الرجل وصواب آرائه وشجاعة مواقفه!!

****

لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة

مع أن الكتاب مخصص لفكر الشيخ مصطفى صبرى السياسى، غير أننا لا يمكن أن نغفل موقفه العلمى ودفاعه عن عقيدة الإسلام، لأنه لا يرى الفصل بين الدين والسياسة كما سنرى.

ومن هنا نراه مدافعًا بشدة عن عقائد المسلمين الأوائل، منكرًا على المنحرفين فهمهم للإسلام بدعوى (التحديث) أو (العصرية).

وقد أخذ على عاتقه صد هجمات عنيفة مع كثير من العلماء، ووقف وحده يغالب المبهورين بحضارة الغرب فاضطروا إلى إنكار أو تأويل بعض الأصول فى العقيدة الإسلامية، واعتبرهم منحرفين عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية، قال فى هذا الشأن:

[وأصل المسألة للمتعلمين العصريين من الكتاب عقيدة راسخة، أرسخها فى أذهانهم العلم الحديث المادى الذى يؤمنون به فوق إيمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهى انكار الأمور الغيبية مثل المعجزات والنبوة بمعناها المعروف عن المليّين.. إذ لما رأواه منها فى كتب الحديث طعنوا فى صحته، ولما رأوه فى القرآن أولوه][1].

وكان الشيخ أمام موجة عاتية من تأويلات مسرفة خشى عليها من إنكار أصول فى الإسلام ومن أهمها الإيمان بالغيب.

وقد لاحظ المعركة التى دارت بين فرح أنطون منشئ مجلة (الجامعة) وبين الشيخ محمد عبده، ومن أقوال أنطون التى أثارته ودفعته إلى تأليف كتابه الكبير الآنف الذكر، هذا الرأى:

[إن الدين هو الإيمان بخالق غير منظور وآخرة غير منظورة، ومعجزة ووحى ونبوءة وبعث وحشر وسؤال وحساب وثواب وعذاب فى الجنة والنار، وكلها غير محسوسة ولا معقولة.. ولهذا كان العقلاء من الفلاسفة ورجال الدين فى كل ملة ينادون بإبعاد العقل من الدين].

---

(١) ص ٢٤، القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون

فرأى الشيخ مصطفى فى هذا الرأى دافعًا لتأليف كتابه المسمى (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ورسله) وسبقه بالكتاب المشار إليه بالهامش(١)

وإن النظرة الفاحصة لأسماء العلماء الذين أورد دكرهم فى كتبه منقبًا عن آرائهم ومعترضًا على بعضها، هذه النظرة تساعدنا فى تكوين فكرة عن أثقال المسئوليات العلمية التى ناء بحملها، فمن هؤلاء:

فريد وجدى، الشيخ محمد عبده، الشيخ رشيد رضا، قاسم أمين، طه حسين، دكتور محمد حسين هيكل، الأستاذ العقاد، زكى مبارك، الشيخ المراغى، الشيخ عبد العزيز البشرى، الأستاذ أحمد أمين، الشيخ شلتوت.

ولكنه وجد أعوانًا له التمسها فى آراء أمثال الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ محمد زهران والشيخ محمد يس والعالم الهندى مولانا شبلى النعمانى.

كذلك كان غيورًا على سنة رسول الله ﷺ لأنه لاحظ أن (الطائفة العصرية) لا تعول على كتب الحديث، حيث أوضح أن اعتماد السنة يجب أن يكون صنو الأخذ بالقرآن الحكيم، وعلى العكس فإن (التشكيك فى أمانة المنابع الإسلامية عن آخرها بالنسبة إلى الأحاديث يستلزم التشكيك فى تلك المنابع بالنسبة إلى القرآن أيضا)(٢).

وعاش الرجل فى عصر فتنة العلم الغربى التجريبى الذى طغى على العقيدة النصرانية فى الغرب، وحاول المثقفون المتأثرون بأوروبا نقل الفتنة بحذافيرها إلى الشرق الإسلامى، ولم يتنبهوا إلى اختلاف التصورين للعلم بين الإسلام والنصرانية، وعلاقته بالعقيدة فى كل منهما.

ولم يعش الشيخ معنا ليرى انتصار الدين فى عصرنا هذا بعد انحسار موجة فتنة العلم، وأصبح العلماء يتجهون إلى الدين من جديد (وكذلك الساسة كما سيتضح لنا) بتواضع ومعرفة لأقدارهم.

ولكن كفى الشيخ صبرى فخرًا أنه لم يخضع لموجة الفنة، ورفع رأسه عاليًا شامخًا معتزًا بعقيدته الإسلامية المؤيدة بالعلم والعقل، وأخذ يكافح المتشككين وعلمهم الحديث الذى اتخذوا منه دعامة لشكوكهم.

(١) نفسه ص ١٩

(٢) نفسه ص ١٧٤

ومن العجب أنه اعتبر منهج الشيخ محمد عبده يمثل باسم النهضة الدينية الحركة القهقرية أمام خصوم الإسلام الغربيين المتسلطين على كتابه(١).

كذلك أثار عجبنا الدفاع عن (علم الكلام) وربما نجد له العذر فى سيطرة الثقافة الإسلامية بالمناهج المعروفة آنذاك، فظن أنه لابد للمدافع عن الإسلام من علم الكلام التقليدى لصد هجمات المثقفين ثقافة غربية.

ونعذره أيضًا لأن اطلاعاته الواسعة على كتب معاصريه ربما حجبت عنه قراءة منهج علم الكلام عند شيوخ السلف أمثال ابن حنبل وابن تيمية وابن القيم، فضلاً عن تأثره بالاتهامات الباطلة الموجهة حينذاك لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولم تكن كتبه قد طبعت وراجت بمثل الرواج الذى نعرفه اليوم. ولو كانت هناك فرصة للاطلاع عليها ودراستها لأنصف الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بدل نقدهما واتهامهما بالابتداع!!.

****

(١) موقف العقل والعلم جـ١ ص ٣٤٧. وتنبه إلى أن معارضة الدين باسم العلم ليست عامة بأوروبا، فإن فى الغرب مسالك فلسفية ورجالاً آخرين كثيرين انتقدوا مذهب المادية الإلحادية والإثباتية الوضعية انتقادًا شديدًا ولم يوافقوهم على القول بمنافاة العقل والعلم للدين ص ٣٦٤- ٣٦٥.

من أقواله المأثورة

* فى الغرب نزاع وجدال بين العلم والدين ناشئ عن خصوصية دين الغربيين، وليس فى الشرق هذا النزاع إلا فى قلوب مقلدى الغرب الذين لا يعرفون الإسلام رغم أنه دينهم (جـ٢ ص١٨).. وهذا الأسلوب المفرق بين العقل والقلب ينتهى إلى القول بأن الإنسان يؤمن بالعقائد الدينية ولا يؤمن بعقله، وهذا القول كما ينطبق على الدين المسيحى لكن الإسلام لا يوجد فى عقائده ما لا يقبله العقل (جـ١ ص ٤٣٩).

* لا نعترف بأن الأمم المتحضرة المتغلبة بأنهم أعقل الأمم. نعم لعقولهم تقدمٌ فى الماديات لا فى المعنويات. (جـ١ ص ١٢) ويقول: إن العقل الحر فى دائرة قوانينه الخاصة حسب المسلم نبراسًا فى إنارة طريقه إلى أصول العقائد الدينية (جـ١ ٢١ ٣٢٨).

* إن السقوط الدينى للشرق الإسلامى أفظع عندى وأعظم خطرًا وأكثر مساسًا بكرامته من سقوطه السياسى (جـ١ ص ٣٥٩).

* لو قارنتم ما فعل السلف من علمائنا مع فلسفة اليونان، بما فعل الخلف مع فلسفة الغرب، لوجدتم الفرق بين قوة السلف وضعف الخلف هائلاً (جـ٢ ص ١١٢).

* من آثار الإلحاد فى النفوس، الخلاء الموحش بسبب فقدان الأنيس الروحى الذى هو الدين (جـ١ ص ١٠٣).

* قال عندما اتهموه بالجمود (أذيب الجامد فنجم الجاحد (جـ١ ص ١٠٣).

* إن استعمار القلوب أصعب من الاستعمار العسكرى (جـ١ ص ٤٤٢).

* إن فى الشرق اليوم شخصيات وأسماء أُكبرت واتُخذت قدوة فى الزيغ عن محجة الإسلام (جـ١ ص ٤٥).

* إن ما يحدث فى تركيا تحت إكراه حكومتها تحصل بمصر فى هدوء وطواعية (جـ١ ص٤٤٤) ويتلخص نقد الشيخ مصطفى صبرى لما كان يدور فى مصر

حينذاك (مسامحة الوزارات المصرية فى أمر الدين وضعف التمسك به فى أوساط المثقفين الجدد المعتلين بتقليد المبادئ الغربية من ناحية، وتقليد الشيخ محمد عبده من ناحية الذى أحدث بما أسرف من تأويلاته لنصوص القرآن مادية جديدة فى الإسلام، أو باطنية جديدة متمشية مع مادية الغرب) (جـ١ ص ٣٢٣).

وقد اعترض على طول الكتاب وعرضه، على أبرز القضايا التى تفجرت فى عصره، منها: كتاب طه حسين فى (الشعر الجاهلى)، على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم). فللمسلم قوتان: قوة من دينه وقوة من عقله، ولا قوة لمن لا دين له، والمسيحى فى حرب مستمرة بين دينه وعقله المتعارضين.

* أهمية العقيدة وضرورة العناية بها وتصحيحها: (مما يدل على عظم خطورة الناحية الاعتقادية فى الإسلام التى هى الناحية العلمية، بالنسبة إلى الناحية العملية، مع كون الثانية أصعب من الأولى.. إن شارب الخمر بالفعل أو الزانى بالفعل مثلاً لا يكفر ما دام يعد نفسه آثمًا فيما يفعله، ويكفر من لم يزن ولم يشرب الخمر ولكنه أباحهما) خشيته من التحول العصرى من النبوة إلى العبقرية، ويرى أن الكلام عن عبقرية النبى ﷺ يخفى عدم الإقرار بالنبوة (وخلاصة هدف كتاب العبقرية - باستثناء العقاد - جعل محمداً ﷺ نبيًا عصريًا إن زالت زعامته للمسلمين كافة فلا يزال زعيمًا للعرب).

العناية بالعمل مع العلم:

وبانضمام العمل إلى العقيدة يحصل الكمال فى الإسلام وينتفع المسلم الكامل بدينه فى الدنيا قبل أن ينتفع به فى الآخرة.

قال بعد أن أورد أقوال شاهدين كبيرين من فضلاء المسيحيين هما صليب سامى باشا وصاوا باشا الرومى: (إن الإسلام له تشريع مستقل بُنى على نصوص الكتاب والسنة أو استنباط أئمة الفقه المجتهدين منهما. وهذا التشريع الإسلامى المنطوى على كل ما نحتاج إليه فردًا وأمة ودولة، نراه موجودًا بأيدينا وفى خزائن دور الكتب التى ورثناها من أسلافنا، أثمن من كل كنز أثرى وغير أثرى يوجد فى الدنيا، وقد عملت به الدول الإسلامية العظمى إلى أقرب عهد منا. فوجود هذه

الشريعة المباركة الفسيحة الأرجاء التى يعجز عن الإتيان بمثلها بل بعشر معشار مثلها لو أعد له أكبر لجنة من العلماء القانونيين، من حقه أن يكون أعظم مانع لنا من فصل الدين عن السياسة).

الخلافة إذن هى التى بمعنى الخلافة عن رسول الله ﷺ عبارة عن التزام أحكام الشرع الإسلامى ممن يتولى الحكم على المسلمين، لأنه إنما يكون بهذه الطريقة خليفة عن الرسول ﷺ.

* ظل لفظ الأتراك يستعمل أجيالاً طويلة على لسان الغربيين كمرادف المسلمين.

* تناقلت الألسن حكايات القضاة المرتشين حتى اتخذ منها أعداء الإسلام، من الأجانب والمسلمين المتفرنجين، دعاية مستمرة ضد المحاكم الشرعية، إلا أن تلك المحاكم وقضاتها الشرعيين المفروض كونهم مؤمنين بالله وبقوانينه المنزلة لا يمكن أن يميلوا عن الحق أكثر من المحاكم غير الشرعية وقضاتها غير المربوطة رؤوسهم بحكومة الله.

* نقد قاسم أمين فى تناوله لقضية المرأة منبهًا إلى أن كتابه (قولى فى المرأة) كان أسبق من كتاب قاسم أمين. وأزعجه بداية الانهيار بسبب رفع الحجاب والرقص وضياع الحياء وفقد الغيرة على النساء.

* ونقد الدكتور محمد حسين هيكل فى منهجه المتبع بكتاب (حياة محمد) ﷺ، وموقفه من الأحاديث النبوية.

* اعترض على كل من توفيق الحكيم وأمين الخولى بمناسبة رسالة قُدمتْ للجامعة المصرية تطعن فى قصة أصحاب الكهف.

* كما انتقد اتخاذ الجامعة المصرية لشارة (الفرعونيه) واعتبارها جامعة (لا دينية) فى مواجهة جامعة الأزهر.

* قال: إن النهضة الفكرية المزعومة على أيدى المتفرنجين لا تخيف المستعمرين بل يخيفهم القرآن.

* رأى أن أعظم الواجبات هو تصحيح عقيدة الخاصة كما يقال (حاميها حراميها - وهاديها معاديها).

* اعترض على زكى مبارك، على ثورته على الأمور الغيبية.

* كما نوه بأن شبل شمبل هو ناشر فكرة الإلحاد فى البلاد العربية.

* مع إعجابه بالأستاذ العقاد بكتابه (عبقرية محمدﷺ) ونقده لباقى مؤلفى العبقريات، يرى خطأ العقاد لتبنيه فكرة تهيؤ الزمان والمكان لنبوة رسول الله ﷺ ويقول:

(القرآن هو سبب النجاح وليس التهيؤ المزعوم لظروف البيئة والزمان).

* هاجم الشيخ شلتوت لإنكار الشيطان كما صوره القرآن شخصًا يرى ويسمع ويقول ويجادل ويتكبر فيؤمر بالسجدة لآدم ويعصى الله ويعد ويمنى وينسل ويعيش إلى يوم الوقت المعلوم.. وهاجمه أيضًا بسبب إنكاره رفع عيسى عليه السلام

* نقد بعض علماء الدين الجاعلين ديدنهم تهيئة الأدلة المتمشية مع أهواء المتعلمين.. أى اخضاع الشرع للتفسيرات العلمية المتغيرة بتغير العصور والاكتشافات فى حقول التجارب وأجهزة المعامل، فتوسعوا فى داء التأويل، وكان من الآفات الكبيرة فى التاريخ العقدى للمسلمين.

كما هاجم بشدة التأويلات المخالفة لتفسير السلف أو تكذيب الرواة.

* نقد بشدة غلو فكرة القومية عند الترك وعند العرب، وكان يفضل العرب على الترك، لأن القرآن نزل على لغتهم، ولغة العرب أفصح جميع اللغات وأفضلها، ولأن فيهم- أى العرب - فضلاً عن محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث إلى الناس خاتم النبيين ورحمة للعالمين، رجالاً ممتازين مثل أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما-، لا يوجد ولا يمكن أن يوجد نظيرهم فى الإسلام والإنسانية فى غير العرب.

* لم تنطل عليه تصريحات (ويلسون) رئيس الجمهورية الأمريكية الأسبق عن الحرية لكافة الشعوب، لأنه انتهى إلى وضع بلاد المسلمين - وهى التابعة

للقوانين السماوية - تحت انتداب الدول الإنجليزية والفرنسية العاملة بالقوانين الأرضية

فكأنما أراد أن يجعل الأرض سماءً والسماء أرضًا[1].

* نبّه إلى تأييد الاستعمار لحركات التجديد الهدام للإسلام ومعاداة الحركات السلفية.

****

(١) ويقول الأستاذ عبد الفتاح عبد المقصود بمناسبة مولد ميثاق (عصبة الأمم) عقب الحرب العالمية الأولى:

كليمنصو النمر الفرنسي يتنكر ويتنمر. لويد جورج الثعلب البريطاني يستأسد ويزأر.

أما ويلسون فقد بدأ طريقه وهو صاحب دعوة، ثم أنهاه وهو صاحب ادعاء. ووضعت مصاير الشعوب على مائدة المؤتمر كصحاف طعام بمأدبة ذئاب، لقد تغير الشعار، لم تعد (الحرية لكافة الشعوب) بل أصبح الآن (الويل للضعيف والويل للمغلوب) من كتابه: صليبية إلى الأبد ص ٢٢ - الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٥م.

بعض الأسرار التى كشف عنها الكتاب

فإن علة اختيارنا لعنوان الكتاب يتصل بالأسرار التى كشف عنها مؤلفه وهى تستحق وقفة تأمل ودراسة لاستخلاص الدروس والعظات مما حدث ويحدث فى العالم الإسلامى بكافة أقطاره.

* **السر العميق:**

- ويؤيد ذلك ما نُشر أخيراً من وثائق سمحت بها الحكومة البريطانية، ومنها ما نشرته جريدة (صنداى تايمز) عندما عرض أتاتورك على السفير البريطانى تولى رئاسة جمهورية تركيا!!

- أن أعضاء جماعة الاتحاديين والكماليين - وهم الحكام الجدد اللادينيون- تابعون جميعًا لمحفل الشرق أى من الماسونيين، كذلك فإن مؤيديهم من الكتاب والصحفيين أصحاب الأقلام (المستأجرة) من الجمعيات السرية النافذة فى العالم.

وقد أثبت ذلك بواقعة ثابتة حدثت أيام كان نائبًا عن (توقاد) وسمعه هو ومعه من النواب أكثر من مائتين، حيث وصلت رسالة من طرابلس بليبيا قرأها صاحبها (وعيناه تدمعان) وفحواها أن جميع أحزاب إيطاليا آنذاك متفقة على احتلال طرابلس باستثناء (البنائين الأحرار) والاشتراكيين، وحجتهم فى ذلك ما قاله أحدهم (**لا يجدر بنا أن نصول على الأتراك حال كون حكومتها فى أيدى (البنائين الأحرار)**!!.

ويوقفنا على سر آخر هام يؤيد به ويدعم استنتاجاته من واقع الحال التى عاصرها وشاهدها بنفسه - إذ لاحظ بيقين أنه لم يسلم من اعتداء الكماليين والاتحاديين إلا اليهود. وفيما عداهم فقد وقع الاضطهاد على كافة عناصر الأمة من الألبان والعرب والأكراد والروم والشراكسة والأتراك. لذلك فهو يحمل حكام تركيا إثارة العداوة بين المسلمين والنصارى مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**﴾ [المائدة: ٨٢].

ويرى تقصير المسلمين فى التنقيب عن وقائع الفتن اليهودية، منذ عصر الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم، ومنبهًا إيانا إلى منهج تعليمى تربوى خلاصته (إنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون فى التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها فى مدارسنا، لنعلم الطلاب والشباب، قبل تعلمهم بتاريخ الأجانب، تاريخ الإسلام وما يحوط بحياة النبى ﷺ وخلفائه من الشئون بتفاصيلها فيعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الإسلام فى عصره الذهبى).

وكشف الستار عن أخطر الأسرار وأكثرها غرابة، حيث وقف أمام هزيمة الإنجليز وقفة تأمل، غير مصدق أنهم هُزِموا بعد انتصارهم فى الحرب العالمية الأولى، فكيف يُعقل أن ينسحبوا - وهم المنتصرون فى هذه الحرب - أمام مصطفى كمال أتاتورك فى أزمير؟! إنهم لو أرادوا الانتصار عليه لتحقق لهم ما أرادوا، ولكنهم وازنوا - بدهاء - بين انتصاره (المصنوع على أيديهم) وما رتبوه من نتائج، وبين قبول الهزيمة أمامه، واختاروا الاختيار الأول ورجحوه، لما سينجم عنه من مكاسب كبرى تفوق - كثيرًا - انسحابهم من «أزمير».

وأعلن خطأ الظن؛ بأن انسحاب جيوش انجلترا وفرنسا من استانبول كان بسبب الخوف من مصطفى كمال.

ومن الأسرار الهامة التى كشف الستار عنها أيضًا، ونرجو أن تأخذ طريقها إيضاحًا ونشرًا بين الباحثين والمؤرخين، أن جمال باشا (السفاح) كان قاتل العرب والترك معًا. وبهذه العبارة أوضح الشيخ مصطفى صبرى أن الاضطهادات التى وقعت على العرب كان بيدى أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقى أى أتباع أتاتورك - ومنهم هذا السفاح - وقد شملت اضطهاداتهم الأتراك والعرب جميعًا.

****

دور مصطفى كمال أتاتورك
فى القضاء على الخلافة

طال بنا العهد منذ حركة الانقلاب الكمالية علي الخلافة العثمانية حتى نسى الجيل الحاضر أنه كانت هنا أمة إسلامية واحدة تضافرت عليها القوى المعادية للإجهاز عليها.

والواقع أن معالجة الخلافة بالطريقة التى تدرس بها حاليًا فى المدارس والجامعات ما هى إلا مجرد ترديد لآراء المستشرقين من اليهود والنصارى ذات القوالب التفسيرية التى تساوى بين الخلافة والاستعمار، وتمجد الثورة العربية وغير ذلك من آراء غريبة، لا يمكن لباحث مسلم - أو حتى محايد - أن يوافق عليها، إذ تتضمن تزويرًا للتاريخ وتشويهًا للحقائق، لاسيما حينما تصور مصطفى كمال أتاتورك فى صورة البطل المنقذ.

فتتجاهل مثل هذه الأبحاث واقعتين هامتين:

أولاهما: رفض السلطان عبدالحميد، بيع أرض فلسطين لليهود، فقام أعضاء جمعية الاتحاد والترقى بحركة انقلاب ضده وأقصوه عن الخلافة، وقدم له (قرصوه) وهو - يهودى - قرار العزل نكاية فيه وانتقامًا منه لرفضه إجابة المطلب اليهودى، ثم شوهوا سمعته وأساؤا إلى تاريخه فى صفحات الكتب.

وينبغى على كل من يتعرض لبحث العلاقة بين اليهود وإسقاط الخلافة أن يقرأ مذكرات السلطان التى نشرت أخيرًا [1].

الثانية: كان مصطفى كمال أتاتورك من طائفة (الدونمة) ذات الأصل اليهودى.

ولمن شاء أن يعرفه، فليرجع إلى المدافع عنه وكاتب سيرته «أرمسترونج».. الذى ضمّن كتابه كثيرًا من الأوصاف التى تجعل منه منافسًا لأعتى جبابرة التاريخ. والحق أن الكتاب بأكمله يعد وثيقة إدانة لا سجل شرف وفخر كما حاول أرمسترونج أن يفعل.

---

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد، ترجمة د. محمد حرب عبدالحميد، ط دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨م.. وأيضًا مذكرات أخرى نشرت باللغة العربية.

مثال ذلك قوله: (ولو أنه وُجد فى عصر جنكيزخان لبزّه فى عبقريته الحربية وعزيمته الجبارة التى لا تضعفها عاطفة أو رحمة أو وفاء...» [١] .

ولِمَ يحتاج إلى الرحمة والوفاء.. وقد خلع رداء الإسلام فانقلب كالوحش الكاسر ضد الشعب التركى طاعنًا إياه فى عقيدته؟

فقد كان معروفًا للملأ، إهماله للدين فى حياته الخاصة، ومخالفته لكل قواعد اللياقة، وسخريته من كل الأوضاع «المقدسة» [٢].

ولو مضينا فى تتبع أدوار حياته لخرجنا بفكرة صحيحة عنه.

****

(١) أرمسترونج: مصطفى كمال ص ٢٤٤، ترجمة حلمى مراد.. دار المعارف بمصر، سلسلة «اقرأ» ١٤٠٧ سنة ١٩٧٦م.

(٢) أرمسترونج، مصطفى كمال أو الذئب الأغبر ص ٢٠٦ .

كلمة عن الخلافة العثمانية [1]

إذا التزمنا بمنهج الدراسة التحليلية النقدية لتاريخ الخلافة العثمانية، فإنه ينبغى التدقيق فى بحث عوامل ثلاثة تشكل أعمدة هذه الدراسة وهى:

أولاً: الالتزام بمنهج التصور الإسلامى فى نظرته للتاريخ، حيث تتشكل أحداثه وتمضى حركته وفق قاعدتى:

(أ) المد والجزر:

إن المد والجزر فى تاريخ الإسلام وأحوال المسلمين تابعان للمد والجزر فى الإيمان وقوة معنوياتهم التى تنبثق من الدين [2].

(ب) حقيقة الدفع بين أهل الحق وأهل الباطل:

قال تعالى: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٥١] أى لولا أن الله يدفع عن قوم بآخرين كما دفع عن بنى إسرائيل بمقاتلة طالوت وشجاعة داود لهلكوا.. كما قال تعالى: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا** ﴾ [الحج:] [3].

ومثل هذه النظرة تحذرنا، علميًا وإسلاميًا، من اقتفاء أثر كتابات المستشرقين الذين نظروا إلى الخلافة نظرة حاقدة متحيزة، سببها ما ورثوه من آبائهم وأجدادهم عن الدور التى لعبته هذه الخلافة فى تاريخ أوروبا، فقد كانت جيوشها بين كر وفرّ حتى طرقت أبواب «فيينا» إلى جانب خطأ وضع الخلافة فى مصاف الدول الاستعمارية وتشبيهها بها.

---

(١) يسرنا التنويه بالموسوعة التى أصدرها الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الشناوى تحت عنوان «الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها» فى ثلاثة أجزاء - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤..

(٢) أبو الحسن الندوى: المد والجزر فى تاريخ الإسلام ص ٩٢ - الشركة المتحدة بيروت - دمشق دار القلم ١٣٩١هـ- ١٩٧١م .

(٣) تفسير ابن كثير جـ١، ص٣٠٤ دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

ولعلاج مساوئ هذه النظرة: على الباحث أن يتحرر من نظريات المستشرقين وآرائهم، لأنهم مهما زعموا من حيدة فى البحث فإن بصمات الحقد والعداء لابد وأن يظهر أثرها فى مؤلفاتهم.

على الباحث إذن البدء فى التصور الإسلامى للخلافة كنظام للحكم ورابطة دينية وسياسية وحّدت المسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم، فى إطار واحد، فأوجدت روح التضامن بينهم، وميزتهم (كأمة إسلامية) بصرف النظر عن تضارب المصالح أو ظهور الاختلافات التى لابد منها بين عناصر الأمة.

والدراسة طبقًا لهذا المنهج تقتضى بحث ما آلت إليه الخلافة العباسية بعد انحلال رابطتها على أثر سقوط بغداد عام ٦٥٦هـ، مع استمرارها فى شكل ولايات متناثرة - حافظت على اسم الخلافة - ثم قيامها مرة أخرى على أسس قوية بواسطة الأتراك العثمانيين الذين قاموا بفتح القسطنطينية - العاصمة الشرقية للدولة الرومانية - بواسطة محمد الفاتح. ولا ينبغى أيضًا إغفال الدور الكبير الذى قام به السلطان عبدالحميد فى المحافظة على الخلافة فى وجه أعدائها.

يقول الدكتور الريس رحمه الله: «إن تاريخ الخلافة الإسلامية فى الدول التى تفرعت عنها كانت سلسلة من أمجاد، وحلقات من انتصارات، ففى عهودها حدثت المواقع المجيدة: فى اليرموك والقادسية ونهاوند وأجنادين وبابليون والقيروان وغيرها، ثم مواقع حطين وعين جالوت والمنصورة وأمثالها. فليت لنا اليوم جزءًا من قوة أو أمجاد الخلافة الإسلامية والدول الإسلامية التى كانت مرتبطة بها أو مماثلة لها» (١).

ويحدثنا التاريخ بأن الخلفاء أو السلاطين العثمانيين الأوائل أبلوا بلاءً حسنًا فى رفع شأن دولتهم وفى نصرة الإسلام ونشر لوائه **وظلت الخلافة مزدهرة ومؤثرة فى سياسة العالم فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فكانت الدولة العثمانية - وهى تمثل الإسلام - أقوى الدول فى أوروبا كلها، وربما العالم)** (٢).

---

(١) د. محمد ضياء الدين الريس: الإسلام والخلافة فى العصر الحديث (نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) ص٢٨٤. منشورات العصر الحديث ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

(٢) نفسه ص ٤٠ - ٤١ .

أما الانهيار، فقد ظهرت بوادره فى القرن الأخير وقبل إعلان سقوطها بواسطة حركة الانقلاب العسكرى بواسطة أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى)، حيث أسهم أعضاء هذه الجمعية بالقسط الوافر فى إنهائها، وثبت أنهم لا ينتمون إلى السلالة التركية العثمانية ولكنهم خليط من أجناس وأديان وقوميات مختلفة، وقاموا بحركة الانقلاب ضد السلطان عبدالحميد بسبب رفضه السماح لليهود بشراء أراضى فلسطين [1].

وفى هذا الصدد كتب السيد رشيد رضا فى مجلة (المنار) آنذاك يقول: «وإن ملاحدة الترك هم الذين يبثون الدعوة إلى تشويه الدولة العثمانية ويبثون الدعوة إلى الإلحاد ويحرضون الزنادقة والمرتابين على ترك الإسلام واحتقار تشريعه وآدابه ولبس قلانس الإفرنج وإثارة الغيرة القومية والعصبية الجنسية.. وقلما ثبت لهؤلاء الملاحدة نسب صحيح فى الشعب التركى الذى صار عريقًا فى الإسلام، بل هم أوشاب منهم الروسى والرومى والبلقانى واليهودى الأصل، وقد سلطوا على إفساد هذا الشعب بدعاية العصبية الجنسية وترجمتهم للقوانين الأوروبية ولبسهم البرنيطة وأن السواد الأعظم من الترك يمقتون هؤلاء الكماليين أشد مما كانوا يمقتون إخوانهم الاتحاديين» [2].

لذلك يقتضى البحث الاستناد إلى المصادر الإسلامية التى أُبعدت عن عمد فى الكتب المدرسية وقُدمت بدلاً منها مصادر الدوائر الاستشراقية وتلاميذها.

---

(١) والآن، وبعد نشر مذكرات السلطان عبدالحميد وظهور كثير من الوثائق التاريخية فضلاً عن واقع أحوال المسلمين بعد كسر شوكة الخلافة ومعرفة الأسرار وراء حركة إلغائها - **الآن ينبغى إنصاف هذا السلطان المفترى عليه وكتابة تاريخ الخلافة العثمانية أيام سلطنته بأمانة وصدق لمحو آثار الأكاذيب التى أحاطه بها المؤرخون الغربيون من اليهود والنصارى لدوافعهم التى لم تعد خافية.**

ولمناسبة حديثنا عن الخلافة، فإن الرجل - رحمه الله تعالى - كان بحكم موقعه يدرك تمامًا أهمية هذا النظام السياسى الإسلامى وخشية الدول الأوروبية منه: قال فى مذكراته: **«ولكن الدول الكبرى التى تحكم شعوبًا مسلمة عديدة فى آسيا، مثل انجلترا وروسيا، ترتعد من سلاح الخلافة الذى أحمله، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق على إنهاء الدولة العثمانية»** . ص٦٧ من مذكرات السلطان عبدالحميد - ترجمة وتقديم د. محمد حرب عبدالحميد - دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨م .

(٢) ينظر كتاب الأستاذ أنور الجندى (تاريخ الصحافة الإسلامية) الجزء الأول، المنار ص ١٤٩، دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٨٣م .

ونقصد بالمصادر الإسلامية، الكتب التى ألفها العلماء المسلمون المعروفون بالصدق والنزاهة العلمية، والذين نذروا أنفسهم لخدمة الحق وتصوير التاريخ بمحاسنه ومساوئه [١].

ينظر نقّاد الخلافة من زاوية واحدة ويتجاهلون العوامل الآتية:

١- روح العداء الصليبى واليهودى نحو الخلافة الذى ظل حيًا لم يخمد، وظهر فى أشكال المعارك العسكرية الضارية والغزو الثقافى المتواصل.

والقارئ لكتاب «الدولة العلية» كمثال يلاحظ أن الدول الأوروبية كثيراً ما فرضت الحروب على الدولة العثمانية فرضًا، وكان معظم السلاطين يتفادون الحرب لاسيما السلطان عبدالحميد.

٢- التفوق العسكرى الغربى الذى أخذ يعمل لتحقيقه منذ صدمة الغرب لهزيمته فى الحروب الصليبية، فعاد بروح الانتقام والتصميم، فطوق العالم الإسلامى بالسيطرة على المحيطات (انجلترا والبرتغال).

٣- لم يحقق أتاتورك أغراضه إلا بكسر إرادة الجماهير المسلمة التى خدعها فى البداية ثم تنمر عليها، فقمع ثورات المسلمين وعلمائهم بأشد أنواع القوة والقسوة، وتايخ حركة الجهاد الإسلامية بقيادة الشيخ سعيد النورسى تشهد بذلك.

وقام أتاتورك بقمع الحركات الإسلامية الشعبية بالقوات العسكرية والمحاكم الثورية الظالمة التى لا تحمل من حقيقة (المحاكم) إلا الاسم، لأنها كانت تنفذ أحكامًا صدرت قبل انعقادها!!

---

(١) ونقصد مؤلفات أمثال: الأساتذة الأفاضل: مصطفى كامل بكتاب (المسألة الشرقية)، محمد فريد (تاريخ الدولة العلية)، مصطفى صبرى (النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة، موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين - الجزء الرابع)، د. محمد ضياء الدين الريس (الإسلام والخلافة فى العصر الحديث،الشرق الأوسط فى التاريخ الحديث).

الموسوعات التاريخية للأستاذ أنور الجندى ومقالاته وكتبه عن الخلافة العثمانية، موسوعة الدكتور عبدالعزيز الشناوى (الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها) فى الثلاثة أجزاء.

وما كتبه عن الخلافة العثمانية أمثال الأساتذة: د. فهمى الشناوى (لاسيما بمجلة المختار الإسلامى)، والأستاذ سعيد الأفغانى، والأستاذ فتحى رضوان، والشيخ رشيد رضا، والأمير شكيب أرسلان. وينظر أيضاً مذكرات السلطان عبدالحميد التى نشرت حديثًا وصححت كثيراً من المفاهيم بعد أن فضحت التاريخ المزور فى العصر الحديث.

٤- هذه العوامل وغيرها ينبغى أن تحفزنا إلى دراسة ذلك كله بمنهج التفسير التاريخى. وبالنظر إلى أحداث التاريخ بمنظار (التدبر القرآنى) فإننا نرى استمرار تدافع الحق والباطل، ولكى نمسك بخيوط التدافع فى عصرنا الحاضر، لابد أن نبدأ بالغزو الغربى وموجات الاصطدام بالشرق الإسلامى. وأيضًا فإن (النكبة) التى سببها أتاتورك مازالت تتفجر لتهدم ولا تبنى.

٥- البحث عن المخطوطات المدفونة فى المكتبات الشرقية والمنهوبة فى المكتبات الغربية واتخاذها كمصادر لأبحاث جديدة بدلاً من الحلقات المفرغة الدائرة فى فلك نفس المصادر المعتادة والتى روجها أعداء الخلافة العثمانية [١].

****

---

(١) ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن فى استانبول وهى العاصمة التى لم يتم غزوها وبالتالى لم تتم سرقة مخطوطاتها ووثائقها وآثارها من قبل المستعمرين.. ففى تركيا حوالى مليون مخطوطة ومائة مليون وثيقة!! ينظر استطلاع سليمان الشيخ عن (إعادة كتابة التاريخ الإسلامى فى مركز الأبحاث باستانبول) بمجلة العربى العدد ٣١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤.

العداء الأوروبى الصليبى

لا يمكن إغفال العوامل الآتية فى أى بحث يريد النفاذ إلى قلب الحقيقة:

١- الهجمات المتلاحقة من الدول الأوروبية بما تحمله من ضغائن للإسلام ودولته الممثلة فى الخلافة العثمانية حيث لم تفتر المعارك العسكرية فى ميادين القتال[١]، وإثارة الفتن والقلاقل فى داخل البلاد، وإذا حللنا عوامل الحركة العدائية نجد أكثرها وضوحًا فى التعصب الصليبى والعداء اليهودى.

أما عن الأول، فإن الأمير شكيب أرسلان يطالعنا بمقاله المسهب فى كتاب (حاضر العالم الإسلامى) على خفايا مذهلة بعنوان «التعصب الأوروبى أم التعصب الإسلامى؟» فقد لخّص فيه مضمون كتاب (المسيو دجو فارا) **[مائة مشروع لتقسيم تركيا]**.. أجل مائة مشروع تقدم بها أوروبيون من أجناس مختلفة ومناصب ومهن متباينة، منهم الأمراء والعسكريون والملوك ورجال الكنيسة. ومما يثير الدهشة أن منهم الفيلسوف ليبنتز صاحب المشروع الرابع والأربعين عام ١٦٧٢م، وقد أعده بغرض محو تركيا، وظل يحرره أربع سنوات وقدمه باللغة اللاتينية إلى لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وجاء ضمن اقتراحاته «إنه إذا انتزعت مصر من يد الأتراك آل أمرهم إلى البوار» [٢].

والقارئ لرسالته المتضمنة مشروعه يرى فيها - كما يصفها عبدالفتاح عبدالمقصود (صورة مكتملة المعالم، واضحة الظلال جلية الأضواء، لأحلام الغرب الصليبى التى تداعب خيال الملك الفرنسى الكبير.. يستهلها الفيلسوف فيدعو العاهل الفرنسى «مولاى: الملك المسيحى» ويختمها مثيرًا لجشعه الذى يشبعه المشروع المطروح، فيقول:

[.. وإنه لمشروع ميسور التحقيق، خليق بأن يعيد الطريق تحت أقدام الفاتحين الغزاة، لاستعادة أمجاد الإسكندر الأكبر!!].

---

(١) يقول باول شمتز: **«تلك الخلافة التى أجهزت عليها الدول التى قادت الحروب الصليبية»** ص ٢٦ من كتاب الإسلام قوة الغد العالمية.

(٢) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامى جـ٣، ص ٢٦٣ .

وفى تعليله «غزو مصر» يقول: (لأنها وكر الدين الإسلامى، وملاذ المسلمين الأشرار) [1] .

وحتى «فولتير» الذى اشتهر بالإلحاد والسخرية من الدين، كان هو أيضًا ينظم الأشعار الحماسية لمقاتلة الترك [2].

وقال نابليون: «من ملك القسطنطينية أمكنه أن يسود الدنيا»، ووصفها مرة أخرى بأنها (مفتاح العالم) [3].

ومما يلفت النظر أن أحد هذه المشروعات تضمن نصًا يذكر فيه أنه تقتطع من أراضى الدولة العثمانية ما سماه (المملكة العبرانية أى فلسطين) [4].

وخلاصة الأمر كله يجمله المسيو دجو فارا الوزير الرومانى بقوله: «مدة ستة قرون متتابعة كانت الشعوب المسيحية تهاجم الدولة العثمانية. وكان الوزراء ورجال السياسة وأصحاب الأقلام يهيئون برامج تقسيم هذه السلطنة كما تقدم وصف كل برنامج بعينه مما يناهز مائة» [5].

وأضيف ها هنا بعض الوقائع البارزة الضرورية لاستكمال دراسة هذه القضية العظيمة الشأن والأثر فى حياتنا معشر المسلمين المعاصرين، حيث كنا نظن أن زمن التعصب الدينى قد ولىّ وانتهى أوانه، ولكننا نقرأ ونسمع بما ينضح بالعكس تماما. وينبغى فى رأينا أنه على حملة الأقلام التخلص من الأحكام المتسرعة فى تناولهم الكتابة عن الخلافة العثمانية، ونود لو قرأوا بعض المصادر التى فضحت حقيقة ما دار من مؤامرات لهدمها، هذا الهدم الذى قُصد به فتح الطريق لدول أوروبا للتغلغل فى بلاد المسلمين استعمارًا للأراضى ونهبًا للثروات وإذلالاً للشعوب. وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى ما يذهل ويثير، حيث لمسنا تفجر العواطف الشديدة التعصب - والمتوارثة منذ عصور الحروب الصليبية - لترتكب أبشع صور الجرائم فى القتل والذبح للنساء والأطفال والشيوخ وترسل الحملات

(١) عبدالفتاح عبدالمقصود: صليبية إلى الأبد ص ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥م.

(٢) حاضر العالم الإسلامى جـ٣، ص ٢٧٩.

(٣) نفسه ص ٢٩١ .

(٤) نفسيه ص ٣١٢.

(٥) نفسه ص ٣٢٣ .

تلو الحملات لإرغام المسلمين على (التنصر)، وكانت فرنسا وإيطاليا وانجلترا على رأس الدول التى أتت بالمخازى والشنائع (١).

ولنكتف بنبذة يسيرة لتصوير بعضها، بينما المصادر مليئة بكل ما هو مشين ومخجل للزاعمين بأنهم أهل الحضارة والرقى:

فماذا فعلت فرنسا فى مسلمى المغرب؟!

إنها أصرت على تنصير المسلمين، فبدأوا بهذه السياسة فى الجزائر، وفصلوا بين الأمة البربرية والعرب، وبثوا الدعاة والقساوسة، وشادوا المستشفيات والمدارس الفرنسية بنية تنصير الأهالى، وتعمدوا رفع التعليم الدينى الإسلامى بقدر الاستطاعة، وبلغ الهوس بالسلطة الفرنسية بمنع أى مسلم عربى من دخول مناطق البربر وتركوا الرهبان يجولون فى بلاد البربر كما يشاؤون.

ومنع الحاكم الفرنسى سكان إحدى البلاد من بناء مسجد وأعطى الأرض التى كانت مخصصة له للرهبان ليبنوا فيها كنيسة، بينما لا يوجد بهذه البلدة (زمور) إلا الحاكم الفرنسى.

وحدث ولا حرج عن إلقاء بعض السكان بالسجن لأنهم طالبوا بالإبقاء على قضاتهم الشرعيين.. وغيرها وغيرها من إجراءات مخالفة لما تعهدت به فرنسا فى معاهدة (الحماية) التى نصت على «أن جميع الإصلاحات التى تقوم بها داخل المغرب لا تمس الدين الإسلامى فى شىء ولا تجلب أى ضرر على الحالة الدينية ولا تلحق أدنى مساس بنفوذ السلطان» (٢).

وهناك فظائع أخرى ارتكبتها إيطاليا، يتوقف القلم عندها متردداً من هول ما يجب أن يخط، وما هى فى الحقيقة إلا نزر يسير من جرائم تملأ مجلدات، حيث ارتكب جنود إيطاليا موبقات طوال عشرين سنة فى طرابلس الغرب مما (لم يسبق له مثيل إلا فى القرون الوسطى، وقد يكون من باب النادر فى القرون الوسطى نفسها!!).

---

(١) ويعلل ذلك شكيب أرسلان بقوله: «وهذا كله إنما هو راشح من بقايا المبادئ الصليبية القديمة التى لم يتمكن العلم العصرى من اقتلاع جذورها من رؤوس الأوروبيين».

(٢) حاضر العالم الإسلامى جـ٣، ص ٣٤٢، وتتضمن ما فعلته ايطاليا من جرائم أيضًا، وما خفى كان أعظم!!

ويروى لنا شكيب أرسلان أحد هذه الموبقات التى تتلخص فى إخراج ثمانين ألف عربى من الجبل الأخضر من أوطانهم، وأسكنوهم فى صحراء قاحلة، وأماتوا بذلك جانبًا كبيراً منهم وجميع مواشيهم، وارتكبوا فى حق هؤلاء المساكين من الفضائع والشنائع مالا عين رأت ولا أذن سمعت، وأخيراً اغتصبوا من أيديهم أطفالهم من ذكور وإناث ممن هم فوق سن الأربع إلى سن ١٥ سنة وحملوهم إلى إيطاليا لأجل تنشئتهم فى الدين المسيحى [١] .

خلاصة القول: إن نظام الخلافة - ولو فى شكله الضعيف الأخير - كان كفيلاً بصد هجمات الغرب الاستعمارى الذى جاء غازيًا بروح الحروب الصليبية فى القرن العشرين. وكان يكفى أن يعلن الخليفة الجهاد [٢] حتى يهب العالم الإسلامى على قلب رجل واحد بسبب وحدة العقيدة والهدف والتماسك الوجدانى، والخضوع لأمر رجل واحد هو الخليفة، لعلمهم أنه يمثل الخلافة الإسلامية منذ أبى بكر الصديق رضى الله عنه، وكان أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ، فالخلافة جمعت فى أذهان المسلمين وقلوبهم ذكريات الخلافة الراشدة، وتاريخ الأمة، وأنهم أمة واحدة، مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم وأوطانهم، استمرت هذه الرابطة حتى آخر حلقة من سلسلتها، فقد كان للسلطان العثمانى فى قلوب المسلمين مكانة خاصة فى مشارق الأرض ومغاربها (فكانوا يرفعون أصواتهم مؤمّنين على دعاء الخطباء يوم الجمعة حينما يدعون بالنصر لسلطان المسلمين ولوزرائه وقواده وعساكره فى البر والبحر إلى يوم الدين، وقد كان السلطان هو المجاهد والغازى فى سبيل الله وحامى حمى الحرمين الشريفين)[٣].

وأدرك نابليون ذلك فنّوه فى منشوراته بصداقة فرنسا للسلطان وأنه جاء لتخليص مصر من حكم المماليك وإرجاعها للسلطان.

---

(١) نفسه جـ٣، ص ٣٤٠، والمآسى مازالت مستمرة وما مذابح صبرا وشاتيلا بلبنان منا ببعيد.

(٢) مرّ بنا قول السلطان عبدالحميد (ولكن الدول الكبرى التى تحكم شعوبًا مسلمة عديدة فى آسيا، مثل انجلترا وروسيا، ترتعد من سلاح الخلافة الذى أحمله، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق على إنهاء الدولة العثمانية) ص٦٧ من مذكرات السلطان عبدالحميد.

(٣) محمد سيد كيلانى: الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ص ١٨ دار القومية العربية للطباعة سنة ١٩٦٥.

ثم دار الزمن دورته، وقامت الحرب العالمية الأولى، وكان بوسع السلطان العثمانى إعلان الجهاد ضد الإنجليز فيهب المسلمون فى الهند والبلاد العربية وغيرها من البلاد التابعة لإنجلترا وفرنسا، فقامت انجلترا بدهائها المعروف للحيلولة دون ذلك، بأن اتصلت بالشريف حسين أمير مكة (لأنه يتوقف عليه دعم هذا الجهاد الإسلامى، حيث كان عليه أن يرسل راية الرسول ﷺ من مكة إلى تركيا، دلالة على بدء الجهاد وانضواء العرب والمسلمين تحت لوائها. وفضلاً عن ذلك فإن شبه الجزيرة العربية تحتل مركزًا استراتيجياً يمكن إرسال حملة منه لإفساد أى هجوم قد تشنه تركيا على القواعد الإنجليزية فى مصر وغيرها من البلاد الأفريقية)(١).

وباقى الرواية معروف حيث كان لمساعدة العرب - باعتراف الإنجليز - الأثر الفعال فى كسب الحلفاء العرب وهزيمة تركيا، وأسفر الغدر البريطانى عن اتفاق (سايكس-بيكو) فى مارس سنة ١٩١٦ الذى نص فيه على تقسيم البلاد العربية(٢).

وكان للإنجليز الدور الأكبر فى هذه الجريمة النكراء، حيث تعاون المكر الإنجليزى مع (غفلة) بعض العرب فى دفعهم إلى طعن أنفسهم بأيديهم قبل أيدى غيرهم .. وفى هذا المجال حقق (لورنس) - الجاسوس الإنجليزى الثعلب - نجاحًا يفوق الخيال، حيث نجح فى تفكيك رباط الوحدة بين العرب والترك بعد معايشة كاملة للعرب فى بلادهم، دارسًا لعقائدهم وتقاليدهم وأحوال معيشتهم ونفسياتهم .. فضلاً عن صلته الوثيقة بالشريف حسين، وقد خلص من تجاربه إلى القول بأن [نشاط الحسين مفيد لنا - أى للإنجليز - إذ أنه ينسجم مع أهدافنا المباشرة وهى تفكيك الرابطة الإسلامية، وهزيمة الإمبراطورية العثمانية].

ويصف العرب بالمقارنة الأتراك فيذكر (أن العرب أقل ثباتًا من الأتراك)، ثم يحدد السياسة التى اتبعتها انجلترا وما زال الغرب حريصًا عليها كل الحرص إلى أيامنا هذه، وإلى أن يفيق العرب من سباتهم بعدما عانوه من كوارث وأهوال. قال: [فإذا تمكنا من التحكم بهم بصورة صحيحة، فإنهم سيبقون منقسمين سياسيًا إلى دويلات تحسد بعضها البعض ولا يمكن لها أن تتحد](٣).

---

(١) د. إبراهيم أحمد العدوى: المجتمع العربى ص ١٤٣ مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٨.

(٢) نفسه ص ١٤٥.

(٣) عبد الفتاح عبد المقصود، صليبية إلى الأبد ص ١٨.

وليت الغرب اكتفى بالبلاد والعباد عـقب انحلال عقد الخلافة، ولكنه طمع فى تغييـر دينهم كما بينا وكما تـشهد به خطط التبشـير الماضية قدمًـا فى أنحاء البلاد الإسلامية[1].

ولكن ربما وجـدنا العزاء فى بقـاء الحق وأهله مهـما حـدث، ولعل بعض أهل الغرب ممن يـنصت لصوت العقل والـضميـر يلفت أهله لهذه الحـقيقـة، لأنه منذ الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة وسقـوط الخلافة الإسلامية فى شكلها الأخير، اعتقد بعض الأوروبيين (أن سياج الإسلام قـد انخرق بتمامه ولم يبق مانع من مد اليد إلى دين المسـلمين كمـا امتدت إلى دنيـاهم. وهذا خطأ عظيم أساسـه جهل الأوروبى بحقائق أحوال العالم الإسلامى مهما زعم أنه مطلع عليها)[2].

****

(١) وقد أصـاب شكيب أرسلان فى مقـاله عن (التعصب الأوروبى أم التـعصب الإسلامى) حـين قال: (إن الاستـبداد المطلق، لاسيـما فى الدين، هو منزع أوروبى محض ولا يـقاس المسلمون بالأوروبيين فى هذا الأمر فى قليل ولا كثير) حاضر العالم الإسلامى جـ٣ ص ٣٤١.

(٢) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامى جـ٣ ص ٣٣٧.

الخلافة العثمانية ليست استعماراً

يتوهم الكثيرون بسبب النزعة القومية والوطنية، والاقتصار فى الحكم على الدولة العثمانية فى عصور انحطاطها والمظهر اللامع للتطبيق الديمقراطى فى شعوب أوروبا وأمريكا - القاصرة عليها وحدها دون شعوب العالم الثالث التابعة لها سياسيًا واقتصاديًا - يتوهمون بسبب كل هذا أن خلافة العثمانيين تقترن بالاستعمار الغربى بآثامه ومآسيه وفظائعه وأهواله التى مازلنا نعانى من آثاره الظاهرة والخفية.

إن عواطف التأثر بأزمنة الضعف والانحلال الأخيرة التى عانت الشعوب الإسلامية خلالها فعلا كثيراً من المظالم والآلام، هذه العواطف تقودنا إلى الوقوع فى الكثير من الأخطاء، بينما الحكم على دولة امتد عمرها نحو ستة قرون يقتضى آفاقًا أبعد، وتفاصيل أشمل.

يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام - أمين الجامعة العربية الأسبق - **(ولو كان الأمر كما يتصوره الذين ينخدعون بآثار دور الانحطاط من استخدام الطوائف والغيرة بين العناصر والبطش لتغطية الضعف، لاستحال أن يدوم ملك آل عثمان ستمائة سنة، منها مائتان لا يسندهم فيها إلا سيف مبتور)**[1].

وكان يعبر عن الرأى المضاد الأستاذ محمد عبد الله عنان فى كتابه (مصر الإسلامية) الذى كال الطعنات للخلافة العثمانية ورأى أن مصر الإسلامية لم تعرف من الخطوب والنكبات نكبة أعظم من الفتح العثمانى بسبب الضربة التى أصابت الإسلامى من جرائه. وشبه تصرفات الترك بأعمال السفك والتخريب الهائلة التى بدأها هولاكو وبرابر التتار بسحق الدولة العباسية والمدنية الإسلامية واستأنفها تيمورلنك فى أواخر القرن الرابع عشر.

وأيضًا اعتبر ما فعله السلطان سليم من بعثة العلماء ومهرة الصنّاع إلى

---

(١) من مقاله فى (الأهرام) بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٤ بعنوان [آخر الخلفاء] نقلاً عن الكتاب الكبير للشيخ مصطفى صبرى جـ١ ص ٨٦.

القسطنطينية - اعتبر ذلك (نفيًا) لهم، واعتبر نقل الكتب والآثار النفيسة إلى الآستانة تخريبًا[1].

ويتدخل الشيخ مصطفى صبرى ليصحح هذه المعلومات، فيذّكر صاحبها بأن معظم الآثار كانت كتبًا مخطوطة، دينية وعلمية، فنقلها السلطان إعجابًا بها واعتناءً بشأنها إلى عاصمة ملكه، بعد أن أصبحت مصر جزءًا من بلاد الدولة، لا فرق بينها وبين الآستانة فى ذلك. فكيف يساوى بين عمل السلطان سليم وهولاكو الذى قذف بما فى خزائن بغداد من كتب إلى الدجلة والفرات؟!.

أما نقل علماء مصر وزعمائها ومهرة الصناع فيها، فلا يعد نفيًا، بل ليكونوا من المقربين إليه، وليصبح نفعهم عامًا لجميع البلاد، إذ لا فرق بين المسلمين بسبب أوطانهم أو جنسياتهم. ولم يكن غرض السلطان سليم من الفتح إلا توحيد مصر الإسلامية بتركيا الإسلامية.

أما إذا اعتبره الأستاذ عنان انتزاعًا لمصر من حكم المماليك الشراكسة (فقد كانوا هم الآخرون انتزعوها من حكم المماليك البحرية الترك وهم مماليك هؤلاء المماليك، ولم تكن مصر يومئذ تحت حكم فاتحيها العرب، ولا المقصود من الفتح التحكم على الشراكسة والمصريين العرب)[2].

والحق أننا لا نستسيغ هذه الصور من التنافس على السيطرة، لأننا لا نضعها فى إطارها التاريخى الذى حدثت فيه، بينما هى فى الحقيقة تخضع للعرف الدولى (حينذاك). ثم نعود فنتحفظ لأن هذا العرف يشكل قانونًا مستمرًا ينظم العلاقة بين القوى والضعيف.

ودعونا نقوّم الواقع الدولى الراهن. هل يختلف عما كان يحدث فى التاريخ القريب والبعيد؟ . . إن بلاد العالم الثالث مقسمة بين الدولتين المتعاليتين - روسيا وأمريكا - كل ما هنالك أن الدول فى العصور الماضية افتقدت وسائل الإعلام التى تصور الأشياء بغير حقيقتها، ولم تكن عقول حكامها بنفس الدهاء الذى اخترع أشكالاً من الاستعمار والسيطرة تحت أسماء (الوصاية) و(الانتداب) وغيرهما!!

---

(١) نفسه ص ٨٤.

(٢) نفسه ص ٨٥.

.. أو وضعت نظمًا شكلية باسم الاشتراكية والديمقراطية و(الكومنولث) لخداع الشعوب وإلهائها عن حقيقة أوضاعها، وإيهامها بأنها تحكم نفسها بنفسها، والحقيقة أنها خاضعة خضوعًا تامًا للقوى الكبرى!!.

نعود لآراء الشيخ مصطفى صبرى التى أوردها دفاعًا عن الدولة العثمانية، فاقتبس نصًا من كتاب (أد. انكلهارد: تاريخ تطورات الدولة العثمانية) يذكر فيه أن (**الإسلام الذى قد كان مؤسس الحكومة العثمانية بقى حاكمًا مطلقًا فوق الحكومة ناظمًا، فقد كان القانون المدنى متحدًا مع القرآن**) ثم يفصح عن نوايا دول أوروبا المسيحية التى ظلت تعمل على تقويض الدولة العثمانية بالقوة طيلة خمسة قرون، فلما فشلت اتبعت الحيلة لكى تحول حكومة آل عثمان (من الروحانية إلى الدنيوية بتخليصها من تأثير القوانين الدينية كما وقع فى العالم المسيحى)[1].

وكان هذا هو السبب الرئيسى للعداء، لأن أوروبا ظلت فى حالة حروب صليبية مستمرة منذ عهد السلاجقة الأتراك، لتيقنها من حقيقة **دور العثمانيين فى الدفاع عن الدين وعن بلاد المسلمين الذين لا يفرقهم وطن ولا لون ولا جنس ولا قوم**. كل ما هنالك أن الحروب الصليبية المبتدئة منذ عهد السلاجقة الأتراك كانت فيها أوروبا هاجمة والسلاجقة مدافعون، وانقلب الحال فى أيدى الأتراك العثمانيين فأصبحوا مهاجمين، وظلت أوروبا تعمل لهم ألف حساب **لأنهم يجمعون العالم الإسلامى تحت رايتهم، ويصدون الخطر الاستعمارى الأوروبى الفادح**.

ليست إذن العلاقة مشابهة بين دولة مستعمَرة (بفتح الميم) وأخرى مستعمِرة (بكسرها) ولعل من أقوى الأدلة على ذلك أنه بمجرد انفصال الدول العربية، بعد نجاح الثورة بقيادة الشريف حسين، حتى انقلب (النجاح) وبالاً على الشعوب، لأن الثورة - ثورة العرب التى كسرت الحماية العثمانية- أسهمت فى كسر شوكة القوة العثمانية التى كانت تقف فى وجه الأطماع الاستعمارية التى تدفقت بعدها كالسيول الجارفة تقضى على الأخضر واليابس، أو كالوحوش الكاسرة التى ما إن رأت السور الحديدى الفاصل بينها وبين ضحاياها ينكسر حتى التهمتها فى ضراوة وقسوة!!.

---

(١) نفسه ص ٨١.

ولنقارن بين الأحداث التى لحقتنا تباعًا، وبين ما فعله العثمانيون مع غير العرب من دول أوروبا، ولنسأل أنفسنا هل يُعدّ ما فعلوه استعماراً؟ .. يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام:

(لما وصل العثمانيون إلى شرق أوروبا، وكلها سجون أبدية يتوالد فيها الفلاحون للعبودية، فكسروا أغلال السجون وأقاموا مكانها صرح الحرية الفردية. فهم الذين قضوا على نظام الاقطاع والارستقراطية ليحل محله نظام المواطن الحر والرعية المتساوية الحقوق، فوصل فى دولتهم الرقيق الشركسى والصقلى، وغيره، إلى أكبر مقام فى الدولة، كما وصل النابه من عامة الناس، حتى المجهول الأصل، إلى مقام الصدارة العظمى والقيادة العليا، وتعلمت أوروبا الشرقية على يد محرريها، سيادة القانون على الأحساب والأنساب والطوائف والملل والنحل[1].

إن هذه القيم تنفى عن الدولة العثمانية تهمة الاستعمار تمامًا. فما كان دور الغرب معنا؟ .. لعلنا نصدم القارئ - كما صُدمنا - بحقيقة تقييمه لنا. إنها حقًا صدمة غير متوقعة لأنها صادرة عن (منتسكيو) صاحب كتاب (روح القوانين) الشهير الذى يقول:

[إذا طلب منى أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيدًا، فإنى أقول: إن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين، لم تر بدًا من أن تستعبد شعوب أفريقية لكى تستخدمها فى استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة. والشعوب المذكورة ما هى إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم إلى قمة الرأس، وأنفها أفطس فطسًا شنيعًا، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثى لها. **ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى - وهو ذو الحكمة السامية - قد وضع روحًا - وعلى الأخص روحًا طيبة - فى داخل جسم حالك السواد]!![2].**

****

(١) نفسه ص ٨٦.

(٢) نص مترجم من الفرنسية، بقلم الدكتور محمد عوض محمد، بكتابه (الاستعمار والمذاهب الاستعمارية) ص ٣٧ دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٧م.

آراؤه السياسية

عدم الفصل بين الدين والسياسة:

لمّا يطو التاريخ بعد، صفحة الفصل بين الدين والسياسة، حيث نعيش آثاره ومآسيه، إما فى كتابات بعض المقتفين آثار (الإفرنج)، أو فى واقع الأحوال حيث أُبعد الإسلام عن الحكم والتشريع.

لذلك فإننا عندما نعرض لأفكار الشيخ مصطفى صبرى واجتهاداته، فإننا لا نعيد للأذهان تاريخًا مضى وانتهت أيامه، ولكن نذكّر أنفسنا والقراء معنا بضرورة تصحيح مفاهيمنا الإسلامية التى أصابها الكثير من (التشويش) بسبب المناهج الدراسية وأذناب الغرب وأبواق الدعاية المسمومة وحملة الأقلام من المتغربين والماركسيين.

ولكن نحمد الله تعالى، لأنه قيض لهذه الأمة من يدفع عنها كيد الكائدين، فيصحح عقيدتها ويأخذ بيدها إلى الطريق القويم دائمًا.

ونحسب أن الشيخ مصطفى صبرى منهم، فى هذه المسألة بالذات، نحسبه كذلك ولا نزكى على الله أحدًا.

ونقسم البحث إلى بندين:

الأول: الرد على كتاب الأستاذ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم).

الثانى: مبدأ عدم الفصل بين الدين والسياسة[1].

أولاً: الرد على كتاب (الإسلام وأصول الحكم):

كان أول من أثار المسألة نظريًا وألف كتابًا عنها هو الأستاذ على عبد الرازق بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) وكان قاضيًا شرعيًا بمدينة المنصورة، وأراد بتأليفه تأييد ما فعله مصطفى كمال فى تركيا من إلغاء الخلافة - وإن لم يصرح فى كتابه بهذا التأييد - بل إنه تجاوز ما فعله الكماليون فى تركيا، لأنهم كانوا يقتصرون فى

---

(١) خصص له الجزء الرابع من كتابه الكبير (موقف العقل والعلم..).

نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم فى ما بعد عهد الخلفاء الراشدين على الأقل، [فابتدأ قاضى المنصورة، التزييف من خلافة أبى بكر مدعيًا أن رسول الله ﷺ لم تكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفة فيها، وإنما كانت له نبوة وهى لا تقبل الخلافة][1].

لذلك فقد تُرجم الكتاب إلى اللغة التركية بسرعة، واستغله حكام تركيا الجدد فى أغراضهم اللادينية[2].

وقد قام علماء الإسلام الغيورون على دينهم حينذاك بواجبهم فى الرد على أفكار الأستاذ على عبد الرازق، فاحتجوا وثاروا ودبجوا المقالات وألفوا الكتب لشجب بدعته التى شذ بها على إجماع علماء الإسلام فى طول العالم الإسلامى وعرضه وشماله وجنوبه منذ ظهور الخلافة كنظام للحكم فى الإسلام حتى العصر الحديث . . وكان منهم الشيخ الخضر حسين.

وقد اقتصر الشيخ مصطفى صبرى فى رده على مضمون كتاب (الإسلام وأصول الحكم) على تفنيد دعويين كل منهما مصادم للبداهة:

أولاهما: زعم على عبد الرازق أن الرسول ﷺ لم تكن له حكومة، فكأنه لم يكن يأمر وينهى أو لم يكن مطاعًا فى أمره ونهيه.

الثانية: كانت لأبى بكر حكومة لكنها حكومة لا دينية أى حكومة زمنية لا صلة لها بالدين[3].

١- حكومة النبى ﷺ:

لم يعترف الأستاذ على عبد الرازق فى كتابه بوجود حكومة النبى ﷺ، وبالتالى لا تصبح حكومة أبى بكر بعده خلافة عن حكومته.

وعندما صدمته حقائق التاريخ عن جهاد الرسول ﷺ تضارب فى أقواله وتخبط فى تفسير آيات الجهاد والدعوة إلى الله تعالى وعبادته وتوحيده، فتارة ينفى أن

---

(١) موقف العقل والعلم والعالم . . جـ٤ ص ٣٦٠.

(٢) ويقول فى تعليقه [والمسلم الجاد فى إسلامه تحترق كبده كمدًا أن يرى مصر العربية فى حالة الزيغ يستغلها ملاحدة الترك الجدد، بعد أن كان قدماؤهم المسلمون أخذوا دينهم من العرب جـ٤ ص ٣٦٦].

(٣) موقف العقل والعلم والعالم جـ٤ ص ٢٩٢.

رسالة النبى ﷺ اعتمدت على القوة، وإن كان قد لجأ إلى القوة والرهبة، فذلك لا يكون على سبيل الدعوة إلى الدين وإبلاغ رسالته إلى العالمين بل فى سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية، ولا تقوم حكومة إلا على السيف، وبحكم القهر والغلبة(١).

وتأول آيات الجهاد حيث أحصى الآيات الناطقة بأنه لا إكراه فى الدين، وأنه ﷺ ليس عليهم بمسيطر، وإنما هو نذير، وما عليه إلا البلاغ.. إلى غيرها من الآيات الدالة على هذا الغرض(٢).

ولكن الشيخ مصطفى صبرى يرى بأن الآيات الآنفة قد نزلت فى أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون فى قلة وضعف، ولعلها تسلية للنبى ﷺ ودفع الحزن عنه على عدم إيمان قومه، ويستطرد قائلاً: [والأستاذ يعترض علينا بالتاريخ ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاثة على الجهاد فى سبيل الله تعالى أيما حث، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور فى القرآن الموعود من الله الجنة ثمنًا له، عملاً غير دينى]؟(٣).

وهكذا صرف جل عنايته لشرح غزوات النبى ﷺ لإثبات حكومته، لأن هذه الغزوات، كما قهرت الكفار وكسرت حضورهم - فهى تقضى على الكتاب ودعوى مؤلفه الباطلة.

إن مؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) يعترف بأن النبى ﷺ امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب، واستعد للانسياب بجيشه فى أقطار الأرض، وبدأ فعلاً يصارع دولة الرومان فى الغرب ويدعو إلى الانقياد لدينه كسرى الفرس فى الشرق، ونجاشى الحبشة ومقوقس مصر الخ ..(٤).

وينتهى من تقرير كل ذلك إلى أن: محاربات النبى ﷺ كانت لتأييد زعامته لأمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث إليهم لدعوتهم إلى الإيمان بالله وحده،

---

(١) موقف العقل والعلم والعالم جـ٤ ص ٣٦٨.
(٢) نفسه جـ٤ ص ٣٦٨.
(٣) نفسه جـ٤ ص ٣٧٠.
(٤) نفسه جـ٤ ص ٣٦٧.

تلك السلطة التى يلزم أن لا يعوزها الأنبياء، وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك.

ويكتفى الشيخ مصطفى صبرى بهذا الإقرار لهدم أساس الكتاب(١).

ووقف الشيخ مصطفى صبرى - بمناسبة الحديث عن الجهاد - أمام ظاهرة لفتت نظره، حيث رأى موقف على عبد الرازق وغيره من الجهاد الإسلامى موقف التهيب والهرب من تصوير الواقع، وذلك ناشئ فى تعليله من قوة الغرب المتغلب على الشرقيين، ورأى أن هذه العلة - أو العقدة النفسية - قد تغلغلت فى قلوب كتّاب مصر وعلمائها عند الدفاع على استنكار الغربيين لحروب الجهاد، بينما ينبغى رد الاتهام مضاعفًا إلى أمم الغرب نفسها، بل توجيه التهم الأقسى إليها لأنها تحارب للاستعمار وإذلال الشعوب واغتصاب أراضيها وأموالها. ورأى أيضًا أن أعيب المعايب على أمة أن تحارب هى وتجوع غيرها، إذ تحارب لغاية خسيسة منشؤها الشره المعيب الحيوانى ويتساءل [وأين هى بالنسبة إلى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله تعالى وسوق الناس إلى ما يرشدهم ويسعدهم فى الدارين؟

هذا فضلاً على أن المحارب لله تعالى تمنعه مخافة الله عز وجل من أن يظلم فى الحرب، وتجعل له فيها حدودًا لا يجاوزها أثناء المحاربة ولا بعد انتهائها بالغلبة، وهذه الحدود لا تشبه ما يسمى حقوق الدول التى هى ملعبة فى أيدى المتحاربين لاسيما فى يد الغالب](٢).

لم يلق شيخنا إذن بالاً لمثل هذه الاتهامات الصادرة عن نفوس تحمل فى طياتها الحقد للإسلام وعقيدته وتاريخه وحضارته، ورأى أنه من قبيل الهزيمة النفسية إيجاد تبريرات غير صحيحة وتأويل الآيات القرآنية تأويلاً يأباه التفسير الصحيح ويخالف حقيقة دور الأنبياء والرسل فى جهادهم لأعداء الله تعالى، فذهب - على الضد من هذه الروح المنهزمة أمام قوة الغرب - إلى التأكيد بأن القوة لازمة للدفاع عن الحق، وكان ذلك دأب الأنبياء والرسل عليهم السلام.

---

(١) نفسه جـ٤ ص ٣٧٣.

(٢) نفسه جـ٤ ص ٣٧١.

٢- بعد ذلك يصبح من السهولة بمكان إثبات أن حكومة أبى بكر الصديق رضى الله عنه كانت بدورها حكومة دينية.

والدليل على ذلك، الواقعة التاريخية المدونة فى كتب التاريخ الإسلامى الموثقة، إذ أن النبى ﷺ استخلف أبا بكر رضى الله عنه فى خطبته بعد اختياره خليفة للمسلمين (أطيعونى ما أطعتُ الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم).

ويعلق على ذلك بقوله:

[غاية فى الغرابة والشذوذ ادعاء أن يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لا دينية، فهل رأيتم أو سمعتم حكومة زمنية لا علاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة فى الصلاة]؟[١].

عدم جواز فصل الدين عن السياسة:[٢]

استأثر هذا الموضوع البالغ الأهمية بعناية الشيخ مصطفى صبرى، فألف الكتاب الذى بين يدى القارئ، كذلك خصص الباب الرابع بأكمله بكتابه الكبير لعرضه وتحليل أبعاده ومناقشة المعارضين من المتفرنجين المقلدين للغرب فى فلسفاته ونظمه وثقافته، وكانت آراؤهم تنشر بالصحف والمجلات وفق حملة مدروسة ومنفذة بمعرفة بعض الدوائر الاستعمارية لتدفع عن مصطفى كمال تهمة الكفر والخيانة، ولتغرى أيضًا وتشجع حكام البلاد الإسلامية على تقليده.

كما صدر أول كتاب يدافع عن الخطوة الكمالية ويبررها وأحدث صدوره دويًا هائلاً، وهو الكتاب المعروف بعنوان (الإسلام وأصول الحكم) للأستاذ على عبد الرازق.

ولكن لا يفوتنا ملاحظة التطورات التى حدثت فى أوروبا - كعبة المقلدين منا والسائرين نحو الغرب وحضارته، ويدهشنا - ولكن لا يفاجئنا - أن أحد مبادئ الإسلام الأساسية المقررة منذ عصر النبى ﷺ - أى عدم الفصل بين الدين

---

(١) نفسه جـ ٤ ص ٣٧٤.

(٢) يقتصر حديثنا على عرض آراء الشيخ مصطفى صبرى وهو يمثل الاجماع لدى علماء المسلمين.

والسياسة - قد أخذ مكانه الآن على المسرح الأوروبى والأمريكى السياسى:

ففى أوربا (نجد نمو علاقة جديدة - بين الدولة الشيوعية وبين الكنيسة - بحيث تسمح للبابا أن يأتى، فى عقر دارها، ويخاطب (رعاياه الكاثوليك) فوق رؤوس الحكام خلال أزمة خطيرة بالغة التعقيد)[1].

وفى أمريكا قال أحد رؤسائها فى أحد خطاباته (إن هذا الكتاب المقدس - وكان يحمل فى يده الإنجيل - يحمل الحل لكل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

وفى خطاب آخر قال (إنه لا يوجد شيء اسمه الفصل بين الدين والسياسة، وإن القائلين بالفصل بين الدين والسياسة لا يفهمون القيم التى قام عليها المجتمع الأمريكى. وقال أيضًا: إن الأخلاق القويمة لا يمكن أن تقوم إلا على الدين..)[2].

إن مثل هذه المواقف تسلط الضوء على حقيقة التدين فى الغرب، فالقول (بأن أهل أوروبا تخلوا عن دينهم، فلنفعل نحن مثلهم قول فيه من الخطر أكثر مما فيه من الجهل، **فإن نهضة أوروبا الحديثة نهضة قائمة على ثورة دينية سعت إلى السيطرة على العالم، لا بالآلات والأسلحة فحسب، وإنما بالفكر والارتكاز على المقومات الروحية للشخصية الأوروبية فى إطار الزمان والمكان)**[3].

ووقف الشيخ مصطفى كما رأينا، مجاهداً فى وجه أتاتورك وأعوانه لأنهم فصلوا بين الخلافة والسلطة أولاً، ثم قاموا بنفى السلطان عبد الحميد وأسرته من آل عثمان، وأبعدوا الإسلام عن الحكم وأحلوا محله القوانين الفرنسية.

ومن العجب أن هذا العمل الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخنا كله، لقى من

---

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين: مقال (الفاتيكان والكريملين وبولندا من زاوية عالمية) جريدة المساء ٢٩/٦/١٩٨٣م.

(٢) مقال للأستاذ نفسه بجريدة المساء تحت عنوان (الدين يقتحم السياسة فى أمريكا ايضا) بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٤.

(٣) د. عون الشريف: مجلة الدوحة، ذو القعدة ١٤٠٣هـ - سبتمبر سنة ١٩٨٣م مقال بعنوان (موقف الغرب من الدين).

يمدحـه ويحبذه - لا مـن حملة الأقلام المستغربين وحـدهم - ولكن من بعض علماء الدين أنفسـهم، وكانت هذه هى القاصمة الكبرى التى أزعـجت الشيخ أيما إزعاج ودفعتـه إلى شدة (النكير..) على أتاتورك ومؤيديه، وتجنيد قلمـه فى كتابه الكبير لتجلية القضـية، ووضعها فى مكانتها، بحيث ألحقها - لأهمـيتها القصوى وأثرها الخطير - ببـحوثه فى العقيدة الإسـلامية، حيث بدأ بإثبـات وجود الله عز وجل إثباتًا علمـيًا بحقـيقة معـنى الكلمة، ثم عنى بإثبات وجـود رسل الله تعالى ومعجـزاتهم ليكون مجىء الدين من قبل الله تعالى اللازم لكـونه مسندًا للأخلاق فضلاً عن أن وجودهم لازم لوجود نشأة أخرى يحـاسب الناس فيها على أعمالهم فى حياتهم الأولى محاسبة منطبقة على تبليغات الرسل.

ويصل بعد هذا التـرتيب المتسلسل إلى لزوم أن تكون حكومة الأمة الإسـلامية متدينة أى خاضعة للدين.

وفى نص جامع يقول الشيخ مصطفى صبرى:

[هذه فلسفـة الإيمان بالله وكـتبه ورسله واليـوم الآخر، فلسفـة عقـيدتنا نحن المتـدينين التى تتوقف سـعادة الدارسـين للأمم على أن تركـزها فى قلوبها أفـرادًا وجمـاعات وتنشئ أبناءها على مبـادئها وآدابها. إلا أنهـا فى حالتها الحـاضرة لا تتعدى أن تكون أقوالها مكتوبة فى هذا الكتاب أو بالأوضح حبرًا على ورق].

ويتساءل بعـد ذلك: فمن ينفذها ويعمل بهـا وينشرها ويجعلها خطة مـرسومة مطاعة إن كانت أقوالاً مقنعة مطابقة للحق؟.

وإذا تكلمنا عن الإصلاح، هل يكـون صلاح الأمة بحركـات فردية أو بواسطة هيئة تتولى أمرها وتكون لها سلطة عليها؟.

إن الإجـابة على هذا السـؤال لا تحـتاج إلى تردد، فـإن الوضع الصـحـيح أن الحكومة هى التى تصلح الأمة إذ لو أمكن صلاح الأمة من تلقـاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها!!.

ويقرر بعد هذا التـمهيد المنطقى الدال على وضوح الفكرة وقـوة أسانيدها، أن مقتضى هذا الأساس [أن مبدأ الديانة إن كان حـقًا مسلمًا به وكان التمسك بالدين

لازمًا للأمة - لاسيما الأمم الإسلامية - وشرطًا حيويًا لكيانها، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة أى خاضعة للدين حتى يتسنى تدين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها][1].

ولكن ما السبب الذى دعا الشيخ إلى إلحاق مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة المتصلة بعلم (أصول الدين) - أى عقائد الإسلام، بينما تتصل مسألة الفصل بناحية العمل؟.

يجيب على ذلك بأن مسألة فصل الدين عن السياسة ترجع إلى مسألة (وجوب نصب الإمام) المعدودة من المسائل الكلامية. ووجوب الإمامة فى اصطلاح علماء الإسلام يعنى مباشرة وتلقائيًا أنه لابد من تحكيم شرع الله تعالى.

بمثل هذا الفهم، كان المدخل الصحيح لشرح المسألة - على خطورتها وأهميتها- والدافع إلى ذلك ما رآه ورآه معه كل غيور على أهل ملته بعيون دامعة من تشتت شمل المسلمين وهبوطهم إلى حضيض الذل والمسكنة منذ ضعف اعتصامهم بدينهم القوى القويم **(فهم فى حاجة إلى تدارك أمرهم بالرجوع إلى حضانة الإسلام فيتربوا فيها ويبعثوا من جديد إلى حياة الدنيا والآخرة. ولا ينفعهم البحث عن أسباب البعث فى حضانات أجنبية فينشأوا أمة ممسوخة لا شرقية ولا غربية ولا مسلمة ولا كتابية)**[2].

****

(١) موقف العقل والعلم والعالم جـ٤ ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) نفسه جـ٤ ص ٢٨٧.

حقيقة فصل الدين عن السياسة

مر بنا أن مروِّجى الفكرة صوروا المعنى على أنه مجرد فصل الدين عن السياسة، بأن لا يتدخل كل منهما فى أمر الآخر.

ويتصدى الشيخ مصطفى لهذا التفسير فيفنده مستندًا إلى شرح العلاقة بين الحكومة والدين، وإلى تاريخ المسلمين منذ خلافة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم، وإلى النتائج التى ترتبت على هذا الفصل فى تركيا اللادينية:

١- أن مسألة الفصل ترمى إلى أكثر من هذا وأمّر، لأن السياسة التى تتولاها الحكومة التى تتخلى عن الدين، معناه وضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيها مع كل ما يدخل تحت سيطرتها، ومجرد هذا الوضع ينافى عزة الإسلام، الذى يعلو ولا يُعلى عليه، كل المنافاة، ويوجب الكفر، حتى لو احترمت الحكومة دين الأمة ولا تمسه بشىء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه، من حيث إن سياسة البلاد بيدها لا بيد الدين.

ويضرب على ذلك مثالاً بوضع مصر تحت حماية الإنجليز، أى أن وضع الدين فى حماية الحكومة مثله كمثل وضع مصر فى حماية الإنجليز، فأيهما المسيطر على الآخر؟

إن هذا الموقف بلا شك يمس كرامة الدين كما مس كرامة مصر، فضلاً عن أن السائس كثيراً ما يبغى على المسوس، والسيد على المسود.

فأين هذا الوضع المعكوس من وضع الدين فى الدولة العثمانية (المرحومة؟).

إن حكوماتها وسلاطينها كانوا خاضعين للدين، ويوضح ذلك أيضًا المثل التركى الذى معناه بالعربية [إن الرأس مربوط بالرئيس والرئيس مربوط بالشريعة](١).

٢- ويستخلص الشيخ مصطفى صبرى من تاريخ المسلمين، الدليل القاطع بأن فصل الدين عن السياسة هو فى حقيقته تجريد الحكومة من الدين لتعمل بعقلها القصير متحللة من أوامر الدين وأحكامه، وهذا ما لم تجرؤ عليه حكومة من

(١) نفسه جـ ٤ ص ٢٩٣.

قبل طوال التاريخ الإسلامى، بل لم تكن الفكرة تطوف ببال أى حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة بأفعالها.

إن الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة رضى الله عنهم إلى عهد أتاتورك يحكمن على الأمة، ويحكم عليهن الإسلام من فوقهن، فإذا خالفوا حكمًا من أحكام الدين اعتبر ذلك إثمًا وذنبًا على الحكومة الفاعلة، كما يقترف أحد من المسلمين إثما متبعًا هوى نفسه خفق القلب من مخافة الله ومخافة الناس.

ولم يحدث قط فى تاريخ المسلمين وحكوماتهم، المجاهرة بالخروج عن رقابة الإسلام ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة - وهو فى حقيقته عزله عن حكمه على الحكومة - (ووضع هذه المسألة موضع البحث فى شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعى جديد ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام فى ذلك)[١].

أما ما حدث فى هذه (السنوات النحسات) فإنه إعلان حرب من الحكومة على الإسلام - كما هو المعتاد فى الحروب - تعلنها الحكومة، ثم يعتبر ذلك إعلانًا من الأمة أيضًا[٢].

٣- لينظر من لم يفهم قبل الانقلاب التركى الكمالى، مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام، وضرره به، لينظر انهيار أحكام الإسلام وقيمه عقب ما حدث.

أما الذين فهموا فظاعة الفتنة اللادينية فى تركيا، فقد توقعوا انفراط عقد الإسلام عروة عروة **(فقد حذفت فى عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة فى الدستور التركى القديم بأن دين الدولة الإسلام واستبدل معها القانون المدنى السويسرى .. وأمر بلبس القبعة وأبيح زواج المسلمات من غير المسلمين .. ومنع السفر لأداء فريضة الحج وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله فى الإيمان الرسمية)!!**[٣].

هل هناك من يزعم بعد ذلك أن فصل الدين وتبديل القوانين وحذف دين

(١) موقف العقل والعلم جـ٤ ص ٢٩٢.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه جـ٤ ص ٢٩٤.

الدولة وغير ذلك، هل يوجد من يزعم أن هذا كله لا يضر الإسلام؟!.

ويرى الشيخ مصطفى بعدما آلت إليه الأحوال فى تركيا اللادينية - أن المروجين لفصل الدين عن الدولة أحد اثنين: إما مستبطن للإلحاد، أو جاهل بمعنى ما يقول، لأن ترويج الفكرة لا يتفق مع الإيمان بأن الدين منزل من عند الله عز وجل، وأن أحكامه المذكورة فى الكتاب والسنة أحكام الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ[1].

ولم يغب عنه ملاحظة ما بدأ يحدث فى مصر، تقليدًا لتركيا، فإن (فصل الدين واقصاؤه عن السياسة أخذ يعمل به من زمان قسمًا فى مصر وتمامًا فى تركيا الجديدة)[2].

وحرص الشيخ - لشدة غيرته على الإسلام - على التنبيه إلى ما بدأ يحدث فى مصر حينذاك من خطوات تمهيدية تهيئ الأذهان إلى تكرار ما حدث فى تركيا، فأخذ يعارض وينقد المروجين لفصل الدين عن السياسة بمصر، ولم يلق بالاً لمن ينقده لأنه يتدخل فى شئون بلد آخر غير بلده (**والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شىء، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام، فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه**).

وبهذه العقيدة وقف بعنف لوجهة النظر القائلة بأن (فى إمكان أى حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية، وليس فى هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال فى تركيا الجديدة)[3].

ويدفع الشيخ مصطفى صبرى هذا الرأى بواقع الحال الذى آل إليه الجيل الجديد فى تركيا.

إنه يرى ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة، بزعم أن فى دين الأمة كفاية، شدة الضرر الذى سيعود على الأمة من جراء ذلك، لسبب بسيط واضح لا يحتاج إلى كثرة الجدل، إذ أنه من البديهى أن الحكومة تستطيع التأثير فى الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير فى الحكومة ما دامت خاضعت لحكمها (فليس فى مقدور الأمة التأثير

---

(١) نفسه جـ٤ ص ٢٩٤.

(٢) نفسه جـ١ ص ١١.

(٣) كان صاحب هذا الرأى هو الشيخ المراغى - جـ٤ ص ٢٨٥.

فى حكومتها غير تغييرها. فإذا لم تغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك فى تأثير الحكومة فيها وتمشيها على هواها وتنشئة أبنائها على مبادئها دون تأثير من الأمة فى الحكومة)[١].

وأخذ ينبه أيضًا إلى نوايا إسماعيل صدقى باشا الذى اقترح فى مجلس النواب توحيد القضاء فى مصر إدماج المحاكم الشرعية فى المحاكم الأهلية، وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة، حيث عارضه النواب العارفون لحقيقة نوايا الباشا، وأعلنوا أن الإسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضًا، وإدماج المحاكم الشرعية فى المحاكم الأهلية المتضمن لإلغاء المحاكم الشرعية، ينافى كون الإسلام دين حكم.

ويعلق الشيخ مصطفى على ذلك ساخرًا بقوله:

[لكن دولة إسماعيل صدقى باشا، الذى لا يجهل كون الإسلام دين حكم، يريد إلغاء هذا الحكم، لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس، وإن شئت فقل حكومة الله - عز وجل - على الناس، وإنما يقبلون حكومة الناس على الناس)[٢].

يتفق الشيخ مصطفى صبرى فى موقفه، مع إجماع علماء المسلمين، أن الإسلام لا ينحصر فى العبادات (بل يعم نظره المعاملات والعقوبات وكل ما يدخل فى اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ، فهو عبادة وشريعة وتنفيذ ودفاع.. الإسلام ينطوى على كل ما تحتاج إليه الدولة والأمة من القوانين)[٣].

---

(١) نفسه جـ٤ ص ٢٩١.

(٢) جـ٤ ص ٢٨٢.

كذلك ينبغى الانتباه إلى خدعة إطلاق أسماء على غير مسمياتها للتمويه والتضليل، وعلى سبيل المثال فإن ما وصف إسماعيل صدقى لاقتراحه بأنه (توحيد للمحاكم)، يشبه تمامًا ما فعله مصطفى كمال من قبل، حيث سمى إلغاء الأحكام الشرعية توحيد للمحاكم، وسمى منعه للعلوم الإسلامية وإبطالها توحيد للتعليم التركى، وسمى تفضيله للقوانين الأوروبية الأساس كقانون سويسرا للأحكام الشرعية إيثارًا للأحكام الحديثة. وتحت زعم الحرية الدينية فإنه يسمح بالحرية الدينية للوثنى أو اليهودى أو النصرانى ولا يسمح بها للمسلم، حيث يجبر إجبارًا على استباحة شرائع الإسلام من حلال وحرام.

(ينظر الجزء الأول من كتاب الأستاذ أنور الجندى (تاريخ الصحافة الإسلامية) جـ١ ص ٢٣٤ (المنار) وصاحبها رشيد رضا، دار الأنصار بالقاهرة، سنة ١٩٨٣م.

(٣) موقف العقل والعلم والعالم جـ٤ ص٢٩٥.

وما دام الأمر كذلك، فلا يصح تقليد الغربيين فى الفصل بين الدين والسياسة، لعدم وجود القانون الإلهى عندهم، كذلك ليس لديهم علم الفقه المستنبط من كتابهم وسنة نبيهم ﷺ ولا أصول الفقه، فكيف نترك تراثنا التشريعى العظيم ونستورد قوانين من وضع البشر؟!.

إن ضرورة المحافظة على استقلال المسلمين أيضًا، أفرادًا ومجتمعات، تقتضى الامتناع عن تقليد الأمم الأخرى (والمسلم المتعلم إنما يكون مسلمًا متعلمًا بالاستقلال فى العقيدة الدينية، ولا يجوز للمسلم المتعلم تقليد غيره من المسلمين فى العقيدة . . فما ظنك بتقليد غير المسلمين)؟![1].

هذا فضلاً عن الفارق الكبير بين التشريع الإلهى والقانون البشرى، بل لا نسبة بينهما إذا بحثنا كيفية إصدار القوانين بواسطة المجالس النيابية. ويكفى أن نعرف أن النظام الديمقراطى يدار بأجهزة ومؤسسات لا تعبر تعبيرًا صحيحًا عن الأمة، وعلى سبيل المثال يمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلى:

١- أن أكثر الآراء البشرية نسبية فى الوصول إلى الحق أو معرفته.

٢- العبرة فى النظام هناك بعدد الآراء، لا بمدى قوتها وأصالتها، ودعك من التلاعب وتضارب المصالح حيث تولد الاستبداد والافتئات.

٣- الشبهات قوية فى صحة نيابة أعضاء هذه المجالس النيابية عن الأمة التى يمثلونها[2].

٤- أن القانون البشرى يتخذ أداة لتقسيم الناس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة، فتضيع العدالة[3].

فلا عجب إذن أن يظهر أحد المصلحين فى أوربا لينادى بضرورة إدخال الدين فى نظام الحكم، فقد قال المصلح الشهير كلفن [الملك الذى لا ينشد مجد الله فليس بالذى يقيم مملكة وإنما يقيم لصوصية][4].

---

(١) نفسه جـ١ ص ١٣.

(٢) نفسه جـ٤ ص ٣٣٢.

(٣) نفسه ص ٢٤٥.

(٤) نفسه ص ٣٣٥.

أين هذا من الحاكم فى الدولة الإسلامية، إنه القانون بتمام معنى الكلمة لأنه القانون الإلهى وكفى، والكل - حتى الخليفة - تحت حكمه وسلطته . . والحديث (**قاضيان فى النار وقاض فى الجنة**) يعبر عن الحكومة الإلهية أصدق تعبير(١).

ولم يغفل الشيخ مصطفى صبرى، الرد على المعترضين على تطبيق الشريعة الإسلامية، وحججهم تتلخص فى رأيين:

١- وجود الأقليات غير المسلمة.

٢- القانون السماوى يوجد امتيازًا لرجال الدين.

الأقليات غير المسلمة:

أما توهم كون غير المسلمين المتوطنين فى بلاد الإسلام لا يأمنون جور القوانين الشرعية، فمردود عليه بالمفهوم الديمقراطى نفسه، حيث يشكل المسلمون أغلبية تضمن لهم التغلب في ظل القوانين الوضعية - منصفين أو جائرين - هؤلاء أنفسهم تمنعهم الشريعة الإسلامية إذا احتكموا إليها من الجور والظلم على غيرهم.

وكانت حافظة الشيخ مليئة بما يؤيد ذلك، فانتقى منها واقعة واحدة عاصرها وحدثت أمامه عندما كان نائبًا عن (توقاد) حيث قام نزاع بين الأروام والبلغار العثمانيين على الكنائس الموجودة فى (مكدونيا)، كانت حينذاك من أجزاء البلاد العثمانية، وادعى كل من الفريقين استحقاقه لها، فأحالت الحكومة موضوع النزاع إلى مجلس النواب للفصل فيه، فقام (آد يستيدى باشا) الرومى نائب أزمير خطيبًا، فقال:

[إن لهذه الدولة دارًا للفتوى تفصل فى المسائل المعروضة عليها بموجب القوانين الشرعية فأحيلوا الأمر على رأى تلك الدار ونحن الأروام راضون عما ستصدره من القرار].

من هذا نرى أن الباشا الرومى احتكم إلى دار الفتوى، وهو موقن أنها حق وأن الوزارة بسلطانها لا تقدر على استمالتها إلى خلاف الحق(٢).

---

(١) نفسه ص ٣٣٥.
(٢) نفسه جـ٤ ص ٣٤٠.

والدارس لتاريخ الخلافة العثمانية لا يسعه إلا الاقرار بأن التسامح الديني وحرية التدين كانت أحد الظواهر اللافتة للأنظار وتعكس حرص السلاطين على تنفيذ الإسلام بروحه ونصوصه.. قال المؤرخان لافيس ورامبو: [إن محمداً فاتح القسطنطينية كان كسائر سلاطين الترك والمغول بعيداً عن كل اضطهاد ديني. وكانت حكومة الترك لا تعارض أحداً في دينه، وكان الأتراك لا يمسون امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية].. ثم نقل هذان المؤرخان من القرآن هاتين الآيتين الكريمتين: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ثم: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[1].

وحدث مرة أن السلطان سليم الأول أراد توحيد عناصر السلطنة وإجبار المسيحيين على إحدى خطتين: الإسلام أو الرحيل، فقام في وجهه شيخ الإسلام (ذبنيللي على أفندي) وقال له: (لا يحق لك هذا والمسيحيون واليهود متى خضعوا ودفعوا الجزية فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم)[2].

ولا نظن أن هناك مثيلاً لهذه المعاملة الكريمة الراقية التي تعكس عدالة الإسلام حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث قلاقل وفتن، وقد فسر أحد مشاهير أساتيذ الحقوق والعلوم السياسية (المسيولويس دنول) علل أحد أعظم عوامل انحلال الدولة العثمانية بالحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية[3].

ويقول الأمير شكيب أرسلان:

[ولقد كانت في السلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الإسلامي.

---

(١) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، جـ٣ ص ٣٢٥.

(٢) نفسه ص ٣٢٨.

(٣) نفسه ص ٣٢٧.

وينظر أيضاً كتاب الأستاذ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، حيث عرض باسهاب لرأي المؤرخ الأمريكي ليبر الذي رأى أنه لو نفذ السلطان سليم قراره لنجم عنه مزايا كبرى للدولة، من بينها أنها كانت ستنعم بوحدة العقيدة الدينية وسيحدث اختلاط وانصهار بين الرعايا المسيحيين والرعايا المسلمين وأيضاً فإن وجه التاريخ في الشرق الأدنى كان سيتغير تغيراً جذرياً.

ويرى الدكتور الشناوي أن رأي شيخ الإسلام يعتبر تحدياً للسلطان ورجوعاً إلى الحق وتمسكاً بمبادئ الشريعة الإسلامية ودليلاً على شجاعته الأدبية جـ١ ص ٤١٧.

فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الإفرنج وقلدوهم فى كل شىء وعولوا على سياسة (التمغرب)، لم يبق فى جميع الأناضول إلا فئة قليلة جداً من المسيحيين أى عدة آلاف].

ويقرر فى النهاية أن هذا برهان ساطع على سماحة الشرع الإسلامى وإمكان تساكن المسلم والمسيحى واليهودى فى ظله بالأمان والاطمئنان(١).

امتياز علماء الدين:

أما الظن بأن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتيازاً لعلماء الدين على غيرهم، فإنه مردود أيضًا، إذ الخطأ فى هذا الظن ناجم عن قياس علماء الإسلام برجال الكنائس ولا مجال للمقارنة بينهما. فقد كان رجال الكنائس يضعون القوانين الدينية من عند أنفسهم، وكان الحال فى أوروبا - قبل فصل الدين عن السياسة - يتمثل فى استبدادهم بقوة التشريع - فانتقل هذا الاستبداد بعد الفصل إلى رجال الحكومة الزمنية الناجحين فى انتخابات النواب.

والمقارنة - كما يرى الشيخ مصطفى صبرى - غير صحيحة وغير مطابقة بالمرة عند تناول الشريعة الإسلامية، لأن علماء الإسلام المجتهدين - فضلاً عمن دونهم - لا يرون لأنفسهم حق التشريع أبدًا، إنما التشريع فى الإسلام لله تعالى ولرسوله ﷺ بوحى من الله عز وجل(٢).

وهو الرأى الذى يذهب إليه أحد فقهاء الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث مطابقًا لإجماع علماء الإسلام على امتداد العصور.

يقول الدكتور حامد ربيع (لقد درج المحدثون على فهم النظم الإسلامية من منطلق المفاهيم الغربية المتداولة، وقد سبق ورأينا كيف أن سلطة التشريع فى التراث الإسلامى إنما تعنى عملية تخريج الأحكام، وليست مرادفًا لفكرة سن القانون بالمعنى المتداول)(٣).

---

(١) شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامى جـ٣ ص ٣٢٨.

(٢) نفسه ص ٣٤١.

(٣) د. حامد ربيع: مقدمة كتاب [سلوك المالك فى تدبير الممالك] ص ١٣٢ الجزء الأول - ط دار الشعب بالقاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م وأبحاث الدكتور حامد ربيع تشكل أحد الصخور الشامخة التى تتحطم على حافتها أمواج الفكر السياسى الغربى وتابعيه فى العالم الإسلامى، كما ترسخ جوانب الأصالة والامتياز والتفوق للتشريع الإلهى التى عجزت الأنظمة المعاصرة عن اللحاق به!!.

معالم نظريته السياسية

وله نظرية سياسية متكاملة قائمة على أنقاض النقائص الملاحظة عند التطبيق فى النظامين الماركسى والديمقراطى:

١- فإن الماركسية تستند على الإلحاد وتغرى الفقراء بالثورة على الأغنياء. وعند التطبيق يتضح أن الطبقات الدنيا تعانى من كبت الحريات والمظالم التى تقع عليها من جانب رؤوس الحزب البلشفى.

٢- وفى الديمقراطية، يتحزب أصول الوطن الواحد، وتتصارع القوى وتتضارب المصالح الشخصية.

والقاسم المشترك الجامع بين النظامين: البعد عن الدين والقيم الأخلاقية والسماح باختلاط الرجال بالنساء. والانحلال والتدهور الاجتماعى(١).

أما الديمقراطية الإسلامية كما يراها الشيخ مصطفى صبرى فإن أبرز معالمها هى:

١- الإيمان بالله تعالى وتحكيم الشرع والخضوع للقيم الأخلاقية الثابتة.

٢- عالمية الدعوة الإسلامية وتفوقها على الشيوعية من حيث اخضاع الناس لله رب العالمين.

ولكن من الضرورى أن يعمل علماء الإسلام على تضييق الهوة بين طبقتى الأغنياء والفقراء ومحاربة الترف وحث الأغنياء على أداء حقوق الفقراء فى أموالهم.

٣- عدم الفصل بين الدين والدولة، وهو متحقق فى نظام [الخلافة]، التى هى عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ فى القيام بأحكام الشرع الإسلامى، فلها ركنان: حكومة ونيابة(٢).

٤- مجلس الشورى للخليفة وله دوره كمستشار للخليفة مع بقاء الحكومة والإجراء فى يد الخليفة.

---

(١) موقف العقل جـ٤ ص ١٦.

(٢) النكير ط بيروت ص ٣٩.

وقد حرص الشيخ على هذا الإيضاح لكى يبين أن نزع أتاتورك لسلطة عبد الحميد - آخر الخلفاء - وتحويلها إلى (المجلس الوطنى) كأنه مجلس شورى، هذا العمل كان فى الحقيقة إجراء استبداديًا لا يمت إلى الشورى بصلة. ويردف ذلك قائلاً ليرفع من شأن الشورى:

[ولا يتوهم أن مذهبى تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الإطلاق - كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة، إذ يعرفنى من يعرفنى ومناظرتى الاتحاديين فى البرلمان العثمانى ودفاعى الذى قضيت به حق الشورى .. الخ][1].

أما الزعم بأن الحكم فى عهد أتاتورك حكم الشعب فإنه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، فإن (حكم الفرد اليوم بتركيا أشد بطشًا مما كان فى الماضى بآلاف أضعافه..)[2].

****

(١) النكير ط بيروت ص ١٠٦.

(٢) نفسه ص ١٠٤.

السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه)

هناك منهج لتقييم أعمال القادة والزعماء، خاضع لفكرة خضوع حركة التاريخ السياسى لأعمال [البطل] المنفرد بمزايا عقلية وخلقية وقدرات خارقة للعادة، ونرى هذا المنهج يغالى فى إلقاء الضوء على محاسن القادة والزعماء السياسيين، فيظهرهم بمظهر المتفردين بصفات خاصة، ثم يبالغ فيها ويغالى حتى يرفعهم إلى الألوهية، وذلك كما فعل الشيوعيون إبان حكم (ستالين).

ومع أن هذا المنهج قاصر علميًا حيث ظهر عقب وفاته أنه كان أحد فراعنة التاريخ الإنسانى، ولكن مع الأسف مازال متبعًا فى دول العالم الثالث.

هذه المقدمة لابد منها لبيان كيف اتبعنا هذا المنهج المنحرف فى الغلو فى شخصية (مصطفى كمال)، وعلى العكس كيف صورنا خصمه (السلطان عبد الحميد) آخر الخلفاء الحقيقيين لدولة الإسلام.

ولابد أن تدور فى الذهن عدة تساؤلات عند دراسة هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا التى حدثت فيها الكارثة، فاختفت الخلافة العظمى **(وهى البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى وهى العزاء الوحيد الذى كنا نتعزى بها فى نكبات الأيام وصروف الليالى)!!**[1].

نعم، هذه البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى، تسلط عليها (ثورى) مزعوم فأزاحها من طريقه ليحكم هو، ومن ورائه جيش خليط من أعداء الإسلام، وصورت الأقلام حينذاك - وما زال أغلبها يصور - هذه الطامة الكبرى وكأنها مجرد صراع بين هذا (الثورى) وبين السلطان عبد الحميد الحاكم المستبد الرجعى.

فهل تعبر هذه الصورة عن حقيقة ما حدث؟

سنحاول فى عجالة مناقشة بعض الأفكار السائدة الخاطئة عن السلطان عبد الحميد - لا لشخصه - ولكن لانطباع صورته فى الأذهان ممثلاً للخلافة الإسلامية فى آخر مراحلها.

---

(١) كما وصفها الشيخ محمود شاكر (ينظر كتاب الاتجاهات الوطنية جـ٢ ص ٣٨).

إن حركة التاريخ لا تسير بمجرد الخضوع لأهواء الأفراد ورغباتهم مهما بلغت قدراتهم ومواهبهم. صحيح قد يكون هناك دخل للمواهب الشخصية للزعماء والقادة فى نجاحهم، ولكنهم لابد أن يتحركوا فى الإطار السياسى والاجتماعى والدولى الذى تتحكم فيه عوامل عدة.

فما سبب إخفاق السلطان عبد الحميد[1] ونجاح أتاتورك؟

وكان السلطان عبد الحميد هو أحد الشخصيات الرئيسية التى دارت حولها أحداث الخلافة، فأُلقيت عليه التهم جزافًا، فوصفوه بالاستبداد وأنه (السلطان الأحمر) وغيرها من الصفات التى روجها أعداؤه وخصومه من الداخل والخارج، **ولا ننسى أن وكالات الأنباء والصحافة التى سيطرت عليها العناصر اليهودية والصليبية قد تزعمت حركة تشهير واسعة النطاق، أخذت ترددها بتكرار وإلحاح حتى صارت وكأنها حقائق!!.**

ولكن مهما أوغلت المؤلفات الغربية فى الافتراء على السلطان فإنها لم تتمكن من إخفاء دور الدول الأوروبية وراء الانقلاب، أو إخفاء الهدف من ورائه وهو القضاء على شخصية الخليفة الذى يمثل السلطة الدينية أى الإسلامية. يقول باول شمتز (لقد نظمت المقاومة ضد السلطة الدينية التى كان يمثلها عبد الحميد، وتجمعت عناصرها - خارج حدود تركيا، إلا أنها لم تستطع المبادرة، بقيادة المعركة الفاصلة ضده، بل جاءت هذه المعركة أولاً من الداخل، وعلى وجه التحديد من الجيش الذى أصابته عدوى (الأفكار القومية)[2].

ثم يستطرد بعد ذلك، فيذكر سعى الدول الأوروبية للتقارب فيما بينها والتفاهم على تقسيم مناطق النفوذ، ولكى تسد الطريق على السلطان عبد الحميد الذى كان يستفيد من الخلافات القائمة بينهم، ففى سنة ١٩٠٦م عقدت روسيا والنمسا مؤتمرًا

---

(١) من الدرسات المنصفة للسلطان عبد الحميد ما ذكره الأستاذ محمد جميل بيهم فى كتابه (فلسفة التاريخ العثمانى) أن السلطنة حين جلس عبد الحميد على العرش كانت مثقلة بالمتاعب تواجه أشد الأزمات، **فشهدت فى عهده نشاطًا كبيرًا فى العراق، وامتدت السكك الحديدية فى ولاياتها الأوروبية والأسيوية، وأقيمت المرافئ المتعددة، وانشئ الخط الحجازى بين دمشق والمدينة المنورة، ولم يكن للأجنبى فيه صلات مالية)** جـ٢ ص ١٦٢ الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠م.

(٢) الإسلام قوة الغد العالمية ص ٩٢ ترجمة د. محمد شامة، مكتبة وهبة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

لبحث مستقبل مقدونيا، وبعد ذلك بعام انضمت روسيا إلى حلف (التفاهم) المعقود بين انجلترا وفرنسا (وأعقب هذا التفاهم ظهور خطر مباشر على تركيا، وفى هذا الجو تكونت مجموعة سرية - كانت أقوى المجموعات المناهضة لعبد الحميد - من المقدونيين للدفاع عن مصالحهم، وكانت على اتصال بالمقدونيين فى سرايا الجيش، وفى عام ١٩٠٨م كان استعدادهم كاملاً وتنظيماتهم على أهبة القيام بالثورة)[١].

نحن إذن أمام عوامل متشابكة يحسن وضعها نصب أعيننا عند دراسة هذه الحقبة الهامة من تاريخنا، فهناك مؤامرات داخلية ونزاع بين القوميات تغذيها قوى خارجية، وأزمات اقتصادية، ودول كبرى تنسى خصوماتها لتتفق على العدو المشترك.

وكان السلطان عبد الحميد على وعى بالمخاطر الخارجية ونوايا الدول نحوه فكيف يجابه هذه الدول بمفرده؟! لقد استولى الروس على بعض ولايات آسيا الوسطى العثمانية، واستولى الإنجليز على الهند وسعوا لتأمين سلامة الطريق إليها، كما ولدت أمريكا دولة فتية، وانتظم يهود العالم وسعوا عن طريق المحافل الماسونية فى سبيل الأرض الموعودة.

أورد السلطان عبد الحميد هذه الحقائق حوله فى مذكراته، ثم أعقبها بقوله [لم أكن أستطيع الوقوف أمام هذه القوى بمفردى][٢].

وكان قد علم أيضًا بمساوئ الدولة الداخلية، حيث أشاد بالسلطان محمد خان لأنه أزال غائلة الإنكشارية، وعالج الفساد والاختلال الناجمين عنهم، كما أشار إلى إدخاله مدنية أوروبا الحديثة إلى الدولة، وكانت الحالة الاقتصادية سليمة لأن (خزينة دولتنا حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بقرش واحد، ولكنه اضطر للاستقراض الخارجى بسبب نقض دول أوروبا لمعاهداتها مع الدولة العلية وبسبب

---

(١) نفسه ص ٩٢ ثم يقول (فى يوليو سنة ١٩٠٨ هبت العاصفة ضد عبد الحميد وضد [الأفكار السياسية] التى كان يمثلها.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦٥، ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق د. محمد حرب عبد الحميد، دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.

ويقول ص ٦٤ (يمكن للصليب أن يتحد فى كل وقت، لكن الهلال دائمًا بمفرده).

الحوادث الداخلية والفتن التى تحركها أوروبا، مما دفعه إلى جمع عدد من الجنود فوق العادة - وحروب بلاد الصرب (يوغوسلافيا) والجبل الأسود حتى اضطر إلى زيادة معسكراته فى جميع الجهات، فوضع تحت السلاح نحو ستمائة ألف عسكرى)(١).

وعندما اعتلى العرش جابهته مشاكل كبيرة فى الداخل والخارج، فقد سقط قبله فى شهور قليلة سلطانان، استشهد أحدهما وجن الآخر، وشارك كبار ضباط الجيش ورجال الدولة وأذنبوا فى هذا، وكانت الدولة مثقلة بالديون بسبب الاعتماد على الاستيراد، واضطرت إلى الاعتماد على الأقليات فى وظائف الدولة، فكان بعضهم - فى السفارات - يفضل إعلاء مصالح بلاده على مصالح الدولة العثمانية. وبينما كان الجيش والأسطول فى عهد عمه السلطان عبد العزيز قويين مما أرهب الروس والفرنسيين والإنجليز فحاولوا بواسطة عملائهم إسقاط السلطان عبد العزيز فى نظر الشعب بالشائعات، فنجحوا بذلك فى تمزيق الجيش والأسطول لتمزق العلاقات بين ضباطه، حيث كان البعض يؤيد الأسرة المالكة والآخر يعارضها(٢).

جابه السلطان كل هذه المشكلات، وجابها وحده بحنكة وذكاء، حتى اعترف له خصومه بالدهاء، وكان يتحين الفرصة لكى تشتبك الدول الأوروبية فى حروب بينها وبين البعض فتسلم الدولة العثمانية، وعاش - كما يسجل ذلك فى مذكراته - سنوات حكمه مبقيًا على هذا الغرض فى نفسه سرًا لم يبحه لأحد. قال (جاهدت لكى لا يعزلوننى عن العرش طوال ثلاثين عامًا، وجهادى هذا كان من أجل هذه الفرصة، حبست الأسطول ولم أخرجه ولو للتدريب، وحبسى له كان من أجل هذه الفرصة. تجاهلت الحرب اليونانية لكى لا أدع للانجليز منفذًا للاستيلاء على كريت، وتجاهلى هذا كان من أجل هذه الفرصة)(٣).

---

(١) محمد فريد، تارخ الدولة العلية العثمانية ص ٣٩٢/ ٣٩٣.

مطبعة محمد أفندى مصطفى، بمصر، جمادى الثانية ١٣١١هـ، ديسمبر سنة ١٩٨٣م.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦٣/ ٦٤.

وكان السلطان عبد العزيز قد أعد الأسطول العثمانى إعدادًا هائلاً بحيث جعله الأسطول الثالث فى العالم آنذاك ورفع القوات البرية إلى سبعمائة ألف جندى وجهز الجيش العثمانى بأحدث الأسلحة.

(تعليق الدكتور محمد حرب عبد الحميد ص ١٣٥ من المذكرات).

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد ص٦١.

فلم يكن الرجل باحثًا عن مغنم شخصى، ولكنه كان يعمل لصالح أمته ودولته، لأن تصدع صفوف أعدائها وتمزق علاقاتها سيعيد للدولة العثمانية مكانتها فى مصاف الدول العظمى، وتعود لتصبح مرة أخرى صاحبة كلمة مسموعة فى العالم(١).

وعندما قامت حركة الانقلاب ضده من (سالونيك)، **كان بوسعه أن يأمر جنود جيشه الخاص الذى يعسكر فى العاصمة على أكمل وجه من الاستعداد، وكانوا جنودًا منتخبين مخلصين لمقام الخلافة ولشخصه. وبالرغم من أن بعض رجاله نصح بإيقاف جيش الحركة فى الطريق، ولكنه رفض،** ولم يضطرب إطلاقًا لأنه كان يعلم أنه ليس من بين أعماله شيئًا يخاف منه، وطلب بشدة ألا يخرج الجيش الموجود فى استانبول من ثكناته. وقد كتب فى مذكراته مسجلاً هذا الموقف بأمانة:

(لم أحب أن أريق دماء جنودى. كنت أرى أن الأمة لم تعد تثق بى، وكنت سأنسحب من تلقاء نفسى وأدع مكانى عندما تسكن الأمور وتهدأ)(٢).

والقارئ لمذكرات الرجل يحس إخلاصه وصدقه وتقواه واهتمامه بأمر أمته، وكاد ينخلع قلبه حزنًا وأسى عندما تكررت الأخطاء القاتلة للكماليين بعده. ففى عبارة موجزة يضع أيدينا على أحد الأسرار التى جهد الشيخ مصطفى صبرى فى كشفها ولاقى الأمرّين عندما أعلنها فى بلاده، يقول السلطان: **[أسقطنى اتحاديو سلانيك عن العرش وتوصلوا إلى اتفاقية مع الإنجليز، ودخلوا الحرب كحليف مع دولة تسود البحار، وكأن المسألة حلم]**(٣)!! ويعلق بعد ذلك على النتيجة المفجعة لأفعالهم بقوله **(هاهم قد هدموا الدولة العثمانية)**(٤).

وأعتقد أن الاستطراد فى إزالة الأفكار الخاطئة عن السلطان تحتاج إلى بحث

---

(١) نفسه ص٦٢.

وقارن السلطان فى مذكراته بين رعايا الدول العثمانية ورعايا اليابان، فأذهلته المقارنة لأن سكان اليابان عنصر واحد بينما يتكون سكان بلاده من أكراد وأرمن وأتراك ويونان وعرب وبلغار. وكانت إحدى المصائب الكبرى أن الذين حكموا البلاد بعده أزالوا الخلاف بين الدول المعادية وأوجدوها بين العناصر التى تؤيد الدولة بالداخل ص٩٧.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد ص٩٧.

(٣) المذكرات ص٧٠.

(٤) نفسه ص٥٧.

مفرد آخر، ولكننا نود فى هذا الحيز إثبات الأغاليط التى نسجت خيوطها حول السلطان المظلوم، ونكتفى بذكر بعض الحقائق التى لا لبس فيها:

١- أنه لم يأمر جيشه الخاص بالدفاع عنه محافظة على دماء جنوده وسعيًا وراء حل الأزمات فى هدوء مراعاة لمصلحة الأمة. هذه الواقعة الثابتة قد حرفت مع الأسف، فصورها أحد الباحثين بصورة مخالفة تمامًا، حيث زعم أنه (جمع العلماء لاستصدار فتوى تحل له ذلك (أى الأمر لقواته بمقاومة الانقلابيين)، فما كان من المجلس - الذى يعتبر أعلى مجلس شورى فى المسائل الدينية - إلا أن أصدر فتوى تحرم على المسلم أن يشهر السلاح فى وجه أخيه المسلم)[1]!!.

٢- عندما كان فى منفاه، عقب خلعه عن السلطنة، تقدم منه الجيش مطالبًا إياه بممتلكاته - ولم يكن يملك إلا بعض المدخرات كيلا يقع أولاده فى الفقر. قال ساخرًا فى بضعة كلمات تحمل دلالات كافية للرد على تهمة الاستبداد التى أطلقت عليه ظلمًا (**أطلقوا على ذات حين لفظ (المستبد) ولم يخطر على بالى مطلقًا أن أمسّ حتى قشة يملكها أحد الناس طوال سلطنتى، وهم يستصدرون قرارًا حكوميًا لكى يأخذوا ما تبقى من دريهمات، فى يد سلطان سابق، ثم يسمون هذا الفكر المشروطى وهى هذه الحرية والمساواة والعدالة التى أتوا بها**)[2]!!

فإذا وسّعنا دائرة المقارنة بين إنجازاته وإنجازاتهم، يتضح الفرق هائلاً، حيث كانت ديون الدولة حين توليه الحكم نحو ثلاثمائة مليون ليرة، نجح فى تخفيضها إلى ثلاثين فقط - أى إلى العشر - بالرغم من نفقات حربين وعدة تمردات داخلية. وجاء خلفاؤه من الكماليين فرفعوا الرقم إلى أربعمائة مليون ليرة، دعنا من الهزيمة النكراء فى الحرب العالمية الأولى التى دخلوها بغير هدف اللهم إلا لخدمة حلفائهم من الإنجليز!!.

إن ما حققوه من نتائج يكفى فى تقدير السلطان عبد الحميد لكى يظهر الدور الكبير الذى أداه فى خدمة أمته. قال فى مذكراته (**كانت نفقات عباد الله، ووقودهم،**

---

(١) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، ص٩٣.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد ص١١٢.

وأدويتهم، **لا تفارق تفكيرى أبداً. وأنا لا أذكر هذه الأمور فى معرض الدفاع عن نفسى، لأن الذين حلوا محلى دافعوا عنى كثيراً بما فعلوه)** ولكنه - لفرط شعوره بفداحة الكوارث - لا يمضى فى كتابته ليسجل باقى أعمالهم لأنه يتذكر فى أسى ما أصاب الدين والدولة على أيديهم فيمضى مستطرداً: (حتى أنى كنت أشكرهم كثيراً على هذا، **لو لم يظهر شبح النكسة التى أحلوها بدينى ودولتى**)[1].

حقيقة مدحت باشا:

٣- ويبقى الحديث عن مدحت باشا (أبو الدستور) كما وصفوه وأذاعوا عنه. وقصة اضطهاد السلطان عبد الحميد له مشهورة مدونة فى أغلب الكتب والمراجع، وخلاصتها أنه أمر بمحاكمته لاتهامه فى قتل عمه السلطان عبد العزيز، وعندما أصدرت المحكمة حكمها بإعدامه، عفى عنه ونفاه إلى الطائف ثم أمر بقتله هناك.

وقد نسج خصوم السلطان حول القصة خيوطًا كثيرة من نسج خيالهم، للإمعان فى اتهام الرجل بالاستبداد . ألم يضطهد المدافع عن الدستور ويأمر بقتله؟ فماذا يريدون دليلاً أقوى من هذا؟

وما أصعب مهمة الباحث عندما يتصدى لفكرة أو رواية شائعة ويتتبعها للتأكد من صحتها أو استبعادها ونفيها!!.

وإذا كان السلطان عبد الحميد قد دافع عن نفسه مبينًا صحة العلاقة بينه وبين مدحت باشا، فهل نقبل كلامه كخصم؟

إن من أوليات المبادئ فى البحث العلمى ألا نقبل كلام الخصم على علاته، فكيف تظهر لنا الحقيقة من خلال دفاع السلطان عبد الحميد عن نفسه؟.

كل هذا صحيح لولا أننا عرضنا بعض مواقف على أحكام عقلية مجردة، وبمنطق محايد، فوجدنا أيضًا أن السلطان برىء!!.

وليقف القارئ معنا على ما استخلصناه من المذكرات نجملها فيما يلى:

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد ص٢٤.

أولاً: ارتكب مدحت باشا أخطاءً قاتلة تمس الدولة وتقوض دعائمها فى الداخل والخارج ففى الداخل عين ولاة من الأقلية فى ولايات الأغلبية فيها مسلمون، وقرر قبول طلبة من الأروام فى المدرسة الحربية التى هى عماد الجيش، ومثل هذه الأعمال تقوض الدولة من أساسها[1].

وفى الخارج أراد الزج بالدولة فى حرب لا قبل لها بها، بينما كان يجهل قوة الجيش الذى سيزج به فى المعركة ضد كل من روسيا وإنجلترا والنمسا والمجر وألمانيا وفرنسا وإيطاليا!![2].

واكتشف السلطان عبد الحميد أن سلوكياته تنافى مبادئ الحرية التى يظهر بها أمام الناس، إذ تدخل لدى السلطان طالبًا إقالة ناظر المالية الذى عينه ومدحه، وكان الطلب يدل بلا شك أنه يتنافى مع القانون الأساسى الذى يتزعمه.

أضف إلى ذلك تطلعه للسلطة استئثارًا بها بمعاونة أعضاء (تركيا الفتاة) واشتراكه فى تهريب السلطان مراد من القصر وهو بملابس النساء توطئه لخلع السلطان عبد الحميد وتنصيب مراد بدلاً منه.

ودعنا من ثبوت صلته بالماسونية التى كانت دائبة على إثارة الفتن وتحركها إنجلترا.

إذن لو استمر مدحت باشا فى منصبه بناءً على هذه التصرفات لاهتزت الدولة من أساسها، لا سيما أن مدحت باشا كان متعاونًا مع الإنجليز. وإزاء هذا كله اضطر السلطان عبد الحميد إلى إقصائه ودوّن فى مذكراته الكلمات التالية:

(كنت أرى أن الصدر الأعظم - أى مدحت باشا - يؤيد الإنجليز ويتعاون معهم، سواء بدافع من ماسونيته أو بدافع من أسباب أخرى خاصة جدًا به. ولم أعد أحتمل، فاستندت إلى صلاحياتى فى القانون الأساسى وعزلته عن الصدارة العظمى، وأبعدته خارج الحدود)[3].

---

(١) المذكرات ص ٤٤.

(٢) نفسه ص ٤٢، قدر عدد الجيش أولاً بمائتى ألف جندى، بينما علم السلطان عبد الحميد من الغازى أحمد مختار أن لديه تحت قيادته ثلاثين ألف جندى فقط!!.

(٣) مذكرات السلطات عبد الحميد ص ٤٤.

ثانيًا: حقيقة صلة مدحت باشا بالإنجليز - إما مباشرة أو عن طريق عونى باشا- وكان قائدًا عسكريًا - حيث علم السلطان عبد الحميد من سفيره بانجلترا أنه أخذ من الإنجليز أموالاً، ظهرت آثارها المؤكدة فى الهدايا التى أغدقها عونى باشا على أصدقائه المقربين عقب عودته من أوربا.

وذهل السلطان عبد الحميد لقبول قائد عسكرى لرشوة من دولة أجنبية، وأثارت فى ذهنه خاطرًا آخر، حيث كان هذا القائد مشتركًا فى إقصاء عمه السلطان عبدالعزيز، وتفسير ذلك واضح وضوح الشمس، فإن رجلاً من رجال الدولة (يأخذ مالاً من دولة أخرى لا بد وأن يكون قد قدم لها خدمات، ويعنى هذا أيضًا أن خلع المرحوم عمى السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد العرش بدله، لم يكن حقدًا فقط من حسين عونى باشا، ولكنه مرضاة لرغبة دولة أخرى)[1].

وقد ثبت تاريخيًا أن مدحت باشا اتفق مع كل من رشدى باشا وحسين عونى باشا على عزل السلطان عبد العزيز[2].

ثالثًا: فما تفسير ذلك ووقعه فى نفس السلطان عبد الحميد؟.. إنه أمام تصرفات منحرفة لرجلين من كبار رجال الدولة فماذا يفعل؟.

كان وقع حصول حسين عونى باشا على أموال من إنجلترا شديدًا فى نفسه، ومعه حق فسجل ذلك فى مذكراته بقوله:

(لم يهزنى شىء فى حياتى هزًا ضخمًا قدر شخص يرتفع إلى مقام قيادة الجيش أو إلى مقام الصدارة العظمى ويقبل نقودًا من دولة أجنبية. هذا شىء أكثر من احتمالى).

ثم يسجل نفس التأثير للصلة بين عونى باشا ومدحت باشا، ولكن دور الثانى

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٣٩.. ويذكر أيضًا أنه يسعى للسلطة باسم آل مدحت بدلاً من آل عثمان ص ٤٣.

(٢) تعليق الدكتور محمد حرب عبد الحميد ص ١٣٦ بنفس المصدر.

وكان السلطان عبد الحميد يشكو من أعوانه، قال **(ما استبدلت وزيرًا بآخر إلا ورأيت من مساوئ الخلف ما أسفت معه على السلف، ولا مناص من الصبر)** أنور الجندى: العروبة والإسلام ص ٧٤.. **فماذا يفعل الرجل وحده؟ وماذا تفعل أى طلائع أخرى مادامت القاعدة العريضة والصفوة الخاصة قد أصابها الوهن واستبدت بها عوامل الضعف والخيانة؟.**

أكثر خطورة، فإذا كان (مـدحت باشا عابراً نفس الطريق، فإن هذا يعنى أن الدولة وقعت فى الشرك)[١].

وزاد وقع ذلك فى نفسه أنه عندما تم عزله لـم يثرُ الشعب ولم يبحث عنه أحد حتى من أقرب المقربين إليه!!، ولكن الذى تأثر وتدخل هى إنجلترا، فقامت الدنيا فيهـا وقعدت!!، وكان السلطان يتـوقع هذا (فمن الطبيعى - وقـد تعاون مدحت باشا مع إنجلترا وأيدها - أن تعاونه وتؤيده. كان الإنجلـيز يعرفون أن الإصلاحات التى يوصون بهـا من شأنها أن تغرق الدولة العـثمانية سـريعًا، تمامًا مثلـما أعرف أنا)[٢].

ويدهشنا مع هذه الأخطاء الجـسيمـة التى ارتكبهـا مدحت باشا، فـإن السلطان عبدالحميد كان على اسـتعداد للصفح عنه لأن السلطان عنده يعنى العفو ولا يعنى توقـيع الجـزاء، ولأن إصـلاح الإنسان أسـمى من ألف خـيـر. هكذا فـهم روح الإسلام[٣].

ولكنه لم يستطع تجاهل اشتراك مدحت باشـا فى قتل عمه السلطان عبدالعزيز، لما يحمله من دلالات الإجرام ضد الدولة والأسرة الحاكمة.

وعندما حوكم وأدين كان السلطان عـبد الحميد أيضًا على استـعداد للعفو عنه، ولكن مدحت باشا قـتل نفسه بنفسه. ونعنى بذلك القتل المعـنوى لأنه كان قد لجأ للقنصليـة الإنجليزية، فـلما وجـد القنصل فى عطلة لجـأ إلى القنصلية الفـرنسيـة واحتمى بها.

ولنتصور وقع هذا التصرف فى نفوسنا قبل وقعه فى نفس السلطان عبدالحميد، لقد كـان الرجل فى حالة ذهول لما لهذا الحـادث من دلالات، فكتب يسجل ذلك بقوله: (**لا يوجد مثيل لهذا فى تاريخ دولتنا بكامله. هذه الحادثة أحنت رأس العـثمانى أمام الصديق وأمام العـدو. اغتمَّت نفسى وأحسست بالمهانة عـندما علمت بهذه الحادثة.**

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٤١.

(٢) نفس المصدر ص ٤٤.

(٣) ويعترف السـلطان عبدالحمـيد بأن مدحت باشا كـان يتمتع بمميـزات كثيرة، فلم يكن مـخطئًا على طول الخط!! ص ٤٥ من المذكرات.

ذلك لأن هذا التصرف الذى أقدم عليه أثقل وطئًا من الجريمة المدعى عليه فيها. إنه تصرف لا يمكن الصفح عنه)[١].

ولكنه عندما تذكر للمرة الأخيرة خدماته للدولة خفف حكم الإعدام إلى السجن!!.

وبعد ذلك هل نصدق رواية الأمر بقتله؟!!

يأبى الفكر السليم تصديق ذلك، لأنه كان بوسعه إمضاء حكم الإعدام الذى أصدرته المحكمة، فكيف به يأمر بقتله فينسب إليه القتل بعد أن كان بحكم المحكمة؟!!

رواية لا يصدقها العقل، لا سيما إذا تعمقنا فى التحليل النفسى للسلطان عبدالحميد الذى منع جنوده من مقاومة الكماليين كما تقدم، والذى تعرض للاغتيال مرة أثناء ذهابه لتأدية صلاة الجمعة، فساق جياد عربته بمفرده لا يلوى على شيء، وكانت المشكلة - لا فى حياته التى تعرضت للخطر - ولكن الموتى والجرحى[٢].

وتكررت محاولة اغتياله حيث أطلق عليه أحد الضباط رصاصة فى منفاة فأخطأته لم يخف من الموت ولكنه (اشمأز) من محاولة (اغتياله) فإن الموت - هكذا كتب - وصال الإنسان بلغ سن الشيخوخة، **ولكن القتل كان مصدر نفورى طوال حياتى. والذين مارسوا الضغط على غالبًا ما اكتشفوا فىّ هذا الإحساس)**[٣].

ونعتقد أن هذا التحليل يصل بنا إلى استبعاد قتله لمدحت باشا تمامًا، ومع هذا فإن السلطان عبد الحميد كان قد علم بالتهمة الموجهة إليه ولم يلق إليها بالاً. ولنقرأ معًا تعليقه الملىء بالتقوى والإيمان..

قال: **(يريدون أن يلقوا علىّ تبعة مسئولية موته. فليلقوا، فغداً عندما نمثل أمام رب**

---

(١) المذكرات ص ٤٦.

(٢) المذكرات ص ١٠٧.

(٣) المصدر السابق نفسه.

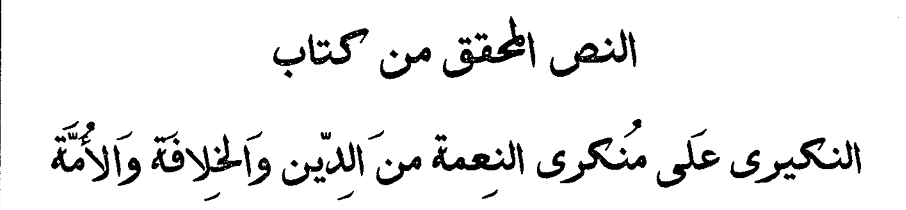
العالمين سيكون وجهى أبيض، وجبهتى ناصعة. وإذا كنت سأحاسب فى هذه المسألة، فإن ربى قد يحاسبنى لأننى عفوت عن صدر أعظم أهان دولته، وإنى راضٍ بجزاء الله فى هذا السبيل)[1].

تم بحمد الله تعالى..

---

(١) نفسه ص ٤٧ ج. هذا، وقد أرجأنا بيان صلة مدحت الوثيقة باليهود بعد العرض الموضوعى لمواقفة الخائنة المشينة، وربما يغنينا عن الإفاضة فى الشرح والتحليل أن نعرّف القارئ بأن والد مدحت كان حاخامًا يهوديًا!

(إعادة النظر فى كتابات العصريين فى ضوء الإسلام) الأستاذ أنور الجندى ص ٤٨ دار الاعتصام ط١٩٨٥).



النص المحقق من كتاب

النكيرى علَى مُنكرى النِعمة من َالدِّين وَالخِلافة وَالأُمَّة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً (٧١) إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [لقمان: ٦].

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢) وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ (١١٣) أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١١٤) وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١١٥) وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ (١١٦) إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٢- ١١٧].

﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ [فاطر: ٨].

﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٥٧].

وبعد: فمن المعلوم ما سبق للناس فى تلقى حادثة الخلافة والتفريق بينها وبين السلطة من أصوات التفنيد والتأييد، وقد دام صخب الخلاف بها فيما يقرب من

مدة سنة حتى حُق أن يقال تعريضًا على محدثى تلك الحادثة وموقعى تلك الجناية: يا أسفا على الخلافة قطعوا دابرها وأبدلوا بها خلافًا، وهذا الخلاف المتولد من تغيير الخلافة لأهميتـه يناسب أن يعد ما انقلبت إليه الخلافة عبارة عنه قائمًـا مقامها دون الخلافة الحاضرة التى لا أهمية لها ولو بقدر ذلك الخلافه.

وبينما حـصل الحسبان فى أن حـروب المناظرة والمناقشة التى جـرت حول هذه المسألة قـد وضعت أوزارها إذ انتـشر فى الآونة الأخيـرة كتابان مـتقـاربا الموضوع والعنوان: أحدهما للأستاذ البارع العلامة صاحب المنار، وثانيهما ما صدر فى أنقرة لكاتبه الذى التزم أن يبقى اسـمه مجهولاً[(١)] عند قارئيه ومكتـومًا، فلو كان الفكر السائد فيما سيق له الكتاب دون التأييد والاستشهاد لأمكننا أن نتصور وجهًا معقولاً فى تستر المؤثر كـان يحذر على نفسه وهو فى محل الحذر ممن يتـعلق به الانتقاد، وأما إذا كـان الكتاب مسـوقًا لتأييـد حادثة الخلافـة التى أحدثت هنالك، فـالتزام المؤلف إخفاء اسمه لا يتضمن شهادة حسنة لكتابه، ولا للدعوى التى نصرها فيه، وهذا أمر طبـيعى يعـقله أولو الألباب، فكان المؤلف يحتـرز حينئـذ من القراء أن يفـتضح باسـمه عنـدهم فى غابر الأيام، ولعله لـم يكن من أنذال المداهنين، وله حشاشة من عزة النفس وفراشة من ماد المحيا، فهو من الذين ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (١٠٨) هَا أَنتُمْ هَٰؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء: ١٠٨- ١٠٩]. وهذا، مع مـا تضمنه الكتاب من البضاعة العلمية ومن الكلمات الحقة لولا أُريد بها الباطل.

---

(١) من هو؟ من المعروف أن أشهر الكتب التى أيدت حادثة الخلافـة كتاب (الإسلام وأصـول الحكم) للشيخ على عبدالرزاق، وقد أحدث ضـجة وتنذاك، ولذا فمن المستبعد أن يعنيـه المؤلف، لاسيما وأنه رد عليه تفصـيلاً بكتـابه (موقف العقـل والعلم والعالم - من رب العـالمين جـ ٤) وربما دفع الكماليـون - أتباع مصطفى كمـال - بشخص آخر للدفاع عن تصرفاتهم، كـما فعلوا مع عبدالغنى سنى بك، سيأتى نقد الشيخ مصطفى صبرى لكتابه الذى نشره فى مصر.

وعلى أية حال فإن إخفاء اسم المؤلف يدل على الرغبة فى جس نبض الرأى العام، دون تعرض صاحب الكتاب لـلغضب والسخط، وهـى وسيلة معـروفة تقـاس بها اتجاهات الـرأى العام وتُبنى على ضـوئها السياسات.

وأما كتاب صاحب المنار[1] ففى غاية الإفادة والإجادة كما يتوقع من مؤلفه الذى هو فارس خطير فى أمثال هذا الميدان، وقد وجه إلى الحكومة التركية الحاضرة انتقادات ووصايا، ودعاهم إلى الصلاح والإصلاح، وقدمهم فى الاستعانة والاستخدام لرقى الإسلام، فلله دره فى تحقيق المقام واجتهاده فى إحياء منصب الخلافة الصحيحة، مع قطع النظر عن آرائه ومذاهبه التى تدور حول الأشخاص والأسماء وموازنة بعضهم ببعض، لكن المهم المقدم على كل شىء، وما يليق أن أقول فى كتابه وألفت الأنظار إليه، أنه لم يصرح أصل الداء حق صراحته، وإن بالغ فى تعريف الدواء، والدليل على ذلك استمداده فى إحياء منصب الخلافة من الذين خربوها وسعوا فى خرابها[2]، ونفسه معترف بتخريبهم لا بالسعى فى الخراب، فأردت أن أكشف تمام الحجاب عن ذاك الباب، ولأجل هذا عززت الكتابين بثالث، ولفقته باعتراضات المعارضين على مقالتى التى نشرتها المقطم والأهرام قبل هذا بسنة ثم تعقبتها بأجوبتها، وعقدة لسانى فى اللغة العربية أن كانت مانعة للقراء أن يفقهوا قولى كما شئت، فمعذرة منى إليهم، حيث عنت لى ضرورة مظاهرة الحق فى بلد[3] أنا والحق فيه غريبان، يعرّف بعضنا بعضا، ويتكئ بعضنا على بعض، وكان خيرًا لنا أن نعاب بنقصان البيان ولا نتزن بكل منافق عليم اللسان.

ثم أنى قبل الشروع فى المقصود، أرى من الواجب أن أذكر بالأسف كون أمر المسلمين منذ زمن بعيد بيد غيرهم، فأكثر من خمسة وتسعين فى المائة منهم فى حكم الأجانب، والباقى الأقل من خمسة فى المائة، وهم من تعد أزمتهم بأيديهم تحت غلبة اللا دينيين[4] ممن تسمى بأسماء المسلمين، والقسم الثانى حالهم أفظع

---

(١) وهو الشيخ رشيد رضا، صاحب تفسير (المنار) ومجلة (المنار) وكان قد أيد مصطفى كمال أتاتورك قبل إلغائه الخلافة وأحسن الظن به فى البداية، فلما ألغاها هاجمه بشدة.
وعنوان الكتاب المشار إليه (الخلافة أو الأمامة العظمى).

(٢) يقصد بذلك مصطفى كمال أتاتورك وأعوانه من الكماليين، الذين فصلوا الخلافة عن السلطنة أولا، ثم ألغوا الخلافة نهائيًا وأعلنوا أن تركيا دولة (لا دينية).

(٣) كان الكتاب المصريون فى أول عهدهم بحركة مصطفى كمال مخدوعين فيه، يظنون به خيرا، وأنه سيعيد مجد الإسلام والمسلمين من جديد، ولكن انقلبوا ضده عندما ظهرت الحقيقة، وكانت صدمة عنيفة للمسلمين المخلصين.

(٤) يقصد باللادينيين أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى) والكماليين الذين قادوا حركة الانقلاب ضد السلطان عبدالحميد، وعندما تمكنوا من السلطة فى تركيا حولوها إلى دولة (لادينية) وأصبح نصًا فى الدستور حتى الآن.

من الأول، لأن اللادينيين أشد عداوة لدين الإسلام من سائر أعدائه وأدق مكيدة فى تخزيبه وتحريفه كما قال الشيخ رشيد رضا فى كتابه الذى ذكرته: «إن المتفرنجين من المسلمين أعدى وأضر للإسلام والمسلمين المخلصين من غير المسلمين»، كيف لا وهم يخالطون المخلصين ويمازجونهم بين لحومهم ودمائهم، ولم اليوم سيطرة فى الأناضول مقرعين الإسلام على طول الأعصار، يسعون بكل قوتهم وحيلتهم لفتح حصن الدين من داخله، وإن كانوا أقل عدداً بالنسبة إلى المخلصين، لكنهم أقوى عدداً وآهب مدداً، وقد ظفروا بتجريد الخلافة[1] عن سلطتها، وتذرعوا بذلك إلى تجريد الدين من سلطته وإلغاء حكمه ونفوذه ومنعه من التدخل فى شئون الدنيا والسياسة التى تدور[2] رحالها عليها.

والذى يفتت أكباد الغيرة الدينية أن الذين يريدون هدم أسس الدين لهم أبصار ترى النجوم فى النهار وقلوب أهدى من القطا فى ترويج خطتهم وأشجع، وأكف أندى وأرجل أسرع وأدخل فى غمرات المخاطر، وبينهم تساند فى الاعتصام بباطلهم، أى تساند.

والمتدينون[3] من المسلمين أصلحهم سجين فى بيت عزلته وعبادته وراحته حتى تخرجه يد أبادت إخوته قبله وهو قاصر عن إغاثتهم وإعانتهم، فكأن الغافل فى سلمه والجاهل فى علمه يمتثل بأحاديث الفتن التى عُد فيها القاعد خيراً من القائم.

---

(١) يشير إلى الإجراءات التى اتخذها مصطفى كمال أتاتورك التى سيأتى ذكرها تفصيلا فى هذا الكتاب.

(٢) يفسر لنا هذا الفهم شدة خصومته للكماليين، حيث رأى فى الفصل بين الدين والسياسة هدم للإسلام من أساسه لأنه سيستبعد حكم الشريعة.

(٣) يقارن الشيخ مصطفى صبرى فى هذه الفقرة بين عزائم اللادينيين وتصميمهم على نشر أباطيلهم، بكل الحيل والوسائل، وبين المتدينين المتذرعين بالسلبية المؤثرين للسلامة بحجة العمل بأحاديث الفتن، ورأى الشيخ واضح فى هؤلاء، أنه يعيب عليهم قعودهم دون نصرة الحق مبينا خطأهم فى فهم الأحاديث النبوية، حاثًا إياهم على مجابهة اللادينيين بنفس الطريقة التى اتبعوها، ثم يمضى الشيخ مصطفى فى الصفحات التالية فيبدى ألمه من ظاهرة السلبية التى عمت علماء الدين، لا خوفا من الحكومات الجائرة بل خضوعا للعامة، فقد نشطت الدعايات فى رسم صورة أسطورية لمصطفى كمال أتاتورك، ولا بأس من إلباسه ثوب (البطل الإسلامى) المنقذ للأمة، وساعدت ظروف العالم الإسلامى السياسية على قبول هذه الصورة الوردية والفرح بها لظهور منقذ يعبر بالمسلمين إلى النصر الجديد بعد الذلة والانكسار أمام قوى الغرب العسكرية، وهكذا حدث (جريان فكرى للعامة) كما يقول الشيخ، إذ انقادوا للعاطفة، ولو استخدموا عقولهم لصدمتهم الحقيقة المرة!!

وهيهات ذلك لا ينجيه من مسئوليته بين يدى الله على تهاونه فى واجبه وتوانيه، فإن ما ذكر فى تلك الأحاديث مقصور على الآونة والبيئات التى يلتبس فيها الحق بالباطل ولا يميز ذوو أحدهما من ذوى الآخر، فعند ذلك يصير الاعتزال من الجميع أسلم من الخطأ وأصلح، أما إذا تعارض الحق الصريح والباطل البين، بل اختصمت الديانة واللادينية العريانة أو الكاسية العارية وجرى التحارب والتصادم بينهما فالذى يضرب صفحًا عن النصرة لدين الله فلا يعذر قطعًا يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، هذا حال خواص المؤمنين أجمعين، إلا من ندر منهم من المجاهدين المنتبهين لواجبهم، وفضلاً عمن شايع اللا دينيين ووقف بجانبهم، يحارب معهم الدين وأهله ويشادهما.

وأما حال عوام المؤمنين، فحياد يلزمهم الرقاد، أو ضلال يرجح بهم الباطل على الحق والأعداء على الأولياء، أو معذرة كمعذرة الباخلين وهمة فى أسفل سافلين، وقد اطلعت عندما لذتُ بالعالم الإسلامى فى خارج تركيا لأفر بدينى وحياتى من بغاتها إليهم وأستعين بهم فى جهادى الذى جرى منذ ست عشرة سنة ضد الذين لا يألون جهدا فى استئصال الدين الإسلامى وأهليه فى بلادنا، وربما يتخذها المسلمون المقيمون فى غير بلادهم قدوة لهم فى أفعالهم[1]، وقد فاز باستئصال الدولة الإسلامية، على أحوال عجيبة كادت تؤنسنى فى اجتناء النصر، وتجعلنى كالمستجير بعمرو، فرأيت علماء الدين وحلماء بلادهم يخافون أن يجهروا ببعض الحق لا خوفًا من سلطان جائر أو حكومة قاتلة وشانقة، بل إحجامًا منهم أمام الجريان الفكرى الذى حصل فى العامة، وقد نصحنى كثير منهم باخفاء ما أدين به من بغضاء الكماليين[2] أعداء دين الإسلام الذين يحاربون أحكامه ويجتهدون فى إبعاده عن ساحتهم، وأرادوا بنصحهم ذاك صيانتى عن الأذى، ومادروا أنى لو أسكتنى مثل ذلك السبب عن الحق فلماذا وقع هذا الاغتراب من أوطاننا والاضطراب فى حياتنا ومعيشتنا، وكيف يجور لنا إهدار الشدائد التى

---

(١) حدث مع الأسف ما كان يخشاه، وقد أفرد المؤلف فصلا خاصًا أورد فيه القوانين والقرارات التى اتخذها أتاتورك عندما انفرد بالسلطة وتحكم فى رقاب المسلمين بعد أن خدعهم فى البداية واستخدمهم لتحقيق مآربه!

(٢) الكماليون، هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك والداعون بدعوته، وقد ثبت فعلا للمتابع للأحداث حينذاك أنهم أعداء الإسلام والمسلمين، فلا يحسبن القارئ أنه مجرد اتهام بلا دليل.

مضت علينا فى هذه السبيل، بما نرضاه من وضع سلاحنا فى آخر الأمر والعمر لأسباب اقتحمنا ما هو أعظم منها وأكثر[1]، وهل وظائف العلماء والعقلاء مماشاة الجهال فى مذاهبهم وعقائدهم، أو إرشادهم إلى مالا يهتدون له بأنفسهم، ويا للأسف إن كان يأتينى الأذى من المسلمين عندما أجاهر السعى لدفع الأذى عن الدين، إذن فالحياة ذميمة والداء عياء حيث إن الطبيب يتبع سقيمه، ولا يبلغ من الدين الإسلامى أعداؤه القديمة الظاهرة ما يبلغ منه أعداؤه السرية الجديدة وأصدقاؤه الحمقاء أو الجبناء.

ولو كنتُ مذ بانوا سهرتُ لساهر ... لهان ولكنى سهرتُ لنائم

وقد قال رسول الله ﷺ : **(إذا رأيت أمتى تهاب الظالم أن تقول له إنك ظالم فقد تودع منهم)**[2] وقال ﷺ **(ليأتين على الناس زمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤمن الخؤون ويكون فى الدنيا أسعد الناس لكع ابن لكع لا يؤمن بالله ورسوله)**[3] أو كما قال، وهذا أوان الشروع فى المقصود، فنقول وبالله التوفيق:

إن[4] ما فعله الكماليون فى الخلافة والسلطة، مخالفته للشرع الإسلامى أمر بديهى غنى عن البحث والمناظرة عند الفطرة السليمة، وما كان يخطر ببالى أن

---

(١) فى مثل هذه الظروف ناضل الشيخ مصطفى صبرى، وكان من القلة بين علماء عصره (وأشهرهم معه الشيخ سعيد النورسى) حيث فهم حقيقة ما دار فى تركيا حينذاك، بينما خُدع الكثيرون بدعايات أتاتورك، بل لا تزال الخدعة تحيا فى عقول الكثيرين إلى يومنا هذا، ولعلنا نسهم بإخراج هذا الكتاب فى تصحيح المفاهيم بعد تقديم البراهين والأدلة على صحة آراء المؤلف وصحة توقعاته التى حذر بها العالم الإسلامى.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير والأوسط والحاكم والبيهقى فى (شُعب الإيمان)، قال السيوطى فى (الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير): صحيح.

(٣) الحديث (ليأتين على الناس زمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤتمن الخؤون ويشهد المرء ولم يستشهد ويحلف وإن لم يستحلف ويكون أسعد الناس بالدنيا لُكَع بن لكع لا يؤمن بالله ورسوله «ﷺ» رواه الطبرانى فى الكبير عن أم سلمة، وقال السيوطى فى (الجامع الصغير): حسن.

(٤) كان الكماليون عندما شرعنا فى تحرير الكتاب فرقوا بين الخلافة والسلطة، مع مراعاة الاحترام اللفظى والظاهرى بمقام الخلافة وما أعلنوا الجمهورية بعد، ولم يعمموا الاستهانة بالخليفة ما بين قديمه الذى خلعوه وجديده الذى نصبوه، فلم يفهم المسلمون وتتنذ ما فى فعال الكماليين من فرط الخطيئة والخديعة ولم يقدروها حق قدرها، ولهذا خصصت جل اهتمامى فى هذا الكتاب بتدقيق مسألة التفريق بين الخلافة والسلطة.. وتوضيح ما تضمنه ذلك التفريق من الخروج على الإسلام (م. ص).

يحتاج المسلمون إلى إثبات هذه القضية وإيضاحها كواحدة من المسائل النظرية، وإنما المحتاج إلى التنبيه والإيضاح فى هذه الحادثة نقطة دقيقة يكاد المسلمون لا يهتدون إلى التفطن لها بأنفسهم، وهى أن مخالفتها للشرع لا يجوز أن تتلقى بالنظر العادى ولا تشبه بالأفعال الصادرة من المؤمنين المذنبين الذين خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا ورجوا أن يتوب الله عليهم، بل هذه المخالفة أمر مقصود عندهم بذاته، لأنهم يرمون بفعالهم هذه إلى التملص عن ربقة الشرع الإسلامى[1].

حكومة لا دينية:

فلذا ذكرت فى المقالة التى كتبتها من قبل فى المقطم والأهرام: أن ما ابتدعه الكماليون من تجريد الخلافة من السلطة[2] وإيقاع الفرقة بينهما أمر يرجع إلى ارتداد الحكومة التركية وانتزاعها عن لباسها الدينى، وكان ذلك القول منى من قبل أن صدقنى فيه مندوبها فى (لوزان) وصرح بلا دينية الحكومة[3] فكأن الحكومة التى تراس الناس فى دنياهم قالت للخلافة المتضمنة للرئاسة الدينية: هذا فراق بينى وبينك، لأنى ما رأيت منك خيراً فى الأعصار التى جمعتنى فيها وإياك بردة واحدة.

وما قلت ما فسرت به صنيع الكماليين هذا عن حدة الغضب، ولا عن إفراط فى الحكم، كما ظنه من زين له سوء أعمالهم، وقد كلف نفسه ابتغاء تأويله على صفحات الجرائد فى مقابلة ما فسرته به يومئذ، وكانوا لما يصرحوا بعد بما قصدوه من فعالهم، لأن مصطفى كمال ما اخترع هذا التفريق لإصلاح الإدارة التركية، وما خطر ببال أحد قط أن صلاحها متوقف عليه، بل وقع ذلك فى نظر العالم الإسلامى فلتة، ولا شبهة فى أنهم تلقوه أولا بالعجب وإن تجشم بعده من تجشم منهم تصويبه وتأويله تعصبًا لمصطفى كمال وتحببًا يعيمه ويصمه فيه، ومما يوجب

---

(١) وهكذا كان عارفًا بنواياهم منذ البداية، ويبدو أنه كان متيقظًا تماما لحيلهم، كاشفًا لأسرارهم، فلم ينخدع بحيلة واحدة من حيلهم، بل رأى وراء كل تصرف نوايا خبيثة ونية مبيتة لمحاربة الإسلام، فأصبح غريباً وسط حملة الأضاليل والدعايات الكاذبة التى روجوها مؤديًا واجب المجاهدين، ناعيًا على غيره من العلماء الذين آثروا الاعتزال، بينما عرض نفسه للنفى والتشريد، عملا بالحديث النبوى الذى ذكره أولا.

(٢) كانت الخطوة الأولى الممهدة لإلغاء الخلافة الإسلامية فى تركيا هى نزع السلطة عن الخلافة ثم تحويل الخليفة إلى مجرد رمز لا يملك سلطة ولا يأمر ولا ينهى ولا يحكم - بل لا حول له ولا قوة، كما سيأتى.

(٣) صرح بذلك مندوبهم رضانور بك، وسيجىء له مزيد من الإيضاح . (م. ص).

العجب أيضا أن الكماليين بعد تبعيد السلطان وحيد الدين[١] وتوغلهم فى تشنيعه بايعوا عبدالمجيد فى أمر الخلافة[٢] المجردة عن السلطة بكمال الارتياح والاحترام، ثم ما انقضت سنة حتى انتهكوا حرمته وبدلوا بها الاحتقار والاستهانة، وكان هذا التبدل بلا سبب حدث من عبدالمجيد، وكل ما ذكرنا وعددنا معلوم لعامة المسلمين جرى تجاه أعينهم، ولكنهم ما فكروا فى علل هذه الأمور الغريبة التى يناقض بعضها بعضا، وكلها معلوم بمقتضى العقل والشرع، وإن انقسموا تلقائها إلى منكر مجهّل ومحبذ متأول، وليس مرمى الكماليين فيما فعلوه سوى غرضين، أحدهما نشل السلطة من آل عثمان ونقلها إلى مصطفى كمال، والتفريق بين الخلافة والسلطة ثم نقل السلطة، أولا إلى المجلس الوطنى الذى كان عبارة عن التستر والإبهام فى المغزى والمرام.

والغرض الثانى إلغاء الخلافة وإبطالها على التدريج، روما لإخراج حكومتهم من أن تكون حكومة إسلامية، إذ لابد لكل فعل صدر من فرد عاقل أو هيئة عاقلة من حكمة ومصلحة تترتب عليه، دينية أو دنيوية، ولن يستطيع ناصر الكماليين ومتأول فعالهم أن يذكر لهذا الصنيع - أى التفريق بين الخلافة والسلطة - شيئاً من الحكمتين والمصلحتين، اللهم إلا أن يتكلم فى عقولهم، أو يكون ما ذكره حكمة ومصلحة لا دينية، وبين المصلحة الدنيوية والمصلحة اللا دينية بون شاسع، ففى المصلحة الأولى مجرد قطع النظر عن الدين، وفى الثانية جعل اللادينية نصب العين.

---

(١) فى أثناء اجتماع الجمعية الوطنية، عندما رأى مصطفى كمال أتاتورك الاتجاه لمعارضة قراره بخلع الخليفة (وحيد الدين)، اقترح أن يفصل بين السلطة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين، ذلك لأنه لم يجرؤ فى بداية الأمر على مهاجمة الخلافة لأن من شأنه أن يمس الشعور الدينى للشعب بأجمعه، وكان وحيد الدين هو آخر سلاطين آل عثمان.

(أرمسترونج، مصطفى كمال الذئب الأغبر، ص ١٩٢.

(٢) بعد نفى السلطان وحيد الدين، نودى بابن أخيه (عبدالمجيد) خليفة للمسلمين، خليفة فقط لا سلطانا، خليفة مجرداً من كل سلطان ونفوذ السابق ص١٩٥.

وربما يقصد بانتهاك حرمته ما قرره مصطفى كمال من أمره إلى حاكم استانبول بوجوب إلغاء مظاهر الأبهة التى تحيط بموكب الخليفة أثناء تأدية الصلاة، كما خفض مرتبه إلى الحد الأدنى وأنذر أتباعه بوجوب التخلى عنه حيث لا ينبغى ألا يبقى فى (القسطنطينية) رئيس دينى يتحدى حكومة (أنقرة)، وفى الثالث من شهر مارس سنة ١٩٢٤م تقدم أتاتورك إلى الجمعية بمرسوم يقضى بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة.

وهذه المصلحة اللادينية التى لا محل لحادثة الفصل بين الخلافة والسلطة سواها، تحتاج إلى شىء من التبيين، وهو أن الاتحاديين الذين لا يجوز عد الكماليين غيرهم عند من عرفهما وعرف اتفاقهما فى حب رجال وبغض آخرين من أبناء الوطن، مازال يتعذر عليهم التأليف بين الدستور الذى أعلن قبل هذا وبين الشرع الإسلامى ولا يطمئنون إلى أن يكون الأوروبيون ثقة بمثل هذه الدولة المشروطة الإسلامية، إذ لا تستوعب عقولهم عقول الأوربيين؛ أنه كيف يمكن التوفيق بين الحرية وبين الدين المقيد، وقيوده مستثقلة عندهم من جهة عدم موافقته للحكومة الزمنية الأوربائية، ومن جهة معارضته لأهوائهم ومظالمهم فى داخل المملكة.

فالدين يشق عليهم ويثقل أعناقهم دائمًا، لأنهم فى تاراتهم وتطوراتهم إذا خضعوا لحكم الحرية وحاولوا أن يسيروا بسيرها، فالدين لا يخيلهم، لأن الحرية والحضارة عندهم عبارة عما يرى فى أوربا بمحاسنها ومساويها حذو النعل بالنعل، وإذا خلوا إلى طباعهم الطاغية، فالدين بكل قوته يمنعهم عن طغيانهم وعدوانهم، فهو مانع يمنعهم فى حريتهم واستبدادهم، هذا موقف الدين منذ عدة كثيرة من سنين فى عاصمة تركيا، غريبًا فى وطنه بين أبنائهم الذين تربوا بلبان المعارف الأوربائية، ولا سيما بعد تشكلهم فى شكلهم فى شكل سياسى يرمى إلى هدف معين ظاهرهم الاتحاديون وباطنهم البنّاؤون الأحرار[1] ومع ذلك فهم على طول

(١) البنّاؤون الأحرار هم الماسونية والماسونية، جمعية سرية يهودية يقال بأن تاريخها يرجع إلى أيام اليهود الأولى، وقد أنشئت لخدمة أهداف اليهود وتسهيل عملية استيلائهم على عقول القادة والرؤساء، وتحطيم نفوسهم وتحويلهم إلى عبيد يؤمنون بالماسونية ويكفرون بالله سبحانه وتعالى والقيم، ويتنكرون لأئمتهم ويضعون أنفسهم تحت تصرف القيادات الماسونية العليا - وكلهم من اليهود - لتستخدمهم كمعاول هدم فى كيان الشعوب والأوطان والحكومات غير اليهودية.

وقد احُتفل فى فلسطين المحتلة بوضع الحجر الأساسى لأكبر محفل ماسونى فى العالم، وتحدث فى هذه المناسبة الحاخام الإسرائيلى فقال (أيها الأخوة الماسون من كل بلاد العالم: نحتفل اليوم بوضع الحجر الأساسى لأكبر محفل ماسونى فى العالم، وسيضىء الطريق أمام الماسونية لتحقيق أهدافها، إننا جميعا نعمل من أجل هدف واحد، هو العودة بكل الشعوب إلى أول دين محترم أنزله الله على هذه الأرض، وما عدا ذلك هى أديان باطلة، أديان أوجدت الفرقة بين أهل البلد الواحد وبين أى شعب وآخر.. ونتيجة لمجهوداتكم سيأتى يوم يتحطم فيه الدين المسيحى والدين الإسلامى، ويتخلص المسلمون والمسيحيون من معتقداتهم الباطلة المعتفنة ويصل جميع البشر إلى نور الحق والحقيقة).

كذلك نشرت الصحف بعد حرب عام ١٩٦٧م خبرا يفيد أن المحفل الماسونى البريطانى تقدم بطلب إلى بلدية القدس يطلب فيه شراء المسجد الأقصى لإقامة هيكل سليمان مكانه..

(ص١٣/ ١٤ من كتاب (حكومة العالم الخفية) تأليف شيريت سبيريدوفيتش ترجمة مأمون سعيد).

حياتهم السياسية ما كانوا ليتجرأوا على أن يجاهروا بمناوأة الدين، فاجتزوا ببعض الحملات المختلسة فى أيام الهرج والمرج، ومن تلك الحملات التى تجدر بأنه نخصها بالذكر ما وقع فى الحرب العالمية من نقل رابطة المحاكم الشرعية عن المشيخة الإسلامية إلى الوزارة العدلية، فكانت تلك الواقعة صولة سرية على الدين، لا يتعقل لها سائق غير هذا، مع أن الأمة تلقتها بالاستياء والأسف، ولو ساعدتها نتيجة تلك الحرب بقهرهم وغلبتهم الأعداء لعقبها مجاهرتهم الدين أيضًا، لكن لما انهزموا فيها وأضاعوا أكثر البلاد تغيبوا حينًا فى عشهم مخذولين ومسئولين، حتى إذا حصل لهم فتح أزمير (وما هى إلا بعشر من معشار ما منحوه للأعادى) كان ذلك حسبهم فرصة عجيبة للقيام، والبراءة من جميع الآثام، ومن منبع هذا الشرف الذى لا ينفذ ولو بذلوا منه إلى يوم القيامة استمدوا واكتسبوا قدرة وجرأة على الانتزاع من الدين الذى طالما كانوا يعدونه عبئًا ثقيلاً على كواهلهم، ففتح أزمير لهم اتخذوه جنة على ما تقدم وما تأخر، فكأنهم قيل فيهم: فليفعلوا ما أرادوا فإنهم أهل بدر.

فتح أزمير ذريعة لهدم الإسلام والشرع:

فكان حقًا لهم بمثوبة هذا الفتح، أن أخرجوا الخلافة عن الحكومة وخرجوا عن الدين، ولم ينكره عليهم أهل الإسلام. وزادوا على ذلك أن حاولوا إلغاء المحاكم الشرعية - وإن وقع منهم إحجام ما فى ذلك فيستمهلونه إن أمهلهم الله ولقد كفى فى الدلالة على خبث نيتهم مجرد محاولتهم - وهى المحاكم التى كان الاتحاديون اكتفوا بنزع رابطتها من المشيخة الإسلامية ونقلها إلى الوزارة العدلية ولم يتجاسروا على إلغائها بالكلية، فتجاسر عليه إخوانهم الكماليون[1] لأنهم فاتحو الأزمير،

---

(١) يشير هنا إلى كل من (الاتحاديين) و(الكماليين) والاتحاديون هم أعضاء (جمعية الاتحاد والترقى)، والكماليون هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك، ثم اجتمع الفريقان على أمر واحد مستندين إلى قوة الجيش، وقد اتبعت جمعية (الاتحاد والترقى) منذ عام ١٩٠٩م فرض سياسة (التتريك) ولو بالقوة الغاشمة، وأخذت تتحدى الكرامة العربية فى أعز ما لديها من دين ولغة، فهيأت هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة الانفصالية كى تنمو وتترعرع، وهذا ما يعرف بـ(**الاتحاد الطورانى**).
لذلك ينبغى التمييز بين فترة حكم (العثمانيين) وبين فترة حكم هؤلاء (الاتحاديين) حيث كانوا أعداء للشعبين التركى والعربى معا، كما سيوضح ذلك الشيخ مصطفى صبرى فى كتابه، وكانت الحقيقة البارزة فى تكوين هذه الجمعية أنها (غير تركية) و(غير إسلامية) فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها =

وكأنهم مأذنون من طرف المسلمين عامة بمثوبة ذاك الفتح؛ أن يهدموا قواعد الدين التى كانت هذه الدولة الإسلامية موضوعة ومبنية عليها حتى تنسلخ عن كونها دولة إسلامية، وضمائرهم مطوية من قديم على المروق عن الدين، فوجدوا فرصة الجرأة عليه بين أعين المسلمين وظهرانيهم من خلال التصفيقات والتهانى التى نالوها منهم بذلك الفتح، فإن لم يكن القصد هو المروق بحكومتهم عن الدين فاسألوهم ماذا قصدوه من تخلية الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما عقب ما حصل لهم بطر الظفر بفتح أزمير وأى حاجة ساقتهم إليه؟ واحتمال كون السبب الذى ألجأهم إلى ذلك التفريق استراقة السلطة من آل عثمان إلى مصطفى كمال(١) وعدم اجترائهم على استراقة السلطة والخلافة معًا ليس بشيء، لأن اغتصابهما معًا كان أهون من التفريق بينهما، لأن فيه استهانة بآل عثمان فقط، وفى تجريد الخلافة عن السلطة استهانة بالدين بواسطة الاستهانة بالخلافة وإلغائها عن العمل، كما سنوضحه، واستهانة بآل عثمان أيضًا، مع أنه قد تبين أنهم لا يجتنبون الاستهانة بهم بما لا

= عضو واحد من أصل تركى صاف، فأنور باشا مثلا هو ابن رجل بولندى مرتد، وكان (جاويد) من الطائفة اليهودية المعروفة (دونمة) و(كراسو) من اليهود الأسبان القاطنين فى مدينة سالونيكا. وكان طلعت باشا من أصل غجرى اعتنق الإسلام دينا، أما أحمد رضا أحد زعمائه فى تلك الفترة - فكان نصفه شركسيا، والنصف الآخر مجريا، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة (كونت) الفلسفية.

(ينظر كتاب الدكتور يوسف القرضاوى: الحلول المستوردة ص١٥٢) نقلا من (ستون وتسون).

(١) وقد ظهر الآن، لكل باحث محقق منصف، أن مصطفى كمال قام بتمثيلية محبوكة الأطراف لذر الرماد فى العيون، حتى تمكن من الانفراد بالسلطة أخيرًا، فكشر عن أنيابه كما يذكر مؤلف كتاب (الذئب الأغبر)، ومن ثم أصبح التقييم النهائى لانتصاراته العسكرية فى الخارج، وإجراءاته فى الداخل، أنها لم تكن فى حقيقتها سوى تمرده وتنكره للإسلام والأمة، وحمل لواء الطورانية ومحاولته جعل تركيا جنساً أوروبيًا حدث، كل هذا وسط موجة من التزييف الكامل للحقائق واضطهاد كل معارض على طريقة (هولاكو) و(جنكيزخان) و(هتلر) - وكل جبابرة التاريخ.

رانقضت (المحنة الكمالية) ولتزيح الستار عن بداية المآسى الإسلامية، حيث ظلت تتكرر بالتقليد والمحاكاة، بصورة أو بأخرى فى بلاد العالم الإسلامى، رأخذت الأمة على يد بعض المنتمين لها تقضى على نفسها بالتجارب الفاشلة تلو التجارب، ولكن جاء الشيخ مصطفى صبرى بكتابه هذا ليلفتنا إلى أنه من المستحيل قلب حقائق الفطرة الإنسانية، أو تغيير حقائق التاريخ، أو تزييف البديهيات المقررة (وقد ينتصر هذا الزيف الفكرى لحقبة قد تطول وقد تقصر، لكن النهاية المحتومة هى أن تنهزم الترهات، وتخلد الحقائق الأصلية التى لا تتأثر بسيف رجل قوى، أو مزاعم مفكر منحرف، أو افتئات فلسفة عرجاء).

(من كتاب د. نجيب الكيلانى: الطريق إلى اتحاد إسلامى. مكتب النور - طرابلس - ليبيا ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م.)

مزيد عليه، وقد احتاجوا إليها فى نزع السلطة عنهم، ومن استهين به للسلطة كيف لا يستهان به للخلافة، وهل هذا إلا استهانة بالخلافة؟

وقول من عارضنى بمقالته فى جريدة (اللواء المصرى) نصرة للكماليين «إن فى هذا المنطق تضليلاً للعقول والأفهام، أى علاقة بين فصل إحدى السلطتين عن الأخرى وبين الانصراف عن الدين الإسلامى، وهل إذا أخذت الأمة سلطة الحكم فى يدها حرصًا على مصلحة البلاد وقطعًا لدابر النكايا والدسائس التى طالما كان مقام الخلافة محوطًا بها واستئصالاً لشأفة شيخ الإسلام السابق وزمرته حتى لا يستعملوا نفوذهم الدينى على الخليفة لتحقيق مآرب وأغراض لا تتفق مع الإسلام فى شىء ولا هى فى مصلحة البلاد».

من لغو الكلام، يمر بمنطقى الذى هو صخرة الوادى إذا ما زوحمت ولا يحركه عن موقعه فى نفوس أولى الألباب ، لأنى أبحث فى تجريد الخلافة من السلطة وأوجه انكارى على هذا التجريد والتفريق، فإن كان مقام الخلافة محوطًا بدسائس شيخ الإسلام[1] السابق، فالواجب فى قطع تلك الدسائس تبديل شخص هذا الشيخ وحده أو تبديل الخليفة، وهذه غاية لا يتخطى إلى ورائها بتبديل قاعدة الخلافة التى أسست فى الشرع مقترنة بالحكومة والسلطة، ولو كان ذلك التبديل حرصًا على مصلحة البلاد، وهل غفل الشرع عندما أسس بنيان الخلافة على

---

(١) يعنى نفسه، ويعبر هذا الرأى عن أقوى الحجج فى الطاعنين فى شخص كل من الخليفة وشيخ الإسلام مصطفى صبرى، فلو أخصلت النوايا لقام مصطفى كمال بالتخلص منهما وحدهما دون المساس بالخلافة، ولكن أعماله تفضح أغراضه إذ استهدف نظام الخلافة كله كإطار لوحدة المسلمين وتجسيد لتاريخ أمتهم، وبما يمثله من تميزها برسالة نيطت بها وحدها - أى حمل خلافة النبوة، ولمن يتشكك فى أهمية هذا النظام للمسلمين ندعوه ليقرأ معنا إحدى وثائق (لورنس) السرية حيث يقرر فيها ما يلى (مهما تمخضت عنه هذه الحرب - العالمية الأولى - فيجب أن تكون نتيجتها القضاء نهائيًا وإلى الأبد على السيادة الدينية للسلطان التركى).

وإذا سألنا: لم؟ فسنجد الإجابة فى تقرير مسئولين إنجليزيين يقولان فيه بالحرف الواحد (من حق بريطانيا أن تنظر بعين الاهتمام إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية الذى كان يعنى دعوة خطرة بالنسبة إليها - أى بريطانيا - خصوصًا وأن هذه الإمبراطورية كانت عبارة عن وحدة دينية متماسكة يحكمها السلطان كخليفة للمسلمين، وزعيم لمسلمى العالم).

وهذا هو هدف الغرب كله الذى احتفل يوم إعلان إلغاء الخلافة!!

(ينظر «لورنس العرب» لزهدى الفاتح ص ٧١/ ٧٢).

الحكومة والسلطة عن مصالح بلاد المسلمين، ثم انتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع، إن هذا هو الضلال المبين، وكأنى بهذا الضلال أصل كل خلاف وقع بيننا وبين الاتحاديين والكماليين، ثم إنه هل كانت الإحاطة بالدسائس مقصورة على مقام الخلافة مع كون مقام السلطة مأمون الثقة فى ذلك حتى التزم إلغاء الخلافة لاستئصال تلك الدسائس دون السلطة.

فصل الخلافة عن السلطة:

ولقد أتى المعارض بالعجب من فضول الكلام، حيث بحث عن السلطتين، والحال فى كلامنا فى جعل الخلافة فى طرف والسلطة فى طرف آخر، فكأن إحدى السلطتين فى الخليفة والأخرى فى المجلس الوطنى، مع أن السلطة واحدة، وهى فى المجلس وليس فى الخليفة شىء منها، ألا يرى أن الحكومة الكمالية تقضى بأشد الجزاء على من توهمت أنه يسعى لإحياء سلطة الخليفة عبدالمجيد، مثل لطفى فكرى بك المحكوم عليه فى محكمة الاستقلال بحبس خمس سنين، ولكن المعارض توهم للخليفة سلطة لم يقرها له سادته الكمالية، وبنى كلامه على مقدمة لا نسلمها نحن ولا الذين أراد أن ينصرهم والدفاع عن فعالهم، ولو كان هذا الرجل فى تركيا لعاقبته حكومة الكماليين بما عُوقب به لطفى فكرى بك رغمًا على كونه من أنصارهم.

إذا المرء لم يمدحه حسن فعاله فمادحه يهذى وإن كان مفصحا

ثم إن هذا المعارض زاد فى عجائبه بما يرد كذبه وسخافته على وجهه حتى صفحات الجريدة التى كتب عليها مقالته فقال: «لو أن أولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين هادئين كما انسلوا إليها لما تعرضنا لهم بكلمة ولنفع فيهم ضعفهم ولأولنا سكوتهم بما فى قلوبهم من حسرة وندم على ما فرط منهم من حقوق مواطنيهم وعلى ما فعلت أيديهم الآثمة بمجد بلادهم، لكنهم لم يفعلوا، ولم يكن ما قوبلوا به من مظاهر الاستياء[1] كافياً لحملهم على التزام الصمت والسكينة، بل

---

(١) وانظر أيها القارئ المنصف، مناقضة صاحب المقالة لنفسه فى قوله: (لو أن أولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين لما تعرضنا لهم بكلمة) وقوله: (ولم يكفهم ما قوبلوا به من مظاهر الاستياء)، فكيفه نفسه فى تكذيب كلامه ورد ملامه، فضلا عن سائر المكذبات، وقد امتد اعتداؤهم علينا إلى تلك الصبيحة التى فارقنا فيها مصر، وما قابلناهم بعد بكلمة، ولنورد مثالا من تلك الاعتدات التى ما غادرتنا وقد غادرنا =

أبوا أن يغادروا مصر قبل أن يتركوا أثرًا من آثارهم السيئة وقبل أن يلقوا بدسيستهم بين أبنائهم، على أن الجبن الذى كان ولا زال ملازمًا لهم منعهم أن يواجهوا الناس أو يخاطبوهم وهم مقيمون بين ظهرانيهم، بل أطلقوا أسهمهم وهم على الباخرة بعيدون عن سخط الناس ونقدهم..».

سبحان الله.. ألم تكن هذه الشكوى جديرة بأن تصدر منا، وقد لجأنا إلى قطر مصر، لم نفه مدة مكثنا فيها بكلمة، مع أن نفرًا من الصحافيين لم يبرحوا أبواب منزلنا ولا ممر طرقنا، ونحن فى شغل أنفسنا من متاعب السفر وشدائد الحال، حرصًا على أن يستنطقونا، وقد أمطروا علينا كل يوم من صفحهم شتمات وشماتات تظهر عن سوء خلتهم وجبلتهم، حتى أجبنا أولئك الظالمين صبيحة مفارقتنا مصر، فإن فارقناها بجثماننا فلم نفارقها ببرهاننا، وفيه كفاية لطالب الحق أن يناظر بحجته لا بشتمته وشجته، ولا يلومننا أحد بالجبن إن اجتنبنا المشاتمة والمسافعة فى شوارع إسكندرية ومصر لقاء أحزاب من أهليهم موظفين لهذا الشان ونحن غرباء، وهل جبن الذين إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا؟

وما ساغ لنا إدامة السكوت من أول الأمر إلى آخره كأننا مجرمون، وكيف نسكت وقد سلكنا من قديم هذه المسالك المحفوفة بالمهالك، مخافة أن ندخل فى عداد الساكتين عن الحق، وكنا لم نلبث أن والينا مقالتنا الأولى بأخريات مدة أشهر مرت علينا بمكة لولا إشارة تلقيناها من صاحب الجلالة الهاشمية تسوقنا إلى الكف عن المناقشة، **ولكنى أرى من أهم الواجبات وأقدمها فى هذا الزمان كشف القناع عن بطانة الاتحاديين والكماليين[1] وتنبيه المسلمين على خطر يصيبهم منهم، ولا يخص**

= بلادهم، ولينظره المنصف العزيز النفس الذى يحب لأخيه ما يحب لنفسه: «المهاجرون الترك، فى طريقهم إلى مكة) ميناء القمح - لمكاتب الأهرام - مر بقطار الساعة السادسة مساء اليوم شيخ الإسلام السابق وحاشيته قاصدين مكة كما ذكره الأهرام، فاستقبلهم الكثيرون، وقد علت أصوات الجميع بالسقوط والتصفيق والصفير، إلى أن قام القطار (الأهرام - السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢) وفى ذلك اليوم كنت لم إقل بعدُ مقالتى التى كررت البحث عنها متنشرة فى المقطم والأهرام، وكانت تلك المقالة أولى حملاتى على المصريين (م.ص).

(١) هم أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى) كما تقدم، ويجمع الباحثون على أن هذه الجماعة كانت تسيّرها اليهودية والماسونية واتخذت منها معول هدم الخلافة العثمانية.

(الصواف: المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص١٣٠).

وأعضاء هذه الجمعية من طائفة (الدونمة) وأصلهم من اليهود الذين هاجروا من أسبانيا والبرتغال على =

ضرورة بالأتراك، وأدنى المضار إعانتهم وتشجيعهم على ترويج مبدئهم اللاديني في بلادنا من حيث لا يشعرون وعدم شعورهم هذا لقد بلغ مبلغاً لا تقبل معذرتهم فيه، ولا سيما بعدما أبلغتهم نصحي وتحذيري فيهم، وكنت صرفتُ شطرًا من عمري في إنذار المسلمين الأتراك، فظنوا أن البلية لا تعمهم، ولم يبادروا نهوضًا من هجوعهم حتى ساء صباح المنذرين، وها أنا اليوم أخيف عامة الإسلام من شرهم وشرر أضلالهم، وبعد المسافة لا يكون نافعًا على درك المملة، بل مانعًا لإدراك المهمة، ومن جوامع الكلم ومنابع الحكم قوله ﷺ : «لن يهلك قوم حتى يُعذروا من أنفسهم»[1].

= إثر خروج المسلمين من الأندلس، فأخذ بعضهم منذ عام ١٦٨٣م يزعمون الإسلام وكشف بعض الأتراك مخططهم فأطلق عليهم كلمة (دونمة) وهي تعني (المرتد أو الملحد أو الزنديق) ويعيش الدونميون بوجهين، إذ يصلون ويصومون ويحجون كالمسلمين، ولكنهم في الخفاء يقرأون التلمود والعهد القديم ويرتلونه بالعبرية ويتسمون باسمين: اسم ظاهر يعرفون به للعامة واسم خفي يعفرفون به في أوكارهم، ومنهم مصطفى كمال أتاتورك، وقرّه صوه، وخالده أديب (عبدالفتاح عبدالحميد: يا مسلمي العالم اتحدوا ص٨٦/ ٨٧) دار الأنصار بالقاهرة.

أما عن اعتناق اليهود لدين آخر تظاهرًا فإنه أمر معروف عنهم ومصرح لهم به في سبيل غايات كبرى، وقد فعلوا ذلك في العالم المسيحي وفعل يهود الدونمة ذلك في العالم الإسلامي.

ونقدم للقارئ هنا إحدى الوثائق المثبتة لهذه الخدعة، فقد نشرت مجلة البحوث اليهودية الفرنسية رسالة في ١٤٨٩/١/١٣م حيث كتب (شامور) حاخام مدينة أرل من مقاطعة بروفانس، إلى المجمع اليهودي القائم في الآستانة، يستشيره في بعض الحالات الحرجة، ومما جاء في الكتاب (أن الفرنسين في اكس وارل ومرسيليا يهددون معابدنا فماذا نفعل؟).

فجاءه الجواب التالي:

· أيها الأخوة الأعزاء، بأسى تلقينا كتابكم، وفيه تطلعوننا على ما تقاسونه من الهموم والبلايا، فكان وقع هذا الخبر شديد الوطأة علينا، وإليكم رأي المرازبة والحاخامات:

- بمقتضى قولكم: إن مالك فرنسا يجبركم أن تعتنقوا الدين المسيحي، اعتنقوه لأنه لا يسعكم أن تقاوموا، غير أنه يجب عليكم أن تبقوا شريعة موسى راسخة في قلوبكم.

- بمقتضى قولكم: إنهم يأمرونكم بالتجرد من أملاككم، فاجعلوا أولادكم تجارا ليتمكنوا رويدا رويدا من تجريد المسيحيين من أملاكهم.

- بمقتضى قولكم: إنهم يعتدون على حياتكم، فاجعلوا أولادكم أطباء وصيادلة ليعدموا المسيحيين حياتهم.

- بمقتضى قولكم: إنهم يهدمون معابدكم، فاجعلوا أولادكم كهنة وإكليرين ليهدموا كنائسهم.. إلخ..

.. سيروا بموجب أمرنا هذا فتتعلموا بالاختبار، إنكم بهذا الذل وهذه الضعة التي أنتم فيما ستصلون إلى ذروة القوة والسلطة الحقيقية.

توقيع: أمير يهود القسطنطينية. (من كتاب حكومة العالم الخفية ص ٢٧).

(١) الحديث (لن يهلك قوم حتى يعذروا من أنفسهم) رواه الإمام أحمد وأبو داود قال السيوطي في (الجامع الصغير): حسن

وقال من عارضنى فى المقطم[1] بعدد «١٠٢٦٦»: (عجبًا ثم عجبا يا سماحة الشيخ على حكومة الكماليين، لم تعبأ بالخلافة ولن تتضمن تنفيذ الشريعة الإسلامية حتى جردت منها شخصًا موهومًا حكمت عليه بالردة، مع أنهم الذين نصبوا أنفسهم الدفاع عن بيضة الإسلام، وهل معنى الخلافة أنه لا ينفذ الأحكام إلا الخليفة وحكومته وإن كانت حكومته وراثية وحكومة لم تنزل على إرادة المسلمين فيستبد معهم بأمور الناس على رغمهم والله تعالى يقول: (**وأمرهم شورى بينهم**) ويقول: (**وشاورهم فى الأمر**) اللهم إن الكماليين قد اتبعوا الصراط المستقيم والدين القويم فلم يتركوك مع مولاك المخلوع تسترشدون وتأتمرون بإشارات الأجانب وتحنون ظهور المسلمين لصعاليك اليونان، وإن الكماليين رجعوا إلى قواعد الشرع الحنيف فجعلوا اختيار أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة، ولم يجعلوا الخليفة يتبع هواه فيوحى بإحلال ما حرم الله وتحريم ما أحل...».

قوله أولا: «إن حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة»، أقول نعم وقد حكمتُ عليهم بذلك قبل ما جهروا بأقوال الاستهانة بالخلافة والخلفاء، ولو كتب الرجل مقالته هذا اليوم لما جازف بمثل هذا الكلام، ولكنى حكمتُ عليهم بما صدقّنى فيه الزمان استدلالا بأنهم لو عنوا بالخلافة لما انتزعوا السلطة عنها ونقلوها إلى المجلس الوطنى ثم تركوها مجردة من العمل، أعنى السلطة والحكومة فى شخص يسمونه خليفة لا سلطانًا ولا ملكًا، وليس لهذا الشخص حظ فى حكومتهم، لا ينصب أحداً ولا يعزله، ولا يوقع قانونًا ولا يرفضه، ولا يولى قاضيًا ولا ينفذ قضاءه ولا يأمر بشىء ولا ينهى عنه، ولو فعل لكان لغواً ومن فضول الأفعال، إذ لا حكم له على أحد.

هكذا نسقوا إدارة الدولة وأخرجوا الدين عن الحكومة والحكومة عن الدين، ولهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة، وكانتا من قبل متحدتين، وكانت الخلافة عبارة عن الحكومة

---

(١) كانت صحيفتا الاستعمار (المقطم) و(المقتطف) تهاجمان الدولة العثمانية وتشجعان الثوار والمطالبين بالإصلاح فى تركيا على نشر المقالات العنيفة فى مهاجمتها والتشهير بها، وقد أيد (كرومر) أعضاء حزب (تركيا الفتاة) من الاتحاديين الذين لجأوا إلى مصر وأصدروا فيها صحفًا تهاجم السلطان عبدالحميد.

الصلة واضحة بين كلّ المعادين للخلافة العثمانية، حيث تربطهم المصالح المشتركة والعمالة للأجنبى، فضلاً عن العداء للإسلام والمسلمين.

(د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر. جـ ١ ص ٩١/ ٩٢).

الدينية النائبة مناب حكومة الرسول ﷺ فى أمته[1]، وإذا كانت الحكومة هى القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة إخراج الحكومة عن الدين، إذ لم يبق فى الخلافة بعد إخراج الحكومة عنها غير صفتها الدينية، فإن انتقلت الحكومة إلى ما انتقلت إليه مع صفتها الدينية لزم أن لا يبقى فى الخليفة شىء لا حكومته ولا دينه وإن انتقلت الحكومة فقط افترقت عن الدين[2].

هذا ما أدى إليه نتيجة العقل والمنطق عند حل حادثة الفصل بين الحكومة والخلافة؛ وإن لم يقع من الكماليين شىء مما ذكرنا كما زعمه صاحب المقالة، فحديث تجريد الخلافة عن السلطة الذى ملأ اسماع الأنام إذن من أضغاث أحلام تلاعب بها شيطان الحكومة الكمالية فى عقول أولى الألباب.

وقوله: «ألم تتضمن الحكومة الكمالية تنفيذ الشريعة الإسلامية»[3] أقول نعم، لأنهم نقلوا الحكومة النافذة إلى مجلسهم الذى سموه مجلسًا وطنيا واختاروها لأنفسهم وتركوا الشريعة الإسلامية مع الخلافة فى الخليفة مجردة عن النفوذ الذى ذهب مع الحكومة إلى ما ذهبت إليه، لأن النفوذ يدور مع الحكومة والسلطة، فإن لم يتركوا الشريعة فى الخلافة ونقلوها أيضًا من الحكومة كيلا تحرم نفوذها لزم ما

---

(١) استخدم الشيخ هذا التعريف جريًا على عادة العلماء المسلمين من الفقهاء والمتكلمين.

(٢) يقصد بذلك إقصاء الإسلام عن الحكم، بينما يرى علماء أصول الفقه أن الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين وأن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى، ومعرف أحكامه رسله بما يبلغونه الناس عنه، وينتج عن ذلك أنه لا حكم إلا لله وهذه قضية اتفق عليها المسلمون قاطبة.

محمد الخضرى: أصول الفقه ص ٢٠/ ٢١ ط التجارية ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢م.

(٣) كان هذا الإعلان كخطوة مبدئية خشية مصادمة الرأى العام الإسلامى، وبمعرفة الكماليين لسطوة الإسلام فى النفوس، اضطروا للتمهيد لمشروعهم بفصل الدين عن الدولة، فأعلنوا التزامهم بالشريعة أولا حتى تتهيأ الظروف للضربة الأخيرة، وقد فعلوها فى النهاية.

يقول الشيخ محمد الغزالى فى كتابه (ظلام من الغرب):

إن الجيش التركى الذى طوح الغزاة فى البحر، كانت مشاعر الإسلام وحدها هى التى تعمل فى نفوسه وصفوفه، وأن مصطفى كمال أرسله السلطان - وكان ياوراً له - ليقود المجاهدين فى الأناضول، وأن الإمداد والأعوان وآمال المسلمين فى كل مكان كانت تلتقى فى هذا الميدان الحاسم، حتى أن العوام فى شوارع القاهرة كانوا يسيرون فى مظاهرات تردد نشيداً شعبياً مطلعه:

انهضى يا مصر كى تحمى الهلال ... لبى نداء المصطفى الغازى كمال

فلما انتظم الأمر له، قلب ظهر المجن وأرى الأتراك والمسلمين وجها لم يعرفوه من قبل، وسار فى أمته سيرة لم تربح إلى اليوم شيئًا يذكر.

(ص ٩٣/ ٩٤ دار الكتب الحديثة - القاهرة).

قلناه آنفًا من تفرغ الخليفة من الدنيا والدين معًا أما الخلافة فلأنها فى اللغة عبارة عن النيابة، وفى العرف بمعنى النيابة عن حكومة رسول الله ﷺ فى أمته، فإذا جردت عن الحكومة، أى عما تكون النيابة فيه، تذهب الخلافة والنيابة فى الفضاء ولا يبقى معنى لهما، مثل بقاء الصفة بلا موصوف والعرض بلا محل يقوم به، أو مثل تجرد النوع عن جنسه الذى تتكون ماهيته به لأن الخلافة نوع من أنواع الحكومة، كما أن المشروطية والمطلقية من أنواعها، فكما لا تتصور المشروطية أو المطلقية مجردتين عن الحكومة، فكذلك لا تتصور الخلافة بعد تجردها عنها، وأما فساد الحكومة فلأنها عند كونها مقترنة بالخلافة كانت حكومة مقيدة بالديانة الإسلامية، **إذ لا معنى لكون الحكومة حائزة للخلافة إلا كونها نائبة عن حكومة الرسول ﷺ ومقيدة بأحكام الديانة الإسلامية**، وعند افتراقها عنها تصير غير مقيدة بها البتة، لأن افتراقها عن الخلافة فهو إما لاشتمال الخلافة على النيابة عن الرسل ﷺ حتى لا تنوب عنه، أو لتقيدها بأحكام الدين حتى لا تتقيد بها، ليس إلا، ولا معنى لافتراقها عن الخلافة من حيث اشتمالها على النيابة عن الرسول ﷺ حتى لا تنوب عنه، إذ لا يصلح للحكومة من ذلك الاشتمال شىء يضرها أو يثقل عليها إلا الشرف الذى لا شرف وراءه. فتبين أن هذا الافتراق من حيث تقيد الخلافة بأحكام الدين كيلا تتقيد بها، حتى أنهم، للتخلص من هذا القيد، رضوا بالتخلى عن ذلك الشرف واقتحموا احتمال نكير المسلمين، وهذا أيضا ما أفضى بناء إليه منطقيًا فى قضية الفصل بين الخلافة والسلطة نظرًا إلى مجرد تلك القضية وإرغامًا لمن استوصى بها أو استخف ببأسها فى الدين، وربما وقع منهم بعد ذلك تصريح بافتراق الدنيا عن الدين[1] يغنينا عن هذه الاستدلالات المنطقية، وإن كانت هذه الدلائل أغنى عندنا من تلك الصراحات.

بقى شىء يحتمل أن يتشبث به كاتب المقالة بعدما ضاقت عليه أرض المناظرة التى انتزعناها من تحت رجليه خطوة بعد خطوة، ونحن نزيل هذه الشبهة أيضًا لئلا يبقى فى هذا المقام مجال مقال قائل، فنقول هناك احتمال أن ينفذ الشريعة الإسلامية التى تولى أمرها الخليفة بواسطة المجلس الوطنى الذى انتقل إليه الحكومة

---

(١) وكانت هذه النتيجة المتوقعة هى كل ما يخشاه الشيخ مصطفى صبرى، إذ تنبه إلى أن ألاعيب الكماليين ما هى إلا مقدمات لحصر الإسلام فى نطاق العبادات أو كأمر وجدانى بين الإنسان وربّه واستبداله كتشريع بالقوانين الوضعية الأوروبية.

ونفوذها، إذ ليس موقف المجلس بالنسبة إلى موقف الخليفة كأحد المتخاصمين بالنسبة إلى الآخر، وهما متعاضدان لا متضادان، لكن لنا أن نقول بعده وقد فرضنا كون المجلس والخليفة متفقين: خصت الحكومة التى هى مركز النفوذ بالمجلس وأخلى الخليفة عنها عند توزيع القوى، بدون الفرق بين شخص وشخص يقوم مقام الخلافة ممن اختاروه كعبد المجيد أو امتاروه كوحيد الدين، هكذا اقتسموا القوى ممن اختاروه كعبد المجيد أو امتاروه كوحيد الدين، هكذا اقتسموا القوى وكان أمراً مقضيا فى التشكيلات الأساسية الجديدة رسمًا وعهدًا، فلنفرض أن الخليفة والمجلس متفقان وليكن الحكم والنفوذ فى يد أحد المتفقين، فهل لا يكون الآخر كالطفيلى يجنب حليفه، إن شاء يرفق عليه ويهتم بشأنه وإن شاء يخذله ويذره على هوانه، على أن إطلاق اسم المتفق الحليف على هذا الطرف المتنازل عن حقوقه لفظ لا معنى له ومن قبيل الإغفال الذى يستمال به قلوب الأطفال، فمتى جعل من تولى الخلافة الدينية غير من بيده الحكم فى تقسيم القوى، فمجرد هذا الاقتسام كاف فى مؤامرة المقتسمين على ضد الدين، كيفما جرى الحال بينهما وفاق وفقا أو شقاقٍ، والذين اطمأنوا بموقف عبدالمجيد فى مبدأ قبوله الخلافة المجردة عن السلطة بناءً على الوداد والوفاق التام بينه وبين الحكومة الكمالية وقتئذ أحسبهم أحسوا خطأهم فى اطمئنانهم كلما مر يوم عليهم وعلى عبدالمجيد والكماليين.

ويقرب من هذا ما اتخذته الصحف[1] المصرية غاية أفكارها فى تأويل هذه الخطيئة الكمالية، وهو كونها عبارة عن تفويض الخليفة السلطة والحكومة إلى المجلس وتوكيله إياه، ولك أن تزيد عليه وتكلمه بقولك: «كما أن المشروطية، أى الحكومة الدستورية كذلك من حيث إن الخليفة كان يفوض أمر الإجراء فيها إلى وزراء الدولة، والإجراء هو الحكومة والسلطة بعينها، فمتى كانت الحكومة الدستورية مشروعة فما فعلوه من فصل الخلافة عن السلطة يلزم أن لا ينازع فى مشروعيته أيضًا» والجواب أن هذا قياس مع الفارق الجلى، وذلك لأن الخليفة فى الدستورية يفوض وكالة الإجراء إلى الوزراء مع بقاء الأصالة فى نفسه وهو مختار ومستقل فى بداية تفويض الوكالة من حيث إن نصب الصدر الأعظم وشيخ الإسلام بيده يختارهما ممن شاء، وكذا نصب سائر الوزراء بدلالة الصدر الأعظم،

(١) كثيرا ما كان يحمل المؤلف على الاتجاهات التغريبية فى الصحافة التى كانت تديرها الجهات الاستعمارية وأعوانها، كالمقطم والمقتطف، ووصف صحافة مصر بأنها منحرفة عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية.
(مصطفى صبرى: القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون ص ٤١)..

وسيطرة البرلمان عليهم من حيث إن له أن يضطرهم إلى الاستقالة بنزع ثقته عنهم نفوذ منفى لا يؤثر فى تعيين أحد للصدارة أو الوزارة. والخليفة فى الدستور مختار وذو استطاعة أيضا بالنظر إلى النهاية لتمكنه من فسخ البرلمان، وهو فيما ابتدعه الكماليون بخلاف ذلك كله، وما انتقل منه إلى المجلس الوطنى ليس بعبارة عن وكالة الإجراء بل أصالته، حتى لم يبق فى الخليفة شيء يستدرك به ما فاته.

ولا يقاس أيضا ما فعله الكماليون فى الخلافة بحالها فيما سبق فى أعصر الخلفاء المستضعفين بناءً على أن سلطة الإجراء انتزعت من أيديهم إلى ملوك وأمراء مع بقاء الخلافة فيهم، فنقول إن هذا من قبيل جعل الباطل مقيسًا عليه، ثم الفرق واضح من وجوه:

أما أولا: فلأن أولئك الملوك جعلوا الخلافة لأنفسهم مع السلطة من أجل الرغائب لو أمكن لهم ذلك من حيث حيازتهم بشرائط الخلافة عند أنفسهم وعند المسلمين، لا سيما شريطة القريشية[1] البارزة فى الأنظار مع قيام رجال متوارثيها من آل عباس الذين هم من أسرة قريش ومن سنامها، والمسلمون يومئذ غير مستأنسين بخلافة غير قريشى، والحال أن الكماليين أخذوا السلطة لزعيمهم وتركوا الخلافة لعدم رغبتهم فيها، لا لعدم مساعدة المسلمين لهم فى ذلك، ولو رامها مصطفى كمال لنفسه لسارع المسلمون المؤمنون باستحقاقه للسلطنة فى تصديق استحقاقه للخلافة أيضًا[2]، وكيف يستكثرونها لمن سموه بطل الإسلام ومنجى

---

(١) يأتى الاستدلال باثبات شرط القريشية عن طريق الحديث **(الأئمة من قريش ما بقى منها اثنان)** ثم ثبوت احتجاج أبى بكر وعمر رضى الله عنهما به على الأنصار فى اجتماع السقيفة فأذعنت عند سماعه، ويميل شيخ الإسلام ابن تيمية إلى التغاضى عنه عند توافره، ويرى أن من الفضائل التى يحض عليها الإسلام التباعد عن الفخر، كما قال الرسول ﷺ **(إنه أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد)** السياسة الشرعية ص١.

ويتساءل الجوينى (فماذا نفعل إذا تعذرت رعاية النسب؟).

أجيب على هذا بأنه ليس من مقاصد الخلافة الاعتزاز بالنسب، فلا ينبغى ترك أمور المسلمين فوضى ونظل مترقبين قرشيًا (بينما الخلق يتهاوون فى مهاوى المهالك.. فإذن عدم النسب لا يمنع نصب إمام ثم ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام القرشى).

(غياث الأمم فى التياث الظلم ص ٢٢٦. ط دار الدعوة بالإسكندرية)

(٢) ربما يعتمد المؤلف على واقعة رفض مصطفى كمال، اقتراح نصبه خليفة، فقد التمس بعض المعتدلين منه أن ينصب نفسه (خليفة)، وجاء من الهند ومصر وفدان يكرران الرجاء، لكنه رفض قائلا: (فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن نستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية).

أرمسترونج: مصطفى كمال (الذئب الأغبر) ص ٢٠٩/ ٢١٠.

مجده، ولم يستكثروا له ولأعوانه استهانتهم لمقام الخلافة، مع أنه لا يرى فرقًا بينه وبين رجل من آل عثمان فى أوصاف الخلافة، وجودًا وعدمًا، سيما بعد إفساد سمعتهم عند المسلمين بأنواع الدعاية (بوربجنده) وقبائح السعاية. لكن الكماليين نقلوا ما أحبوه من السلطة إلى من أحبوه، وتركوا ما كرهوه من الخلافة فيمن كرهوه. **نعم إنهم لم يلغوها دفعة تحرزًا عن إنكار عالم الإسلام فى الخارج وتمشيًا على قاعدة التدريج**، ولئلا تستفيد منها حكومة من الحكومات الإسلامية، مع كونها مما يكرهونها لحكومتهم.

وأما **ثانيًا**، فلأن هؤلاء الملوك الماضين كانوا يحتاجون إلى تقلد النيابة والوكالة عن الخلفاء رسمًا وصراحة، بحيث لا تعد حكوماتهم صحيحة ولا مشروعة بدون تلك النيابة والوكالة، وكأنهم منصوبون من قبل الخلفاء. ولا وكالة فيما نحن فيه ولا نصب، بل الخليفة عبد المجيد منصوب مصطفى كمال بالعكس، ونحن نقدر على إبراز كثير من السجلات التاريخية الناطقة لتلك النيابة والوكالة، ولا يقدر من ناظرنا على إبراز وثيقة رسمية مكتوبة موقعة من طرف الخليفة لوكالة مصطفى كمال والمجلس الوطنى ونيابته عنه، كما أنا غير خائفين من احتمال تكذيبهم إيانا بتدارك تلك الوثيقة بعد ما سمعوا منا هذه الكلمات بناء على ما سنذكره فى الوجه الثالث.

وأما **ثالثًا**، فلأن وكالة الإجراء فى عهد الخلفاء المستضعفين كانت تحال إلى الملوك والأمراء حال كونها وكالة إجراء الأحكام الشرعية، كما هو المنصوص فى السجلات التاريخية لتلك الوكالات، وكيف يقاس على ذلك انتزاع الحكومة الكمالية من الخلافة لكيلا تتقيد بالديانة، أى لكيلا تُجرى الأحكام الشرعية.

وأما **رابعًا**، فلأن ما مضى فى تلك الأدوار من افتراق السلطة عن الخلفاء كان وقوعه طيلة التاريخ على وجه التغلب العادى العارى عن قصد تفكيك الدنيا عن الدين وإلغاء ما له عليها من الحكم والنفوذ، كما وقع اليوم بذلك القصد الخبيث الذى يرمى إلى الخروج على دين الإسلام أكثر من الخروج على الخلفاء.

تقليد الثورة الفرنسية:

وأما **خامسًا**، **فلأنهم قلدوا فيما افتعلوا بنا، الانقلاب الفرنسى الكبير القاضى بتفريق**

الحكومة[1] عن الكنيسة، يدل عليه تصريحهم بفصل الدنيا عن الدين. وأكثر المسلمين وعلمائهم لما لم يعرفوا ذاك الانقلاب ولم يشتغلوا بدارسته لم يشخصوا مغزى الفصل بين الخلافة وبين الحكومة من أول الأمر. وما سبق فى تاريخ الخلفاء فهو بمعزل عن مبادئ الانقلابات الزمنية.

أما **سادسًا**، فلأن أولئك الملوك كانوا بسبب تلك النيابة خلفاء عن الخلفاء، ففيهم السلطة والخلافة معًا، وقد تحقق بذلك حقهما من عدم قبولهم الفرقة، وإن كانت الخلافة المتصلة بالسلطة هنالك خلافة بالواسطة، بل الخلافة انتقلت بالفعل إلى من تعهد أن يفعل فعل الخلفاء من إقامة الأحكام الشرعية، وما بقى فى الخلفاء فعبارة عن الاسم البحت، إذ لا تنفك الخلافة عن الفعل وماهيتها المتضائفة التى بمعنى النيابة عن الرسول ﷺ فيما فعله لمصالح أمته تأبى الانفكاك عن الفعل الذى تحصل به النيابة، ولذا قال الله تعالى: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ**﴾ [ص: ٢٦]. وبالنظر إلى هذا الأصل الذى لا يجوز إهماله كانت خلافة هؤلاء الملوك أقرب إلى الصحة من خلافة الخلفاء الفارغين عن العمل، ولهذا أيضًا حكمنا فى مقالتنا المنتشرة قبل هذا بسنة فى المقطم والأهرام بعدم خلو الحكومة الإسلامية، أية حكومة كانت، عن الخلافة، وسنزيد الكلام عليه. ثم لا يخفى على القراء أنه لا يجرى شىء مما ذكرنا هنا لحكومات الملوك الإسلامية الماضية فى حكومة مصطفى كمال الآبية قبول نيابة القيام بالأحكام الشرعية قطعًا.

---

(١) ينبه الشيخ مصطفى صبرى إلى خطأ المقارنة بما حدث عقب الثورة الفرنسية لملابساتها الخاصة، فقد كان الصراع فى أوربا ضد الكنيسة للتخلص من نفوذها على الملوك والأمراء والعلماء وقتذاك مثل إذلال البابا جريجورى السابع للإمبراطور هنرى الرابع لاختلافهما على حق تعيين الأساقفة على إقطاعياتهم، فأعلن حرمانه فاضطر الإمبراطور إلى الانتظار ثلاثة أيام متدثرًا بالخيش وهو حافى القدمين وسط الثلج فى فناء قلعة تائبًا. . وكان التعذيب فى محاكم التفتيش لكثير من رواد علم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم الفلك بتهمة الخروج على تعاليم الدين أو ممارسة السحر الأسود. فظهرت الكنيسة بذلك سدًا بين أوربا والتقدم، وظهر العلماء بمظهر الاستشهاد فى الدفاع عن مبادئهم وآرائهم حتى الموت أتاح الفرصة لدعاة التحرر الفكرى، فهدموا الكنيسة وهدموا معها الدين، فتحقق فصل السلطة الدينية، وانكمش نفوذ البابا فلم يعد يجاوز طقوس التعميد والصلاة والزواج والجنائز، وأصبحت شئون الدولة وتدبير نظام المجتمع فى يد رجال السياسة.

(د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ١ ص ٢٥٤/ ٢٥٥).

وبقى ما تمسك به بعض الصحف الكمالية المنتشرة فى أنقرة بأقلام من قام مقام العلماء مثل جلال نورى بك فى إصلاح هذه المسألة، وهى مما أفسده الدهر كدماغ جلال نورى بك: «إن هناك وظائف للخلافة لا الخليفة، وأن الوظائف التى نصت عليها الكتب الصحيحة هى وظائف الأمة لا الخليفة، إذ لا يوجد نص بشأن الأفراد، وأن كلمَة (أولى الأمر) صيغة جمع، وإننا (الترك) لا نتنزل إلى اقتفاء آثار الخلفاء الأمويين والعباسيين. . » يعنى فى التزام الإمام المنفرد، وسكت عن الخلفاء الراشدين مع أنهم أئمة منفردون أيضًا، تسترا فى استحقارهم مع الأمويين والعباسيين، وهذا الرجل تقاصر عن شجاعة أخيه الذى صرح فى مؤتمر (لوزان) عند مناقشة قضية الأقليات غير المسلمة، بأن حكومة الأتراك اليوم حكومة لا دينية، فلا وجه لقضية الأقليات التى يغاير دينهن دين الحكومة، كما انتشرت هذه الواقعة فى جريدة (طنين) بعدد ١٧ وتاريخ ٢٣ ديسمبر ٣٣٨ وهى حسبى مصدقة لدعواى التى أجريت عليها فى مقالتى الأولى وفى كتابى هذا فى شأن الاتحاديين الكماليين، ومكذبة لمدافعات المصريين عنهم ﴿**قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ**﴾ [آل عمران: ١١٨]. ولنسلم أن الوظائف للخلافة لا الخليفة وهى وظائف الأمة، فالأمة إن شاءت فوضتها إلى شخص واحد وإن شاءت فوضتها إلى جماعة كأعضاء المجلس الوطنى، ولكن لا أدرى أنا ما جدوى هذه المدافعات فى فصل الخلافة عن السلطة، لأن الوظائف إن كانت للخلافة فيلزم أن لا تنفك عنها، والخلافة لا تنفك عن الخليفة ينتج أن الوظائف لا تنفك عن الخليفة، فهناك أمور ثلاثة: الوظائف والخلافة والخليفة، لا ينفك بعضها عن بعض، فإذا كانت الوظائف للأمة وهى وظائف الخلافة ومنحها الأمة للمجلس الوطنى صارت الخلافة أيضًا للمجلس وصار الخليفة إياه نفسه، وهذا خلف بالنسبة إلى بقاء الخلافة فى عبد المجيد، وكونه خليفة وتفريق الخلافة عن السلطة. والذى يؤدى إلى خلاف مفروضاتهم، هكذا منطقهم السخيف فإن خطتهم اللادينية لا يمكن أن تؤيد بالمسانيد الدينية.

وبهذا التحرير يسقط ما قاله خليل خلقى أفندى نائب (سعرد) وإلياس سامى أفندى نائب (موش) وكتب قولهما بعض صحف الآستانة من أنه: «لا يقاس زماننا بزمان الخلفاء الراشدين، رضوان الله عليهم، وهم بانفرادهم كانوا أهلاً

للقيام بوظائف الخلافة متصفين بأوصافها وكانوا عاملين بالمشورة غير مائلين إلى الاستبداد برأيهم، ولا يوجد فى زماننا رجل يستجمع أوصاف الخلافة ويؤتمن فى القيام بوظائفها غير عادل عن أحكامها وشرائطها».

لأن بحثنا ونزاعنا معهم ليس فى كفاية شخص واحد فى أمر الخلافة أو عدم كفايته فى زماننا حتى يلزم تفويضها إلى جماعة، بل البحث كله فى تجريد الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما، سواء كانت الخلافة فى شخص أو جماعة، فهذا التفريق أدى إلى انسلاخ الحكومة عن الصفة الدينية، وأوجب تبعيد الشريعة الإسلامية عن ساحة التنفيذ إلى حضيض الإهمال ضمن تبعيد الخلافة عن تلك الساحة كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه. وقضية عدم القيام بوظائف الخلافة فى زماننا وركون الخلفاء إلى الاستبداد مسائل أخرى نتكلم عليها فى غير هذا الموضع والذين أخرجوا الخلافة عن وضعها الأول لم يفعلوا ما فعلوه احترامًا للخلافة وإعظامًا لشأنها عن أن يقوم بوظائفها شخص واحد، ألا يرى أنهم تركوها فى شخص واحد أيضًا، وهو عبد المجيد، بل فعلوا ذلك إعراضًا عن الخلافة واستهانة بها وتطهيرًا للحكومة النافذة عن تدخلها، فهم حصروا الاهتمام بالحكومة، حيث أرادوا استقلالها عن الخلافة وحيث كانت هى التى نقلوها إلى جماعة لا للخلافة فصنيعهم ينقض كلامهم لا ينطبق بصنيعهم، والنائبان المذكوران فى صدد توجيه ما فعله سادتهما الكماليون من نزع الحكومة عن الخلافة ونقلها إلى المجلس الوطنى ادعيا عدم كفاية الشخص الواحد فى زماننا لوظائف الخلافة، فكأنهما قالا: «ولهذا نقلت الخلافة إلى عهدة جماعة وهى أعضاء المجلس الوطنى» يعنى أن نتيجة مدعاهما المنطقية أن يقولا هكذا، مع أن المنقول إليهم إنما هى الحكومة لا الخلافة، وهما أبانا عن مصير الحكومة على ظن أنهما أبانا عن مصير الخلافة فالتبست عليهما الحكومة بالخلافة، والذى أوقعهما فى هذا الغلط الصريح عدم انفكاك الحكومة عن الخلافة وعدم وجود وظائف للخلافة غير وظائف الحكومة، فأنطقهما الحق على وجه يكشف عن باطلهما[1].

---

(١) واعلم أيها القارئ أن الذين يعارضوننا باستبداد الخلفاء وتحكمهم على الأمة ويحذرنها عنهم ويبذرون الكلام فى ذلك البحث مثل خليل خلقى وإلياس سامى هم الذين يسارعون فى الانضمام إلى جانب كل مستبد فى أوانه، وإن أكثروا فى مذمة الاستبداد الذى مضى وقته، فما هم بأعداء الاستبداد وإن أنذروا الناس به، بل أوليائه الخاصة وخدامه المتدربة. فإذا فتشت عنهم رأيتهم فى زمن الاتحاديين مع أنور =

فإن قيل إن الخلافة أخرجت قدمًا فى الدولة العثمانية عن أصلها لأن خلافتهما صورية قائمة بالتغلب لا حقيقية، وأن أكثرهم غير متحلين بشرائطها، دعوا شرط القريشية المفقود فى جميعهم، فلا يستعظم ما افتعله الكماليون فيها من التغيير، بل إأن الحق يقال كما قال الشاعر التركى[1]:

أول نه أيدى نه أولدى بيلمم؟

قلت كلا، إن الفرق عظيم وحقيق بالاستعظام جدًا بين أن يعد الخلافة مما يتنافس فيه المتنافسون، حتى يدعى من لم يستجمع شرائطها من ذوى السلطة أنه أهل لها، ويدعى القيام بوظائفها من يكون مقصرًا فيها. فهذا مع كونه مبنيًا على الادعاء غير الموافق لنفس الأمر، بل عبارة عن تغرير الأمة، يدل على أن مكان الخلافة بالنظر إلى العقيدة الراسخة فى نفوس المغرر والمغررين فى غاية الرفعة والشرف، من حيث اختصاصها بالرئاسة الدينية والنيابة عن رسول الله ﷺ فى حكومته، فكيف تقاس هذه الحالة العقلية باعتقاد كون الخلافة مما ينبغى أن تعرض عنه الحكومة وتبعدها عن ساحتها، ولا علة لهذا الإعراض والتبعيد غير كونها متضمنة لتلك الرئاسة والنيابة. هذا، والعياذ بالله تعالى ثم العياذ به من العقيدة الثانية ومن قياسها بالعقيدة الأولى. وسيجىء منا زيادة تفصيل تتعلق بهذا البحث.

مذهبه فى الخلافة:

ولابد أن أنص هنا على ما هو مذهبى فى الخلافة والخليفة: وهى أن الخلافة ليست عبارة عن صفة تمتاز بها إحدى الحكومات الإسلامية، بل هى عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ فى القيام بأحكام الشرع الإسلامى، فلها ركنان: حكومة ونيابة، ومتى[2] فقد أحد الركنين مثل الحكومة بلا نيابة، كما

= وطلعت وجمال، واليوم مع مصطفى كمال، من حيث إنه المستبد الغالب على محمد الوحيد وعلى عبد المجيد، وقبل إعلان الدستور أحسبك تجدهم بين أنصار عبد الحميد ومداح طريقته. فرحم الله المسلمين ووقاهم شر كل منافق ذلق اللسان يدور مع الزمان. (م. ص).

(١) الشيخ غالب المولوى فى معراجيته. ومعناه «ماذا كان قبل فما صار بعده؟». (م. ص).

(٢) تقيد المؤلف بالتعريف الصحيح المتفق عليه بين علماء المسلمين عند حديثهم عن الخلافة، حيث يعرفها الماوردى بأنها (موضوع لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا) الأحكام السلطانية ص ٣.

وحقيقة هذا المنصب عند ابن خلدون أنه (نيابة عن صاحب الشريعة فى حفظ الدين وسياسة الدنيا تسمى خلافة وإمامة، القائم به خليفة وإمام) المقدمة ص ١٣٢ ط التجارية.

وقع فى حكومة أنقرة، أو النيابة بلا حكومة، كما وقع فى نيابة عبد المجيد فقدت الخلافة، لأنه يكون بمنزلة وجود الكل بدون الجزء، وهو محال. ولأجل أن حقيقة الخلافة عبارة عن ذلك قلنا فى مقالتنا الأولى التى كررنا البحث عنها أن صفة الخلافة موجودة فى جميع الحكومات الإسلامية المستجمعة لشرائطها على قدر الإمكان، وإن كان العرف العام على امتياز واحدة معينة من تلك الحكومات بها، لأنه إذا كانت هناك حكومة مع المراعاة بشرائط الحكومة الإسلامية ووظائفها فلا جرم توجد فيها النيابة التى ذكرنا، وهى عبارة عن الخلافة بعينها. فاللازم فى تحقق الخلافة رعاية الحكومة لشرائطها الإسلامية فيكون اتصاف الحكومات الإسلامية بالخلافة على قدر تلك الرعاية، وهى أى الخلافة لا تكتسب باعتبار المعتبر كالوراثة أو التوجيه من قبل شخص أو جماعة.

فإن قيل، وجود الخلافة فى جميع الحكومات الإسلامية يستلزم تعدد الخلفاء مع أن فى جواز تعددهم كلامًا. قلنا عدم جواز التعدد إنما هو من جهة مزاحمة كل من الحكومات الإسلامية بالأخرى فتنتقص قوة الكل أو لا يتكون شيء منها رأسًا، يعنى أن المحذور فى تعدد الخلفاء إنما نشأ من تعدد الحكومة التى تتضمنها كل خلافة وهى التى لا تقبل التعدد إذا خليت وطبعها لا الخلافة الصرفة. ألا يرى أن العلماء ورثة الأنبياء[1] على كثرتهم، وإنما الآبية عن التعدد هى الخلافة المقترنة بالحكومة، وبذلك الاقتران تمتاز خلافة الخلفاء من خلافة العلماء. فإذا جاز تعدد الحكومات الإسلامية، بل كان ذلك ضرورة ببعد الشقة ولم يمنع التعدد تكوّن كل منها برأسها فلا مانع إذن من تعدد الخلافة والخلفاء. نعم إن الأصوب والأنفع اتخاذ واحد منهم خليفة أعظم يعم نفوذه عليهم ويكون رأيه واجتهاده آخر مرجع لتوحيد الكلمة بين المسلمين وتحديد الخلاف فى المسائل الاجتهادية، والكلام على

---

(١) جزء من حديث أورده ابن رجب فى رسالة له فى (شرح حديث أبى الدرداء فيمن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا)، فقال: (أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى كتبهم أن رجلاً بلغنى أنك تحدث به عن رسول الله ﷺ. قال: أما جئت لحاجة؟ قال لا، قال أما قدمت رسول الله ﷺ يقول: (من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سلك الله له به طريقًا إلى الجنة وأن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضاء بما يطلب، وأن العالم ليستغفر له من فى السموات والأرض حتى الحيتان فى الماء. وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذه بحظ وافر).

أنه أهل للاجتهاد كما هو الواجب. وهذه الإمامة والخلافة المتصورة على وجه يحيى به معناها الصحيح هى التى أتمناها مع الأستاذ السيد رشيد رضا، ولكن لا أدرى هل يتيسر لهم ذلك، وحالهم كما نرى؟!.

وأما ما قاله كاتب المقالة التى نقلنا فيما سبق بعض فقراتها من المقطم، من أن الكماليين جعلوا أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة، فكذب فاحش بجميع كلماته، إذا لا أمير للمؤمنين بعد نزع الأمر منه. وما آراء المسلمين بآراء شرذمة أكثرهم لا يؤمنون بالله ورسوله ﷺ، وهل تدرى[1] كيف انعقد مجلسهم بأنقرة وكيف انتخبتهم الأمة ولا يدريهم الأناضول التى هى محيطهم الأدنى؟ وقوله لا بالوراثة من تتمة الكذب، وقد أراد الرجل بتكرار الوراثة تعريضًا بى، والحال أنى لم ألتزم فى مقالتى الخلافة الوراثية ولم آخذ الكماليين بخرق عادة الوراثة لأنهم سلكوا طريقها أو استخلفوا عبد المجيد من محمد السادس وهو الذى يليه على مقتضى قاعدة الوراثة الجارية فى آل عثمان. ولو عدلوا إلى خلافة أحد ليس من آل عثمان كمصطفى كمال مثلاً وكان أهلاً لها ولم يكرهها من حيث كونها صفة دينية وأعطوه نفوذها وحقوقها لما أنكرت عليهم ذلك. وأنا لا أنكر أيضًا خلافة عبد المجيد ولا أعترض عليه لشخصه، بل أعترض على تنازله عن السلطة والحكومة اللتين لا يجوز تخلى الخليفة عنهما ولا تبقى الخلافة بدونهما. ولم أبر كلامى فى مقالة من مقالاتى على معاضدة شخص من أشخاص الخلفاء ومعاندة آخر لأن مكان الشخص يسع المناقشات، بل تكلمت بتمحيص النظر فى مفهوم الحكومة والخلافة ومقتضى العقل والشرع[2] فإن كنت فى شك مما ذكرنا فارجع

---

(١) لا شك أن الشيخ مصطفى صبرى كان على بينة من أمور الانتخابات التى أجريت لتكوين هذا المجلس، وكان من عادة مصطفى كمال التدخل فى تشكيل المجالس حسب خططه لاتخاذ أعضائها عونًا فى تنفيذ قراراته.

وكانت الانتخابات - كما يصورها أرمسترونج صاحب الكتاب المدافع عن أتاتورك - تصويرا لعدة مهازل تحمل فى طياتها ديكتاتورية أتاتورك واستهانته برغبة الجماهير وتهديده لمعارضيه بالاغتيال. وكانت نتيجة هذه المسرحية أن جاء بأعضاء يخضعون لإرادته ولا يملكون معارضته حيث أخذ يسوقهم بسلاحى الرغبة والرهبة.

«ينظر كتاب أرمسترونج مصطفى كمال - الذئب الأغبر».

ص ٢٠٥ حزب الشعب والسلطة المطلقة ص ٢٠٩ اغتيال خصومه..

(٢) وكما أن التزامى واهتمامى لا يتعلق بشخص معين من أشخاص الخلفاء، فلو انحصر بغى الكماليين وعدوانهم على ذلك الشخص المعين لهان الأمر ولأمكنهم أن يتأولوا صنيعهم بخلع خليفة وبيعة آخر =

البصر كـرتين إلى آية كان من مقالاتى حتى يـتبين لك أن مقابلة المعـترضين على

= ولكن ما فعلوه كما قلت فى مـقالتى الأولى خلع الخلافة نفسها وعزلهـا عن حكومتها. وليس هذا أيضا عزل الخليفة عن حقوقه حزمًا واحتياطًا من الأمة فى شخص الخليفة، كيلا يستطيع إلى استعمال ما حازه من القدرة والنفوذ فى هوى نفسه غير مصالح الأمة، لأن ذلك الاحتمال يجرى أيضا فى المجلس الوطنى أو شخص مصطفى كمال ممن نقلت إليهم الحقوق المنتزعة عن الخليفة، فأى قوة تمنعهم من سوء استعمال القدرة المودعة إلى أيديهم، فإن كـان المانع رقابة الأمة فلتكن هى مانعة منه حال كـون القدرة باقية فى يد الخليفة.

هذا، ومن يخالفنى ملتزمًا بنصـرة الخليفة محمد وحيد الدين ومـتعصبًا له ضد عبد المجـيد فمنشأ غلطه التزامى بنصرة الخـلافة التى كان السلطان وحيد الديـن هو الذى ثبت فى الاحتفاظ بحقـوقها ولم يتنازل عنها إلى أن أيـقن الخطر عن نفسه فـبرح عـرشه وقصـره وبلده الذى ولد فيـه، ورضى أن يحرم نفسـه حظوظها ولم يرض أن يحرم الخـلافة حقوقها، بخـلاف عبد المجيد، فإنه صـالح الكماليين على تعطيل الخلافة لينالها فكان كالقـابض على الماء لم يحصل على غير البلل، وسار مثلا فى إضاعـة كرامة الخلافة بل إضاعتها بأرومتها، فلقد سن سنة سيئة عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

وجهاد السلطان وحيد الدين ضد مـبدأ الكماليين فى تجريد الخلافة عن السلطة وعدم استسلامـه إليهم محمود جدًا وبالغ إلى حد الغـاية من الإحسان، وهو غنى عن البـراءة والاعتذار من جهـة معاداته الكماليـين والاتحاديين، وإنما احتياجـه إلى ذلك من جهة أنه لم يراع معاداتهم حق رعايتـها متوجهًا إليهـا بكله متحاملا عليهـا بكلكله، فعاملهم معاملة من لم يستكمل سوء ظنه بهم وأبقى لاحتمال مجيىء الخير منهم بابًا مفتوحًا، فتركهم مسلطين على عباد الله المسلمين فـوق تسلطهم على غيرهم وأفات فـرصةإنقاذ البلاد والعبـاد من شرورهم وفتنهم مع كون تـلك الفرصة ثمينة جدًا لا يجود الزمان بمثلها ولا نتمنى أن يجود به، مندمجة فى ضمن مغلوبيتنا العظيمة فى الحرب الكبرى اندماج اليـسر فى العسر اللذين جـعلهما الله تعال بلطفـه قرينين، وجعل عظم أحدهمـا على قدر عظم الآخر، وللإنسـان فى ديارنا ألوان: فمن ظلوم منهوم لا يشـبع الدماء التى سفكهـا، ومن حليم يتجنب قتال القاتلين الظالمين حين ما ظفر عليهم مخافة أن يتشبه بهم، ثم ينهض الظالمون فيستمرون فى جناياتهم ويسفكون من دماء المظلومـين أضعاف ما اجتنب من دماء الظالمين، ويتكرر الحـال على الفريقين أى بدال الجدال بينهما مـثل السجال، وفى نتيجة كل دور يزداد الـظالمون قوة وغيرهم ضعفا، لما بيـنهما من فرق السيرة. فإذا كان من لا يظلم الناس يُظلم فما ظنك بمن يرحم من لا يرحم، ولقد أحسن القائل:

إن الذيـن نـسـوا بـرامـة عـــهــــدنا   ســـعــــدوا وأوفـــانـا به أشـــقـــانا

وذنوب السلطان وحيد الدين فى مسامحة الكماليين مما لا تعفوها له أرواح مظلوميهم فلئن عفت فيوشك أن لا تعفوها له روح الإسلام التى بغوا عليها وقد رام المسكين من فرط حسن نيته أن يحيط بكلا طريقى السياسة ويمكر الإنجليز فجرى معهم بالسلم والاعتدال وبعث مصطفى كمال حتى يعد فى الأناضول قوة تقاومهم على اقتراحاتهم فإن نجح طريق السلم فهـو طريقه، وإن نجح طريق المقاومة فهى طريقة من بعثه وواضعه فى ذلك وناجاه، فعـاقبه الإنجليز وعارضه فى أمر المكر فطلب عزل مصطفى كـمال من وظيفته واستعاده من الأناضول، والإنجليـز يومئذ محتل الآستانة عاصمة بلادنـا بطر بباكورة ظفره علينا فى الحرب الكبرى وسخطه المتـولد منها متفق الكلم مع حلفـائه فى ذلك، فتعلل السلطان وتبطأ مدة شـهرين حتى اضطر إلى تنفيذ ما اقترحوه عليه، فلم يستجبه مصطفى كمال، بل خرج عليه، والسلطان لم يكترث له =

كلماتى بتعريضات شخصية بعيدة عن حقيقة الأمر ونزاهة الفكر وغير متعلقة

= فكأنه كان لا يؤمن بصحة الخروج عليه، ويرجح أن يوجد فى الأناضول قوة عسكرية معدة لخدمة الوطن. ثم اقترح الإنجليز حل تلك القوة القائمة الجامحة وإزالتها حتى لا تقوم بأمرها الدول بجنودهم، بناء على أحكام هدنة (مندروس) وهى كانت تريد أن تمشى على الآستانة لطرد القوات الأجنبية المحتلة بها منها، وكانت وقتئذ لا تكاد تستطيعه، بل لإتمام قضية الخروج على السلطان، فتساهل فى التحامل عليها والاهتمام بنكايتها، والدليل على ذلك أن الحكم على مصطفى كمال بأنه عاص ما صدر رسميًا إلا بعد مبدأ عصيانه، وفى تلك المدة كم ولى الوزارة من يعامل مصطفى كمال باللطف واللين مثل على رضا باشا وصالح باشا، وفى تلك المدة أيضًا وقع هجوم مصطفى كمال على جنود اليونان المحتلة بأزمير فقط حتى هيجها فتوسعت فى الاستيلاء على بلاد الأناضول، وهو كل يوم يصول عليها ثم يرجع أمامها، وقليلا ما يلجئها إلى التقهقر، فصارت غاية هذا الجزر والمد المتدين أن خربت بلاد الأناضول وقراها واكتسحت أموالها وأنفسها ووصلت اليونان إلى باب أنقرة وظل نصف الأناضول تحت جنودها وفى ذلك الحين كان لليونان بسطة ومكانة واضحة فى الأناضول، كلفونا الدول معاهدة (سيفر) وهى شديدة فوق الطاقة تتضمن عقوبة علينا من جنايتين: الأولى دخولنا فى الحرب العامة، والثانية نقضنا لهدنة (مندروس) وإحداثنا حربًا لاحقة بالأولى المنقضية ثم كوننا مغلوبين فى كلتا الحربين. فلو لم يكن منا الدخول ف يالحرب العظمى الذى هو كسب يد الاتحاديين لما غُلبنا ولما خنعنا إلى هدنة (مندروس) الخاسرة المساعدة لاحتلال الآستانة والمبنى عليها احتلال أزمير. ولو لم يكن مصطفى كمال وحمله اليونان على التوسع فى داخل الأناضول لما شددت علينا معاهدة (سيفر) بتلك الدرجة. والرابطة بين الحلفاء لم تزل حتى ذلك الحين مصونة على شوائب الانحلال، سواء كانت الرابطة بين إنجليز وفرنسيس أو بينهما وبين اليونان، وفينزلوس مستقر فى مركز نفوذه عند محالفيه. ففى ذلك الموقف الذى رأى السلطان وحيد الدين أنه لا يحصل من دوام الحركات الكمالية غير الخسار على الدولة والأمة بازدياد تبعات الحرب وتضاعف المغلوبية فيها، أصدر عليهم الحكم الرسمى بخروجهم عن الطاعة وأمر بالتنكيل بهم ومع هذا لم يجر على مقتضاه بتمام الاهتمام ولا مدى الأيام، بل عاد بعد مدة قليلة إلى طريقة التساهل والتسامح فيهم لا سيما بعد طروء التغيير على سياسة الحلفاء مع اليونان وظهور آثار الحياة والمقاومة للكماليين أمامها، وكثيرًا ما ترقت الحال من المساهلة والمسامحة إلى درجة المعاضدة سرًا وعلانية. ومضى على ذلك سنتاه الأخيرتان المنتهيتان بمغادرته الإستانة، وفيهما وقع ما وقع من مساعى وزارة توفيق باشا على مرأى من الناس لنصرة مصطفى كمال على السلطان، ومع أنه الذى ولاه الوزارة وأبقاه فيها إلى أن لم يبق لنفسه إمكان البقاء فى الآستانة بعد ما شهد عاقبة الشهيد على كمال بك الفجيعة. فصفوة الكلام أن السلطان أراد أن يكيد الإنجليز بمصطفى كمال فتحول الحال فكاده الإنجليز مع مصطفى كمال، وهو لم يزل مقتنعًا ومعتقدًا بأنه يخضع لطاعته بعد زوال الملمة الأجنبية.

وأما مسامحته الكماليين سامحه الله فلو لم يشهد بها عليه شىء غير وزارة توفيق باشا لكان فيها كفاية وزيادة، وقد أقامه فيها سنتين كما قلنا بل أكثر، وفى تلك المدة كانت هيئة تلك الوزارة يسلون أنفسهم من الحكومة التى هى وديعة الله ووديعة الخليفة فى أعناقهم كما تسل الشعرة من العجين ويسلمونها بالتدريج إلى الكماليين الذين هم أعداء الله وأعداء الخليفة. والذى اشتغل بوظيفة المديرية العامة على البوليس فى زمن وزارة توفيق باشا وهو أميرلاى أسعد بك جعله الكماليون غداة استيلائهم على الآستانة واليًا لها مثوبة =

بجوهر المسألة التى تدور عليها رحى المناظرة من آثار العجز والإفحام. ومعظم أسلحتهم التى صالوا بها على شتوم غليظة ومفتريات، تقاصرت مع تطاولها عن البراهين المنطقية المودعة فى مقالى. فكأن هاجسهم الذى يوسوس فى صدورهم لا يزال يقول لهم لا تسمعوا للحق والغوا فيه لعلكم تغلبون. وهذه شنشنة أعرفها

= لنصرته فيها لهم على ضد حكومة السلطان عبد الحميد إلى أيدى بغاة السلانيك. ولا يكاد يتفق تكرر التاريخ بمثل هذا وبمساعدة من وقع عليه الاتفاق، لله در من عكس قضية (إذا جاء القضاء عمى البصر). **هذا ما نال الكماليين من السلطان وحيد الدين فى أواخر أمرهم وكم استفادوا من جاهه والانتساب إلى جنابه فى أوائل نهضتهم. ومن عادة الله تعالى فى الكماليين والاتحاديين أن يكون أول من ينتقم منه بهم من أحسن إليهم، كما أن المرحوم ناظم باشا الذى اغتالوه فى صفة الباب العالى** كان هو الذى سمح لهم بشفاعته وحمايته عند وزارة كامل باشا، **وكذلك كمال بك الشهيد الكبير المزق بأيديهم كل ممزق** كان ممن سبق وزارة فريد باشا إلى الاعتدال فى شأن الاتحاديين، وكان مصرًا فى عدم الرضى بسياسة القهر والقتل فى مقابلة جناياتهم حتى قتلوه بالخشب والأحجار وجازوه جزاء سنمار. **وإذا كان لكل غادر لواء يوم القيامة فهم أحقاء بأن يكونوا أعظم الغادرين لواء فى ذلك اليوم.** هذا، وإذا أمعنت النظر فيما حدث ببلادنا من الأذناب المترئسة والذئاب المفترسة، ثم رأيت مواقع الشرف الممهدة لها عند المصريين فلا عليك أن تعد من معجزات أحمد قوله:

أكلما اغتال عبد السوء سيده أو خانه فله فى مصر تمهيد

وعلى الكلام فى السلطان وحيد الدين أذكر مثالاً لتحريف الصحف الكمالية الحقائق عندما تكلموا فيه ليعتبر به المعتبر: وهو ما قرأته فى جريدة (أقشام) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٢٣ من احتجاج تلك الجريدة على الحكم الذى صدر فى عهد السلطان المشار إليه على الدكتور عبدالله جودت صاحب مجلة (الاجتهاد) بطلب السلطان بالذات. فذكرت (أقشام) التهمة المعزوة إليه بأنها كانت عبارة عن كتابة لفظ الحديث النبوى فى مجلته، **وكانت وزارة السلطان نهتها احترامًا بألفاظ الأحاديث وصيانة لها عن ورقات الجرائد التى ربما يستهين بها الناس ويستعملونها فى خاس الأعمال** - أصابت الوزارة فى هذا الفكر الاحتياطى أو أخطأت وأفرطت - ثم جرت (أقشام) انتقادها على ذلك ونددت الحكم الصادر على الدكتور المذكور ورأت المشى عليه اليوم مغايرًا لخطة الحكومة الجمهورية التى أسست لإبطال الأحكام اللائقة بالقرون الوسطى، والحال أن القضية التى حكتها (أقشام) جرت بفرق عظيم مما ذكرته: **وهى أن عبد الله جودت الذى هو من مشاهير السعاة اللادينية فى تركيا بحث فى مجلته عن غزوة بنى قريظة وشنع على حكم النبى ﷺ فيهم بقتل أسراهم تشنيعًا ثقيلاً. وإنى حاججته ورددت عليه كلامه بمقالة طويلة كتبتها فى جريدة (بيام صباح) ١٨ مارس ١٩٢٣ ثم طلب السلطان من الوزارة أن تؤاخذ بمادة قانون الجزاء الباحثة عن جرائم الطعن والهجاء على الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه.** وما نسيت (أقشام) كيف جرت القضية وما كادت تنساها مع كونها مصرحة فى الصحف بتفاصيلها ومناقشاتها العلمية، **ولكنه أمرتها نفسها الأمارة بالسوء بهذا التحريف البين تصغيراً لذنب عبد الله جودت فى أعين القراء حتى يحكموا بجور السلطان وحيد الدين عليه** ولم يكترث فضاحة الكذب لدى أناس كثيرين يعرفون حقيقة المسألة. وستنتقد بعد تمكن الإدارة اللادينية فى تركيا وتمام ارتكازها على أصل القضية غير محرفة، وتفصح عما تلوكه وتخفيه تحت لسانه من الإنكار على مجازاة الطاعنين فى الأنبياء عليهم السلام وإلحاقها بأحكام القرون الوسطى. (م. ص).

من إخوانها الذين إذا خاصموا فجروا. وقد كرروا حين كروا على ما تيسر لأقلامهم من مدح الكماليين بأنهم الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الإسلام وقدحنا بأننا خونة الوطن والدين، ساء ما يحكمون، وتحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم. وقد نبهت فى مقالاتى من قبل على بعض جهالات المصريين[1] فى المسائل المتعلقة بسياسة الأتراك مثل قضية الفتوى وتعيين من أفتاها فى ضد الكماليين مع كونها أعرف من أن يُجهل ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ [النجم: ٣٠].

وما أشبه عد موقفنا تلقاء البدعة الكمالية من جنس خيانة الوطن والدين بقوة فرعون لموسى ﷺ بعد قوله: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨]، ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، فكان من جواب موسى عليه السلام، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]. ففرعون يؤاخذ موسى بكفران واجبه لدى منشئه الذى ربى فيه وينسى تعبيد نفسه لبنى إسرائيل.

ثم إن الكتّاب من علماء مصر فى قضية الخلافة والسلطة التى أحدثها الكماليون، لا يزالون بعيدين عن إدراك لب المسألة فشرقوا وغربوا واتهموا وأنجدوا وجعلوا مباحثتها ذريعة لبسط علومهم الواسعة فى مباحث الإمامة والخلافة وتاريخ الخلفاء، كل ذلك يحوم حول الاعتذار عما فعله الكماليون كيلا يبقى مخالفًا لأصول الدين، فكأنه إن لم يوافق الدين فعلى الدين أن يوافقه طوعًا أو كرهًا وإلا

---

(١) يلاحظ القارئ الشكوى المرة من كتاب المصريين بسبب تأييدهم للكمالين وسوء الاستقبال الذى لقيه الشيخ مصطفى صبرى. ولكن السبب الحقيقى يرجع إلى عاملين:

الأول: خضوع المصريين - كغيرهم من مسلمى العالم حينذاك - لتأثير النصر العسكرى الذى أحرزه مصطفى كمال على اليونان، فظنوا أنه سيعيد مجد المسلمين من جديد وينقذهم من أعدائهم الغزاة كالإنجليز والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم من أمم الغرب التى ذاق منها العالم الإسلامى ويلات الاستعمار. ولكن عندما قام أتاتورك بإلغاء الخلافة، ظهرت موجة عارمة من الغضب الشديد عليه احتجاجًا واستنكارًا لفعلته.

الثانى: قيام بعض الكتاب من عملاء الإنجليز بمصر بكتابة مقالات ضد الشيخ مصطفى فى الصحف المعروفة بولائها للمستعر، كالمقطم والمقتطف.

صار حال الدين كما قال الشيخ يوسف الدجوى، من أكابر علماء الأزهر، بعد أن لم يُبق معذرة ولا ممسكًا فى دين الإسلام من ناوأ مصطفى كمال كالسلطان وحيد الدين الذى اتهمه ببيع البلاد وإظهار الفساد وإزالة مجد الإسلام وأشياعه: «أما أن نسلك طرائق سعادتنا حتى نكون أرقى الأمم ونقضى على كل من غش وخان وناوأ المجاهدين فى سبيل إعلاء الوطن والدين، وإما أن نطرح هذا الدين الذى يؤخرنا ويجعلنا وراء الأمم جمعاء». وبالنظر إلى كون مراد الشيخ ممن جاهد فى سبيل إعلاء الدين، مصطفى كمال وأعوانه، وممن غش وخان السلطان وحيد الدين وإيانا سائر المخالفين للكماليين، فيكون معنى كلامه خلاصةً: «إما أن يعترف هذا الدين بل يأمرنا بالحب والتعظيم لمصطفى كمال، وبالحقد والنقد على مخالفيه، وإما أن نطرح الدين» ومفاد هذه القضية المنفصلة أن ثقته بطيب مصطفى كمال وصلاحه وخبثنا وفسادنا فوق ثقته بالدين، كأنه يرتاب فى دينه ولا يرتاب فى مصطفى كمال[1] نعم إن كان ما رأى الله تعالى من دين الإسلام ومن جاهد فى سبيل إعلائه ومن غش وخان عين ما رآه الشيخ، فلزمنا أن نحكم بتلك القضية

(١) كان خيرًا لهذا الرجل الكفيف لو كف عن مثل هذا الحكم وعن محاكمة الدين وموازنته بأحد ملاحدة الظالمين. ثم رضى الله عن الفقهاء. حيث عنونوا الشهيد فى بابه الذى أفردوه لبيان أحكامه بالشهيد الحكمى ولم يعنونوا بالشهيد الحقيقى معللين ذلك بقولهم: «الله يعلم من يجاهد فى سبيله» انظر إلى حزمهم فى حكمهم وجراة الرجل الذى هرف وأسرف فى إحسان ظنه وإسائته كل الإسراف، وتخيل الفكرة الإسلامية فيمن لم يرضها قط، انظر قول السيد الرشيد رضا فى كتابه الذى سبق ذكره عندما بحث فى حال المتفرنجين: «وحزبهم قوى ومنظم فى الترك وغير منظم فى مصر وضعيف فى مثل سورية والعراق والهند، ورأيه أنه يجب إلغاء منصب الخلافة الإسلامية من الدولة وإضعاف الدين الإسلامى فى الأمة، واتخاذ جميع الوسائل لاستبدال الرابطة الجنسية والوطنية بالرابطة الدينية الإسلامية، والترك من هؤلاء أشد خصوم إقامة الإمامة الصحيحة فى الدولة التركية وقد بثت جمعياتهم الدعوة فى الأناضول مهد النعرة الإسلامية، إلى العصبية العمية بالأساليب التى لا يشعر الجمهور بالغرض منها، كان التركى هنالك إذا سئل عن جنسه قال: مسلم الحمد لله، وبذلك يمتاز عن الرومى والأرمنى. وأما الآن فصار يجيب بأنه تركى. وكان لا يفهم من وجوب الخدمة العسكرية إلا طاعة خليفته وسلطانه فى الجهاد فى سبيل الله فبثت فيه فكرة القتال فى سبيل الترك لمجد الترك، وقد اطلعنا فى هذه الأيام على قضية (قميص النار) للكاتبة الإسرائيلية النسب التركية السياسة والمذهب (خالدة أديب) وهى يهودية وزير المعارف فى حكومة أنقرة، وقد أنشأتها لبيان كنه الحركة الوطنية فى الأناضول التى أنشئت لمقاومة سلطة الآستانة وإخراج اليونان من البلاد وتأمين استقلالها مصورة لما ذكرنا، لم نر فيها كلمة تدل فكرة الجهاد الإسلامى ولا الروح الدينى الذى كنا نعهد».

(م. ص)

المنفصلة التى بنى طرفيها كما شاء ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وإنى أسلم لعلماء مصر كل ما ذكروا فى مقالاتهم المروجة لصنيع مصطفى كمال وكل ما ذكره صاحب الكتاب الصادر فى أنقرة من الأحكام الفقهية والوقائع التاريخية المترقية إلى صدر الإسلام، وإن السلطة حق الأمة إن شاءوا أعطوها لواحد معين أو جماعة معينة وإن شاءوا اعطوا تمامها أو بعضًا منها دون بعض، وأن السلطان محمد وحيد الدين لم يكن جامعًا لشرائط الإمامة[1] وكذا الكثير من السلاطين العثمانية بل الأموية، والعباسية أيضًا، وأن الخلافة كما يصح أن يتقلدها الملوك والسلاطين يصح أن يتقلدها من يرأس جمهور المسلمين، حتى أن مصطفى كمال لو كان حائزًا لأول شروط الإمامة وهو التدين بدين الإسلام ولم يكن من أعدائه الذين يسعون فى إلغائه تصح إمامته وخلافته، وقد أخذت الأقلام التركية تتوجه إلى هذه الغاية كما يظهر من مطالعة الكتاب الأنقروى المنشأ المجهول النسب. وإن شئت قلت مع مؤلف ذلك الكتاب: إن الخلافة يجب أن تهمل وأنها انقطعت منذ أعصار كثيرة، والخلفاء الذين نعرفهم كلهم خلفاء صوريون» فصارت النتيجة أن الخلافة لا حقيقة لها ولا أهمية، كأنها خرافة من الخرافات، ولا أدرى ماذا يصير على هذا موقف عبد المجيد القريب العهد جدًا بالمساعى المصروفة لتأييده. وها أنا أرخيت العنان لتسليم جميع ما ذكره هذا وهؤلاء وتصديقه، ولكنى أقول لك أيها المخاطب المتبصر المتفكر: ما السبب الذى أفضى إلى تجريد الخلافة عن السلطة أولاً ثم إهمالها وإبطالها بالكلية، وأية حاجة مست إلى تلك الفعال الموجبة لأنواع القيل والقال حتى سالت أودية بأعناق أهل السباق ذوى العلوم المستفيضة فى أنحاء الفقه الأكبر والأصغر وتاريخ الإسلام؟ وجل أسفى

---

(١) وفعلاً اقترح عليه (رءوف) - وكان من أعوانه ورئيس الوزارة، ولفيف من رجال السياسة - تكوين حكومة واحدة يصبح فيها السلطان ملكًا دستوريًا ويصير مصطفى كمال رئيسا لوزارة. لكنه أخفى نواياه الحقيقية عن محدثيه مقدمى الاقتراح، فلم يكن يرغب فى أن يكون رئيسًا لوزارة تخضع لسلطان دستورى، وإنما يرى أن تذهب السلطنة والخلافة وتنشأ جمهورية يستطيع فى ظلها أن ينصب حاكمًا مطلقًا على البلاد (ارمسترونج، مصطفى كمال ص ١٨٩/ ١٩٠): أما قوله (حتى إن مصطفى كمال لو كان حائزًا على أول شروط الإمامة وهو التدين بدين الإسلام ولم يكن من أعدائه... إلخ..) فهو يشير إلى عرقه الدونمى اليهودى.

على أن الباحثين سكارى، بعضهم يهوى أبطال الشرق، والأذن تعشق قبل العين أحيانًا، بعضهم يسكر التعمق العلمى فى مسألة مهمة دينية وسياسية وتاريخية، ولا يدرى غير مؤلف الكتاب الأنقروى أصل هذا الشغل الشاغل على مثال ما قاله بعض العارفين لواحد ممن يتفانى فى أوراد طريقته الصوفية: «شغلك الذكر عن المذكور» فيا أيها السائرون فى مجرى الكلام كأنكم سائرون فى المنام، ألهاكم التكاثر بما تعملون، فأين تذهبون، وقد سبق السيف العزل وتتقدم على الفتيا العمل؟ مع أنى ألفت أنظار العناية فى مقالتى التى كتبتها على المقطم والأهرام قبل هذا بسنة إلى أصل هذا الشغل الشاغل ومنشئه السائق إليه، وسألت الباحثين الخائضين فى أعماق التفحص لتوفيق الحادثة للشرع أو تطبيقها على مثال[1] سبق فى ماضى الإسلام، **وقلت لهم أخبرونى أولاً أية حاجة أو مصلحة دينية أو قومية ساقت مصطفى كمال إلى الفصل بين الخلافة والسلطة، أكان هذا غاية فتح أزمير أو مقدمة توقفت عليها هزيمة جيوش اليونان أو الغلبة على وفود مؤتمر (لوزان)؟ فما أجابنى غير صدى ندائى. وألفت الأنظار فيها أيضًا إلى أن هذا الصنيع ليس عبارة عن الاعتداء على أشخاص الخلفاء لإزالة فسادهم على ما ادعوه، لأن فساد الأشخاص طريق إزالته تبديل المصلحين بالمفسدين، وقد عزل خليفة السوء (على زعمهم) وأقيم الخليفة المحمود شخصه، فأى حجة بعد عزل الشخص إلى عزل الخلافة عن منصب حكومتها واتخاذ الخليفة والخلافة ظهريين تركهما فى الآستانة غير المصون محلها فى اعتقادهم، حتى لم يروها جديرة لأن تتخذ عاصمة،** فهل لا يلزم فى مقر الخلافة العصمة التى تلزم فى مقر الحكومة، كما قال العلامة السيد رشيد رضا، ولكن السيد المشار إليه مع كونه من بين علماء مصر الذين خاضوا فى تدقيق هذا البحث وحيداً فى الاطلاع على طباع الحكومة التركية الحديثة والتنبه على خططهم منذ سنين كيف لم ينتبه لحل هذه العقدة التى أبداها نفسه أو صفح عن تقريعهم به، وها أنا أقول: لا تلزم العصمة فى مقر الخلافة والخليفة عندهم لأنهم ملتزمون إهمالهما وإبطالهما ولهذا كان عندى ما سألهم السيد المشار إليه من إيتاء الخلافة

---

(١) حقًا إنها حادثة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الإسلام!

ويبدو الشيخ منطقيًا فى تقديمه الحجة تلو الأخرى فى بطلان ما فعلوه كما هو ظاهر فى السياق، لا سيما مطالبته التمييز بين الأشخاص والنظام، وتساؤله: (فأى حاجة بعد عزل الشخص إلى عزل الخلافة؟).

حقها ومنصبها المشروع - ومع أن ما أراده من حقها المشروع فوق ما انتزعوه منها- هدر أو عبث لا يجوز صدور مثله عن مثله. وقد ذكر نفسه فى كتابه أن المتفرنجين الذين قسمهم إلى حزب قوى منظم فى الترك وغير منظم فى مصر وضعيف فى مثل سوريا والعراق، أعداء الديانة والخلافة، وأن عداوتهم أشد من عداوة غير المسلمين. وليت شعرى كيف خفى على فراسة الشيخ العلامة أن الذين مسكوا بزمام الحكومة التركية من حزبى الاتحاديين والكماليين أولئك المتفرنجون المنظمون الأقوياء الأشداء العدواة للديانة والخلافة، وفى رئاستهم الآن بطل الشرق بطل الأبطال مصطفى كمال وقد جرى على بطالته فى خطة عدواته؟

وبعدما استثنيت صاحب المنار فكل من كتب وأفتى فى مسألة الخلافة من علماء مصر كان خبطه فى تطبيق الحادثة لما أسندت إليه فى الدين أو التاريخ أشد من خبط عشواء، كأن بطل الشرق شن بها على علومهم وعقولهم غارة شعواء، والآيات والأحاديث التى اشتملت عليها مقالاتهم لتصيرن وبالاً عليهم لما حرفوا الكلم عن مواضعه واستعانوا به فى ترويج المعصية، بل اللادينية، ولو من حيث لا يشعرون لكونه فى محل لا يعذر فيه عدم الشعور، ولزوم إخراج الحكومة من ربقة الدين ونفوذه لتفريق الحكومة عن الخلافة لتفريق الدنيا عن الدين لزوم بيّن لا يخلو عن معنى الالتزام. ولعمرى أن المسألة كانت جلية[1] بحيث لا تخفى لبساطتها على عامة المسلمين، لكن كثيراً من الذين جلسوا مواقع العلم لبّسوا الأمر عليهم، وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم وليسألن يوم القيامة عما كانوا يعملون. ولو تفكروا لوجدوا لهم عبرة وعظة فى لسان حال العلماء بالآستانة وهم فى محل الحادثة حيث لم يزالوا ساكتين، ما شهد لمصطفى كمال فى هذه المسألة أحد من المعروفين فيها بعلم الدين، خلا صاحب الكتاب الذى أُعد له طريق الرجعة والبراءة عند الناس، وخلا شرذمة من جهلة المداهنين. وكنت فى مقالتى المبحوث عنها مراراً دعوت على المصريين المصرين فى مشايعة مصطفى كمال والمسرفين[2]

---

(١) حرص المؤلف منذ البداية على المجاهرة بأن ما فعله الكماليون مخالف للشرع الإسلامى، وهذا أمر بديهى غنى عن البحث والمناظرة، ولا يحتاج إلى إثبات، ولكنه عندما وجد التباسًا عند الكثيرين، اضطر إلى الشرح والتوضيح كما نرى.

(٢) كان ميل المصريين لمصطفى كمال فى البداية مستمدًا من الرابطة الدينية التى ربطتهم بدولة الخلافة الإسلامية، فقد امتلأت قلوبهم حزنًا لمصير الآستانة - دار الخلافة - وقد اقتسمها الإنجليز والفرنسيون =

فى إحسان الظن به وإساءته فيمن خالفه - كما أنهم كانوا كذلك فى شأن رجال الاتحاديين - أن يسلط الله عليهم أو يحشرهم معه فى الآخرة، ولو سألت الله فى كتابى هذا أن يبتليهم بمثل ما راق فى نظرهم من حال بلادنا فيجعل مصرهم فى عهد استقلاله وحريته مغرم ومغنم حزب أفرنجى الاعتقاد بلشفى الاستبداد، حزب الأحمرين الدم والذهب، فيتغلب ويلعب بأموالهم وأنفسهم ودينهم ولسان دينهم وشعائرهم وحريتهم واجتهادهم وانتخابهم، يقعد لهم صراطهم المستقيم فينزع عنهم لباسهم ويذيقهم لباس الجوع والخوف، يغشهم فى مصالحهم بأنواع المضار ويمكرهم مكر الليل والنهار، ولا يفكهم من نار الوغى إلى نار القرى، بل إلى نيران حريق تكسح المدن والقرى، حتى يجعل أوطانهم كالعهن المنفوش عاليها سافلها ويجعل من لا يتبعهم كالفراش المبثوت كأن لم يغنوا فيها، ويجعل مع ذلك وزر جميع ما فعله عليهم، ويرمى كل طائفة بسلاحها الخاص بها فيقرف أحفظ الناس لدينه بخيانة الدين وأعف الناس فى معاملاته ببيع الوطن، والحال أن دين الشعب تحت قدمه وثمن الوطن فى جيبه، وجيب من قرف عليه كفؤاد أم موسى فارغًا من ثمن ما ملكت يداه قديمًا وغصبه القارف القاذف فضلاً عن ثمن المبيع،

= والطليان، ثم استيقظ الأمل فى قلوبهم حينما علموا بثورة الأتراك فى الأناضول على قوات الاحتلال، وتعلقت الآمال بأتاتورك لقيادته المتمردين فى قتال يائس مع اليونان الذين انتشروا فى قرى أزمير يدمرون كل ما يصل إلى أيديهم ولا يرعون لشىء حرمة، وكان ابتهاج المصريين بانتصار الترك بقيادة مصطفى كمال إنما كان من وجهة نظر إسلامية خالصة. وعندما أعلن الجمهورية بعد ذلك واتخذ (أنقرة) عاصمة لها مكتفيًا بإرسال ممثل لحكومة (أنقرة) الجمهورية لدى (الخليفة) فى (الآستانة)، حينئذ تباين مذاهب الناس فى هذا الانقلاب، ولكن كثرتهم أيدت مصطفى كمال ورجت من ورائه الخير للمسلمين.

وعندما فاجأهم بإلغاء الخلافة وظهرت حقيقة نواياه، تحول التأييد إلى هجوم عنيف فقد أصبح العالم الإسلامى للمرة الأولى - منذ وفاة الرسول ﷺ - بلا خلافة، فأخذ الذين ناصروا مصطفى كمال بالأمس وأحسنوا به الظن، يعتذرون عما ساقوا إليه من مدح ويبرءون من صنيعه، ويبالغون فى ذمة، عندما تأكدوا من انحرافه.

ومن أحسن ما كُتب فى تصوير هذا الانحراف - كما يرى الأستاذ محمد محمد حسين - مقال لمصطفى صادق الرافعى، نقتبس منه سطوراً تصور وقع المأساة، قال **(وكانت هذه المعاملة الإسلامية الكريمة من هذا الطاغية - يقصد قبل انكشاف حقيقته - هى بعينها ربا اللفافة اليهودية فى مخه - مشيراً إلى ما أشيع وقتذاك من أن فيه عرقًا يهوديًا - تصلح بإقراض مائة وفيها نية الخراب بستين فى المائة، فإنه ما كاد يتمكن من الناس ويعرف إقبالهم عليه وثقتهم به، حتى طلبت اللفافة اليهودية رأس المال والربا!!).**

(د. محمد حسين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢ ص ٤١)..

إلى آخر ما جرى فى بلادنا وأجرى الدموع وفرّق الجموع وما لم يسمع منه أكثر من المسموع، فلو سألت الله فى المصريين مثل ذلك لكان المصاب ومن وقع عليه العذاب خيارهم الأبرياء على مقتضى قضية المماثلة، فلم يشفنى دعائى من داء الاستياء ولم يكفنى مجازاة المصريين جراء الافتراء (فإذا رميت يصيبنى سهم). وإذا تلقينا (خاصة) فى قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. وارداً على النفى، وجدنا فى الآية الكريمة تصوير هذه الحالة المفجعة، وإن كان التبادر عكس ذلك أعنى كون النفى وارداً على القيد.

ثم إنى يغلب علىّ الضحك عندما رأيت العلماء المصريين يكررون البحث عن استبداد الخلفاء وتغلبهم[1] على الناس ويجتهدون بذلك فى إثبات الحق لمصطفى كمال فيما فعله من تغيير أمر الخلافة، مع أنه ما تغلب خليفة حق بعد المغفور له عبد الحميد، إنما وقع التغلب بعده على الخلفاء حتى عم هذا التغلب عبد الحميد أيضًا فى منتهى خلافته. ولقد انضم إلى التغلب المتطاول على الخلفاء مفتريات تثلبهم وتستهين بهم، وشارك المفترين من تكلم فى مسألة الخلافة من علماء مصر رجمًا بالغيب فى معصية الخلفاء وإيمانًا بالغيب فى طاعة المتغلبين الجدد مثل مصطفى كمال وأسلافه، **وأولئك الخلفاء على علاتهم وخطيئاتهم بالنسبة إلى هؤلاء الفجار من صلحاء الناس لا أقل من أن ينزلوا فى عداد العصاة المؤمنين.**

وماذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

ومن المضحكات قول الدكتور المصرى (حسين همت) الذى بحث عنى وعن مصطفى كمال فيما كتبه على المقطم بالعدد الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

---

(١) يصف الأستاذ أنور الجندى هذا الاتجاه السائد إلى الآن بقوله:

(لقد تأثرنا فى مصر والشرق فى كتبنا المدرسية وأبحاثنا التاريخية بوجهة النظر الغربية تجاه الدولة العثمانية، وهى وجهة خاصة للغربيين، نتيجة للتوسع التركى العثمانى فى أوربا، والمقاومة التى عرفتها مناطق البلقان وغيرها فى القرن التاسع عشر، وقد نقل الاستعمار البريطانى فى مصر، والفرنسى فى سوريا، وجهة النظر هذه إلى كتب التاريخ التى تدرس فى مدارسنا وجامعاتنا، كما تأثر بها بعض مؤرخينا متابعة للنظرة الغربية، أو تحت تأثير الدعوات الإقليمية كالفرعونية والفينيقية. غير أن هذه النظرة تعمقت من بعد وبلغت أقصى غاياتها فى تجاوز الحقيقة، على أثر ظهور الصحافة العربية التى حررها وأخرجها اللبنانيون المارون خريجو معاهد الإرساليات وأصحاب العداء الواضح للدولة العثمانية).

(مقال، قضية الدولة العثمانية مجلة الاعتصام العدد العاشر ربيع الآخر ١٣٩٤ هـ/ مايو ١٩٧٤ م).

«رجل خدم الدولة والدين وأنقذ الشرع الذى ظن مصطفى صبرى أنه محصور فى شخص السلطان المخلوع وأتباعه لأنه جهل أن العالم يسير خطوات واسعة نحو الديمقراطية الصحيحة. . إذا كان يجهل حقيقة الأحوال[1] فى العالم فليرجع إلى روسيا ويرى كيف ألقى القيصر إلى النار، وكيف نبذ الألمان الإمبراطور وكيف يهدد الإسبان ملكهم، وما ذاك إلا لأن هذه الأمم ملت حكم الفرد المضر الاستبدادى الذى كان فيه هؤلاء القياصرة العظام يمثلون دور من يستمد سلطته من الإله» وأقول للرجل إن كنت رأيت بى جهلاً فهو مما عفت حتى غثت نفسى من علومكم الحولاء التى تزين لكم مثل ما جرى فى الروسية البلشفية وتريكم الأشياء على غير ما هى عليه، وإذا سلب الله عقول أمة يظهر من بينهم أمثالكم ممن ينفرهم عن الذين يستمدون سلطتهم من الإله ويدعوهم إلى الذين يستمدون سلطتهم من الشيطان ثقة بألفاظ الكذابين الذين يعدون الديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الأولى، ولا يميز من المعنى الديمقراطية التى أتت خالصة من قبل الأمة من مموهة تقسرهم عليها سيوف الجيش التى ليس من شأنها التدخل فى السياسيات. وبعد ذلك كله يغالى فى حماقته ويغبط الروسيين فى الإدارة البلشفية التى هى أولى اثنتين من أعظم فتن الدنيا الحديثة. وثانيتهما الفتنة الكمالية والاتحادية. وماذا أقول أنا فليجعل الله لمصرهم نصيبًا من أحوال مغبوطيه. وقد كشفت عن ماهية الديمقراطية الكمالية فى غير هذا الموضع من هذا الكتاب.

ومن المضحكات تصديق المصريين وثقتهم بصحة وجدية ما سنه الكماليون من قانون منع المسكرات ظانين أن ذلك وقع منهم لوجه الله أو لمصلحة الأمة وعادّية من محاسنهم ومناقبهم، مع أنهم نهوا أن يبيع الكؤل من شاء من الناس ليكونوا هم البائعين فيختص ربحها بهم وهو عظيم جداً. وكثير ممن فى تركيا يعلم اشتغال بعض أعضاء المجلس

---

(١) أثبت المؤلف أنه - على العكس - يعلم حقيقة الأحوال فى العالم آنذاك، فلم تخدعه الألفاظ الرنانة والدعايات الكاذبة عن الديمقراطية أو حرية الشعوب والعمل بمقتضى إرادتها التى أعلنها الكماليون، حيث وقف بنفسه على أن هذه الديماجوجية تختفى وراءها أقسى صور الحكم المطلق، فهم - على حد قوله - يعدون بالديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الأولى - ويتخذون من الجيوش أداة للحكم بينما ليس من مهامها إدارة الشئون السياسية.

لقد سبق الشيخ مصطفى عصره بمثل هذا الرأى، وكأنه يضع يده على علل بعض الأزمات السياسية المعاصرة فى دول العالم الثالث.

الوطنى بهذه التجارة واتخاذ بيوتهم معامل المسكرات ومخازنها. وكذا يعلم كل من فى تركيا أن مصطفى كمال أشهر مدمنى الخمر، لا يمر عليه وعلى أصحابه وأحبابه وماسطيه يوم وليلة بلا مسكر(١).

ومن المضحكات الأليمة واللئيمة ما كتبه بعض صحفهم يصور الجمهورية التركية بما هو آية وغاية من الغفلة والحماقة ولا يكاد يصدر مثله من غير المصريين، يقول:

«فاز أنصار التجدد فى أنقرة ونودى بالجمهورية التركية فأصبح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ علمًا من الأعلام ويومًا من الأيام المشهورة فى تاريخ الشرق والترك والإسلام، ففيه نودى بالجمهورية الشرقية المسلمة الأولى وفيه أعيد الحكم شوريًا ديمقراطيًا كما بدأه الإسلام من قبل بعد انقضاء ألف وثلاثمائة سنة وسنة واحدة فمحا يوم أنقرة يوم صفين ونقض مصطفى كمال ما أسسه ابن أبى سفيان، فأعاد الأمر شورى بعد أن جعله ذاك عضوضًا»(٢).

ولابد للإنسان فى رؤية التقلب التركى بهذا الشكل أن يبتلى بالعمى المصرى من حيث البصر والبصيرة، ونحن نتأدب ونستحيى أن نوازن رئيس الجمهورية التركى بالخلفاء الراشدين، وهو الذى ألغى الحكومة الإسلامية فى تركيا، ولا نقول ذلك بالنظر إلى شكل الجمهورية ولا إلى شكل ما تقدمها، بل النظر إلى معنى الإسلام وروحه، وفضلاً عن الجمهورية الإسلامية فى عصرها الذهبى فإن هذه الجمهورية لا تعدل الجمهورية الأفرنجية فى جدتها وإخلاصها وابتنائها على آراء شعوبها ثم إنا

---

(١) يقول أرمسترونج (فقد عاودته آلام كليتيه وصارت تهاجمه بلا انقطاع فيغالبها بالإفراط فى الخمر) ص٢١١.

(٢) يذكرنا هذا الإعلان بالحملات الإعلامية الطنانة، المحشوة بالأكاذيب والأغلاط لتخفى وراءها الحقائق، وتمهد لقرارات مصيرية ضد الشعوب ومصالحها وعقائدها، ويكفى قراءة تعليق الشيخ مصطفى صبرى عليها ليتضح لنا تعمد التزوير التاريخى وتشويه الحقائق والتمسح بالإسلام وأمجاده لإخفاء حقيقة النوايا المعادية للإسلام نفسه، وقد تجرأ أتاتورك على ما لم يجرؤ عليه حاكم قبله أو حتى مجرد التفكير فيه، إذ يروى لنا الأستاذ مصطفى السعدنى أنه عندما كان قنصلاً فى استانبول عام ١٩٥٢ - **علم أن مصطفى كمال كان يفكر جديًا فى أن يلغى الدين الإسلامى وأن يجعل الديانة المسيحية ديانة الدولة التركية، ولكن بعض أعوانه حذروه من مغبة ذلك الإجراء الخطير!!**

(مصطفى السعدنى: الفكر الصهيونى والسياسة اليهودية ص ٢١٦/٢١٧. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة يناير ١٩٧١ م).

نستحى أيضًا أن نعدل رئيس الجمهور التركى بأدنى قلامة ظفر لابن أبى سفيان، لا فى الروية ولا فى العدالة، ولا فى الاحترام بكرامة الأمة وحريتها، مع كون هذا رئيس الحكومة الجمهورية الديمقراطية فى الكلام، وكون ذلك رئيس الحكومة المطلقة وصاحب الملك العضوض، وهو الذى أوصى عند موته أن يوضع فى عينيه من قلامة أظفار النبى ﷺ التى كان يدخرها ويدفن معها، وهذا الرئيس لو وقع فى يده رسول الله ﷺ حيًا لهم بأن يقتلع أظفاره!!.

وقد اتبع هذه العماية المصرية أمير شعرائهم شوقى بك حيث قال فى قصيدته التى عنونها بقوله «الآستانة تعزل وأنقرة تكلل»:

إن الذين توارثوك على الهوى ... بعد ابن هند طالما كذبوك (١)

والخطاب للخلافة، فكان الخلفاء صدقوا الخلافة فى نصف نصف عصر من ثلاثة عشر عصرًا ونصف عصر، ثم كذبوها فى مدة تبلغ أضعاف ما صدقوها فيه بخمسين، حتى جاء مصطفى كمال فصدقها مرة ثانية. فإذن ما يعبر عنه تاريخ الإسلام، فاثنان من مائة جزء منه صادقان وثمانية وتسعون منه مملوءة بالكذب، ثم استؤنف الصدق بمصطفى كمال، وهو الذى ألغى الخلافة حيث أخلاها عن العمل لئلا يختلط الدين بالدنيا ولا يكون له سلطة عليها. وليت شعرى أن الحديث النبوى الذى أشار إلى تغير صفوة الخلافة بعد ثلاثين سنة، لماذا ترك الإشارة إلى

---

(١) وذلك عندما كان شوقى مخدوعًا كغيره من المسلمين - كما بينا آنفًا - حيث كان يظن أنه ينتصر للإسلام، وذلك فى مثل قوله:

الله أكبر كم فى الفتح من عجب ... يا خالد الترك جدد خالد العرب

فلما ظهرت الحقيقة، بكى الخلافة كما فعل المسلمون، وقال فى قصيدته التى مطلعها:

عادت أغانى العرس رجع نواح ... ونعيت بين معالم الأفراح
كفنت فى ليل الزفاف بثوبه ... ودفنت عند تبلج الإصباح
ضجت عليك مآذن ومنابر ... وبكت عليك ممالك ونواح
الهند والهة ومصر حزينة ... تبكى عليك بدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس ... أمحا من الأرض الخلافة ماح

(د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) و(فتحى رضوان: مصطفى كامل ص ٢٤٦ (اقرأ) العدد ٣٩٠/ ١٩٧٤م دار المعارف).

هذا الاستئناف بعد ثلثمائة سنين. وعندنا إن كان بعد الثلاثين بدأ الملك العضوض فعهد مصطفى كمال مبدأ الملك العقور.

ومضحكات المصريين المناقضة لحقائق الوقائع كثيرة لا تحصى (١) حتى لم يخل

---

(١) ومن العجائب أن هذه المضحكات تقع من المصريين عن غيرة وحمية ووفاء منهم للأتراك، بناء على كونهم دولة الخلافة، لكن تلك الحمية جاهلية بتمام معنى لفظة الجهالة، ألا تراهم يؤيدونهم حتى فى إلغاء دولة الخلافة وقلبها إلى الدولة اللادينية. ثم إنهم على حفظ العهد والوفاء للترك ماذا يريدون بالترك، هل هو من يتكلم بالإضافة إلى الترك ويجيد فى صنعة الدعاية إلى اسمه وإن كانت تلك الدعاية لنفس الداعى ونفس الداعى بالنسبة إلى الترك والإسلام، أو كان متغلبًا على الأتراك لا بالمعنى المعتاد للتغلب بل بالتغلب الذى يثير الفتنة على دينهم وأموالهم وأنفسهم، ويكون أعظم مضاره وأدومها عليهم من بين الأقوام الذين مازجوهم وعايشوهم لا مكان قطع علاقة السائرين عن المتغلبين بصورة ما، ولهذا نجد الأتراك أفقر وأخسر من الشعوب التى افترقن منهم فى نتيجة سنى الحروب مع كون تلك الشعوب فى الأكثر على الثغور التى جرت الحرب بساحتها. وتغلب الأدعياء على الأحقاء والتباسهم بهم صار آفة على الترك أى آفة، فمن سخط من جنايات الأدعياء يلعن الترك على الإطلاق، فلما يتحمل كلفة التمييز بين الجناة وأضدادهم أو يصب فى تمييزه، ومن دام على غيرة الترك ومحبته يجعل غيرته وقفًا على الأدعياء وعونًا لهم فى كل فعالهم ولو كان فعالهم ويلا للترك نفسه.

وقد رأيت مقالة فى جريدة (الرأى العام) البيروتية الغراء لصاحبها الفاضل وتبعه صاحب جريدة (البرق) الغراء فى معاتبة أبناء العرب الذين لا ينتهون عن محبة الأتراك بعدما ازوروا عن الجامعة الإسلامية وعوضوا بها الجامعة الطورانية حتى اجتهدوا فى إقامة أحاكمها وشعائرها مقام الأحكام الإسلامية وشعائرها، لكنى أعيذ هاتين الجريدتين وصاحبيهما الفاضلين أن يقعا فى الغلط ويأخذ الأمة التركية البريئة المسكينة بذنوب الاتحادين والكماليين، وحسبها ما قاسته منهم ولاتزال تقاسيه من أنواع المصائب والدواهى القاضية على دينهم ودنياهم. فارحما مصابهم الذى ما أصيبت بمثله أمة من الأمم ولا تحثوا الملح على جرحائهم، فإن أنقذها الله وفيها حشاشة نفس بقيت قبل أن اجهزوا عليها فتجدانها على العهد القديم من محبة إخوانها المسلمين ما خانته وما نكثته وهى تلعن الخائنين والناكثين قبل ما تلعنان وفوق ما تلعنان، وها أنا واحد من تلك الأمة ومثال حى: جاهدتهم قبلكما وجاهدت من يتعصب لهم من إخوانكما بالعصبية العمياء قبلكما حتى انتقضنى واحد منهم فى جريدته بأنى أريد التقرب إلى غير جنسى، فأنتما تلومان الأتراك على صدودهم واجتنابهم وهو يلومنى على اقترابى، مع أنه هو الذى أراد أن يقترب إلى غير جنسه وملته إن كان هو مسلمًا، لأن الذين تعصب لهم رفضوا الإسلام منذ زمان. وأما أنا فلا أفهم من دعاوى الجنسية شيئًا يرتاح له قلبى ويلتذ به فى أية جنسية كانت، وما هجرت جنسى وما صرمت قومى الأتراك المسلمين وإنما صرمت فئة بغت عليهم وعلى الخلافة الإسلامية وأحيت اللادينية على الإيمان والجنسية فى الإسلام، فإن فعلت العرب كذلك وفضلت جنسيتها على إسلامها فسأصرمهم أيضًا.

ثم إن رأس الخطأ الذى يسوق اليوم بعض إخواننا العرب (*) إلى قلى الترك بأمتها ورمتها غلطهم =

(*) ونلاحظ أنه يدعو إخوانه العرب للتمييز بين الشعب التركى المسلم الحريص على إسلامه وبين الاتحاديين والكماليين، فإن هذا الشعب يعانى - مع إخوانه العرب - من أنواع المصائب والدواهى القاضية على دينه ودنياه، ويبدئ دهشته - وهو محق - لأنه عندما جاهدهم اتهم بأنه يريد التقرب إلى غير جنسه، فلا ينبغى إذن على العرب أن يخلطوا بين الشعب =

منها السيد رشيد رضا أيضًا مع سعة اطلاعه ودقة فهمه حيث قال: «إن الحكومة الحاضرة التركية ألغت السلطة الشخصية بتمامها» قاله حين يئن الأتراك تحت قهر السلطة الشخصية الكمالية.

وبين تلك المضحكات كلمة تدمع منها عين الإنصاف، وقد أكثروا التفوه بها عند ذكر السلطان وحيد الدين، وهى كلمة الباحثة عن فراره من الآستانة والتجائه إلى حماية الإنجليز، كلمة اتفقت فيهم ألسنتهم يتنقصونه بها ملأ أفواههم، فهل كانوا يودون أن لا يبرح الآستانة

= فى هوى الترك قبل قلاها، لأنهم أحبوا الاتحاديين والكماليين، على ظنهم أمة الترك، وعززوهم بنية الأمة حتى أبطروهم وأبصروهم يكفرون بنعمة الإسلام، وهذا الذى يرونه منهم من الإساءة جزاء ذاك الغلط أعنى غلطهم فى موضع المحبة. ثم إنى أعيذهم بالله من الغلط مرة ثانية فى موضع السخط، وألا يدوم التباس الحق بالباطل فيتجنى على المظلوم بجناية الظالم. وليس من العدل ولا مقتضى العقل أن تحب الحكومة الاتحادية أو الكمالية التى تضيق على الأمة التركية وتخنقها وتعد تلك المحبة الممنوحة للذين هم المصيبة الموبقة المسلطة على أمة الترك محبة الترك، ثم يُسخط على الترك بما فعله المسلطون على الترك قاصمى ظهرها فيستفيد أولئك المسلطون من المحبة الموجهة نحو اسم الترك وينزلوا السخط المتولد من فعالهم على الترك، والأمة، كما أنها مظلومة فى حالة السخط، فهى ما انتفعت من حالة المحبة، بل أصيبت بها أيضا من حيث إنها عززت الداهية الاتحادية والكمالية وسلطانها عليهم. والذى أريد أن أبينه هنا ولا تسعفنى مقدرتى فى اللغة العربية كما أردت فما ينبغى لإخواننا المسلمين الذين لهم آصرة على الترك ثمينة يعز عليهم انصرامها أن يشغلوا به جانبًا خطيرًا من الدقة والاهتمام.

عذيرى من لسان أعجمى ... يضيق معربًا عن رحب نحبى
وقد أنطقته حتى إذا ما ... تناهى طوله أنطقت قلبى

(م. ص)

= التركى وحكامه الجدد.

وعندما ثار العرب على الحكم التركى - بسبب هؤلاء الطغاة - ابتلوا بالمستعمرين من الأوروبيين اليهود. وعلى سبيل المثال: نقتبس هنا بضعة أسطر من رسالة وجهها الوفد السورى فى جينيف إلى ممثل فرنسا التى استعمرت سوريا واستولت عليها عقب انحلال الخلافة - والرسالة مؤرخة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قال فيها:

«لقد مضى ثمانية عشر شهرا والحرب مشتعلة نيرانها فى سوريا وبلاغات حكومتها الرسمية تذكر بالمباهاة خسارة الثائرين، وقد بلغت ١٦ ألفا (ستة عشر ألفا) حتى الآن - ما عدا النساء والأولاد!! فإن هذه البلاغات تتجاوز الإلماع عنها بالطبع.. لقد دمرت نحو خمسمائة قرية، وأصبح قسم من مدينة دمشق خرابًا!! وباتت سوريا فى حالة شقاء لا توصف!!

(أوجين يونغ: الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص ٨٣، مطبعة النهضة بشارع عبدالعزيز بمصر سنة ١٩٢٨م) والخطاب كما يرى القارئ الكريم - يتحدث بنفسه ولا يحتاج إلى تعليق. فقط نود أن نسترعى انتباه الباحثين إلى طرف من المآسى التى أحدقت ببلاد المسلمين - وما فلسطين منا ببعيد - لكى يقارنوا بين الحكم العثمانى - حتى فى أسوأ حالاته فى عصوره الأخيرة - وبين الاستعمار الغربى الذى لا يعلم إلا الله تعالى متى الخلاص من آثار الاستعمار العسكرى - الثقافية والسياسية والاقتصادية - التى مازلنا نحتفل بذكرى أعياد التخلص منه!!.

ويصاب بما يصاب به المرحوم على كمال بك، وكيف كانوا يفعلون لو وقعوا موقعه وأيقنوا التهلكة، فاحكموا بالعدل والإنصاف ولا تحرموا عليه ما أحل الله لعباده، ولا يجرمنكم شنآن الانجليز على أن لا تعدلوا فى الحكم على الخليفة وحيد الدين وأنتم علماء الدين أمناء الله فى أرضه، مع أن المفرور منه وهى الشركة المستبدة المستولية على بلاد الأتراك المؤلفة أعضاؤه النافذة من المتفرنجين أشد حقدًا وأسوأ نية وقصدًا فى الإسلام والمسلمين من الملتجىء إليه، لا تعلمونهم نحن نعلمهم. وأنتم مسئولون عند الله ومناقشون فى الحساب يوم القيامة أشد المناقشة مما حدث فى بلادنا منذ سنين من الأحوال المدهشة والألاعيب المرتبة لقبض روح الإسلام فى محياه، وكنتم أنتم عونًا للمعتدين القابضين فى كل ملمة توقع عليه مغطاة بالهرج والمرج، ولما أنكم سماعون للكذب ونظارون فى الأشياء بالعيون غير الصحيحة لا تزالون توجهون فى المعارك السياسية المستحدثة بين الأتراك سهامكم المسمومة بالشماتة الشنعاء إلى من ترونهم ضعفاء من الذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها متظاهرين عليهم بالإثم والعدوان، وتصطفّون مع الذين يؤمنون بالجبت والطاغوت ﴿**وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً**﴾ [النساء: ٥١]، والله ربنا هو أعلم من جاء بالهدى ومن تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون، ولعل الالتحاق بمن غلب خلة طُبعتْ عليها مصر وكان فيها من قبل قد قيل للناس هل أنتم مجتمعون ﴿**لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ**﴾ [الشعراء: ٤٠].

فإن كان كبرت عليكم معاتبتى وألفيتموها شديدة، بل سيئة، فاعذرونا فإنا قد أصبنا منكم ومن أوليائكم من الأتراك الاتحاديين والكماليين ظلمًا وهضمًا، وأنه لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلم. وأنا رأيناكم أجرأ الناس على الفتيا حسب ما يقضى الهوى فى القضايا، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم وتجادلون فى الحق بعدما تبين، ألم يكفكم فى رؤية الحق والحقيقة مسألة الخلافة الحديثة حتى تحريتم لها مساغًا فى شرع الإسلام ومثالاً فى تاريخه، ولن تجدوا حتى تقوم الساعة مساغًا ومثالاً فى الإسلام لتجريد الحكومة عن الخلافة لتجريدها عن الدين، وبعبارة صريحة نطق بها مندوبهم فى مؤتمر (لوزان): لتكون حكومة لادينية. فكيف تشهدون لأناس شاهدين على أنفسهم بالكفر، تؤولون وتقربون إلى الدين

أفعال الذين يريدون التباعد منه، ما هذا بخدمة لهم ولا للدين ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء:١٠٩].

اختلاط الرجال بالنساء:

وألم يكفكم بعد مسألة الخلافة ما قد أفتى مصطفى كمال لنفسه ولحكومته فى مسألة اختلاط النساء بالرجال[١] ومقابلتهن بمن يلقين من الرجال بزيهن أو زيهم. ولله در السيد رشيد رضا حيث قال فى أثناء بحثه عنه: (وقد صرح فى مسألة النساء وما سيكون عليه فى الأمة التركية الجديدة ما لا يرضاه كله رجال الدين والمتدينون). وقد أمرت حكومته بازالة الحواجز الفاصلة بين مقاعد الرجال والنساء فى الترامات والسفن وسائر المراكب والسينمات والتياتر، فأزيلت فاستاء الناس منه وسأل عنه بعض النواب فتهكم وزير الداخلية فى الجواب قائلاً، إن الحكومة لاحظت فى رفع الستائر فائدة صحية. وكتبت جريدة (أقشام) مقالة بتوقيع فالح رفقى بك كاتب تلك الجريدة وأحد النواب ذوى الشأن فى مجلس أنقرة يدافع عن الحكومة قائلاً إن الجمهورية التركية ليست بجمهورية إسلامية، وهذه الواقعة محكية أيضًا فى جريدة (البرق) البيروتية الصادرة فى ٢٥ك ٢ سنة ١٩٢٤.

ثم ألم يكفكم مشروعهم الناهى عن تعدد الأزواج، وقد أحله الله فى كتابه على مثنى وثلاث ورباع[٢] ومشروعهم الناهى عن زواج أبناء وبنات سنين أقل من

---

(١) اجبر مصطفى كمال نساء أنقرة على نبذ الحجاب، وخرجت زوجته سافرة ترتدى مثل ثياب الرجال، وتحرض نساء أنقرة على المطالبة بمساواتهن بالجنس الآخر. (أرمسترونج: الذئب الأغبر ص٢٠٦).

(٢) وقد راجعت جريدة (الوطن) التركية العودتية فى هذه المسألة إلى الآراء والأصوات فهى تستمر وتوالى فى نشر مقالات بتوقيع رجال ونساء من أهل الأستانة منددين على تعدد الأزواج وناعتيه بالنعوت القبيحة. ولقيت واحدًا ممن يعد نفسه من كبار علماء العرب وفقهائهم يصدقهم فى هذه المسألة ويعد تعدد الأزواج عيبًا على المسلمين ويستدل على مذهبه بشرط العدالة التى قيده الله بها فى القرآن ثم يحكم بامتناع تحقق ذلك الشرط بقوله تعالى: ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء لو حرصتم﴾ وعندى أن فى تعييب ما شرعه الله خطرًا عظيما، واستدلاله بالآية الكريمة فى غاية السخافة، لأنه يؤدى إلى القول بأن الله تعالى أبطل ما شرعه من نكاح ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع وجعله عبثًا ولغوا وأن رسول الله ﷺ وأصحابه وكل من جمع بين الأزواج من علماء الإسلام غلطوا فى فهم معنى القرآن الكريم وخفى عليهم امتناع رعاية العدالة المشروط بها جواز الجمع. ثم أنى قد وفيت بحول الله تدقيق هذه المسألة فى كتابى الذى سميته (دينى مجددلر) - مجددو الدين - الذى صادرت الحكومة الكمالية نسخه المطبوعة، وفى ذلك الكتاب الجواب عن شبهة الأستاذ المار ذكره وعن شبه غيره.

سبع عشرة أو ثمانى عشرة حتى اقتفت حكومتكم المصرية أثر هذه السنة السيئة التى تتضمن سوق الشبيبة عند التوقان إلى السفاح، وكانت شريعتنا الحنيفية تجعل النكاح المسنون غى أصله فرضًا عند ذلك.

فكرة القومية:

ثم ألم يكفكم ما نُشر فى الأهرام لليوم ٨ ديسمبر ١٩٢٣ بقلم كاتب مصرى على الوجه الآتى نصه: «أن فى أنقرة بضعة رجال تشيعوا بفكرة القومية(١) على وجه قل من يعرف كنهه فى العالم الإسلامى، فإن يوسف أقشورا بك مثلاً ما برح قبل إعلان الدستور العثمانى بسنين ينشر دعوته بين رجال تركيا الفتاة إلى نبذ الجامعة الإسلامية(٢) وإضمار العدوان والأخذ بفكرة الجامعة الطورانية المبنية على التأليف بين الناطقين باللهجات التركية أولاً ثم تكوين اتحاد حلفى منهم ومن الأمم التى أصلها طورانى مثل المجر (هنغاريا) والبلغار وفنلندا. فهو يرى الاتفاق مع هؤلاء طبيعيًا ومفيداً أكثر من فكرة الجامعة الإسلامية. وهذا الرجل وأمثاله يعتقدون أن الدين الإسلامى هو عبارة عن احتلال عربى بسط سلطانه على الترك

---

(١) تستمد القومية الطورانية أساسها الفلسفى من أفكار ضياء ألب (مولده ١٨٧٥م أو ١٨٧٦م ووفاته ١٩٢٤م) حيث اعتبرها كأساس دولى عالمى، ورأى فيها عوضًا عن الخلافة الإسلامية، وقد دعا بكل قوة إلى سلخ تركيا من ماضيها القريب، وتكوينها تكوينًا غربيًا قوميًا خالصًا، وإيثار الحضارة الغربية على أساس أنها امتداد للحضارة القديمة التى ساهم الاتراك فى تكوينها وحراستها، فهو يرى أن هناك عصرًا طورانيًا قبل العصور القديمة لأن سكان آسيا الوسطى القدامى كانوا أجداداً للأتراك ثم رقى الأتراك المسلمون هذه الحضارة ونقلوها إلى الأوربيين.

(أبو الحسن الندوى: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية ص٤٧).

(٢) والآن، بعد ظهور الحقائق التى كشفت عنها بروتوكولات حكماء صهيون (ولم يكن الشيخ مصطفى فى الغالب قد اطلع عليها) لا يدهشنا نبذ رجال تركيا الفتاة للجامعة الإسلامية وإحلال الجامعة الطورانية محلها، إذ ينص البروتوكول الخامس على ما يلى: (وقد خلقنا الحزازات بين المصالح الشخصية والقومية للأغيار - أى غير اليهود- عن طريق استثارة العداوات الدينية والعنصرية التى غذيناها فى قلوبهم مدة عشرين قرنا).

ومهما كانت -حقيقة هذه التعاليم - كما يقول هنرى فورد - فإنها تتفق مع ما هو واقع الآن!

ولذا فإننا نضع أمام القارئ دليلاً جديداً على دور اليهود فى القضاء على الخلافة بواسطة نفوذهم طيلة القرن التاسع عشر إلى أن وضح فى ثورة تركيا الفتاة فى القسطنطينية.

(هنرى فورد: اليهودى العالمى ص٧٢)

منشورات المكتب التجارى، بيروت، تعريب خيرى حماد ١٩٦٢م).

ودخل بيوتهم وجعل لنفسه سيادة على نفوسهم، ومن الواجب الخلاص منه بأى حال. ويقولون إن الوضوء وسائر القواعد الإسلامية وضعت لأمم تسكن البلاد الحارة والمعتدلة. أما الترك وامثالهم من أبناء الأمم الباردة فلا تلائمهم هذه القواعد».

هؤلاء الرجال ليس لهم كل السلطة فى أنقرة اليوم، ولكنهم من رجالها المحترمين فيها على كل حال. وبالرغم من أن الداعين إلى الجامعة الطورانية كثيرون فإن الذين يضمرون العداوة منهم للإسلام أقلية. غير أننا نقول بكل أسف إن هؤلاء لم يكونوا موجودين من قبل، فصاروا الآن موجودين وأن عددهم على ازدياد ولهم تأثير لا يمكن إنكاره. وإذا كان هذا التأثير ليس هو كل شىء فى تركيا فإنه إذا لم يقاوم وإذا لم يقف عند حد سيكون له شأن غير شأنه الآن، فهم يعتبرون الدين مظهراً من مظاهر القومية العربية ومفخرة من مفاخرها، ورجال الإسلام[1] هم أمجاد الأمة العربية أما الترك فهم - فى نظر هؤلاء - لا علاقة لهم بكل ذلك، وخير لهم أن يحيوا ذكرى عقائد الجاهلية التركية كالوثن التركى القديم (بوزقورت): (الذئب الأبيض) ولهذا الوثن أناشيد يترنمون بها وهو مصور على بعض طوابع بوسطة حكومة أنقرة».

---

(١) أضاء الإسلام قلوب الأتراك فيمن أضاء من قلوب الأمم، واشترك التركى مع العربى جنبًا إلى جنب دفاعًا عن العقيدة، وقام الأتراك بدور مجيد فى حمل رسالة الإسلام والدفاع عنه طيلة نحو ستة قرون بشهادة المؤرخين المنصفين.

ولكن لما لعبت الأيدى الخفية من وراء الستار، وأثارت القلاقل مستغلة بعض انحرافات الولاة وتعسفهم وأخطائهم التى لا يخلو منها قط أى نظام للحكم - حينئذ ظهرت تيارات سياسية مختلفة بين صفوف العرب، يصنفها الدكتور محمد بديع شريف كالآتى:

- رأى يعتنق فكرة إيجاد خلافة عربية تقوم مقام الخلافة التركية، ويمثله عبد الرحمن الكواكبى.
- ورأى يقول بابقاء الخلافة فى آل عثمان ويرمى إلى وحدة إسلامية شاملة ويمثله جمال الدين الأفغانى.
- ورأى متطرف يرمى إلى استقلال البلاد العربية وتخليصها من حكم الأتراك.
- وآخر يقول بابقاء البلاد العربية مرتبطة بالدولة العلية بنظام اللامركزية.

ويتبين من هذه الآراء جميعًا حرصها على نظام الخلافة الإسلامية.

أما الرأى الذى لعبت فيه الدسائس الأجنبية فهو القائل بوضع البلاد العربية تحت حماية دولة أجنبية، وقد مهدت لهذا الرأى دولتا فرنسا وبريطانيا. ولا نشك فى عمالة من دعا إلى ذلك!!

(د/ محمد بديع شريف، الصراع بين الموالى والعرب ص١٧٧، ٢٠٤).

«قلنا إن هؤلاء ليسوا كل رجال أنقرة، وإذا كان فى أنقـرة عدد كبير غيرهم من دعاة القومية فإنهم لا يشتركون فى الفكرة القومية نفسها إلا فى مقاومة الإسلام».

«ثم إن فى مقابل هؤلاء وأولئك فئة تقول بالجامعة الإسلامية، ليس من الوجهة السياسية، بل مـن الوجهة الاجتماعية، وهؤلاء من دأبهم مـقاومة يوشف آقشورا بك وضـيا كـوك آلب بك وجلال نورى بك وأغـا أوغلى أحمـد بك وحمـد الله صبحى بك وغيرهم، من دعاة الطورانيـة، ويبينون مقاصدهم ويحذرون الأمة من خططهم التى لا نهاية لها».

«أما عامة الشعب التركى ولا سيما فى الأناضول فإنه متدين بلا شك ولا يوافق على أى تغييـر فيما ألفه من الشئـون الإسلامية. غير أن رأيه هذا قاصـر عليه فلا يصل إلى منصات الأحكام ومواد القوانين وخطط الحكومة».

ولا أزيد شيئًا على هذه المقالة وهى تعبر عن الغاية التى تقاد إليها تركيا بتقلباتها المتوالية، غيـر أن الكتاب المصريين كأن عليهم يمينًا أن لا يتكلمون بتمـام الحقيقة، ولهـذا فات هذا الكاتب الصـادق الخبـرة أن يبوح بأن خطة يوسـف آقشـورا وأغا أوغلى أحمد وضـيا كوك آلب[1] وحمـد الله صبحى وجلال نورى وأمـثالهم من المتطرفين إنما هى خطة مـصطفى كـمال نفـسه وهو الذى يـحمـيهم ويشـجعـهم ويجعلهم نوابًا لبـلاد لا يعرفهم أهلوها ولا يرضون مبـادئهم وليس من حدهم أن يجاهروا بدعوة مسلمى الأناضول إلى الانفكاك عن الجامـعة الإسلامية لو لم تتفق

(١) ينظر تعليقنا ص ١٤٥ من هذا الكتـاب. مع العلم بأن هؤلاء جميعًا يعبـرون عن الاتجاه القومى المتطرف أى (نظرية القوميـة التركية الطورانيـة) وشعارهم عدم التدين وإهمـال الجامعة الإسلامـية، إلا إذا كانت خادمة لنفـوذ القومية الطورانية حـتى قالوا: نحن أتراك، فكعبتنا طوران، وهـم يتـغنون بمدح جنكيزخان ويعجبون بفتوحات المغول ولا ينكرون شيئًا من أعمالهم.

ويقابلهم المعتدلون أصحاب نظرية (القومية العثمانية الإسلامية) ويميل إليها الفئة الكبرى من العلماء وينفى بعضهم وجود أدنى صلـة بين الترك العثمانيين والمغول، ويصفـون أعمال جنكيزخان وهولاكو وقـومهما بمثل ما وصفها به مؤرخا العرب والفرس والإفرنج، حتى قال أحدهما وهو طاهنرى المولوى: ليس للترك أن يفخروا بمثل هؤلاء المفسدين فى الأرض العابثين المدمرين الذين كانوا علة انحطاط الشرق عن الغرب، وأعظم بلاء وقع على الإنسان، وإذا أراد الأتراك المسلمون أن يراجعوا صحيـفة حسابهم فيراجعوا تاريخ آل طولون بمصر وتاريخ السـلاجقة وآل زنكى والدولة العثمـانية. وقال جلال نورى صـاحب التصانيف الاجتماعية العديدة: الترك العثمانيون هم مسلمون أولاً ترك ثانيًا.

(شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامى جـ١ ص١٥٧/١٥٨).

دعوتهم تلك ومرضاة مصطفى كمال، ولم يكن من ورائهم هو وجيشه، ولهذا يظفر المتطرفون فى كل قضية بمعارضيهم وأن معارضيهم مخذولون وممنوعون من التشكيل والانتظام فى شكل حزبى. فلو كانت الفكرة الطورانية الجاهلية عبارة عن مجرد أفكار من عدة الكاتب المصرى مثل يوسف أقشورا وزملائه لما علا الذئب الأبيض الذى حكاه على بعض طوابع بوسطة الحكومة(١).

ثم ألم يكفكم ما اشتمل عليه برنامج حزب الخلق المحيط بجميع أعضاء المجلس الوطنى الجديد (وهو حزب مصطفى كمال، واسم الخلق من الأسماء المختلفة) من أن خطتهم إزالة التقاليد القديمة ووضع القوانين بالحرية التامة. وقد انتقدت على ذلك البرنامج جريدة (توحيد أفكار) المنتمية إلى الصبغة الإسلامية وأضافت إليه اعتزال رءوف بك عن رئاسة الوزارة وهو على تعريف تلك الجريدة ممن يبالى الفكرة الدينية ويتقيد بها. وسلام على قوم يتعهد بالواجب دفاعهم عن دينهم جريدة (توحيد أفكار) وتأبى ما فعله طائشوهم حمية رءوف بك الدينية وأمثاله.

إلغاء المحاكم الشرعية:

ثم ألم يكفكم ما كتبه (أحمد أغايف) وهو أكبر كتاب الجمهورية الأنقروية(٢)

---

(١) وفى جريدة (ايلى) الصادرة فى ١٢ كانون الثانى ١٣٤٠ مقالة اهتمت الجريدة بشأنها وهى توصى بتوسيم الراية التركية بصورة هذا الذئب وتفضله على نسر الألمانيين وفيها انتقاد، وتأسف على ما عوده الأتراك منذ أعصار من إقامة أسماء العرب كعثمان ومحمد وعمر وفاطمة وعائشة مقام أسمائهم التركية كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وايلخان. ،مثل هذه الكلمات لا تروج قطعًا بل لا تجد مساغًا لنشرها بين الأتراك المسلمين الذين يفدون محمدًا وعمر وعثمان وفاطمة وعائشة بأنفسهم فضلاً عن تيمور وجنكيز وما أشبهما. وقد استقصيت البحث والتنديد على فكرة القومية وعلى تاليفها بالفكرة المدنية والحكمية فضلاً عن تاليفها بالفكرة الإسلامية فى كتابى المسمى (دينى مجددلر) - مجدد الدين - وكان مسلمو الأناضول، - والآن كما كانوا - لا يبلغ قوم مبلغهم فى إفناء عواطفهم الجنسية تحت العواطف الإسلامية. وهذه العقيدة المكتسبة المتوارثة لهم من آبائهم المسامين صارت خاصة جنسية وملكة راسخة فيهم.فإن صح ما ذكر لهم فى أصولهم الأقدمين فهم نسوه وأماتوه فى الجنسية التى تأسست بعد الإسلام، والمجددون المرتجعون يكلفونهم باحياء ما مات وإماتة ما حى فيهم، وإنشاء تخلق لهم ضد خلقهم ورغمه.

(٢) عندما بدأت تظهر نوايا الكماليين فى عدائهم للإسلام، وذاع فى كل مكان أن حكام أنقرة الجدد كفرة ملاعين، فصار الوعاظ يندون بهم فى المساجد والأسواق، وخاصة بزعيمهم مصطفى كمال ووزعت النشرات والصور الكاريكاتورية التى تهاجمه أشد الهجوم، والتفت المعارضون حول الخليفة (عبد المجيد) فى القسطنطينية ينشدون الأمان فى حماه، إذ لم يجل بخاطرهم أن الغازى يجرؤ يومًا على أن يمس =

وسياسيها من مقال فى جريدة (أقشام) يندد فيها بالقرآن والتعاليم الإسلامية ويعتبرها من التعاليم التى لم يعد يمكن تطبيقها فى سنة ١٩٢٤على ما نقله صاحب الجريدة (الرأى العام) الغراء فى عددها ٣٤٤٢. ثم قال: «وقد بلغ - يعنى أحمد أغايف - من استثقاله للتعاليم الإسلامية أن هزأ وسخر وتهكم فى مقاله كثيراً مما لا يمكن أن يؤمل صدروه من رجل مثله، كان بالأمس يعلم فى الكلية الكبرى بالاستانة دروس فلسفة الدين الإسلامى، فلا تعرف كيف نسى ما كان يقوله بالأمس عن هذا الدين الحنيف وفضائله»؟!، وإنى لا أعرف منه فى زمن الاتحاديين أيضًا إلا الخدمة لمبدئه ومبدئهم اللادينى وإن لم يكن جاهراً به فى هذه الدرجة، لا جل ما عرفه مصطفى كمال بمبدئه هذا ومسعاه قرّبه منه وأعطاه فى حكومته منزلة عظيمة. فلئن كان يقول بالأمس عن هذا الدين الحنيف وفضائله ثم تحامل عليه من مركزه فى الحكومة الكمالية فما هو إلا من خواص تلك الحكومة وفضائلها؟؟

ثم الم يكفكم مسألة إلغاء المحاكم الشرعية[1] مع أنها بسيطة وصريحة فى الدلالة على النزوح والمروق عن الإسلام. فإلى متى تحامون عنهم وتقرون عليهم ما صدر منهم مما يضيق عنه نطاق التأويل، وإلى أى شىء تحتاجونه فى الاطلاع والاقتناع بخطتهم الكفرية، فهل أنتم ماكثون حتى تعترفوا بأنهم كافرون، وقد وقع لك منهم أيضًا حيث صرح مندوبهم فى (لوزان) وغيرهم، بأن حكومتهم لا دينية، وكذا صرحت جريدة (أقشام) المترجمة عن خطة الحكومة فى أثناء دفاعها عنها حين أمرت برفع الحواجز بين مقاعد الرجال والنساء فى المراكب العمومية

= الخليفة بسوء. وعندما أدرك مصطفى كمال خطر الحركة الإسلامية ضده فى القسطنطينية - حيث أكثرية الشعب تكرهه - حينئذ عجل باستخدام العنف وتقدم بمرسوم بالغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة.

(محمد جلال كشك، حوار فى أنقرة ص٢٠٦ وما بعدها - ط المختار الإسلامى ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م).

ويرى الأستاذ جلال كشك أن الخلافة العثمانية كانت الحاجز القانونى الذى أخر سقوطنا فى الاستعمار الغربى (ص٣٦).

(١) هذه الخطوة من سلسلة الخطوات التى اتخذت فى الاتجاه اللادينى وفصل الدين عن الدولة، كالغاء المحاكم الشرعية، وقانون الشريعة الإسلامية والعمل بالقانون المدنى السويسرى، والقانون الجنائى الإيطالى والقانون التجارى الألمانى، وإدخال الأحوال الشخصية فى القانون المدنى الأوروبى، منع التعليم الدينى وتعطيل مراكزه، ومنع الحجاب وتقرير السفور والتعليم المختلط وإلغاء الحروف العربية وإبدالها بالحروف اللاتينية، ومنع الأذان بالعربية وجعله بالتركية وتغيير اللباس وإلزام لبس القبعة.

(الندوى الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية فى الأقطار الإسلامية ص٦٩).

كما سبق بيانه بأن الجمهورية التركيـة ليست بجمهورية إسلامية. ولعلكم تعتذرون عنهم بأنهم قالوا لا دينية أو غير إسلامية ولم يقولوا كافرة، كاعتذار من آجر نفسه للدفاع عنهم فى الصحف العـربية ويعنونه هكذا: «نزيل القاهرة متصـرف اللاذقية سابقًا والسكرتير العام بولاية بيروت ع. سنى». عندما أرادوا إلغاء المحاكم الشرعية وقد أبلغته التلغرافـات بعبارة «إلغاء المحاكم الدينية» قائلاً ومجـيبًا عن سؤال واحد طلبه من الأزهر:

«محاكم شرعية، لا محاكم دينية فى تركيا»

«إن الترجمة الفرنسوية لغـة برقية المراسل سببت هذا الشكل، لأنه لا توجد فى تركيا محاكم عنوانها (محاكم دينية) بل محـاكم شرعية كما هو موجود فى مصر. وهذه المحـاكم تقبـل مـراجـعـة أى كـان من الناس، دون أن تنظـر إلى أديانهم ومذاهبهم، إذا كانت قضاياهم من نوع القضايا الداخلية وصلاحيتها».

«فقد كانت المحـاكم العثمانية أيضًا عزمت على إلغاء هذه المحـاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل».

«إن فكرة من قالوا بتوسيع نطاق القانون المدنى (المجلة) وجعله موافقًا للظروف الحاضـرة بعلاوة الأحكام الشـرعية المطـابقة لروح العصـر الحاضـر عين الصواب والحقيقة».

«وقد كانت تحـصل قبلا ويحصل اليـوم أيضًا من الاختلافات والمـتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظاميـة مما تؤول إلى ضياع الحقوق والأوقات دون جدوى، ولا حكمة طبـعًا فى وجود محكمـتين مختلفـتين بإدارة دولة واحدة إسلاميـة يستنبط قوانينها من الأحكام الشرعية (الأهرام) ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣».

وهذا الرجل موكل من حكومة أنقرة ليفرغ كل ما فعلته فى صورة الحق، ويديم غفلة المصريين الظانين بها خيراً، ولم أر مـثله غير خائف من الله ولا مستحى من الناس عند الاستـهزاء بعقولـهم، ولكن الكماليين المتسـرعين والمترقين-كل يوم في درجـات الكفر والإلحـاد لابد أن يسـبقـوه ويتركـوه وراءهم مع تأويله مـذمومـا مخـذولا.

وسبحان الله ما سمعنا قبل هذا أن المحاكم الشرعية غير المحاكم الدينية، ودليله أن تلك المحاكم تقبل مراجعة أى كان من الناس دون أن تنظر إلى أديانهم ومذاهبهم، فهل ينافى مراجعة من شاء من غير المسلمين إلى تلك المحاكم ثقة بعدالة الشرع الأنور وتمنع كونها محاكم دينية أى محاكم تحكم على أصول الدين الإسلامى، ومغالطة الرجل تقتضى أنها لو كانت محاكم دينية لما قبلت مراجعة من لم يكن على دين الإسلام، والحال أن من يطلق عنوان (المحاكم الدينية) على (المحاكم الشرعية) من الأجانب الذين يترجمون (الشرع) (بالدين) - ولا يخطئون فى ذلك - يطلقها بالنظر إلى ما يجرى من الأحكام الدينية الإسلامية، ولا بالنظر إلى دين من يراجعها، ومن أين عرف الرجل أن دين الإسلام يتولى الحكم بين المسلمين ولا يتولاه بين من عداهم.

وما صدق إلا فى قوله: «فقد كانت المحاكم العثمانية أيضا عزمت على إلغاء هذه المحاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل» على أن يكون مراده من المحاكم العثمانية العازمة على ذلك الحكومات العثمانية، وهو صحيح ومصدق لما بينا فى أوائل كتابنا من أن الاتحاديين لما قبضوا زمام الحكومة كان من أخص آمالهم أو أمانيهم إلغاء المحاكم الشرعية، لكون عقيدتهم مستقرة على أن الجماعات المدنية الراقية تساس بالقوانين التى وضعوها فيما بينهم بآرائهم وعقولهم لا بأحكام خيلت أنها نزلت من السماء لكنهم لم يتجاسروا عليه واجتزؤا بإزالة رباطة تلك المحاكم عن المشيخة الإسلامية وكان ذلك صولة سرية عليهما وعلى الدين حتى تيسر الجهر بهذه الشجاعة المدنية لإخوانهم الكماليين لكونهم أبطالا فوقهم، وهم فاتحو الأزمير، ولو ظفر الاتحاديون فى الحرب الكبرى لكان فى أغلب الاحتمال إلغاء تلك المحاكم بأيديهم، وهذا مراد الرجل بقوله:

«ولكن حالت دونها الحوائل».

ويؤيد كلماتى هذا ما كتبه إمامهم وشاعرهم (ضيا كوك الب) إبان الحرب من أبيات شعره الذى يعدونه قرآن الترك:

مشيخت

بر دولت دكه حقوقنى كندى دوغورماز

قانوننه «كوكدن اينمش، دكيشه مز» دير،

أو، اصلا بر دولت دكل، مستقل دورماز

دكه كيشمه ين بر وارلغى طاشيبا ماز ير

حاكم اولان ملتميدر، مشيختميدر؟

ملى مجل، مبعوثا نمى باب فتوامى؟

مشروطيت بر حيلهء شر يعتميدر؟

حربر ملت أولد يغمز يوقسه رؤيامى؟

تعريبه: «ودولة لا تلد علم حقوقها بنفسها وتقول فى قانونها: «إنها نزلت من السماء، لا تتبدل» فما هى بدولة أصلاً ولا يدوم لها استقلال والأرض لا تحمل موجودا غير متبدل».

«ومن هو الحاكم فى تلك الدولة، الأمة، أو المشيخة الإسلامية؟ والمجلس الملى هل هى دار المبعوثين (النواب) أو باب الفتوى؟ وهل الدستور عبارة عن حيلة شرعية، وكوننا أمة أحراراً حلم من الأحلام؟» و(ضيا كوك آلب هذا كان نبى الاتحاديين وداعى الأتراك إلى صراط الطورانية، وقد عظمت منزلته عند الكماليين أيضا، وهو اليوم نائب (ديار بكر) فى المجلس الوطنى، ونشرت جريدة (توحيد أفكار) صورته وكتبت تحتها أنه أول رجلين أسسا بنيان الجمهورية التركية لمصطفى كمال، وثانيهما أغا أوغلى أحمد.

والذى ذكره الرجل (نزيل القاهرة) من الفكرة الملتزمة لتوسيع نطاق القانون المدنى (المجلة) وجعله موافقًا لظروف الحاضرة بعلاوة الأحكام الشرعية، فهى غير الخطة القاضية بإلغاء المحاكم الشرعية، وإنما الموافق لخطة الإلغاء خطة ضيا كوك آلب، على أن توسيع نطاق المجلة بما يستوعب مصالح العصر ويدور بين المذاهب المعتبرة الإسلامية غير مختص بأحدها بأن يجعل المرجع فى الدين هو الأدلة الأربعة الشرعية كانت خطة حسنة راقية، ثم ضاع حسنه وصارت ملعبة مبكية فى يد الحكومة المتغلبة الاتحادية فتولى تلك الوظيفة الخطيرة غير أهليها، وكان الواجب أن يستقل بها مجلس يجمع من أكابر علماء الدنيا، والحال أنه لم يستعن فيها بعدُ

من كبــار العلماء المعروفين بالآستــانة بل أحيلت إلى لجنة قليلة العدد يرأســها من لاثقة بدينه وعلمه مثل سيد بك نائب أزمير الآن فى المجلس الوطنى ووزير العدلية وكان من الأعيان العثمانية وقبله نائــب أزمير أيضا فى البرلمان المجتمع عقب إعلان الدستــور، وكلا المجلسين جمــعنى وإياه، ومن كلامه الذى فــاه به فى البرلمان بين ظهرانى النواب والسامعين من الناس، وهو يومئذ زعيم حزب الاتحاد والترقى، فى أثناء جدال جرى بين نواب ذلك الحزب ومعارضيــه: «لا تتعبوا أنفسكم فإن الدولة تزول ولا يزول حزب الاتحاد والترقى»[1]، ثم العجب العجاب أن هذا الرجل بعد هدنة الحرب الكبرى قال فى رسالة كتبها إلىّ من المعتقل يستشفعنى إلى وزارة فريد باشا: «إنى لم أحضر عضواً لحزب الاتحاد والترقى ولو يومًا واحدا إلا فى مركزهم ولا مجلسهم العموميّن ولـم أشارك زعــماءهم فى مفاوضاتهم السرية والعلنية ولو مرة واحــدة، وهم كما هو معلوم لحـضرتكم كانوا يعــدوننا من الأجانب، وأنا لم أزل منتقدا عليهم ومؤاخذا بما عثرت عليه من أفعالهم الذميمة» وإنى لا أعلم منه، مع جميع الأتراك الذين يعــلمونه، إلا كونه من صناديد الاتحاديين ومحــاميهم فى المجالس والمحافل الرسمية وغيرها الخطيب المتشدق المهذار والمتفقه المتفيهق الثرثار، وكيف يدعى أنه لم يشــارك زعماءهم فى مفــاوضاتهم مرة واحدة وكان نــفسه من زعمائــهم طول سنين، ثم لم يسمع اعتزاله مــنهم أو انتقاده عليهم فى مــسألة من المسائل مثل ما انتــقد أحمد رضا بك فى مجلس الأعيــان، ومن كلمات سيد بك التى لا تنسى وتدل على أنه لا يحــجم على الجهــر بالباطل أنه لما كــانت الحكومة

---

(١) إذا كررنا تذكيــر القارئ بطبيعة هذه الجمــعية وأهدافها، لم يعــد لدينا شك فى صبغتها اليــهودية وظهور أعضائها بمظهر التحدى عندما صارت مقاليــد الأمور بأيديهم، حيث طغوا وتجبروا، وتكفينا العبارة أعلاه لنفهم منها ذلك.

ونضيف إليها ما قاله جواد رفعت فى كتابه (أسرار الماسونية):

(وفى الواقع أن جمــعيــة الاتحاد والترقى التــى خلعت الـسلطان عبــدالحميــد عن عرشه هــى التى أقامت الاســتبــداد بعــد ذلك، وشهــدت البــلاد من المآسى ما لم نــشهــده خلال ثلاثــة وثلاثين سنة من حكم السلطان.. ولفظ مواطنون مخلصون كثيرون أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشانق التى نصبت فى مختلف أنحاء البلاد).

(ص ٥٩/ ٦٠ ط المختار الإسلامى ١٩٧٥م).

وكانت المظالم التى وقعت على العرب أيضا فى عهدهم لهدف مقصود، حيث أشاعوا الفرقة بين العرب والترك، فــقام الشــريف حسين بالتعــاون مع الإنجليز للدخــول فى الحرب ضد تركــيا وجــاء الاستعــمار الأوروبى، ليحتل بلاد العرب مكافاة لهم على مساعدتهم فى الحرب العالمية الأولى.

الاتحادية أحدثت فى واحدة من ميزانية الدولة مستشارية فى الوزارة العدلية وأرادت أن تعين لها (كونت أو ستورلغ) الإيطالى فعندما نوقش فى تلك المسألة بالبرلمان قال سيد بك: «**إن الكونت لا يوجد فى عاصمة الخلافة رجل عالم بأصول الفقه فى درجته**» فعينوه لها، ثم سمعنا أن بيته اتخذ محل اللهو والطرب وسائر المشتهيات لرجال الاتحاد، هذه الجملة مترجمة من تولى وظيفة تعديل (المجلة) وأنا لا أحب التعمق فى الشخصيات لكنى ذكرتها عبرة للمعتبر وهداية للمتأمل فى سجايا الاتحاديين والكماليين وخباياهم، مع أنى لم أفش من أسراره إلا قوله فى رسالته متبرأ من حزب الاتحاد والترقى، أما قولاه اللذان فضل فى أحدهما الحزب على الدولة وفى أحدهما الكونت الإيطالى على علماء الإسلام وفقهائه فمنطوق بهما كليهما على ملأ البرلمان.

وأما قوله نزيل القاهرة: «وقد كانت تحصل قبلا ويحصل أيضا من الاختلافات والمتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظامية ما تُؤوِّل إلى ضياع الحقوق والأوقات دون جدوى، ولا حكمة طبعا فى وجود محكمتين مختلفتين بإدارة دولة واحدة إسلامية يستنبط قوانينها من الأحكام الشرعية» فمن الأكاذيب التى لا ينطق بها إنسان دون أن يحمر الوجه من الحياء، فأين الدولة الإسلامية بعد تفكيك الحكومة عن الخلافة وجعلها حكومة لا دينية أو دنيوية بحتة، وأين قوانينها المستنبطة من الأحكام الشرعية[1] وقد فصلوها عن الخلافة لتحريرها من الأحكام الشرعية، وهل يوجد فى هذا الكلام أثر من المنطق إلا وقت أن يلغى ما عدا المحاكم الشرعية وتبقى هى وحيدة ثم لا تبقى الحاجة إلى توصيفها بالشرعية لعدم وجود محاكم غيرها وإلا فلو كانت قوانين الدولة مستنبطة من الأحكام الشرعية فلا يكون ذلك سببًا لإلغاء محاكمه الشرعية بل تلبيتها، لكن موقف الرجل فى تأويل أفعال الكماليين ليس إلا كما قال الشاعر:

إذا المرء لم يمدحه حسن فعاله   فمادحه يهذى وإن كان مفصحا

فهم يريدون أن يُلغوا هنالك وهو يَلغو بالقاهرة دفاعًا عنهم.

---

(١) حقا أين الدولة الإسلامية بعد هذا كله؟ لقد قضى عليها تدريجيًا، وكانت كل تحذيرات الشيخ مصطفى صبرى تدعو المسلمين إلى اليقظة ومعرفة ما يراد بهم، لأن الإجراءات التى بدأها مصطفى كمال تعنى فصل الدين عن الدنيا، ومن ثم يصبح الإسلام كدين مجرد عاطفة وجدانية فردية.

وحقيقة **المسألة أن محاكم الدولة الإسلامية لا تكون إلا شرعية**، وهكذا كانت الدولة العثمانية فى قديم الزمان، قد أحدثت المحاكم النظامية لما طرأ على الدولة الضعف وأثر تغلب الدول الأجنبية فى استقلالها، فقُلبت تلك المحاكم فى أساسها بالضرورة واجتهد فى تأليفها بالشرع أيضا مهما أمكن، أفلح فى ذلك أو لم يفلح، فالحاصل أن وجود تلك المحاكم فى الدولة مع قبولها وتأسسها فيها كانت لا تخلو من أن تعد أجنبية، ولا كلام فى وجود المحاكم الشرعية ولا فى بقائها، وربما كان يدور فى خلد الإسلام توسيع وظائف المحاكم الشرعية وإلغاء المحاكم النظامية عندما عاد إلى الدولة عزها واستقلالها، ولا يخطر بباله إلغاء المحاكم الشرعية حتى عاين تلك الفضيحة وقت ما أصبح المسلمون مشغولين ومشغوفين بتهنئة الدولة على إعادة الغزو والاستقلال.

فصار كالمتمنى أن يرى فلقًا   من الصباح فلما أن رآه عمى

فلذلك عاين الفضيحة ولم ينكرها حق إنكارها.

الارتداد عن الدين:

وحادثة إلغاء المحاكم الشرعية وإن كانت مسألة مستقلة ذات خطورة عظيمة بحيث تكفى وحدها فى تغيير الدولة الإسلامية وإخراجها عن أصلها، إلا أنها من مستتبعات التفريق بين الحكومة والخلافة ومؤيده لما ذكرنا فيما عمدوا إليه فى ذلك التفريق، لأنهم لما نزعوا الحكومة من الخليفة لأجل كونه خليفة له رئاسة دينية ومن واجبه أن يجعل دين الإسلام حاكمًا فى حكومته قاعدا لها بالمرصاد حتى يستقلوا برأيهم ويفلتوا من قيد ذلك الحكم والرصد، **فلا جرم التزموا إلغاء المحاكم الشرعية الممثلة لحاكمية الدين فى المملكة**[1]، **ومن جراء ذلك جزمت أنا إبان افتراق الحكومة التركية الحاضرة عن الخلافة بأنه ارتداد عن الدين**، وأكثرت العجب والأسف على أن

---

(١) كانت خطوة إلغاء المحاكم الشرعية من الخطوات التى خفى على أغلب المسلمين أثرها على (حاكمية الدين، وها هو المؤلف يصفها بأنها ذات خطورة عظيمة وإن بدت فى الظاهر مستقلة، لأنها فى النهاية تعنى تحكيم الكماليين لآرائهم ونزعاتهم الإلحادية بواسطة تحكيم القوانين الأجنبية فى شئون الدولة بدلا من جعل الإسلام حاكما.

ونميل إلى الاعتقاد بأن الشيخ مصطفى جدد استخدام لفظ (الحاكمية) تعبيرا عن هذا الركن الأساسى فى الإسلام، وهو لفظ متداول لدى الأصوليين سواء بلفظه أو بمعناه.

كثيراً من العلماء لا سيما المصريين كيف لم يقدروه حق قدره، وإن من أبى منهم تجوبوه كيف توقف فى حد الأباء العادى، وإذا لم يوصلهم علومهم إلى الإدراك بحقيقة هذه المسألة ومرتبة خطرها فى الدين ففيم ينتفعون بعلومهم مع اتساعهم فيها.

وما انتفاع أخى الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم

ولعمرى لا توجدن مسألة أدعى إلى استنهاض علماء الدين لواجبهم من هاتين المسألتين، أعنى تفكيك الحكومة عن الخلافة وإلغاء المحاكم الشرعية، وإنهم لما لم يحيطوا بهما علما ما برح أعدلهم يرد بعضا من شدة ما قلته فيهما إلى ما بينى وبين الكماليين من شدة الخصومة والشحناء، مع أن الأجدر بهم أن تتلقوها حجتين بالغتين فى أن الحق معى ومع من انحاز إلى مذهبى فى خصومتهم.

فإن قلت إن الحكومة الكمالية ما ألغت المحاكم الشرعية بعد، فما وجه هذه الشكايات والنكايات، قلت إنهم وإن لم يلغوها بعد فقد هموا بها قطعاً - وسوف يبرمونه إن أملى لهم الله فأطال عمر سلطتهم - ومن جراء ذلك بادر إلى تحبيذ مشروع الإلغاء لسان دفاعهم فى مصر، أعنى متصرف اللاذقية السابق، ونجمت فكرة تقليد الحكومة التركية فيه من بعض المصريين فأحدثت بحثاً فى صحفهم، ولقد كفى بل زاد على الكفاية فى إثارة أسفى همهم به، وماذا ينفع تعنيف من مثلى بعد ما وقع الإلغاء.

ومن قرآنهم الذى أنزل على (ضيا كوك آلب) ونقلنا آنفًا منه قطعتين

علمى بيراق كليه يه، عدلى دولته

سن ساده جه ديانتك نشرينه جاليش

مراد كسه نائل أو لمق حقلى حرمته

عصره أويان وظيفة كى يا بمغه جاليش

يقول مخاطباً للمشيخة الإسلامية التى كانت تحمى العلوم الإسلامية ورقيها وتعمل المحاكم الشرعية وظائفها تحت نظارتها: «اتركى العلم للجامعة والعدل أى الحكم والقضاء للدولة واشتغلى بنشر الدين فقط، إن أردت أن تنالين الاحترام الذى تستحقينه فاجتهدى فى وظيفتك التى تتفق مع العصر الحاضر». والرجل

أغش وأكذب من مسليمة، لأنه لا يكتفى بنزع الحكم عن المشيخة الإسلامية، بل يأمر بنزع العلم عنه أيضاً، ولكن مشيخة إسلامية كهذه كيف تنشر الدين؟ والدعوة إلى سبيل ربنا تكون أولاً بالحكمة وهى تحتاج إلى العلم، **فيكون نشر الدين والدعوة إليه بلا حكم ولا حكمة مقتصراً ومتنزلاً إلى دركة التضرع والاسترحام**. والكثيرون من أمثال الرجل فينا وبينهم رجال يشتغلون بالتدريس فى الجامعة العالية يقولون: «إن من شاء من الأمة يتمسك بدينه ويتعبد على مقتضاه إلا أن الكنيسة يلزم أن لا تداخل فى شئون الحكومة ولا يكون لها شىء من السلطة والنفوذ» **ويريدون بالكنيسة ما يشمل مسجدنا وبسلطتها ونفوذها سلطة الدين ونفوذه إذ لا معنى لسلطة المساجد ونفوذها، وأخذوا هذه الفكرة من أوروبا لاسيما من انقلاب فرنسا، ولذا عبروا بلفظ الكنيسة عيناً، لكن دين الإسلام له أحكام فردية واجتماعية وسياسية تتعلقان بالحكومة وأنه يلزم أن يكون له نفوذ على المسلمين، وأقوى النفوذ ومنتهاه نفوذ السلطة وإليه يراجع فى أمور العامة عندما وقف قوة المنطق والإقناع، وبه يؤتمن على إعلاء كلمة الله العليا، فذلك يأبى هذا الدين إلا أن تكون تلك القوة فى يده، ومن لا يرتضيه له فما هو إلا عدوه ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾** [المائدة: ٤٤].

ونلفت الأنظار هنا إلى الهذيان الذى خرج من بعض الأفواه أولاً، ثم راج بين الكماليين، فتلقاه دعاتهم وشياطينهم الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً بقبول حسن، وتمسكوا به كالعروة الوثقى فى الدفاع عن بدعة الخلافة المجردة عن السلطة، واهتموا بنشره وتعميمه بين الناس، وذلك الهذيان كون الخلافة بعد افتراقها عن السلطة تكاملت وحصل إمكان تأسيس علاقات لها بالشعوب الإسلامية الخارجة عن الحكم التركى فعم نفوذها وتعالت منزلتها، وقد ترنم فى الأيام الأخيرة بهذا النغم المزيد فى الطنبور مأمورهم ومأجورهم بالديار المصرية متصرف اللاذقية السابق[١] فبنى عليه كلامه المنشور بالصحف، وكفى مصر

---

(١) هو عبد الغنى سنى بك، وقد نسب إليه كتاب (الخلافة وسلطة الأمة)، ويذكر الدكتور محمد حسين أن لجنة من الترك قد وضعته بإشارة الكماليين، وأن حكومتها هى التى أشرفت على تأليفه وأعانت على نشره.

(الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) جـ٢ ص ٦٤.

ويُنظر الفصل الأخير من كتابنا (نظرية الخلافة فى الفكر الإسلامى) ط دار الدعوة بالإسكندرية، حيث =

وعلماءها عارًا وشنارًا أن يسمع بين ظهرانيهم صوت هذا الشيطان المرذول الذى تأبى نخوة الإنسان أن يضل بتسويل مثله، وهو الذى ادعى بأن المحاكم الشرعية ليست محاكمًا دينية كما سبق مع ما يستحق من تزييفه. وحديث تكامل الخلافة المتجردة عن السلطة أيضًا كما عبرنا هذيان محض لا يمكن أن يصغى إليه فى غير مصر من البلاد الحرة الإسلامية، لأنه مع قطع النظر عن أن كون الخليفة الذى له حكم وحكومة فى بلده أقل نفوذًا فى العالم الإسلامى من الخليفة الذى لا حكم له حتى فى بلده المقيم فيه غريب جدًا، فاللازم المتحتم للخليفة قبل كل شىء وقبل شمول نفوذه أن تكون خلافته صحيحة. وقد أثبتنا على طول هذا الكتاب أن الخلافة لا تصح مجردة عن الحكومة بل هى عين الحكومة ونوع من أنواعها بمعنى الحكومة التى تنوب عن حكومة رسول الله ﷺ. فإذا أخليت الخلافة عن الحكومة فلا يبقى فيها شىء من آثار الوجود ولا لوجودها معنى من المعانى. كما أنه لا يرى النظر الصحيح معنى لوجود الخليفة عبد المجيد منذ سنة وبضعة أشهر، وكان ينبغى للمصريين أن يسألوا نزيل القاهرة أعنى متصرف اللاذقية السابق عما اشتغل به الخليفة فى الآستانة على أمر تلك المدة الطويلة، وماذا يحتمل أن تكون مشاغله ووظائفه التى لا يفتئون يبحثون عنها مُحالة عقد مؤتمر إسلامى[1] **يعينها خارجة عن**

= عرضنا لمضمون الكتاب بشىء من التفصيل، وهو يتبنى الدفاع نظريًا عن خطوة أتاتورك فى الفصل بين الخلافة والحكومة، ولهذا تعرض له الشيخ مصطفى صبرى بالنقد العنيف.

غير أننا نتوقف لنتأمل ظاهرة (تنظير) أعمال الساسة وصياغة أفعالهم فى ثوب (فلسفى)، وإضفاء طابع الأصالة الفكرية على أناس ليسوا من أهلها، وإلا فمتى كان (مصطفى كمال) مفكرًا أو فيلسوفًا أو حتى صاحب رأى؟

لقد أثبت الشيخ مصطفى صبرى بأنه كان صاحب هوى!!

(١) لقد ثبت صحة رأى الشيخ مصطفى بقوله إن عقد مؤتمر إسلامى لا يقوم مقام الخلافة، قد ينظم الروابط بين الشعوب الإسلامية المتفرقة، نعم، ولكن الخلافة أو الإمامة العظمى تجمع شملهم وتجعل منهم أمة واحدة - كما أراد لها الله عز وجل.

ولم يعش الشيخ معنا ليرى كيف انعقدت مؤتمرات إسلامية وانفضت بلا جدوى!

وفى الوقت الذى كان فيه مصطفى كمال ينفصل من مسئوليات الخلافة ويترك العالم الإسلامى فريسة سهلة لدول أوروبا، فى هذا الوقت بالذات عقد مؤتمر (الإيمان والتنظيم) فى لوزان، فكتبت جريدة (الاكسيون فرانسيز) عنه فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٧ ما يأتى:

(إن ممثلى الكنائس الأرثوذكسية الشرقية - روسيا ورومانيا وأرمينيا وسريا وبلغاريا - وممثلى بطاركة الإسكندرية وأنطاكية وأورشليم وقبرص وآثينا - اشتركوا فى البحث فى لوزان مع الإنكليكان واللوثيريين والمصلحين، على أنه مع تعارض الآراء والنظريات، قرر ممثلو جميع هذه الكنائس توجيه رسالة عامة إلى جميع المسيحيين يبينون فيها ضرورة وشروط الوحدة المسيحية «وهى الخطوة الأولى نحو هذه الوحدة» =

مشاغل الحكومة ووظائفها فلنفسرها على التقريب بوظائف الإرشاد والدعاية وتنظيم الروابط بين الشعوب الإسلامية ولنفرض استطاعته لها بأكمل وجه، مع تسليم أهميتها العظيمة لكنها ليست بوظائف الخلافة الصحيحة مهما عظمت أهميتها وعم نفعها، بل وظائف الخلافة المصنوعة التى أنشأها بمخيلته من يجعل دين الإسلام بل لا يدين به ويجهل الخلافة والإمامة العظمى وما وضعت هى له فى شرعة الإسلام. وليعلم أولئك الجهال أن تلك الوظائف التى عدوها وما يحتمل أن يعدوها، على عظم نفعها وأهميتها وظائف علماء الإسلام الذين هم خلفاء الرسول ﷺ وورثته، وإنما الفرق بين خلافتهم والخلافة التى بمعنى الإمامة العظمى فى كون الإمام جائزًا للحكومة، ليس إلا. فإذا جرد عنها يصير واحدًا من العلماء إن كان له علم، ولا يبقى الفرق بينه وبين غيره قطعًا. هذه هى الحقيقة الناصعة الباهرة وما وراءها عبارة عن التعليلات والتسويلات التى يدبرها ويزورها شياطين المتفرنجين استهزاء بعقول المسلمين وعلومهم فدعوى التكامل فى موقع الخليفة عند تجريده عن حكومته بحجة أن تلك الحكومة منحصرة ببلاد الترك. مع عدم الإمكان لتحقق ماهية الخلافة بدون الحكومة باطلة جدًا وغريبة بمنزلة أن تعكس قضية (مالا يدرك كله لا يترك كله) ويقال ما دام الخليفة لا يمكنه الحكم والحكومة فى عامة المسلمين فلتنزع عنه أيضًا حكومته فى بلاد الترك. ولنختم الكلام هنا بتذكير قوله تعالى الآتى تأييدًا لعدم انفكاك الخلافة عن الحكومة: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

ومن عجائب فقدان الحياء أن (ع سنى)[1] أيضًا ذكر قضية مالا يدرك كله .. فى مقالته التى أشرت إليها، وهذه عبارته فى الأهرام ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ «وأقول ردًا على بعض المترددين والقائلين فى أن الخليفة إذا كان حائزًا على الصفة السياسية والإدارية فلا تكون صفة الخلافة فيه تامة صحيحة. نعم إن الخليفة يجب

= يونغ، الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص ١٣١.

والآن نتساءل: لمصلحة من تجزئة الدول الإسلامية بعد أن كانت موحدة فى إطار الخلافة؟ وكان بالإمكان الإبقاء على النظام مع إصلاح المفاسد إن صحت ادعاءات الكماليين؟!

(١) وهو الذى كتب له الكماليون كتابًا يتضمن مغالطات تتصل بالخلافة موضوعيًا وتاريخيًا ونشروه باسمه للدفاع عن أنفسهم تحت عنوان (الخلافة وسلطة الأمة).

أن تكون عنده الولاية العامة على جميع المسلمين فى إدارة شئونهم الدينية والدنيوية من سياسية وإدارية واجتماعية وغيرها، ولكننا يجب أيضًا أن لا ننسى أن هذا الشرط كان ممكنًا تطبيقه فى أيام الخلفاء الراشدين إذ كانت البلاد الإسلامية كلها تحت لوائه وحكمه ولكنه أصبح عديم النفاذ بعد أن انقسمت البلاد إلى ممالك مستقلة، وقد كنا نرى خليفتين فى وقت واحد، هذا عدا الملوك والأمراء الذين لا يذعنون لأمر الخلفاء وبما أن العمل بالشىء خير من إبطاله فيمكننا الآن أن نقول إن الخليفة يفرض قسماً من واجباته إلى الملوك والأمراء والحكومات وهى السياسية والإدارية ويستبقى ما يمكن تنفيذه حسب ظروف الزمان، ولو أن هذا التفويض لم يقع قولا ولكنه واقع فعلا كما يقال مالا يدرك كله لا يترك كله، وهذا مطابق لأحكام الشرع الشريف، وطبعًا العقل والحكمة يقتضيان قبول الممكن وإهمال المتعذر».

وعلى مذهب الرجل كل من الشرع والعقل والحكمة يقتضى قبول كل شىء وقع لما أنه هو الممكن وخلافه المعتذر، إذ لو لم يكن ممكنًا لما كان واقعًا، وعلى هذه القاعدة يبنى الرجل قبول إلغاء المحاكم الشرعية وإلغاء مسمى الخلافة، فلو اتبعه الكماليون إلغاء اسمها أيضا لتقبله أيضا ورده إلى أساس كون العمل بالشىء خيراً من إبطاله، وأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، جاعلا أمثال هذه القضايا المتعارف عليها سافلها عند تطبيقها بالحادثات، وإنى أقول للرجل قل ما بدا لك فأنت فى مصر ولن تبور تجارتك، وتحور بضاعتك فى سوق العميان، وقد بنى كلامه هذا على أن الواجب أن تكون الخلافة حائزة للولاية على المسلمين فى شئونهم الإدارية والسياسية التى تندرج تحت تعبير الحكومة وبها يحصل كمالها وقوتها، إلا أنه لم يمكن ذلك فى هذا الزمان، فاقتصرت الحال على ما أمكن، مع أنه ادعى فى صدر مقالته أن نفوذ الخليفة ازداد بتجريده عن السلطة فساغ له هذا التناقض مع قرب مكان المتناقضين، وغاية ما يستنبط من كلامه أن الواجب إما أن يكون للخليفة حكومة وولاية على المسلمين فى جميع البلاد أو لا يكون له ذلك حتى فى بلده وقاعدة ما لايدرك كله.. معكوسة الدلالة عنده، فكأن عبارة تلك القاعدة (ما لايدرك كله لا يترك كله) ولم أدر ما معنى قوله: «ولو أن هذا التفويض لم يقع قولا ولكنه واقع فعلاً» أو اسئلوه لماذا لم يقع التفويض قولا أو

لماذا وقع ذلك فعلا. وقد سبق منا أن لا يقاس ما فعله الكماليون بما وقع فى أدوار الخلفاء المستضعفين، وسبق أيضا رأينا فى تعدد الخلفاء.

تصريح صحفى لأتاتورك وتفنيده:

ولابد أن نبحث هنا فى كلام فاه به فى الأيام الأخيرة مصطفى كمال عند مقابلته الكاتب الفرنسى (موريس برنو) وقد نشر فى جريدة (الوطن) التركية فى عددها ٣٠٢ يقول فيه: «إن أسعد أدوار الترك التاريخية مرحلتان لم يكن سلاطينهم خلفاء، ثم بذل واحد منهم نفوذه وثروته لحصول نفسه على الخلافة وكان ذلك من آثار الصدفة والاتفاق وإن نبينا أمر تلاميذه أن يدعوا الأمم إلى دين الإسلام ولم يأمرهم أن يتولوا حكوماتهم، وما دار فكر كهذا فى خلده قط» ثم قال: «إن الخلافة عبارة عن الحكومة والسياسة، إذا أراد خليفة أن يقوم بواجبه ويسوس جميع الشعوب الإسلامية فكيف ينجح فى ذلك، وتصور خليفة يقوم بواجبه الدينى الذى تقتضيه ولايته على جميع الأمم الإسلامية، فكر مستنبط من الكتب لا من الحقيقة، ولم يخضع لخلفاء الآستانة الإيرانيون ولا الأفغانيون ولا مسلمو أفريقيا، نحن أبقينا الخليفة للتقليد القديم المحترم[1] نؤمن له ولعائلته معيشتهم وما يحتاجون إليه والترك هى الأمة الوحيدة بين العالم الإسلامى فى تحمل نفقة الخليفة ، والذين يدعون العموم والشمول لجميع شعوب المسلمين فى العلاقة بالخليفة جانبوا إلى الآن كل اشتراك فى الخليفة، فماذا يدعون الآن، وكيف يجوز أن تحمل أمة الترك أعباء الخلافة وترعى وحدة نفوذ الخليفة وسلطته، إن هذا الإفراط».

لا يخفى أولاً ما ادعاه من كون الخلافة شقاءً على سلاطين الأتراك ناشئ من زعمه الذى ارتكز فى نفسه لكراهيته الخلافة الإسلامية، وما أشقت الخلافة أحدا من آل عثمان سوى عبدالمجيد الثانى، **وتعبيره بالتلاميذ عن أصحاب رسول الله ﷺ**

---

(١) كانت الخطة تقضى اتباع أسلوب (المراحل) كما عرفنا خشية رد الفعل الناجم عن مصادمة الشعور الإسلامى وقد صح وصف أحد كبار الاستعماريين آنذاك عندما صور الخطوات الجزئية التدريجية بفعل مصطفى كمال، قال (فلتجنب) التزوير فى التاريخ، لأن الستار لم يلق بعد على آخر فصل من رواية تركيا مصطفى كمال. مقال بقلم رينيه دابرياس، ينظر ص ٤٤ من كتاب (الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية).

ينبى عما فى ضميره من عده ﷺ كشيخ زاوية أو أستاذ مدرسة، أو يدل على أنه أخذه من تعبيرات النصارى حيث يعبرون عن حواريى سيدنا عيسى ﷺ بالتلاميذ[1]، ثم إن قوله عن نبينا ﷺ وما بعده إن حمل على ظاهره **فلا يخلو عن فساد كبير فى نفسه وتناقض بين طرفيه وإبهام يجعله كهذيان المحموم** ورأيت تعريبه فى بعض الصحف العربية فلا محصل له أيضا ولعل الصحف روته غير فاهمة أو غير محسنة فى تفهيمه، وأنا عربته من عبارة (الوطن) بحرفها.

وتوجيه كلامه عندى بما يخلصه من حيص بيص، إنه أراد أن يقول إن الخلافة المضافة إلى جميع الأمم الإسلامية لفظ لا معنى له، لأن الخلافة عبارة عن الحكومة ولا تكون للخليفة حكومة وسلطة على شعوب المسلمين المنفضين فى مشارق الأرض ومغاربها، والنبى ﷺ أمر بنشر الدعوة لا بتوسيع الحكومة إلى كل ما يصل إليه انتشار الإسلام، فإذا كانت الخلافة العامة الولاية عبارة عن لفظ لا يتحقق معناه فنحن أبقينا ذلك الاسم حرمة للتقليد القديم وتحملنا نفقته ونفقة عياله، ومازالت أمة الترك تحمل هذه المؤونة دون سائر الأمم الإسلامية، فليس من حقهم أن يتدخلوا فى شأن الخلافة وينكروا علينا نزع سلطة الخليفة ونفوذه وتكليف الترك الحاملة لنفقة الخليفة بتحمل سلطته أيضا فرط وشطط، هذا تلخيص مراده من كلامه وغاية توجيهه، ولو لم نفسره هكذا لكان أشد اضطرابا وفسادا، **وبعد هذا لا يخفى أنه يطالع الخلافة بنظر التاجر السلانيكى لا بالنظر الإسلامى** فضلا عن نظر عظيم وزعيم الإسلام، ولذا يُكثر البحث عن نفقة الخليفة، ولير المسلمون بطل الشرق وبطل الإسلام الذى ولدته أمس أمواج الزمان ورفعته كما يرفع اضطراب الماء سفالته، واليوم يمن نفقة الخليفة عليه وعلى الأمم الإسلامية، واستدلاله فى إزالة سلطته ونفوذه غريب جدا حيث بناها أيضا على مسألة النفقة وقال إن أمة الترك يحملونها فلا يحملون سلطته. . **فمن لى بأن يقول له أى لمصطفى كمال: فكيف تحمل أمة الترك سلطتك ونفقتك التى لا تقل عن نفقة الخليفة؟** فإن تبجح بكونه

---

(١) يبدو الفهم العميق للمؤلف وحرصه على التزام ضرورة الدقة فى الألفاظ، ويدل أيضا على غيرته الإسلامية التى تملى على كل مسلم أن يضع الصحابة رضوان الله عليهم فى مكانهم اللائق بهم، وما نيل من الإسلام إلا منذ تجرأ البعض على الصحابة رضى الله عنهم، وهذا منهج متبع للآن لمن يحلو له الطعن فى الإسلام وتاريخه وحضارته.

أفاد الدولة وربّحها ولاية أو ولايتين فقد خسرها أضعاف ذلك حين كان قائد الجيش فى الحرب الكبرى[1]، مع أن بيت آل عثمان - والخليفة من ذاك البيت - بنى كيان تلك الدولة المشتملة على ما ربّحه مصطفى كمال وخسرّه وغيرهما، وإذا جازيناه فى مطالعته الاقتصادية فقد ركبت على الترك بعد البدعة الكمالية سلطة مصطفى كمال التى هى أثقل وأنكى من سلطة السلاطين نفقته التى تعدل نفقة الخليفة ثم نفقة الخليفة العاطل الباطل الخلافة.

وقد اعترف فى كلامه هذا بأن الخلافة عبارة عن الحكومة حين أراد أن ينفى علاقة الخليفة بسائر الأمم الإسلامية لعدم إمكان أن تشملهم حكومته، ويلزم على كلامه أن لا تصح علاقة الخليفة بأمة الترك أيضا بعد زوال حكومته بالنسبة إليهم أيضا ولأجل هذا قال: «أبقينا الخليفة حرمة للتقليد» وفسرناه بإبقاء اسمه، وهو الذى تقتضيه حقيقة الحال وسياق كلامه، وفى اعترافه أيضا حجة بالغة على أن الخلافة لا تفترق عن الحكومة وهو الذى اتخذنا إثباته موضوع كتابنا، والذين ناهضونا فى هذه القضية من علماء وكتاب بمحض العبودية لمصطفى كمال فيريهم ذاك الاعتراف منه أن حجتهم داحضة عند ربهم وكنا نحن نؤمن بيوم ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وما كنا حاسبين أن مصطفى كمال يتبرأ فى قريب العهد من الذين اتبعوه وأجهدوا فى تأييد باطله، وكان تبرؤه منهم بعد أن لم تبق حاجته إليهم، لأنه أتم مسألة تجريد الخلافة عن السلطة وحصل فيها على النجاح بمعرفة هؤلاء المصدقين والمحبذين، وهو الآن فى حاجة أخرى وهى منع تدخل الأمم الإسلامية فى قضية الخلافة، ولقضاء هذه الحاجة الثانية يلزمه القول بأن الخلافة لا تنفك عن الحكومة بل إنها عبارة عن الحكومة على خلاف ما قال به أولا وفعل، فالخلافة فى يده كدوامة الصبيان يلعب بها ويدورها كما يقتضيه هواه: ففى معاملته مع أمة الترك لا تلزم الحكومة الخلافة فلهذا جردها عنها، وفى معاملته الأمم الإسلامية فى خارج الترك فالخلافة لا تنفك عن الحكومة بل هى عبارة عنها، ولما لم يكن للخليفة حكومة عليهم ولم تمكنه فلم تصح علاقته بهم لأن الخلافة عبارة عن الحكومة، وأيا ما كان فقد حتا هذا القول بأن لا

(١) هذا حق، فقد اقتسمت دول الغرب ميراث الخلافة العثمانية، وانحصرت تركيا داخل حدودها وأصبحت من دول العالم الثالث - تابعة بعد أن كانت متبوعة - الا تفوح من تصرفاته رائحة الخيانة؟..

علاقة للخليفة بأمة لا حكومة ولا سلطة له عليهما، التراب فى أفواه كثير من محابيه ومحاميه لاسيما فى فهم (ع سنى) متصرف اللاذقية السابق الذى ادعى ازدياد نفوذ الخليفة وازدياد علاقته بالشعوب الإسلامية لما تجرد عن سلطته وحكومته، ولكنه مستخدم مأجور لمصطفى كمال فى مصر لا خادم أية مسألة دينية أو سياسية كمن قال أنا عبد سيدى لا عبد الباذنجان، فلا بأس أن كذبه سيده وأخجله مع أن (وقاحة المرء سلاح الفتى) وهما أى السيد والمسود يتلاعبان بينهما ويتلاعب كل منهما بالإسلام والمسلمين، وإنما الرزية كل الرزية فى خجلة المحامين المتطوعين بدافع الغفلة والحماقة وربما يتناهون حماقة ويظنون أن الدافع حمية الدين عندما ينصرون اللادينيين.

شعار الذئب الأغبر:

ورأيت اليوم فى جريدة (السياسة) المصرية دفاع (ع سنى) عن الحكومة الكمالية فى قضية الذئب الأبيض - أو الأغبر - الذى صورته فى مطابع البريد والذى ارتقت الروايات إلى تقديسه والدعاء باسمه وهو يتعزى فى كلامه بأن ذلك الذئب(١) لم يكن معبودا للترك القديمة ويستعين بمقالة نشرت فى جريدة (ايلرى) التركية باحثة عن قصة الذئب وذلك على ذكر شعار الجمهورية التركية الموضوع موضع البحث والمذاكرة فى مجلس أنقرة وهذه فقرة (ايلرى):

«وعلى ذكر الشعار أقول إنه لا حاجة هنا إلى المناقشة لأنه يوجد شعار للترك مولود من أساطيرهم وأنهم اتخذوه دهرا، وأسطورته أنه لما انسحب الترك إلى

---

(١) يقصد المؤلف رمز الأتراك القدامى، أى (الذئب الأغبر) وكان مصطفى كمال قد بعثه من مرقده ليقوى نزعة القومية الطورانية، وكان ذلك بداية مشجعة لرفع شعارات الوطنية والقومية، كالفرعونية فى مصر، والفينيقية فى الشام، والآشورية والبابلية فى العراق، والبربرية فى المغرب. وكان الحرص عند بعث هذه القوميات من رقادها أن تكون محلية ومرتبطة بالغرب وبأوروبا المسيحية ومقطوعة الصلة بالجامعة الإسلامية أو الخلافة، يقول الدكتور محمد رشاد سالم (وقد تعاون المبشرون مع الاستعمار فى الترويج لهذه القوميات فى حين أنهم حاربوا كل قومية ترتبط بالإسلام).

(المدخل إلى الثقافة الإسلامية ص ٣٨ دار القلم الكويت - ١٣٩٧ / ١٩٧٧م) وينظر كتاب (التبشير والاستعمار فى البلاد العربية) الدكتور مصطفى خالدى والدكتور عمر فروخ من ص ١٧٢/ ١٧٨ عن الحركة القومية فى الإمبراطورية العثمانية والتبشير والحركات القومية - المكتبة العصرية/ صيدا بيروت ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م.

(أركنة قونة) بعد انهزام أصابهم، بقوا فى تلك البقاع المحاطة بالجبال المسلسلة، ثم أنهم لما تكاثروا على مرور الزمن تحروا لهم مخرجًا منها، وكان القوم أآضرموا نارا ذات يوم على سفح جبل، فصادفت فلذا من الحديد وأذابته فانفتحت منه فوهة، وكان أول من مر على هذه الفوهة ذئب أغبر، فمشى القوم على أثر هذا الذئب وخرجوا وفتحوا بعده الدنيا وشادوا ملكهم العظيم ومنها صار الحديد والذئب محترمين مكرمين عند الترك، وكان على رايات الأمراء والخواقين القدماء من الترك شعار يدل على الذئب، وكانوا يركزون على أعلامها رءوس الذئب».

وأنا أقول أيا ما كان أصل الأسطورة، فالترك القديمة لم تكن مسلمة، ولم تكن تعبد من يعبده المسلمون، بل كانت مشركة على ما نسمعه، فإن لم تكن تعبد الذئب فهى كانت تعبد ما يشبهه من ما سوى الله، ولو علم دعاة الطورانية للترك القديمة المنطمسة الشعائر شيئًا كانوا يعظمونه فوق هذا الذئب لقلدوهم فيه وفضلوه اليوم على شعار الذئب، على أن القصة لا تدل على عدم اتخاذهم إياه معبوداً، لأن كل أمة اتخذت شيئًا من الأشياء أو نوعًا من الحيوان إلهًا فلابد من أن لها فى ذلك قصة أو خرافة ساقتها إلى ضلالها، وكانت منشأ ذلك الضلال ومبدأه، ثم إنه **لا حاجة إلى تأمينه القراء فى أن أمة الترك المسلمة لا تتخذ الذئب معبودا، ونحن على أمن من ذلك، حتى أن دعاة الطورانية الظاهرين كيوسف أقشورا وضيا كوك آلب وأغا أحمد وجلال نورى وحمد الله صبحى وغيرهم والسريين كمصطفى كمال، نحن على يقين فى أنهم أيضا لا يتخذونه معبودا مع عدم كونهم مسلمين، وهم لا يعرفون إلها ولا يعبدون إلا المنفعة المادية الدنيوية الذاتية**، وإنما مرماهم فى إعادتنا إلى تبعيد الأمة بأية صورة كانت عن شعائرهم الإسلامية وروابطها التى تكرهونها قدر ما تحبون منفعتهم المادية الذاتية، وإلى تعويدها بشعائر الجنسية وعواطفها، لما ترون فى إحيائها من أقوى ذريعة إلى إنساء الشعائر الإسلامية وعواطفها[1]، وفى مقالة (ايلرى) التى استعان بها (ع سنى) فى الدفاع عن الحكومة الكمالية انتقاد وتأسف على ما اعتاده الأتراك منذ

---

(١) ملأت القومية رؤسهم فسعوا بكل الطرق لبث الروح القومية فى أبناء الترك وإرجاعهم إلى أصولهم الأولى حتى ولو إلى الوثنية الطورانية، ومن ثم التخلص من العقيدة الإسلامية ومحوها.
(د. بديع الشريف، الصراع بين الموالى والعرب ص ٢١٣).

أعصار من إقامة أسماء العرب، كعثمان ومحمد وعمر وفاطمة عائشة، مقام أسمائهم التركية، كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وايلخان. وقد ذكرنا هذه الفقرة مع ما تستحقه من المقابلة فيما سبق، ومحامى الكماليين فى مصر عندما ذكر مقالة «ايلرى» لم يبحث عن هذه الفقرة.

ومما كتبه (ع سنى) فى تلك المقالة: «وهل خلت أمة من الأساطير والخرافات المتداولة بين أبنائهم منذ أحقاب، وأية أمة لم يكن لها من الروايات الخرافية التى لا يقبلها العقل السليم ولكنها راسخة فى الحافظات يتوارثها هؤلاء عن جد ولا تضر فعلا بعقائدهم وأديانهم» ثم ناقض نفسه من حيث لا يشعر وقال فى المقالة نفسها: «لنأت إلى قصة الذئب الأبيض الذى جعله غير الترك معبودا لهم وهؤلاء يجهلون ما عزى إليهم كما يجهلون نفس الذئب نعم إن الذئب الأبيض وقصته مجهولة عند الترك و لم نسمع حتى الآن خبراً ولا رواية، وأنا - وقد مضى نصف عمرى فى تركيا وهى بلادى وولدت بعاصمتها ونشأت فى مدارسها الابتدائية والثانوية والعالية لم اسمع كلمة عن هذا الذئب فيها ولا بحث واحد من أساتذتى عنه، وكان معلمنا فى المدرسة الملكية العليا لعلم التاريخ المؤرخ والكاتب الشهير صاحب المؤلفات القيمة فى هذا العلم وصاحب جريدة «ميزان» المعروفة «مراد بك» لم يبحث هذا الأستاذ الكبير أيضًا مطلقًا عن هذا الذئب المخيل. وأؤكد لكم أنى لما رأيت طابعًا للبريد التركى لحكومة أنقرة لأول مرة فى بيروت سنة ١٩٢٢ عند أحد غواة الطوابع عجبت منه ولم أفهم مغزاه. وسألت كل أصحابى الأتراك الموجودين يومئذ هنالك عنه فلم يجبنى أحد منهم وأظهروا جهلهم التام فيما يعنيه».

وأنا أشهد أيضا - مع أنى عشت تمام عمرى فى تركيا سوى ما مضى لى من بضع سنين فى خارجها حينما فررت مرة من الاتحاديين وأخرى من إخوانهم الكماليين وولدت فى سرة الاناضول فى سرة الأناضول ببلدة «توقاد» وأبى وأمى وكذا أبواهما وأبوا أبويهما، وهكذا دواليك، كلهم أناضوليون ذوو نسب عريق فى الترك - بأنى ما سمعت هذا الذئب و لا رأيته لا فى طابع بريد. ولا فى شىء آخر من طارف أو تليد حتى زمن الاتحاديين والكماليين. ولكن ماذا يجدى هذا الذى أشهد به أيضا وكل تركى لحكومة أنقرة التى تسعى لجعل هذا الشعار الجاهلى المجهول عند الترك معروفا، وماذا يجدى نفعًا لمتصرف اللاذقية السابق الذى يبرر

الكماليين فى كل ما ابتدعوه حتى لو دخلوا جحر ضب لدخله معهم. وإطنابه فى إثبات مجهوليه هذا الذئب عند الأتراك لا ينفعه بل ينقص ما قاله أولا عند تأسيه بكل أمة لم تخل من الأساطير والخرافات التى لا يقبلها العقل السليم ولكنها راسخة فى الحافظات، لأن خرافة الذئب ما مرت بحافظة الترك المسلمة فضلا عن رسوخها فيها كما يستشهد بنفسه التى جهلته إلى سنة ١٩٢٢ وإنما تحاول الحكومة الكمالية إنشاء هذه الخرافة فى حافظة الترك، مع كونها مما لا يقبله الحقل السليم كما تشهد به نفسه أيضا، ومع أنه يجب أن تكون الحكومة تمثل عقل الأمة السليم وتعمل بمقتضاه لا أنها تذهب بهم من محجة العقل السليم إلى تيه الخرافات التى جهلوها، والمتوارث من آبائهم إنما هو جهلها أو نسيانها بحيث توحشهم إعادتها أو إحياؤها. وبهذا يفترق ويمتاز ذئب الترك الغائب من الخارج ومن حافظة الترك عن أبى الهول المصرى الذى يصادم الأبصار فى مصر بالأوضح من مصادمة مصر، وقد اجتهد المحامى فى التأسى بهذا القياس أيضاً مع وجود الفارق الجسيم جسامة أبى الهول.

ولا ينفع الرجل أيضا ما ذكره من أنه: «يذهب قسم كبير من أكابر مصر وأغنيائها إلى الآستانة فى أوائل فصل الصيف كل سنة ويقيمون فيها أشهراً ثم يرجعون، وهل سمع أحد من هؤلاء من روى هذه القصة عن الترك وعن عبادتهم أو تقديسهم الذئب الأبيض[1]. وجوامع مقر الخلافة حافلة بالمصلين العابدين المخلصين لله إيمانًا من هذه الأمة المسلمة المؤمنة الموحدة والمحترمة لدينها وشعائرها لا تقل عن غيرها من الأمم الإسلامية، بل أكثر صلابة فيها وأكثر تمسكا بها». **بل يؤيد ما ذكرنا من براءة الترك ونزاهتها عما ينكره من الشعائر الجاهلية أو البدع اللادينية**

---

(١) ما زال المؤلف يحدثنا عن اتخاذ مصطفى كمال لصورة «الذئب الأغبر» رمز الأتراك القدماء كأحد العلامات الوطنية، وذلك ضمن الإجراءات التى أجبر عليها الشعب، ومنها لبس القبعات بالقوة وبواسطة «محاكم الاستقلال» التى حكمت على مئات بالشنق والرمى بالرصاص والسجن، لا لسبب إلا لرفضهم لبس القبعات!!

(ارمسترونج، مصطفى كمال ص ٢٢٥/ ٢٢).

ولعل إسهاب الشيخ مصطفى صبرى فى هذا الموضوع يرجع إلى حرصه على توضيح دور الإسلام فى قطع الصلة بين الأمة التركية وتاريخها قبل اعتناقها الإسلام، مؤكداً أن الأتراك لا يرضون بغير الإسلام بديلا، بالرغم من كل ما اقترفه مصطفى كمال فى حقهم من جرائم لصرفهم عن عقيدتهم بشتى الطرق.

وكون الحكومة الكمالية تقودهم إلى مثل تلك المنكرات وتكلفهم بها ضد ألفتهم وفطرتهم، لكن الرجل يريد التدليس فى كلامه والتلبيس على القراء بين أمة الترك والحكومة فيدلهم بديانة الأولى وشهرتهم فيها على الديانة الثانية كالقائس المغالط الذى يخدع فى الحد الأوسط المتكرر بين صغرى القياس وكبراه ولا يكرره بعينه. **والذين يقيمون الصلاة بالجوامع التى ذكرها إنما هم الأمة الأصلية لا الكماليون الذين يدافع عنهم الرجل والذين يريدون قطع علاقة الحكومة بالجامع تقليدا للمبدأ الذى وضع فى الانقلاب الكبير الفرنسوى من قطع علاقة الحكومة بالكنيسة**[1]. وأمة الترك فى ديانتها وارتباطها بالشريعة الإسلامية - وهى ضاربة المثل القائل «شريعتك كسديكى بارمق آجيماز» ومعناه: «**لا تتألم الإصبع التى يقطعها الشرع**» والقائل: «باش باشه باغلى، باش شريعته باغلى» ومعناه «**الرأس مربوط بالرأس والرأس مربوط بالشريعة**» - غنية عن شهادة هذا الرجل الذى آجر نفسه وجعلها وقفا على خدمة القاضين على دين الترك والقاصدين قطع ذلك الرأس المربوط بالشريعة الإسلامية مع أن إسهاب الكلام فى ديانة الترك لا يُبين إلا عن زيادة جناية الحكومة الكمالية المعتدية على دينهم والناصرة المروجة لمساعى المعتدين عليه.

وانظر الى قوله: «يتخذ هؤلاء المفترون على الترك ظلمًا وبهتانًا سندا لأقوالهم ما يصدر من بعض الطائشين الترك مما لا صفة لهم، أو من الذين خولتهم الصدف عضوية المجلس الكبير ويبنون عليها العلالى والقصور و يلصقونها بالأمة التركية ولم يكن عند أغلبيتها الساحقة علم عن كل هذا». **ونحن نعلم ونسلم، بل نصيح، أن إلصاق تلك الفضائح بالأمة التركية ظلم ولم يكن عند أغلبيتها المسكينة - لا**

---

(١) يقصد بذلك ما حدث على أثر الثورة الفرنسية ، ويرى خطأ القياس بين الظروف التى حدث فيها الفصل هناك فى أوروبا وبين أحوال المجتمعات الإسلامية التى لم يحدث فيها مثل النزاع الذى نشب هناك بين «رجال الدين» والعلماء.

ولكن من الخطأ الظن بأن دول الغرب تخلت عن الكنيسة «فإن انجلترا لم تفصل الكنيسة عن الدولة بل هى حامية «البروتستانت». كما أن فرنسا ابنة الكنيسة الكاثوليكية وحامية «الكثلكة» فى العالم.

(الشيخ محمد الغزالى، ظلام من الغرب ص ٩٤).

ولكن إذا طالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتحكيم شرع الله تعالى، وصفهم «المتغربون - أو المتفرنجون - باصطلاح الشيخ مصطفى - بأنهم «رجعيون»، ولا يصفون أوروبا - كعبتهم وقبلتهم - بهذا الوصف مهما كان الدين متغلغلاً فى أحشائها اجتماعيا وسياسيا!!

الساحقة بل المسحوقة - علم عنها، وإنما هى فعل الحكومة الطائشة الباطشة الكمالية وظلم الرجل للأمة أشد من ظلم الذين عاتبهم على إلصاقهم التهمة بها من حيث إنه يجتهد بكل قوته وحيلته فى إخفاء المتهمين الحقيقيين ونفى الذنوب من أصلها وهى مثبتة مشهورة فترجع إلى ذمة الأمة. ومن قلة حيائه وكثرة ثقته بسهولة إغفال المصريين يعد عضوية الطائشين المتطرفين فى المجلس الكبير من خول الصدف، وهو يعلم من خولهم تلك العضوية ، **ويعلم انه ليس فى قدرة أحد فى تركيا ولا قدرة الصدف أن يخول أحداً عضوية المجلس الكبير غير مصطفى كمال وحزبه. وسعر العضوية للبرلمان مع كون مرتبته دون مرتبة المجلس الكبير أرفع وأغلى من أن يترك تخويلها إلى الصدف فى أى بلاد الدنيا، لا سيما فى تركيا، حتى أنها لغلائها لا يترك تخويلها إلى الأمة أيضًا.**

والمرحوم مراد بك الذى أطرى الرجل علمه وتعليمه وشهرته بهما فى تركيا، لم يأل جهدا فى الحصول على عضوية البرلمان، ولم تأل الأمة جهداً فى تأييده فما نجح بسبب مزاحمة الحكومة الاتحادية إلى أن مات مقهورا. ولو عاش اليوم لزاحمته الحكومة الكمالية ولكان فى خارج تركيا مثلنا ولما يطره (ع سنى) وقد اعتقل الله سبحانه لسان الرجل عن أن يعزو تخويل الطائشين عضوية المجلس الكبير إلى الأمة، فعزاه إلى الصدف. وذلك أفصح شاهد على أن الأمة التركية برآء من انتخاب أعضاء المجلس الكبير براءتهم من الحركات اللادينية التى حدثت فى تركيا. ثم إن عضوية المجلس المذكور لجديرة - بالرغم من إنكاره - بأن يبنى عليها العلالى والقصور فى كل البلاد لا سيما فى تركيا ولا سيما عضوية الطائشين فيها، كيف لا وقد بنى عليه قصر رئاسة الجمهورية لمصطفى كمال؟

ولنرجع بعد طول الكلام إلى قول من كتب فى المقطم رادا علىّ: وقد تشبث صاحب المقالة بذيل الشورى المذكورة فى كتاب الله تعالى وتحكم بها فى أحكام الخلافة [1] مع أنه لا يمكن عد ما ابتدعه الكماليون خلافة مقترنة بشورى الأمة بعد

---

(١) وكذلك كل من رأيته من المصريين المتكلمين فى شأن الحكومة الكمالية نثرًا أو نظمًا يبحثون عن الشورى ويمتدحونها بها وبإلغاء سلطة الفرد. وهذه غفلة عظيمة لا يصر عليها تجاه الأحوال التى جرت فى الأناضول وأجرت دموعًا ودماءً إلا من له عماية مصرية. لأن شورى الأمة أو المجلس الوطنى الكبير أو=

. . . .

= الجمهورية أو الحكومة الديمقراطية أو إلغاء حكم الفرد وأمثال ذلك من الألفاظ والأسماء المجردة المموهة العذبة إن كفت فى تغرير المصريين فلا تكفى فى تغرير الأتراك الذين تتجلى مسميات تلك الأسماء عليهم بأضدادها. إذ لابد لتحقيق تلك الألفاظ كلها أن تكون مستندة إلى إرادة الأمة وإجازتها الناشئة من محبتها ومرضاتها، والحال أن الأمة لم تنتخب هؤلاء النواب الذين انعقدت بهم الشورى أو المجلس الوطنى الكبير بطوعها وطيب نفسها، بل لا تعرف بهم ولم تر وجوههم، ولولا سلطان السيوف المشهور المجرب فى أعناق مئات وألوف من كبار أبنائها وصغارها لما قبلتهم نوابًا عنها، وهم أنكر الناس إليها وأبغضهم، فنيابتهم عنها فضولية بتمام معنى الكلمة وإضافة شوراهم إليها غير صحيحة قطعًا. وقد اطلع على هذه الحقيقة وأعترف بها جميع أهل البسيطة إلا المصريين، ولن يذعنوها حتى يحل بهم ما حل بالأتراك من سفهائهم ولصوصهم من البلايا والمصائب التى خربت بلادهم وأنفسهم وأموالهم وجعلتها كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف . ثم إن الأمة التركية التى طالما يبحث عن سلطتها واستقلالها كذبا وافتراء كما أنها لم تستقل بانتخاب نوابها فكذلك هؤلاء الذين يدعون بالنواب ما استقلوا ببيان آرائهم وإعلان أصواتهم فإن سمع من نفر قليل منهم فى الندوة صوت ضئيل يدافع عن الدين أو شىء غيره من الحقائق فهو مقضى عليه بأن لا ينفذ ، وصاحب الصوت يعرف ذلك ويعرف أن مصطفى كمال هو الذى عينه للنيابة ليخدم هواه لا الأمة ليخدمهم، فلا يلج فى صوته واقتراحه وإلا انتهى الأمر إلى فقد نيابته أو رأسه كما جرب ذلك فى شكرى بك نائب طربزون قتله طوبال[1] عثمان من اللصوص الذين يستخدمهم مصطفى كمال وعثمان قُتل عند القبض عليه، والآمر بالقبض رءوف بك الذى كان رئيس الوكلاء وقتئذ، وكان ذلك من أسباب حدوث الانشقاق بينه وبين مصطفى كمال وتنحيه عن دست الأجراء بل ومن منزلته فى المجلس الوطنى وحزب الشعب. فإذا فتشت عن خفايا ذلك المجلس من أصل نشأة الأعضاء إلى أحوالهم الراهنة عثرت على تضاعيف الجبر والإكراه، والذى يعبر عنه المصريون ملأ أفواههم بشورى الأمة كناية عن مجلس أنقرة إذا نظرنا فكل واحدة من كلمتين لا مصداق لها لأن الأمة بمعزل عن تلك الشورى لكونها مكرهة فى تعيين أعضائها إكراها ملجئا، والشورى ما صحت شورى فى نفسها لكون أعضائها أيضًا مكرهين فيما بينهم فهم كذئاب تسلطن على غنم[2] - كما أن =

---

(١) ينظر هذه الواقعة بكتاب أرمسترونج «مصطفى كمال أو الذئب الأغبر» حيث يقول «كان يرهب خصومه، فقد كلف شخصًا باغتيال أحد معارضيه، ألقى أحدهم خطبة أيد فيها الخليفة، فهدده بالشنق» ص ٢٠٩.

(٢) لقد أكره الأعضاء إكراها على الموافقة على اقتراح مصطفى أتاتورك بفصل السلطنة عن الخلافة، ويروى لنا كاتب سيرته ما حدث بالجمعية الوطنية كالآتى «فتبين مصطفى كمال أن الاتجاه الغالب يميل إلى رفضه. . وكان أنصاره مسلحون، وصاح مصطفى كمال وفى صوته رنة التهديد بينما وضع أنصاره أيديهم على مسدساتهم «أنا واثق من أن المجلس سيقبل الاقتراح بإجماع الآراء، ويكفى أخذ الأصوات برفع الأيدى. . فلم ترتفع غير أيد قليلة، لكن الرئيس أعلن النتيجة بقوله «أقر المجلس الاقتراح باجماع الآراء» فقفز نفر من النواب فوق مقاعدهم محتجين صائحين «هذا غير صحيح. . نحن لم نوافق» (ارمسترونج ، مصطفى كمال أو الذئب الأغبر ص ١٩٤)

= شعارهم الذئب الأبيض - ولا يأمن بعضهم بعضا فيما بينهم. فكل ما وقع فى تركيا منذ سنة وبضعة أشهر من تجريد الخلافة عن السلطة إلى إعلان الجمهورية ما هو بصنع الأمة بل صنع تلك الذئاب التى تغلبت على الأمة وتغلب بعضها على بعض. فبعدًا لها من جمهور مقهور ومن ظن خديعة اللصوص حقيقة راقية فلم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

وأما حديث محق الفرد وإلغاء حكمه فقد آمن به المصريون فوق إيمانهم بالله ورسوله ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]. ومع أن حكم الفرد اليوم فى تركيا أشد بطشًا مما فى الماضى بآلاف أضعافه، إلا أن اسمه الآن حكم الشعب كذبا وافتراء عليهم. فالشعب تحت ظلم ذلك الفرد الذى ليس القتل والشنق العاديان بمنتهى عقوباته وتحت نسبة ظلمه إليهم، مكابدون برزيتين أن يظلمهم الفرد وأن لا يعد هو فاعل الظلم بل الذين ظلمهم كأنهم ظلموا أنفسهم. والاستبداد القديم لا أقل من أنه براء من هذا الافتراء. والفرق الثانى كون حكم الفرد اليوم انتقل من رأس إلى ذنب ومن عادة إلى عجب، ولست بمائن فيما قلت للمصريين.

أين محق الفرد بل من عدم   أوجدوه وهو كالقرد مهين

تعقيبًا لقول شاعرهم:

محق الفرد وألغى حكمه   إن حكم الفرد مرذول لعين

وليت شعرى ما قول المصريين فى قضية التضييق الذى وقع باخرة على صحافى الآستانة والحكم على لطفى فكرى بك بسجن سنين. ولو وقفت موقفه فى محكمة الاستقلال حين سأله حاكمها عن كونه على ضد الإدارة الجمهورية لقلت نعم ومذهبى حكم الفرد واستبداده اقتداء بمذهب الجمهور الذى اختاروا الاستبداد والقضاء على حرية الفكر والاجتهاد لما قبلوا قانون الخيانة الوطنية الذى يحكم بأشد الجزاء على من يقول بضد الجمهورية أو يكتب، فجمهوريتنا ليست بجمهورية حرة كجمهوريات العالم، وسلطة الشعب فينا عبارة عن السلطة والضغطة على أنفسهم بحجزها عن حرية الفكر والاجتهاد. هذه ماهية تلك الألعاب غير خافية على أولى الألباب. ولكنها ضلالة مصرية لا تزول بإرشاد النصيح ولا تقبل التصحيح ولا ينكشف غطاء أعينهم وإن مسها المسيح. وحديث محكمة الاستقلال المنعقدة بالآستانة ذو شجون[1] وسنبحث عنها فى موضع آخر أيضًا. فإن كان القراء طالعوا الجرائد التركية المنتشرة فى =

---

(١) نعم، إنه حديث ذو شجون، فقد صار أى إجراء أو نقد شفوى للحكومة يعد خيانة عظمى تعاقب عليه محاكم «الاستقلال» بالموت فورا حيث قرر أتاتورك محاكمة معارضيه الذين كانوا من أخلص أعوانه، فأصدرت حكمها عليهم جميعًا بالشنق، بغير مراعاة لقواعد المرافعات والإثبات المقررة فى القانون، ومن بينهم «عارف» صفيه القديم!!

وكانت محاكم الاستقلال فى الإقليم تنشر الإرهاب الدموى، فتحاكم المعارضين وترسلهم إلى المشنقة من أجل أتفه الانتقادات.. وحين كان القضاة أنفسهم يظهرون ترددا أو ضعفًا كان «الغازى» يهددهم بأقسى عقاب!

(ارمسترونج ، مصطفى كمال ص ٢١٨/ ٢١٩)

إخلاء الخليفة عن الحكم والنفوذ والعمل، وانتقل الكل الى المجلس الوطنى أو إلى مصطفى كمال بانتقال السلطة والحكومة إليه وبقاء الخليفة مقطوع العلاقة عنها وعما انتقل إليه المجلس الوطنى أو مصطفى كمال. ولو فرض كون هذا المجلس مجلس شورى فليس مستشيره الخليفة ولا هو مستشار له لعدم المناسبة بينهما أصلا. ولم تقع حتى الآن مفاوضة بينه وبين ذلك المجلس فى أمر من الأمور ولا مراجعة ما منهم إليه يستأذنونه أو يستفهمون رأيه فى مصلحة من المصالح. فهل يكون هكذا حال المستشير مع شوراه. ومجلس الشورى للخليفة يلزم أن لا يصعد فوق كونه مستشاراً للخليفة فى حكومته مع بقاء الحكومة والأجراء فى يد الخليفة. هذا معنى المشورة ومقتضى ماهيتها اللغوية والشرعية. فإذا صعد مجلس الشورى وحده إلى حد الحكومة والسلطة وتخلى الخليفة عنهما خرج الشورى عن أن تكون شورى والخليفة عن أن يكون خليفة. وهل يصح بعد هذا أن يقال لمجلس الكماليين مجلس الشورى والخليفة الذى رضى بهذه القسمة الضيزى خليفة.

ولا يتوهم أن مذهبى تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الاطلاق كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة إذ يعرفنى من يعرفنى ومناظرتى الاتحاديين فى البرلمان العثمانى ودفاعى الذى قضيت به حق الشورى عند البحث والمناقشة على المادة الخامسة والثلاثين من مواد الدستور . و كان الاتحاديون يومئذ ساعين فى اغتصاب حقوق المجلس ونقل قوته تماما إلى السلطان على ضد مسعاتهم اليوم، يحلونه عاما ويحرمونه عاما، وأنا اليوم - كما كنت أمس - ومذهبى إيتاء كل ذى حق حقه.

= أيام المحاكم المالئة صحائفها بما نطق به المتهمون والمحامون عنهم والنائب العمومى للمحكمة لرأوا عجائب ولا سيما عجيبين وهما القضاء على الدين وعلى الحرية. فمن أقام بينات ووثائق من حاله وماضيه على أنه لا يفكر بغير الفكرة الجمهورية وأنه لا دينى المبدأ والمرمى فقد نجا. حتى أن رضا نور بك وزير الصحة السابق التزم عند شهادته لوليد بك أن يبحث عن عدم اعتقاده بصحة الدين وإن حاباه وحامى عنه فى جريدته - توحيد أفكار - لينفعه ذاك البحث. وكان رئيس المحكمة يرتاح بمثل هذه الأقوال ويوسع له إلى ما شاء قائله، كما يضيق على من أعرب عن فكرة دينية وتكلم عن حميته منتقدا على انتهاك حرمته مثل إبراهيم أدهم أفندى. ومما يملأ القلب أسفا أن الصحف أيضا بغت وسعت عليه متفقة الكلم، ولم تشفع له عند المحكمة كما شفعت لمن عداه ولم تأل جهداً فيها فأسفرت عن عدم تعلقهم بمبادئ الحرية. مثل عدم تعلقهم بالمبادئ الإسلامية.

ثم إنه لا يقاس تنازل الخليفة الجديد، أعنى به عبدالمجيد، عن حقوق الخلافة على ما تقوله الاتحاديون الكماليون قبل هذا على الخليفة محمد السادس من ضياع نفوذه تحت يد الانجليز المستولية على الأستانة لأنه **ضياع اضطرارى حصل باضطهاد الاعداء لا باضطهاد الأحباء، ونحن لم نرض بذلك الاضطرار ولم نسببه بل أنتجته غلبة الدول الائتلافية فى الحرب الكبرى التى دخلها الاتحاديون على خلاف مرضاتنا**. وكنا نحن معاشر المخالفين عند احتلال الأجانب بالأستانة نائين عن أوطاننا مثل ما كنا اليوم أو معتقلين فى أيدى الاتحاديين منذ زمان تقدم مبدأ الحرب. وقد أمضى عقد الاحتلال فى «مندروس» وزراء مصطفى كمال ويداه اليمنى واليسرى «فتحى ورؤوف» وكان وقتئذ معظم جيش الدولة المقهقر تجاه جيش الانجليز البرى تحت قيادة مصطفى كمال. **فأولئك الأبطال لماذا رضوا بالذل وخضعوا بهدنة «مندروس» التى هى بمنزلة الأساس المعد لكل مصيبة وملمة بعدها، ومن تلك المصيبات والملمات احتلال أزمير**، ولماذا لم يمنع مصطفى كمال صديقيه الصادقين له من عقد تلك الهدنة أو لم يهجم عليهما وعلى هدنتهما إن لم يصغيا إليه بجيشه الذى يقوده، كما فعل ذلك بمعاهدة «سيفر» لكن الفرق بين الحالتين من حيث إن الحكومة المركزية كانت بيد الاتحاديين فى أحديهما فأطاعها وبيد المخالفين فى الأخرى فبغى عليها.

نعم كان ما كان من سوء أعمالهم، واحتل جنود الأجانب بالأستانة، وضاع بعض نفوذ الخليفة، ولكنه كما قلنا ضياع اضطرارى يزول بزوال الاضطرار. وما استقر عليه آراء المجلس الوطنى الكبير من تجريد الخليفة عن حكومته وعن جميع حقوقه ونفوذه[1] فهو ضياع كلى اختيارى وقع عليه التواطؤ بين الخليفة وبين صناديد الكماليين واتخذ دستوراً ناطقًا بافتراق الحكومة عن الخلافة التى كانت تكسوها صفة دينية فصارت حكومة لادينية بالضرورة. وإلا أى ولن لم يكن المرام هو اللادينية. أعنى عدم تقيد الحكومة بالقيود الدينية التى نتقيد بها الخلافة، فما الذى دعاهم إلى هذا التفريق؟ اسأله عن علماء مصر مرة ثانية فليسئلوه عن

(١) مع أن الكماليين كانوا إبان نهضتهم فى الأناضول غروا الناس وقادوهم إليهم بوعد إنقاذ الخليفة من الأسر وإنقاذ نفوده من الخسر (م. ص).

سادتهم الكماليين إن كانوا ينطقون، هل هو عدم أهلية محمد السادس للحكومة، فإن كان السبب ذاك فليبدلوه وقد بدلوا بها عبد المجيد واعترفوا بأهليته ولكن لم يعيدوا إليه سلطته. وإن كان السبب الاهتمام بالشورى فقد عرفت حال الشورى الكاذبة وانقلابها عن ماهيتها بتصاعدها فى حد السلطة مع أن الشورى كانت موجودة ومرعية فى الدستور الذى أبطله المجلس الوطنى الكبير ولقبوه بالكتاب الأسود وأقاموا مقامه التشكيلات الأساسية الجديدة، وكان مكتوبًا فى ذلك الدستور القديم أن دين الدولة الإسلام وأن من حقوق السلطان إجراء الأحكام الشرعية والمحافظة عليها. وكنت أستفهم أنه هل استحق ذلك الدستور القديم لقب الكتاب الأسود بما احتوى على مثل هذه المواد، وأسائل المصريين أى مواد جديدة أقيمت مقامها، لولا معرفتى بجهلهم بقديم شأننا بعد اختيار شأنهم.

نعم قد انتهز الكماليون أيام كونهم مرتدين برداء الرياء الدينى فرصة الصولة على الدستور القديم من حيث احتوائه على عدم مسئولية الخليفة، والعجب أنى مع إخوانى الذين صحبت بعضًا منهم فى سفرى هذا، وبعضهم خلفتهم فى الآستان والأناضول والله أعلم بحالهم وبعضهم شنقهم الكماليون، كالمغفور له الحاج مصطفى أفندى مفتى آقشهر ومن العلماء الأفاضل، والمغفور له الحاج عبدالوهاب أفندى - نائبى قونية وبولى - جادلنا الاتحاديين الذين ليس الكماليون إلا منهم لأجل هذه القضية فى لجنة الدستور المنعقدة فى البرلمان، ولم نأل جهدًا فى تغيير تلك المادة فلم نستطع، وكان المانع المنعة الاتحادية التى هى صبغة الكماليين الأولى، يعرف ذلك رجال أذكرهم بأسمائهم، وكفى بالله شهيدا. ثم العجب أن المادة القائلة بعدم مسئولية الخليفة هل تبدلت بعدما أبطل الكماليون الدستور الذى احتواها وغدت قائلة بمسئولية الخليفة؟ كلا، إنه لم يبق للخليفة بعد تجريده عن الحكومة شغل رسمى حتى يسئل به، فعدم مسئولية العامل ما هو بأشد غرابة عن مسئولية الممنوع من العمل.

ومن تقولات من كتب فى المقطم الذى نقلنا أشطرًا من كلماته فيما سبق وأسهبنا فى جوابها: «هؤلاء المصريون هم الذين يقولون، والأسف ملء قلوبهم والدموع ترقرق فى عيونهم إنكم ومن على شاكلتكم من أسلافكم أنتم الذين

فرقتم شمل الإمبراطورية العثمانية الضخمة التى مدت ظل الإسلام سيوف السلاطين الفخام».

وأنا أقول يا مصرى ويا أزهرى «**إذا لم تستح فاصنع ما شئت**»[1] وقل ما جرى على لسانك، وإلا ﴿**وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**﴾ [الأسراء: ٣٦]. إن كان كل ما تعلمه هكذا.

تقويم سياسة الاتحاديين والكماليين الداخلية والخارجية:

فما البيض إلا السود والنور ظلمة وذو الجهل دارٍ والضرير بصير

فالذين فرقوا شمل الإمبراطورية العثمانية الضخمة، هل هم نحن أو الذين قضينا حياتنا السياسية وديوننا الوطنية والإسلامية بمخالفتهم ومجادلتهم ومخاطمتهم وهم الاتحاديون الكماليون[2] الذين وضعوا أيديهم على تلك الإمبراطورية العثمانية

---

(١) والحديث بالكامل: عن أبى مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى البدرى رضى الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت**» (رواه البخارى).

(٢) **وقد جرينا من أول كتابنا إلى آخره على الحكم بعدم الغيرية بين الكماليين والاتحاديين، وهو الحق الذى لا شبهة فيه لنا ولا لأحد يتعرفهما من قريب، بل هما عبارتان عن شرذمة مختلفى العروق والأجناس اتفقوا على اختلاس سلطة الدولة العثمانية وحصرها وحكرها لهم بقصد المنافع الذاتية**، أياما أصبح الحال فى نتيجة ذاك الحصر والحكر، ولو اضمحلال الدولة وخراب بلادها وضياع نفوس أمتها(*)، **وقد اتسموا إلى نهاية الحرب الكبرى بعنوان الاتحاد والترقى وانساقوا خلف أشخاص مثل طلعت وانور وجمال. وبعد الهدنة جمعوا شملهم المشتت فى حاشية مصطفى كمال فتسموا بالقوى الملية والكماليين وجمعية مدافعة الحقوق وحزب الخلق وتناسوا اسم الاتحاد وتناكره، وها هم بأعيانهم، ولم يدع واحد من الفريقين شيئاً من العتغاير والتنافر بينهما، بل هما =**

(*) ينظر تفاصيل حركة الانقلاب على السلطان عبدالحميد بواسطة أعضاء جمعية الاتحاد والترقى وآثارها على الشعب التركى - بكتاب أرمسترونج السالف الإشارة إليه (ص ٣٧) وما بعدها حيث يقول «**وكان الشعب التركى يتهم الحكام الجدد بالإلحاد واعتناق المبادئ الباريسية الهدامة، كما يتهمونهم بأنهم يهود وماسونيون وليسوا أتراكا ولا مسلمين، وكل ما يهدفون إليه هو القضاء على الإسلام والخلافة**» ص ٣٨/ ٤٠.
ويفرز الدكتور محمد بديع الشريف أعضاء هذه الجمعية فيذكر أن العدد السائد فيها على الترتيب: الأتراك ويشكلون الأكثرية، ويليهم اليهود فى الكثرة، ثم تأتى بعد ذلك الأجناس الأخرى. وهم كما رأينا أصحاب حركة الانقلاب ضد السلطان عبدالحميد. (الصراع بين الموالى والعرب ١٩٧).
وقد تنبه الشيخ مصطفى صبرى مبكراً جدًا - ربما أول من تنبه إلى تلك الحقيقة، **أى نفوذ اليهود الفعال داخل الجمعية واستخدامها لباقى الأعضاء فى تحقيق مآربهم حيث يخربون بيوتهم بأيديهم، آسفا على أعضائها من المسلمين الذين استخدمتهم القلة اليهودية فى تحقيق مآربهم!!**

= بأجمعها حصرا جهدهما فى معارضة المخالفين المنسوبين إلى حزبى الحرية والائتلاف ومخاصمتهم أشد الخصومة.

نعم حدث بوسيلة فسخ المجلس الوطنى بأنقرة وعرض أعضائه الجديد فى معرض الانتخاب اللفظى حديث الخلاف والمنافسة بين الاتحاديين والكماليين، كأنهما غيران منذ كانا، حتى شنع الكماليون على الاتحاديين ورموهم بجنايات ثقيلة وطنية طالما كان يرميهم بها معارضوهم القدماء. فمن ذلك ما كتبه «فالح رفقى بك» نائب «بولى» وكاتب جريدة «أقشام» من مقالة رئيسية يصول فيها على حسين جاهد بك كاتب «طنين» وصاحبها الاتحادى الشهير قائلاً:

«إن حزب الاتحاد والترقى بعدما محا السلطنة العثمانية فر بالمدمرة الأجنبية من طريق (بوسفو) وسلم الأمة إلى الأعداء (جنود إنجليز والفرنسيس والإيطاليان واليونان، يحكى ما وقع فى منتهى الحرب الكبرى عقب هدنة «مندروس») وهذا الحزب هو الذى أشقى الآستانة فى معاهدة لوزان وتركها مع المضايق من غير دفاع (يعنى الذى سبب حصول الأضرار إلى عقد الصلح بذاك الشكل هو هذا الحزب من حيث دخوله الحرب الكبرى التى هى رأس كل خطيئة ورزية) وعليه مسئولية أخرى قرية احترقت بساحل نهر «سقاريا» (الجارى تحت أنقرة وكان غاية ما امتدت إليه معركة اليونان فى الأناضول) ولو علم يتامى الحرب أين الآن ذلك الحزب لحق لهم أن يسئلوه آبآئهم الذين قتلهم وهم مئات ألوف بدل أن يسألوا الحكومة الفقيرة سعادتهم، وكل ضجرة أو شقوة أقلقت بلادنا مثل عطالة موظفى الحكومة من الأعمال والوظائف وضيق المعاش والمعيشة العام واضطرابات الحرائق وشدائد المجاعة وسائر أدوائنا التى تنتقد على الحكومة بعدم مداواتها، فمسئولها الحقيقى هل هو فى أنقرة أو فى حزب الاتحاد».

«أن البحث عن مسئولية الاتحاد والترقى حق مؤبد لكل أحد، وإن ذلك الحزب المسئول المجرم بهذين الوصفين مبحث مهم ومستقل فى تاريخ الترك العمومى». أقشام ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣

وهذا أول اعتراف وقع من الكماليين بذنوب إخوانهم الاتحاديين مع ما يرون أنفسهم برءاء منهم ومن ذنوبهم. ولكننا نقوم لهذا الاعتراف أهمية عظيمة ونسجله حجة قاضية على الاتحاديين والكماليين معا، ضاحكين من ادعاء براءة الكماليين من الاتحاديين وأفعالهم، فلقد تأخر الكماليون فى تصديق جنايات الاتحاديين تأخرا يكفينا للبرهنة على أنهم شركاؤهم فيها، بل هم أنفسهم المتناسخون عنهم، الآن أجرم الاتحاديون على الوطن وضحوه فى سبيل أغراضهم وأهوائهم؟ أو قبل هذا بعدة سنين، سيما وقت دخولهم فى الحرب العظمى ووقت خروجهم عنها واقتراف ما هم مقترفون فى غضونها، فوقعت منهم تلك الواقعات ومرت عليها السنوات، حتى كاد ينسى آثامهم وأسماءهم، فهل صدرت إلى هذا الآن ممن تسموا باسم الكماليين كلمة اعتراض أو حركة معارضة إلى هاوية البوار. **فأين مصطفى كمال وفتحى ورأفت ورءوف وعصمت وكاظم قرة بكر.. وغيرهم من الذين تخضع لهم رقاب الأمة وتتقلب بين أصابعهم الدولة، إن شاءوا عصوا السلطان وبغواعليه وأنزلوه من عرشه وعزلوا جميع آل عثمان من السلطنة وتلاعبوا بالخلافة الكبرى الإسلامية وخلوها من نفوذها**.. ولماذا لم يعصوا الاتحاديين ولم يخرجوا عليهم عندما رأوهم يجرون على الوطن مضرات وخسارات اعترفوا بها بعد خراب البصرة وبغداد والشام وحلب وبيروت والموصل والحجاز وطرابلس غرب وبعدما أحلوا القوات الأجنبية الاستانة والدردنيل بالفعل وأزمير بالقوة، مع أن انتقال مسئلة أزمير فقط من القوة إلى الفعل فى زمن السلطان وحيد الدين عد كافيًا فى=

= جزائه وإخزائه قبل الاتحاديين، والحال أن آفة أزمير جزء من معشار ما أكتسبته أيديهم، كما سنوضحه بتمامه، وهل كل أصحاب الأيدى الأثيمة التى فعلت هذه الأفعال الجسيمة عبارة عن طلعت وأنور وجمال فقط، كلا، بل زعماء الاتحاد كهؤلاء فعلوا ما فعلوه مستندين إلى قوة الحزب الكامن بين القواد العسكرية، وهو عين القوة التى يمثلها الآن مصطفى كمال، وأقول لفالح رفقى بك ما أدراك بجرائم الاتحاد والترقى أين أنت من ذكراها إلى هذا الآن، وأين كنت فى زمنهم، ألست منهم حين قضيت شباب عمرك ما عمروا فى خدمتهم عامة وخدمة جمال باشا قاتل العرب والترك خاصة كما احتللت الآن وتوغلت بخدمة مصطفى كمال باشا، وكيف نسيت باشاك القديم بباشاك الجديد حين يقول رحم الله الباشا الأول والنباش الأول.

ولكل أحد حق البحث والتفتيش عن جرائم الاتحاد والترقى كما قال (فالح رفقى بك) إلا نفسه وإلا الكماليين لأنهم ليسوا بغيرهم، وكفى مفهما له بأن الكماليين ليسوا غير الاتحاديين كون فالح رفقى بك نفسه من الكمايلين، ومن كلامه: «لو علم يتامى الحرب أين حزب الاتحاد والترقى. . » فأين الآن حقيقة ذلك الحزب الأعظم وما هو بعبارة عن حسين جاهد بك فقط، أين تغيبت أركانه وأعضاؤه وأفراده التى كانت تبلغ الملايين من الملاعين، وأنا أذكر لهؤلاء اليتامى أنهم يلفون فى حزب الاتحاد والترقى أن تحروهم فى حزب الكماليين كما ألفوا فالح رفقى بك فيه، وقد بحث فى مقاله عن هدنة (مندروس) وأراها كحجة الإعدام على الاتحاد والترقى، ولم يذكر من عقد تلك الهدنة ووقعها، ونحن حائرون فى أن رءوف بك رئيس الوكلاء السابق لحكومة أنقرة وفتحى بك رئيس الوكلاء ثم رئيس المجلس الوطنى الكبير هل هما اتحاديان أو كماليان؟

ومع هذا الاختلاط والامتزاج الصميم والعميم بين رجال الكماليين والاتحاديين لا فرق بينهما من حيث المبدأ، مع أن التمايز بين الفرق السياسية إنما يكون باختلاف المبدأ مثل ما كان بينهما وبين مخالفيهما فى حزبى الحرية والائتلاف فكلاهما متفق فى نزع السلطة عن الخلفاء والسلاطين ومنحها لصناديده تحت ستارة منحها للأمة، بل كلاهما جمهورى كما اتضح عما جرى من الأقوال عند محاكمة صحافى الآستانة فى محكمة الاستقلال، وكلاهما لا دينى يترآى للناس تارة بوجه طورانى متعصب الجنسية وتارة بتقحمات البلشفية، وتارة فى سبيل الإسلام ومنجيه وكلاهما مفرط فى دعوى الحرية بلفظه وقاتلها بفعله، وكلاهما مولع بالحرب والقهر وطرائق الهرج والمرج غير باذل فى كل ذلك عن نفسه وماله، بل مثل ما جدح جوين من سويق غيره، غير متضرر ولا مستحى من ضيره، ولكن محرز القدح المعلى من خيره، وكلاهما خائض فى غمرات الظلم والبغى وإن عيرا خصومهما بسياسة الشدة والتدمير، والحال أن عهدهما هو الذى امتلأ بهما وفاض، ويعلم الله وكل واحد فى تركيا أن غيرهما لم يأت بعشر عشر عشر من معشار ما أتيا به من الشدة والتعسف، حتى أن الذى غلّبهما على معارضيهما عدة مرات هو عدم شفقتهما على معارضيهما ورفق معارضيهما بهما.

ومن حديث الدلائل على أنهما متحدان، انتهاء محاكمة الصحافيين فى محكمة الاستقلال بالبراءة، ولو كان الاتحاديون من غير الكماليين أو من أهل الديانة حقيقة (كالوليد) لقضى عليهم، وما رأينا كاهتمام أهل الآستانة بتلك المحاكمات وقلقهم للإطلاع على نتائجها إن صح ما كتبته صحفها، كأنها أول محكمة استقلال انعقدت فى تركيا وكأن أخواتها الكثيرة لم تشنق قبلها من أعيان البلاد وأبرارها مئات =

= والوف، وكأنه لم يوجد فى تركيا من يعبأ بهم وبحياتهم ومماتهم غير حسين جاهد بك ووليد بك، حتى أن محكمة الاستقلال لما حكمت ببراءة ساحتهما صارت أعدل المحاكم، بالرغم من إسرافها فى قتل نفوس آخرين، وحتى حكم بعدالتها فى ذلك أيضا. ورأيت إبان المحاكمة مقالة فى (طنين) لفاضل أحمد بك يعرف فيها نفسه بأنه يعبد الحضارة ويتجنب التعصب من أى نوع كان، ثم يطرى فى فضائل حسين مجاهد بك ووليد بك، وما سيقت له المقالة أعاذتهما عن خطر الحكم عليهما، ويغيب عن مقالة فاضل أحمد بك وإن لم يغب عن نفسه أنهما كانا فى زمنهما وهو زمن الاتحاديين لا تهتز قلوبهما بقتلى المحاكم العرفية ظلما، بل يشجعان حكوماتهم بأقلامهم إلى أمثال تلك المظالم.

وصفوة الكلام أن الكماليين ليسوا باغيار الاتحاديين، وأن النهضة الكمالية مرتبة ومدبرة لإحياء مبادئ الاتحاديين بل لإحياء أشخاصهم الذين كانوا قد ماتوا عندما أماتوا الدولة العثمانية الكبرى فى الحرب العالمية، وأن الاتحاديين الذين هدموا الإمبراطورية العثمانية على ما اعتُرف به لدى الكماليين لو لم يكن الكماليون منهم ومعهم فى أفعال الهدم على ما بينا ثم لم يزيدوا عليهم بهدم الخلافة الإسلامية أيضا كان لهم حق التبجح على الاتحاديين، وكلا الحزبين فى الحقيقة من جنس واحد، وكلاهما غير مستند إلى القوة المشروعة التى تستند إليها الأحزاب السياسية وهى القوة غير المسلحة، أعنى بها قوة الشعب وقوة الانتخاب المبنى على المحبة العامة، بل منبع القوة فى كليهما عبارة عن الجيش، وكثيرا ما يؤكد ذلك بقوة اللصوص، بيد أن العسكر كان فى زمن الاتحاديين بمنزلة الآلة وقوة الظهر لسياستهم، فترقت تلك الآلة فى الدولة الكمالية وغدت عاملة بنفسها، وربما كان يشام فى زمن الاتحاديين بعض من علامات المنافسة والمطاولة بين فرعيهم العسكرى وغير العسكرى فينظم الميزان بحذاقة طلعت، **والآن رجحت كفة العسكريين، فلعنة الله على الاتحاديين، أنهم أدخلوا السياسة فى الجيش فسنوا هذه السنة السيئة فينا وصاروا آفة على الدولة، ثم صار الجيش آفة على الدولة وعليهم، وتدخل الجيش وتحكمه فى سياسة الدولة هى الطامة الكبرى والبلية التى لاتيقاس عليها بلية،** بمنزلة أن لا ينقاد سلاح المرء له ويصير عاملا بنفسه، فإن شاء يستأخر عن صاحبه وإن شاء يتقدمه وإن شاء يتوجه إلى خلفه فيصيب صاحبه، والجيش عند استقلاله مثل هذا السلاح ذو حركة عمياء، وإذا كان يصدر منه فى حين من الأحيان ما يعجب الناظرين وراءه فلا يدرون ما يتضمنه وراءه، ومن ذلك القبيل فتح أزمير لأنهم مع ما خربوا فى سبيله من البلاد وخربوه نفسه طاشوا وعتوا بذلك الفتح واستكبروا وخرجوا على الخليفة والخلافة بإخراجها عن وضعها الشرعى وعلى الحكومة بجعلها لادينية، وأصبحوا آفة على الدين والدولة وأفراد الأمة من المسلمين وغيرهم، ولا تحسبن الآفة انحصرت على غير المسلمين لانضمامهم إلى اليونان ومن المسلمين على من التحق بهم لفساد جبلتهم، وهم بعض الأتراك وأكثر الشراكسة، كيف يكون هذا الحال، وكيف تؤمنون باتفاق المؤمنين أفرادا وأفواجا مع الكافرين، أولئك الشراكسة المتوطنون فى الأناضول وهم من أهل السنة والجماعة ورابطتهم بدينهم أقوى وأقوم من رابطة الكماليين السلانيكيين بلا شبهة، كيف يتصور منهم بأجمعهم أو أكثرهم ومعهم علماؤها من سكان المدن والقرى أن يغتالوا دولة الإسلام ويتحزبوا مع اليونان، وحقيقة الأمر أنهم وكذا من ثار على الكماليين من الأتراك الأناضوليين من أهالى (يوزغاد) و(بوزقير) و(زعفرا نبولى) و(كرمدة) و(دوزجة) و(كيوه) و(بكبازارى) و(نعللوخان) و(وقوجكير) و(مودرنى) و(قونية) مع ١٤ من بلدانها ما أطاقوا أن يصبروا على طيشهم وبطشهم واعتدائهم على الأموال والأنفس وأحسوا حركاتهم =

= اللادينية باسم الحركات الملية وخروجهم على السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية فثاروا عليهم وانتصروا منهم ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الشورى: ٤١]. والظلم والبغى مردودان على صاحبيهما وإن كانا مؤولين بوقوعهما فى سبيل فتح البلاد، وبعد فتح لاحق لأحد أن يمتطى رقاب الناس ببطر الظفر ويتعدى على دينهم ودنياهم ويكرههم على السكوت عن الحق ويسلب عنهم حرية الكلام والاجتهاد والانتخاب لأن المقصود من الفتح إعلاء كلمة الله وكلمة الحق وإسعاد العباد وإعزازهم، فإذا كان الفتح مخلا بهذه المقاصد وهادمًا لها فضلا عن أن يخدمها وجرأ الظالمين على تشديد الظلم والتضييق على عباد الله فوجوة أشأم من عدمه وإثمه أكبر من نفعه، واعتداء الكماليين فى الأناضول قبل الفتح وبعده على الأموال والأنفس مما شاع وذاع وبلغ حد التواتر، ومع ذلك صار سببا لازدياد من يتبعهم.

ومن يقف آثار الهزبر ينل به طرائح حمر الوحش إذ هو راتع

ونحن نعلم - ويعلم غيرنا - أن كثيرا من الضباط العسكرية والاحتياطية بعد الهدنة ارتحلوا إلى الأناضول والتحقوا بمصطفى كمال لاكتساب الغنى والتخلص من ضيق المعاش الذى طالما أقلقهم فى الأستانة فنالوا ما أرادوا ومما كان سببا لخذلان حكومة السلطان وحيد الدين عدم إشباعها الضباط العسكرية من أموال دولة خربت وافتقرت، الا ترى أن الحكومة الكمالية عينت جل أموالها لهم وزادت فى ماهياتهم بما لا تسمحه الحكومات الملية فضلا عن الحكومة التى هى وأمتها وموظفوها غير العسكرية فى اضطراب ومضض عظيم من الفقر والمجاعة، هذا مع كون أغلب النواب فى المجلس الكبير الوطنى من أولئك الضباط.

والكلام فى أنه لا يأتى الخير من حركة الجيش بإرادة نفسه، والتمرد العسكرى كم أعيا الدولة وأعجزها فى تاريخها باسم (يكيجريلر) ودامت بليتهم ومعصيتهم فى عهد كثير من السلاطين حتى استأصلهم السلطان محمود وخلص الدولة من فتنتهم، وكانت الغاية المطلوبة من التشكيلات العسكرية فى كل مملكة وجود صنف متعهد لخدمة حراستها وحراسة أهلها بأموالهم وأنفسهم وحريتهم وسائر حقوقهم السياسية والمدنية من تعرض الأعداء، فإذا أخذ العسكر يتحكم ويتعدى على الأمة انقلب الخادم حاكما وصارت الأمة جهزت أعدائها بأيديها على ظن أنهم حرسوها من الأعداء، فالعساكر الذين أعددناهم واستأجرناهم لصيانة أنفسنا وأموالنا إذا هم أول المعتدين علينا بأسلحتنا، وهم الذين كنا رجونا بهم حفظ استقلالنا وأموالنا وحريتنا وعزتنا وأمتنا فإذا مقدساتنا تلك ألعوبة بأيدهم ونحن أذل فى أسرهم من كل ذليل، قال الشاعر:

وكنت أعدك للنائبات فها أنا أطلب منك الأمان

والحاصل أن الجيش العثمانى أخذ يتفسخ بمرض السياسة فى زمن الاتحاديين وبلغ التفسخ غايته فى زمن الكماليين، وإن الدعوى المستحدثة المنبثة بالمتغايرين الكماليين والاتحاديين دعوى باطلة لا تسمع، فإن كان بينهما فرق فما هو من حيث خبث الاتحاديين وطيب الكماليين، بل من حيث إن الكماليين أخبث وأشنع من الاتحاديين وبلية على الدولة والأمة أشد منهم، فالاتحاديون كانوا ظالمين وسفاكين من الدماء المحقونة، والكماليون أظلم وأسفك، وكان الفريق الأول مستبدين متغلبين على آراء الأمة فى عهد حريتهم، والكماليون أشد استبداداً وتضييقا على الأمة فى عهد السلطة الملية، فكان تناقضهم مع الأمة واستهزاؤهم بها =

الضخمـة قبل بضع عشرة سنة وتسلموها من يد المـغفور له عبدالحمـيد خان، وهى إذ ذاك تمتـد من بصرة إلى سـراى بوسنة ومن اليـمن والحجـاز إلى طرابلس الغرب مع ما لها من الجزر الكثيرة فى بحر ايجة، فـتصرفوا فيها كما يشاؤون ولم يقبلوا نصيـحة ولا شركة رأى من أمة أو خلـيفة مع كون حكومتـهم مشروطة فى الادعاء ومن جهـة الأسماء، وأساءوا المعاشرة مع أبناء الوطن فـأوقدوا نار الحرب فى داخل المملكة وبين عـناصرها من ألبـانهـا وأكرادها وسـراكسـهـا وعربهـا بل وأتراكهـا. ثم إنهم كما أسـاءوا وأفسدوا المعـاشرة فى الداخل أفسـدوها أيضًا فى الخارج، فبدلوا فى عشر سنين أكثـر من عشرة أصدقاء وأعداء لهم من الدول حتى

= فوق تناقض الاتحاديـين واستهزائهم، وكان الاتحـاديون لم يزالوا غاصبى الوزارة، والكمالـيون ترقوا إلى غصب السلطنة، وكان الاتحاديون لادينيين متدرجين غير مـجاهرين، الكماليون متسرعون ومجاهرون فى الإلحاد، فهم أضـر منهم بدنيانا وديننا، وأما الفرق بين الـفريقين من حيث إن الاتحاديين سـببوا إضاعـة أزمير والكماليون استردوها فـإنما هو أمر تنخدع به النظرة الحمقاء، لأنهم كانوا مع الاتحاديين حين ضـيعوها كما ذكرنا، ثم إنهم حين اسـتردوها، استردوها لهم أنفسهم لا لدولتنا ولا ملتنا، دولتهم غـير دولتنا وملتهم غـير ملتنا، ولسنا منهم وليسوا منا، وستسمع منا مزيد تشريح وتوضيح فى مسألة أزمير.

ونتيجة هذا البحث أن حديث الغيرية بين الاتحادين والكماليين على أن الاتحاديين من شرار الناس هادمى الوطن والكماليـين خيارهم خادمـية غلطة من الغلطات وترهة من الترهات، وحـقيقة الحـال ما قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النسـاء: ٨٨] وأنه اعـترف بجنايات الاتحاديين من قـبل الاتحاديين ولات حين منفـعة لذلك الاعتراف، فليته وقع إبان إيقاع الاتحاديين تلك الجنايات فكفـهم عنها أو عن بعضها، ومما ينبغى أن تذوب لمثلـه القلوب من كمد أن كثيرا من المسلمين لا سيمـا المصريين لم يعترفوا بجنايات الاتحاديين إلا بعد ظهور الكماليين وتبعاً لاعترافـهم بها، فبعدا لهم وماذا عليهم لو لم يحتاجوا فى الإذعان بالحقـائق وتغرس الشر والضر إلى حـدوث ما هو أشر وأضر فيـذعنوه بعده، مع أن الخليق بطبيعـة الإنسان أن يذكر أهون الشرين بعـد ظهور أشدهما بخـير، كقضيـة النباش الأول، وهـم بعكس القضيـة يعظمون الشر والظلم ويقدسونـه حال كونه شرًا وظلمًا بالفـعل ويقبحونه بعد انطفـائه وانقضاء أوانه، فكأنهم أسـخطهم انقضـاؤه وسقـوطه عن العـمل، ألا يرى أنهم يبجلون بعـده ما هو أشـر منه وأظلم، ويطرونه، أو كأنهم أسـقط الأولين عن أعينهم تفوق الآخرين عليـهم فى الظلم والعدوان وهذا غاية فى الضلالة والركون إلى الظلمة الذى شدد الله تعالى فى نهيه وقدحه العياذ به، وقد كان المصريون قبل هذا يعبدون رجال الاتحاد مثل الأنور والآن أعرضوا عنهم وعدلوا إلى الكماليين فسيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا كما كفروا بعبادة الاتحاديين، ولكننا نستعيذ بالله من تجدد آلهتهم مرة أخرى، حيث لا يصير ذلك إلا بعد استيلاء رجل على بلادهم أظلم وأطغى من مصطفى كمال، ولعل للمصريين حالة مرضـية مزمنة توارثوهـا من تاريخهم القديم يـعجبـهم كل فرعـون علا فى الأرض ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٤].

(م. ص)

دخلوا الحرب الكبرى من غير ضرورة وغُلبوا فيها إلى أن سلموا الآستانة وهى عاصمة الإمبراطورية إلى عساكر الأعداء، ولم يبلغ سائر الدول المغلوبة مبلغنا فى إضاعة النفوس والبلاد لم يصل الأعداء إلى عاصمتهم، ومع هذا فهم لم يروا غير الخضوع لأحكام المغلوبية أسلم وأنفع لسياستهم، وبينهم الألمانيون الذين علت أسماؤهم فى الحرب الكبرى وغلت قيمتهم الحربية حتى صاروا مثلاً سائرًا فى فنون الهجاء. ولا يتجاسر رجل من رجالات السياسة والدولة وهو يتعمق فى محاسبة نفعها وضرها وبعد خسارة خسار نفسه أن يضع الوطن على خطر حرب جديدة ضد الدول اللاتى حاربونا وغلبونا واعترفنا تجاهم بالغلوبية بتوقيع هدنة «مندروس» وتسليم العاصمة إلى جنودهم، مع أن هذه الحالات والخسارات كلها وقعت بأيدى الاتحاديين والكماليين معهم فى ذلك. حتى لما فروا عقب الهدنة من الاستانة وتركوا الوزارة فتولاها مخالفون العائدون من المنافى والمهارب فوجدوا البلاد فى جرف هار وأولادها جرت بلا جدوى من دمائهم الانهار. فلا جرم بعد معاينة الحرب والمغلوبية فيها حال كونها كسب أيدى الاتحاديين رجحوا خطة الصلح والاستسلام مثل كل واحدة من الألمانيين والنمساويين والبغار بين زملائنا فى الحرب والفشل فيها، وقالوا:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هى عنها بالحديث المرجم

نعم كان عند ذلك طريق آخر وهو أحداث حرب ثانية دائرة بين تلافى بعض مما ضلع فى الأولى أو إتمام المحو على الباقى مع كون الاحتمال الأول بعيدا والثانى مؤيدا بالحرب الأولى التى أفادت علمًا تجريبيًا لما بعدها وأفنت القوات الموجودة عند الدخول فيها، فلا بد لتجربة هذا الطريق الذى هى عبارة عن تجربة المجرب - وضحية التجربة الأولى ضاجعة ملقاه أمام أعينهم،من رجل لا تجل به الندامة عند يخبة التجربة الثانية، لكونه مجازفًا غير تام العقل أو العلاقة بالدولة والملة، حتى أنهما لو كانتا ملكه لأمكن أن يعذر ما فعله بهما على التهور وسماحة النفس، ولا كذلك سياسة الدولة التى هى مبنية على المصالح العامة ومتعلقة بحقوقهم التى هى ودائع الله.

والذين يعرفون الاتحاديين - ومنهم الكماليون - يعرفون أنهم متى اضطروا إلى الانسحاب من دست الحكومة يجعلون أقوى عُدة لهم ووسيلة لإسقاط من خلفهم

واسترداد ما فاتهم من دست الحكومة إغراء الدولة والأمة بالحرب، فإن خاف من تولى الحكومة أن تخسر الأمة والمملكة فى الحرب فاجتنبتها يعدون هذا المنهج ذنبًا عليه مفسرًا بتفسيرات مختلفة من العجز واحتمال الذل وتتصاعد إلى خيانة الوطن وبيعه، فلا يفلح تحت هذه التهم فيتدهور، وإن دخل الحرب فالجمعية السرية المؤلفة من ضباط الجيش وقواده المرتبطة بهم لا يبذلون جهدهم فى الحرب للحصول على الظفر بل يسعون للهزيمة معاكسة ومحادة لمن أخذ بيده زمام الحكومة من شخص أو حزب حتى تكون الحرب وبالاً عليه كما كان اجتنابها وبالاً وهم جربوا هذه الحيلة ذات الوجهين مرتين فنفعهم كلا وجهيهما فى خذلان خصومهم، لأنهم قضوا على وزارة المرحوم الغازى مختار باشا والمرحوم كامل باشا بالدخول فى حرب البلقان، وعلى وزارة المرحوم داما فريد باشا بل وسلطنة محمد وحيد الدين باجتناب الحرب بعد هدنة الحرب الكبرى، ونحن نعلم ما يعلمه غيرنا أيضا من ذوى الخبرة فى تركيا أنهم كيف اجتهدوا إبان حرب البلقان فى إفساد الجيش من داخله وخارجه حتى دخل فيه (طلعت) بالذات متطوعا، ومن المعلوم المجزوم عندنا وعند أصحاب الدقة أن ضباط الجيش المنسوبين إلى الشركة الاتحادية التجارية إنما يحاربون لنفع شركتهم لا للدولة، حتى إن الحرب التى أصبح اجتنابها بعد الهدنة تهمة عظيمة وويلا وثيلا على المرحوم فريد باشا والسلطان وحيد الدين لو دخلوها لما عززهما وما نصرهما هؤلاء الضباط فى طريقة الحرب بل اجتهدوا فى مخاذلتهما وتخجيلهما عند الأمة بايقاعهما هاوية الهزيمة الحربية مثل ما فعلوا بالمرحومين الغازى مختار باشا وكامل باشا، وإنا لا نرتاب فى هذا الحكم ولا نبالغ، وأن هذه النقطة كانت مما يجب أن لا تغفل عنها الوزارة التى خلفت وزارة الاتحاديين بعد الهدنة ورأت نشأة الكماليين المتحدين مع الاتحاديين مثيرى الحرب الجديدة وسائقى الدولة إليها، وإطاعة كثير من الضباط العسكرية وصداقته للاتحاديين أو الكماليين دون غيرهم لا تعد مزية لهم ونقيصة لغيرهم، بل هى وليدة جنايتهم العظيمة من إدخال السياسية والتحزب مع الأحزاب السياسة فى الجيش، ولذلك تراهم متى تولوا الحكومة ينثرون أموال الدولة الفقيرة ويبذرونها فى تزييد ماهيات الضباط العسكرية ويقتلون الأمة والموظفين غير العسكريين مع الأفراد العسكريين من إملاق، والحكومات المؤلفة من سوى الاتحاديين والكماليين

لن يمنحن بهذه الدرجة ولن يمنعن بالضـرورة، فهم وشركاؤهم فى مناص الحكم والنفوذ عند الجيش اتـخذوا الدولة والأمة برقبتـيهما ملكًا لهم وتجارة إن اختـصوا بهما فبهما ونعتما، وإلا فالدمار والخراب عندهم أولى لهما.

وهكذا كان موقف وزارة المخالفين عقب هـدنة الحرب العالمية لقاء رجال الدول الغالبة الذين قرروا فما بينهم احتلال حليـفهم اليونان بأزمير وكلفونا المطاوعة على قرارهم جـزاء بما كانت اليونـان وقفت بجانبـهم ووقفنا نحن بجـانب أعدائهم فى الحرب التى دخولنا فيـه فعل الاتحاديين الكماليين وحادثة أزمـير وليدة فعلهم ذاك عريقة النسب، وكانـت الدول فى ذلك الحين مجمعين ومتـماثلين فى تلك الحالة النفسية من التحبب والبغضاء، وتقلب أفكار الفرنسيين أمر حادث بعد تقلب الحال فى اليونان بين فنزيلوس وقـسطنطين، وبعد هذه التحولات المسـاعدة لنا، ومع أن إقامـة اليونان بازمير لم تكن أمـرًا باتًا ليس لأحد أن يدعى أن استـردادها منها لم يكن ممكناً بوسائط سـياسية خـالية عن التخريـبات الحربية الهـائلة الشاملة لنصف الأناضول، ويؤيد ذلـك أن رجال الدول الائتلافـية قـرروا فيمـا بينهم فتح أزمـير بعسكر مصطفى كمال رده إلينا وإخراج اليـونان من أناضول، حتى أن شيوع مقرر الدول المذكور بين عسـاكر اليونان آيسهم وأخل بقواهم الروحيـة، وكان تأثير ذلك فى انهزامهم - مع الخطأ الفـاحش الذى وقع فيه قائدهم العام من سـوق خمسين ألفًا مـن جنودهم التى فى الأناضول إلى جـهة الروم ايلى - أكـثر من استـبسال مصطفى كـمال، وهم قد وصلوا قبل ذلك ظافـرين إلى فناء أنقرة، ومما يجب أن ينبه عليه أن مـصطفى كمال كان يذكر اسـمه بالتعظيم أيضا حـين ما تأهب للفرار والتقهقر عن أنقرة، وهذا يدل على أن الذين أنشأوه ليحمد ويعظم مطلقًا على حد قوله:

فـهم صـدوا دنوا وصـلوا جـفـوا   غـدروا وفوا هجـروا رثوا لضنائى

ثم إنه لو لم يخطأ اليونانيون فى السياسة وإدارة الحرب ولم تنقلب الغلبة عليهم بأسـباب يؤول جلهـا إلى التـصادف، وقـد عدت الصـحف الكمـالية غلبـتنا من المعجزات التى لا يجوز الدخول فى مهالك الحرب ثقة بها، فكيف كانت بنا الحال والعياذ بالله من تمام الاضـمحلال، وهذا الاحتمال يجب أن يهـتم بشأنه ولو بعد وقوع خلافة معجزة أو مصادفـة عند من له علاقة صحيحة بما ينفع وطنه أو يضر،

فيتقى كل الاتقاء أن يركب به الخطر لا عند من يعود إليه شرف الظفر ولا يتصل به ضرر الهزيمة، لما قلنا فى أولى مقالاتنا من أنه كالمقامر بمال غيره، فله جرأة فوق جرأة رب المال، ومن ذاك القبيل مصطفى كمال وإياك أن تغلط فى القياس، فإن لم يظفر بالغلبة على أعداء الوطن فله الظفر باغتنام الأموال المنهوبة فى سبيل تخليصه، فإن لم ينزل بعد الحرب قصور السلاطين فله النزول بكلندات أوروبا التى لا تقصر عن تلك القصور زينة ورفعة، كما وقع لرؤساء الاتحاد الذى ولد الكماليين ومن يشابه أباه فما ظلم.

ثم إنى أرى من الواجب أن أقضى حق التدقيق فى مسألة أزمير التى عليها مدار فخرهم وتبجحهم، فأقول زيادة على ما قلت فيما سبق أولا:

إن ما سفك فى سبيل هذا الفتح من دماء المسلمين فنحن أحق بها وهى أقرب إلينا منهم وكذا كل حرب دخلتها الأتراك وجدت أكثر النفوس المستهلكة فيها من غير الاتحاديين والكماليين[1] وإن كانوا هم البادئين بها والحاثين عليها، وإذا فتشت أيضا وجدت لكل من خالفهم شهداء من أنفسهم وأقاربهم، ولا تجد ذلك من الاتحاديين والكماليين السلانيكيين، ومن جراء هذا تراهم بعد الحروب التى تركت الأمة ضعفاء أقوياء وتراهم دائما مشغوفين ومشغولين بالحرب مثلا: إن الحرب العظمى التى ساقنا إليها الاتحاديون حسبنا أن فى عاقبتها الأليمة خزيهم واندراسهم، فإذا هم أعزة وذوو قوة وثروة فوق ما كانوا عليه قبل الحرب، ومن هذا يعلم أنهم يكنزون لأنفسهم حياة مدخرة لما بعد الموت حين ما يسوقون الناى إلى الموت، فهم لا يموتون فى الحروب بل يميتون الناس ليعيشوا بعدها.

وأقول ثانيا لمن هذا الفتح ولماذا هو؟

---

(١) هل هى حروب مصطنعة للقضاء على خصومهم؟

نترك الإجابة لأساتذة التاريخ، فإن تاريخنا المعاصر بالذات يحتاج إلى إعادة كتابته لإظهار الحق وكشف التفسير المزور المكتوب على أعين الاستعماريين وأعوانهم.

ولِمَ نذهب بعيدا وقد وصف الشيخ مصطفى دخول تركيا الحرب العالمية الأولى بأنها (رأس كل خطيئة)؟ لقد أحس بأن وراءها أيد خفية كانت تريد تحقيق مصالح ذات بال - لاسيما انجلترا.

وقد رأى بعض المحللين أن تركيا (أرغمت على خوض غمار الحرب إلى جانب أعداء بريطانيا، وضد مصالح تركيا الخاصة بالذات)!!

زهدى الفاتح، لورنس العرب على خطى هرتزل، تقارير لورنس السرية ص٧٢.

فتح أزمير ذريعة لهدم الدين

(١)

فإن كان للدولة العثمانية التى كان مصطفى كمال وأصحابه ممن تربى بنعمتها ووضع نفسه تحت أمرها ونهيها، فهم عصوها وبغوا عليها ثم هدموها وأرادوا أن يمحقوا اسمها ورسمها حتى أن واحداً منهم اقترح سن قانون يأمر الأمة[١] بتجريد طربوشاتهم عن زر معلق عليها لكونه من آثار الدولة العثمانية، فإن أوجب كل فتح فاز به قائد جيش حق البغى والوثوب على دولته المتبوعة من المرشال (فوش) و(اللنبى) وأمثالهما لماذا لم يتحكموا ولم يبغوا على دولاتهم، فإن قلت إن مصطفى كمال وأصحابه عصوا دولتهم قبل فتح أزمير لكونها آمرة بالصبر على احتلال اليونان بها، ومن أجل أنها ساقت عليهم الجيش كاليونان وحكمت عليهم بالإعدام، قلت أولا: ليس من حق الجيش وقائده أن يحكم فى سياسة دولته ويعمل برأيه على خلاف رأيها لأن موقف الجيش[٢] فى الدولة إنما هو موقف أداة

---

(١) يشير إلى إرغام الشعب التركى على ارتداء القبعات ومحاكمة الرافضين للبسها بواسطة محاكمات صورية غاشمة سميت (محاكم الاستقلال)، والأصح تسميتها (محاكم الإذلال) فقد اتخذها مصطفى كمال سوطا رهيبًا يلهب به ظهور كل معارضيه، وقد سخط الناس على ما ارغموا عليه من لبس القبعة الأوروبية مما سخطوا من أى إجراء آخر اتخذته الحكومة الجمهورية.
جب (وجهة الإسلام ص ٢٠٩).

(٢) اعتمد مصطفى كمال على الجيش فى تنفيذ أغراضه، وقد مر بنا الشيخ مصطفى صبرى (أن المعسكر كان فى زمن الاتحاديين بمنزلة الآلة وقوة الظهر لسياستهم، فترقت تلك الآلة فى الدورة الكمالية وغدت عاملة بنفسها)، وكان شيخنا سابقا لعصره بمثل هذا الرأى حيث ذهب إلى أن حكام تركيا الجدد لا يستندون إلى الشرعية ويعنى بها الأحزاب السياسية المعبرة عن إرادة شعبية حقيقية، فاستخدموا الجيش أولا كأداة ثم تولى رجاله بعد ذلك الأمور بأنفسهم، وهو أسلوب الانقلابات العسكرية التى انتشرت فى دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، فهل هى مجرد مصادفات؟ أم أن وراءها مخططات مرسومة بعناية ودهاء؟

نعود إلى أتاتورك الذى احتال للجمع بين القوة العسكرية والشرعية المستندة إلى إرادة شعبية، فهداه تفكيره إلى إنشاء (حزب الشعب) الذى أخذ يحكم باسمه، فكيف تكون هذا الحزب ومن هم أعضاؤه؟
يجيبنا على ذلك أرمسترونج بقوله (إنه يطمع فى أن يصير دكتاتورا، ولكن - علام يعتمد فى بلوغه غايته أن الجيش الذى يؤيده اليوم سوف ينسى انتصاراته وأمجاده غدا حين يتقدم به العهد فى أحضان السلام والفقر وحفنة من أنصاره من النواب المستعدين لتأييده بمسدساتهم، لن يستطيع أن يرهب بهم الجمعية =

الإجراء لا مصدر الأحكام والآراء، وإن كان رأى دولته متضمنًا لما يشق احتماله على الأمة، ألا يرى أن جيش الألمانيين مع كونه أقوى بكثير من جيشنا ما خرج عن طاعة حكومته التى عقدت معاهدة (فرساى) مع كونها فى غاية الشدة والثقل على أعناق الأمة الألمانية، وثانيا أن خروج الكماليين عن طاعة أمير المؤمنين لم يتولد من مقاتلين والحكم بالإعدام عليهم بل تولدت مقاتلتهم والحكم بالإعدام عليهم من خروجهم عن الطاعة، حتى أنهم توجهوا وهجموا على الآستانة قبل التوجه إلى أزمير فقوتلوا بعد ذلك، على أنه لو كان هذا الخروج لاسترداد أزمير ولم يكن مقصودًا لهم بذاته لا نتهى وزال بحصول أمر الاسترداد.

(٢)

وإن قلنا إن ذلك الفتح للإسلام ولإعلاء كلمته فهم فارقوا الإسلام بعد ذلك لما أنهم فرقوا بين حكومتهم وبين مقام الخليفة وجردوه عن نفوذه، وقد بينا أن ذلك التفريق تضمن تلك المفارقة، **لأن الخلافة صفتها المميزة عبارة عن الرئاسة الدينية التى تستتبع الحكومة الدنيوية الجسمانية، وبعبارة أخرى كون المسلمين تحت حكومة رجل وكون ذلك الرجل تحت حكومة الدين لنيابته عن الرسول ﷺ فى حكومته بينأامته،** فلما جردت الحكومة عن الخلافة وصارت حكومة عادية زمنية ولم يكن فرق بينها وبين حكومة الخلافة إلا كونها غير مقيدة بقيد النيابة وحكومة الدين عليها فلا جرم صار معنى افتراق الحكومة عن الخلافة افتراقها عن الديانة. ومع ذلك فإنهم كثيراً ما قد صرحوا بأن تجريدهم الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما إنما وقع بقصد التفريق بين الدنيا والدين **وكان فتح أزمير عملاً واجتهاداً فى سبيل تلك الدنيا التى جردوها عن**

= والبلاد كل حين، وإذن ينبغى أن يكون له سند غير القوة.. أن يخلق آلة سياسية محاربة يتخذها سلاحا له، وهنا فكر فى لجان المقاومة المحلية التى أنشأها فى الأقاليم بمعاونة رءوف ورفعت سنة ١٩١٩، والتى كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التى طردت الإنجليز واليونانيين من البلاد وقادتها إلى النصر.. ولما كانت هذه المنظمات التى يلتهب أفرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية، أى تخضع لأمره مباشرة فقد قرر أن يحملها إلى آلة حزبية منظمة تخضع لإشرافه وتصبح الحاكم الفعلى لتركيا.. وفى وسعه أن يطلق عليها (حزب الشعب) ويمنح كل لجنة منها سلطة اختبار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدها وكناسى شوارعها.. ومن هنا ترتبط اللجان به ارتباطا شخصيا بحيث ينعكس على كل منها نجاحه أو فشله.

(الذئب الأغبر ص ١٩٦/ ١٩٧)

الدين لا فى سبيل الدين، وليس فى ذلك الفتح نصيب للدين إلا تجريده عن نفوذه وتبعيده عن حكومته[1]. فهم بما أفادهم فتح أزمير من القدرة والجرائة أظهروا خلتهم اللادينية، والغافل يستدل به على دفاعهم عن بيضة الإسلام، مع أنهم الذين ترقبوا فرصة لافتراس دين الإسلام بادعاء احتراس الإسلام، وقد وجدوها فى فتح أزمير. فلو كان كل من حل بأزمير وأحرزه ناصب نفسه للدفاع عن بيضة الإسلام من غير أن ينظر إلى حال الفائز ظاهره وباطنه وما صدر منه لكان اليونان الذين احتلوا قبل هذا بأزمير ناصبى أنفسهم للدفاع عن بيضة الإسلام. وإذا كان مصطفى كمال لما تغلب على أزمير تغلب على دين الإسلام فماذا يعود من هذه الغلبة للإسلام وماذا يعود للمسلمين بصفة أنهم مسلمون، ولئن كانت أزمير شر ذريعة وشر قوة فى أيدى الكماليين لهدم ما كان للدين من الحكم على الحكومة فى تركيا فلعنة الله على أزمير وعلى فتحها واستردادها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦]. وإن قومى الأتراك إن نالوا شوكة وقوة وعدموا دينهم فلا تؤسينى قوتهم بل تضاعف أسفى لأنهم ليسوا إذن بقومى بل أعداء دينى، ولا يسرنى قوة الأعداء[2].

---

(١) هذه هى القضية الرئيسية التى خصص لها المؤلف أكبر عنايته فى كتابه، لأن نزع (الحاكمية) عن الإسلام حولته إلى عاطفة فردية وسلوك شخصى، وقضى على شوكته وسلطانه فى المجتمع والدولة.

(٢) تلخيص الكلام أنه لا شبهة لأحد من المسلمين فى داخل تركيا أو خارجها أن الكماليين وحكومتهم تلاعبوا بأحكام الدين وأتوا ما يدل على استخفافهم بها من قول أو فعل وقلما يمضى يوم إلا وتخبر عنهم الصحف بشىء من ذلك، ولعل القراء المسلمين المخلصين المستبقين لهم مودة وعاطفة إلى الحكومة التركية منتقلة من ماضيها إلى حالتها الحاضرة، بعدما رأوا أن لا مندوحة عن تصديق ما قلته.فهم يودون لو كنت اجتزأت فى نقدى عليهم بالانتقاد الدينى والعلمى غير مجاوز به من مسلك النصيحة إلى معرك السياسة ودون أن أناضلهم فى تلك الساحة. لكنى أعلم أن الأمور منتهية إلى السياسة ومنها يستفيد كل خير أو شر قوة الوجود فى الخارج ابتداء وبقاء، وأن المساعى المتعلقة بمصلحة العامة إن تجردت عن السياسة تذهب هباء وهواء، وكل نصيحة لا تؤيدها من أن تكون معلقة على نصفته أو سماحته وإن شاء يضحك من عجز النصاح وربما يعاقبه عليه أن لج. والذين جردوا الدين فى ديارنا عن السياسة كانوا هم أو إخوانهم لا يرون الاشتغال بالسياسة لعلماء الدين بحجة أنه لا ينبغى لهم وينقص من كرامتهم، ومرادهم حكر السياسة وحصرها لأنفسهم ومخادعة العلماء بتنزيلهم منزلة العجزة فيقبلون أيديهم ويخيلونهم بذلك أنهم محترمون عندهم ثم يفعلون ما يشاؤن بدين الناس ودنياهم محررين عن احتمال أن يجىء إليهم من العلماء أمر بمعروف أو نهى عن منكر إلا ما يعد من فضول اللسان ويكمن فى القلب وذلك أضعف =

. . . .

= الإيمان. فالعلماء المعتزلون عن السياسة كأنهم تواطئوا مع كل ساسة صالحيهم وطالحيهم على أن يكون الأمر بأيديهم ويكون لهم رواتب الإنعام والاحترام كالخليفة المتنازل عن السلطة وعن نفوذ سياسى. ولما أن الله تعالى هدانى من قديم إلى التنبه لمكائد لسياسيين ذوى المبادئ اللادينية وواجب علماء الدين لقائهم ما تنحيت عن المجاهدة فى غمرات السياسة لا على اتخاذ الدين آلة للسياسة بل على جعل السياسة آلة للدين مستخدمة فى تعزيزه وتنفيذه لكونها أقوى الآلات ممثلة لقوة الحكومات. فإن فاتنا الظفر فى زمان أصبحت فيه نصرة الدين مهلكة أو متعبة وأصبح هو وناصره غريبًا فلا يفوتنا جهد المقل فى الواجب المعضل، على أنا موقنون بأن الظفر النهائى لنا، فإن لم يكن فى الدنيا ففى الآخرة.

ورأيت فى بعض الصحف العربية منشورًا لجماعة من علماء الإسلام الذين جمعهم البيت الحرام من بلاد وأمم إسلامية بموسم الحج الشريف فى السنة الراحلة، يصفون فيه حالة المسلمين فى أمسهم الدابر ويومهم الحاضر ويدعونهم إلى الاستمساك بعرى الشريعة السمحاء ويرون أن العلة فى انحطاط المسلمين هى تركهم العمل بدينهم ونبذهم كتاب الله وراء ظهورهم وإهمالهم سنة نبيهم والسير على هديها ويستشهدون على ذلك بتاريخهم المجيد فقد سادوا الدنيا وشادوا أيام استمسكوا بهذا الدين حتى جبيت لهم الأرض ودانت لعزهم فى طولها وعرضها فلما تولوا أزاغ الله قلوبهم وأذهب ريحهم وحاقت بهم أسباب الانحطاط والمذلة.

نعم ما قالوا وحبذا ما فعلوا من إذاعة ذلك المنشور الذى لم يعرب إلا عن الصدق والحق ولم ينبئ إلا عن نية طيبة وفكرة شريفة، ولكنى لا أرى لهذا السعى المحترم عظيم جدوى عملية إن لم يتبع أولئك العلماء الكرام عملهم ذاك باستعمال الأدوات السياسية لتنفيذ ما أوصوا به المسلمين فى منشورهم من الخطط التى يريدون أن ينتهجها المسلمون، لأن أشد البواعث على المفاسد أو أقوى الموانع من المصالح فى الأمم إنما هى الحكومات المتولية عليهم. وخطاب هؤلاء العلماء الكرام الذى يكون تعلقه بحال الفرد أكثر منه بحال الجمعية يلزم أن يتوجه إلى تلك الحكومات، فما دام لم تساعدهم الحكومات على ما يستهمون المسلمين به فى منشورهم فذلك(١) المنشور لا يسمن ولا يغنى من جوع ولا ينهض بالمسلمين من الهجوع.

وصفوة الكلام أن الأحوج إلى النصيحة إنما هى الحكومات ولكنهن لا يقبلن نصيحة لا توجد وراءها سيطرة. فالواجب للعماء أن يغرسوا فى الأمم الإسلامية تلك السيطرة الرشيدة التى تهتدى بها حكوماتهم طوعًا وكرهًا إلى صراط مستقيم لا تفضلاً منهن، وإلا فيتمادين فى أهوائهن وتتدهور الأمم من ورائهن إلى مهاوى الانحطاط والضلال أو تنجم فى الأمم سيطرة جاهلية تبذر بذورها شياطين الإنس فتهدى الأمم وحكوماتها إلى هاوية البوار.

(م. ص)

---

(١) ويتصل ذلك برأيه عدم فصل السياسة عن الدين كما بينا. وإلى هذا الرأى أيضًا يذهب الزعيم المصرى الشاب مصطفى كامل الذى وضع نصب عينيه طوال حياة خدمة القضية المصرية باستثارة الحمية الإسلامية فى النفوس، ولم ير غرابة إذا تكلم على (المسألة المصرية من الوجهة الدينية الإسلامية، فإن السياسة لا انفصال لها عن الدين. وبالإحساسات الدينية تقاد الأمم أسهل ما تقاد بالاعتبارات السياسية).

وقد فجر الزعيم الشاب بهذا الرأى قنبلتين لعلهما يثيران رواد الفكر السياسى والمؤرخين، فقد حسم النزاع حول فصل الدين عن السياسة، ووجهنا إلى (إسلامية) الثورة المصرية سنة ١٩١٩. =

ومما لا يجوز أن يغر به العاقل بل يدل على تلاعبهم بالأفكار الإسلامية تصريحهم عند إعلان حكومتهم الجمهورية بأن دين الدولة الإسلام وليس معنى ذاك التصريح مرجعة منهم إلى الإسلام بل مراجعة جديدة إلى مخادعة المسلمين فى أقاصى البلاد الذين استاءوا من مروقهم عن الدين، لكن ذلك فرية ما فيها مرية وقول يناقضه فعل بل تنقضه أقوال، وقد صرح مندوبهم فى لوزان وغيره أن حكومتهم لا دينية وأن جمهوريتهم ليست بجمهورية إسلامية فكيف يتفق هذا مع ذلك. ومؤسسو هذه الحكومة الجمهورية هم بأعيانهم مؤسسو الحكومة التى تقدمها وهى حكومة المجلس الوطنى التى فاتها هذا التصريح عند إنشائها بل اقترنت بها التفرقة بين الخلافة والحكومة التى هى بمنزلة التصريح بضد الإسلام وأبيت هذه التفرقة أيضًا فى الحكومة الجمهورية على حالها. ولأن مناقشة الديانة وضدها مازالت تجرى فى صحفهم حال كون الذين يختارون الخطة اللادينية عبارة عن أنصار الحكومة الجمهورية ومؤسسيها مثل جلال نورى بك وأغا أوغلى أحمد بك وضيا كوك آلب بك. والذين يلتزمون الخطة الدينية مثل صاحب جريدة (توحيد أفكار) فى جانب المعارضين للحكومة. ويجب للمصريين أن يتذكروا هذه المناقشة والاختلاف التى طالما بحثت عنها صحفهم وتبحث الآن، إلا أن الصحف المصرية لا تصرح كون الحكومة فى هذا الاختلاف متفقة بل متحدة مع أصحاب الخطة اللادينية تصريحًا تامًا وتخيل ذلك إلى إمكان تفهم الحقيقة بتصنيف الرجال المختلفين فى هذه المسألة وتعيين مواقهم فى داخل الحكومة أو خارجها، فبينما دام الخلافة والمناقشة مع كون الحكومة وأنصارها فى جانب أصحاب الخطة اللادينية إذا أعلنت الجمهورية بغتة مع التصريح بالديانة على عكس ما ينتظر ويستدل من جريان المباحثات، فثبت أن هذا التصريح ليس بمبنى على الحقيقة والإخلاص، بل جعل ذلك ضم إيلاف إلى وحش الجمهورية مسوقًا لتحسينها فى الأسماع، فقد دلت المناقشات التى تقدمت إعلانها على مشروعين. الجمهورية والإلحاد، يدعو لهما فريق ويضادهما فريق، فالفريق الأول لما رأوا صعوبة فى قبول مشروعيهما معا اجتزوا بإعلان أحدهما وإضمار الآخر إضمارًا وقتيًا، مع أنه أعلن ذلك أيضًا من قبل فى ضمن تفريق الحكومة عن الخلافة وفى صراحة أقوال وأفعال. وليست

= (مصطفى كامل، المسألة الشرقية ص٢٧٩ - مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨م).

هذه المناداة بالديانة رجوعًا منهم إلى الإيمان بعد الكفر كما ذكرنا، بل من قبيل ما دل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وتؤيد كل ما ذكرنا مقالة رئيسية انتشرت فى جريدة (ابلرى) لسان حال مصطفى كمال فى الآستانة بتاريخ ٢٤ شباط ١٣٤٠ وعنوان المقالة: (التضاد وإدارة المصلحة) والشطر الثانى من العنوان يطلق فى اللغة التركية على قول أو فعل يراد به قضاء الحاجة الوقتية ولا يقترن بدافع الصدق والإخلاص. وفى تلك المقالة هذه الكلمات نصها عُنينا بتعريبها لتكون عبرة لـلمعتبر ويقظة للغافل الذى أبطأ فى يقضته كل الإبطاء: «إن مجلس الأمة فصل بين الخلافة والحكومة وما باله حتى الآن لم يلغ الوزارة والمحاكم الشرعيتين. نريد أن نعيش عيشة لا دينية ثم نبحث فى قانون الأسرة عن الأزواج الأربعة. كلما تواصينا بفك الدنيا عن الدين جرينا على عكس ذلك المبدأ أو نقع فى مهاوى التضاد، فإذا نظرنا إلى آخر شكل لقانوننا: (التكشيلات الأساسية) الذى كتبناه بمديد تنقب وتأهب وشجاعة فأول تضاد يصادم النظر فيه: (١) أن دين الدولة الإسلام، (٢) أن أهالى تركيا يسمون بالترك، (٣) أن فى جمهورية التركية حرية الوجدان. فلنقف عند هذه الأسس: نفك السلطنة عن الخلافة ثم نبحث حتى الآن عن دين رسمى، فما هذه الحمية وما مخلل الملفوف ذاك[1] فإذا كنا نمشى على التضاد وإدارة المصلحة والجبانة فلا نمشى عليها فى دورة الجمهورية، وإلا فالعالم يضحك منا لا يثق بجدنا وإخلاصنا، فهل نحن نخدع أنفسنا أو نخدع العالم؟».

ولا يكون دين الحكومة دين الإسلام بمجرد أن يقال إن دينها كذلك، مع أن القرائن الماضية والحالية كلها قائمة على خلافه، ويأباه التفريق بين الخلافة والسلطة قبل هذا وإبقاؤهما الآن مفترقتين، لأن كون الحكومة متدينة بدين الإسلام لا يتحقق إلا بجعل الدين عاملاً وذا نفوذ فى الحكومة، والحال أن الحكومة خرجت عن ربقتها وقطعت تدخله فيها بتفريق الخلافة عن السلطة كما أثبتنا ذلك وأوضحناه فى هذا

---

(١) تعريب مثل تركي. (م.ص).

الكتاب على طوله، والحاصل أن ديانة الأمة تتصور لها جهتان وحيثيتان[1] الأولى كون أفراده منتسبين إليها ومقيدين بها باختيارهم التام غير مخاطبين فى ذلك بأمر أحد أو نهيه يبلغ درجة السلطة، فهذه ديانة الأمة بالنظر إلى أحوالهم الانفرادية. ثم إن لهم حالة الجمعية وحالة الحكومة، ودين الإسلام لما لم يعزب عن عنايته ورقابته حال الأفراد وحال الجمعية معًا، بل كان شديد العناية والعلاقة بالأحوال الاجتماعية والمدنية فلا جرم كان شرطًا لصحة أن تعد الأمة أمة مسلمة إسلام فردها الحكمى وشخصيتها الاجتماعية والسياسية كإسلام أفرادها الجزئية بكون هذا الفرد الحكمى أيضًا منقادًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومعترفًا بها. فإن أذعنت الأمة لأحكام الإسلام وحدانا ولم تذعن لها فى حالة الجمعية والحكومة التى تمثل فرد الأمة الحكمى ما صح إسلامها. وإذا اختارت الأمة حكومة لا تعترف بكونها تحت مراقبة الأحكام الشرعية، بل تكون حرة مطلقة العنان كما صرح بذلك فى برنامج حزب الخلق أعنى حزب مصطفى كمال وكما تمناه ضيا كوك آلب أمام الاتحاديين وواضع أساس الجمهورية الكمالية وأنكر خلافه حيث قال:

فالأمة بمجرد اتخاذهم بطوعهم حكومة لهم كتلك، ينخلعون عن بردة الإسلام عندى قطعًا، وينخلع عنها من ارتاب فى ذلك أيضًا ولا ينفعهم ديانتهم من حيث أفرادهم ما لم يقروا بحكم الدين وحكومته عليهم، بل يكون ذلك ارتدادًا منهم بجملتهم كما حكمنا به قبل هذا بسنة فى مقالتنا التى نشرناها بالمقطم والأهرام ولا نفتؤ نحكم به.

فإن قلتم إن الحكومة التى وضعت نفسها تحت قيود الدين كيف تكون حرة ومستقلة، وهذا السؤال مماس للداء العضال الذى حدا المتفرنجين إلى الفصل بين الحكومة والدين، لكنا نقول بحول الله وتوفيقه إنا إذا اعتقدنا أن دين الإسلام نعمة للمسلمين وسعادة لهم فى دنياهم وأخراهم وأنه داخل فى مشخصات شعوب المسلمين الذين يشعرون بها أنفسهم ويعدونها من مزاياهم النفسية، فلا ينافى

---

(١) فتقّت تصرفات الحكومة الكمالية إزاء (الخلافة) هذه المسألة الهامة التى نظن أنها لم تبحث فى العصر الحديث قبل الشيخ مصطفى لافتقاد الداعى لها. أما وقد حدث، فإن رأيه غير مسبوق إليه فيما نعلم، إذ اشترط لإسلام الأمة شرطين: الأول: كون أفرادها مسلمين، والثانى: حكم الدولة بالإسلام

حريتَهم واستقلالهم كون حكومتهم ممنوعة بالطبع عن العمل بما يغاير الوطنية والشعائر الملية لا ينافى الحرية والاستقلال.

وهنا مزلقة فكرية يجب أن ننبه عليها: وهى أنا إذا أحببنا الحرية وأطرينا مكانها عند النفوس الشريفة فلابد أن نريد بها حرية الأمم تجاه الحكومات لا حرية الحكومات فى القيام بأمور الأمة، **حتى أن الزيادة فى حرية الحكومة تضر بحرية الأمة وتنقصها** ،لهذا يُحب جدا أن تكون الحكومة فى معاملاتها مع الأمة مقيدة بقوانينها، والإدارة القانونية مثل سائر فى الترقى والتمدن، والمراد بها أن تثبت الحكومة لقاء الأمة وتبر فى عهدها الذى تضمنه قوانينها وأن تتجنب التزحزح عنها أو التلاعب بها. ثم إن هذا الثبات وعدم التزحزح وإن كان عبارة عن أن لا تخرج الحكومة فى أعمالها عن قوانينها إلى أن تبدل تلك القوانين وكَان فرق بين ذاك الخروج عنها وبين الإكثار فى تبديلها ثم المشى الجديد على القوانين الجدد إلا أن الثانى أيضًا لا يخلو من أن يكون تلاعبًا بالقوانين، ولا يوجد عظيم فرق بين تخطى القوانين بإهمالها وبين تخطيها بإبدالها، ولا يجوز أن يجعل القوانين المسنونة لتحول بين النفوس وأهوائها آلات بيد الحكومة لإجراء الأهواء. وكون التبديل باختيار الأمة لاقترانه بآراء نوابها غير مجد فى استئصال المحاذير، إذا لم تكن آراء النواب فى الحقيقة آراء الأمة بعينها وإن عدت كذلك، دعوا آراء النواب فى تركيا لأنهم ليسوا بنواب الأمة، فضلاً عن أن تكون آراؤهم آراءها، بل ابحث عن النواب الحقيقيين، ولهذا يحتاج فى بعض البلاد إلى توثيق القوانين الصادرة من البرلمان بعرضها على الأمة، **مع أن الأمة نفسها أيضًا تحتاج إلى رقيب من نفسها ودساتير أولية فكرية وأدبية ارتكزت فيها تقيها الخطأ والزلل فى اجتهادها الذى تبنى عليه قوانينها**[1]. **وبعد ذلك ربما يتقاصر أكثر أفراد الأمة أن يراقب القوانين ويماشيها، لا سيما**

---

(١) تتضمن هذه الصفحة وما بعدها نظرات ثاقبة للمؤلف، تتناول نقد النظام البرلمانى حيث لا يوثق فيه بالقوانين الصادرة من المجالس النيابية لأنها قد لا تعبر تعبيرًا صادقً عن رأى الأمة، فضلاً عن عجز سلطة المراقبة فى التنفيذ، فهل تنبه إلى إحدى أزمات الأنظمة الديمقراطية فى هذا الوقت المبكر؟

وهنا تصبح المقارنة مفيدة إذا اطلعنا على رأى الفيلسوف المسلم المعاصر (رجاء جارودى) حيث وضع يده على إحدى أزمات النظام السياسى الغربى، متتبعا إياه منذ نشأته كفكرة فلسفية عند (روسو) إلى تطبيقاته العملية فى شكل إنشاء أحزاب وقيام برلمانات. يقول جارودى:

(وقد انطلق جاك روسو فى (العقد الاجتماعى) من مفهوم مجرد حول (الفرد) ولم يكن يستطيع تصور =

إذا جعلت عرضة للتبديل أو سنت على خلاف طبيعتها الأولى أو الثانية. ويذكر هنا مثالاً من قوانين حكومة أنقرة: فقد حكمت على لطفى فكرى بك بمقضى قانون الخيانة الوطنية السالب حق الانتقاد على بعض مبادئها، وكيف ذهل عنه فكرى بك مع كونه نقيب المحامين بالآستانة ولم يتقدم عهده ليطرأ عليه النسيان، حتى استمد عند الدفاع عن نفسه فى محكمة الاستقلال فى تفسير القانون بأنه لا يمنع حرية الكلام ولا يكون به أن يمنعه، وإنى ألفت النظر إلى أن واضعى ذلك القانون بحجة حرية الحكومة فى سن القوانين كيف اضطهدوا الحرية. ورأس الخطيئة أن تعد الحكومة بل الأمة نفسها حرة فى سن أى قانون شاءت.

فإذا كانت غاية القوانين وزع الأمة أو الحكومة عن النزوع إلى أهوائها فمستبعد جداً ومستغرب وزعها بما تستقل فى سنه وتبديله متى شاءت. فنحن ندعى أن كل إنسان يجب أن يكون تحت أمر القانون وحكمه، مع أن القوانين من موضوعات الإنسان فأيهما يحكم على الآخر؟ وهل الذين يضعون القوانين خارجون من نوع الإنسان الذى حكمنا بلزوم كونه تحت حكم القانون حتى عندما يضع القوانين التى تساس بها البلاد، فيلزم أن يكون لسن القوانين حدود يوقف عندها، وبعبارة أخرى يلزم أن توجد قوانين أساسية لا يتخطاها نُظّام القوانين ولا يسوغ لهم تبديلها حتى تنتهى القوانين الموضوعة فيها وتستفيد قوة الوزع منها، وتلك القوانين الأساسية أكملها ما كانت سماوية لما أن تغييرها ليس فى وسع البشر[1]، فهى أحرى أن

= عملية اندماج الفرد بالمجتمع إلا عبر هذه الأسطورة التى سماها (الإرادة المشتركة) وقد تجلت تاريخيا فى برلمانات وأحزاب لم تحقق إلا الوصاية على الشعب والمزيد من الاستلاب، لتصل إلى (ديمقراطية) كاركاتيرية ليست مشاركة الشعب فيها إلا وهمًا وخديعة!!

(جارودى ما يعد به الإسلام) ترجمة قصى أتاس وميشيل واكيم، دار الوثبة - دمشق سنة ١٩٨٢م.

وإذا صح هذا بدول أوروبا حيث لا ينكر أحد درجة الوعى والثقافة واليقظة التى بلغتها الشعوب هناك، فماذا يمكننا القول فى البلاد (النامية)؟. إن وصف (الكاريكاتورية) الذى أطلقه جارودى على الديمقراطية الغربية يصبح هنا أكثر انطباقًا!!.

(١) حجة قوية من حجج الشيخ مصطفى التى يتحدى بها خصومه، لا سيما القائلين بأن (الحريات مقدسة ما دامت لا تتعارض مع القانون)، فيسخر سخرية لاذعة من هذا المبدأ المصطنع بقوله (إذا ترك الطاغية فإنه يضع قانونًا يحطم به الحريات)!!

كذلك يتهم اللادينيين بأنهم كاذبون فى دعوى الحرية إذ يضمرون الرغبة الاكيدة فى كبت الحريات وفرض إرادتهم على الجماهير. ويرى أنه مادام الأمر متروكًا للإنسان ليضع القوانين والتشريعات فسينتهى الحال بأحد الطغاة إلى أن يضع بيده قانونًا يقضى به على الحرية!!

تكون تخوم الاستناد وتتخذ آخر مفزع لإصلاح الفساد الناشئ من أنفسهم ومنهم نظام القوانين. ويذكر الطبيعيون بدل القوانين السماوية القوانين الطبيعية، مع أن وازعيتها غير تامة لخلوها عن القوة التأييدية كالثواب والعقاب. وفى الدرجة الثالثة بعد القوانين السماوية والطبيعية قوانين أساسية موضوعة الأمم، ولياقتها للاستناد المبحوث عنه ولوصف الأساسية بقدر اعتدادها مصونة من التبديل، حتى كأنهم لم يسنوها فلا يستطيعون تبديلها، لا كالذى جرى فى بلادنا من تبديل القانون الأساسى فى خمس عشرة سنة خمس عشرة مرة. والمضونية من التغيير كما يجب فى القوانين الأساسية يستحب فى القوانين الفرعية أيضًا، ولهذا نرى أسعد البلاد إدارة وأثبتها امنًا بلاد نضن فيها القوانين وتصان من التلاعب بها بكل معنى كلمة التلاعب. وعكس ذلك ما يُرى فى بلادنا من هرج ومرج القوانين: فقد علمت دعاوى الكماليين ودعاياتهم فى إعزاز الأمة وترقية الإدارة، حتى ما اجتزؤا بحرية الشعب فترقوا إلى سلطتها وبمشروطية الإدارة فترقوا إلى جمهوريتها، ومع كل ذلك الذى يتعلق بدعوى الحرية والترقى إلى عليا درجاتها سنوا قانون الخيانة الوطنية وأبطلوا به حرية الفكر والاجتهاد عن أصلها[1]. وقد قرأت قول واصف بك نائب (صاروخان) فى المجلس الوطنى الكبير والنائب العمومى لمحكمة الاستقلال عند محاكمة لطفى فكرى بك مبينًا للسبب الذى ساق المجلس إلى نظم هذا القانون ومجيبًا عن اعتراض لطفى فكرى بك بأن معنى القانون إذا كان كما فهمه النائب العمومى فأين تبقى حرية الفكر وحرية المناقشة وحرية الكلام؟: «إن كل من يعيش فى وطن الترك تحت حكم قوانينه فلا يكون له حق الكلام فى هذه المسألة، والحريات مقدسة بشرط أن لا تتعارض هى والقانون» يعنى مادام هذا القانون يمنع حرية الفكر والمناقشة والكلام فلا يجوز البحث عنها فى هذه البلاد. وعلى ما قاله النائب العمومى للمحكمة الكمالية فدعاوى الحرية السامية مبنية على السقوط والحبوط بعدما كان من حق الحكومة أن تمنعها متى شاءت بقانون تسنه.

---

(١) لقد عانى المؤلف كثيرًا من تهمة الخيانة الوطنية، هذا السيف المشهر فى يد كل ديكتاتور لإسكات أصوات المعارضة وخنق حرية الكلمة.

ومن كلامه: «إن نظام ذاك القانون رأوا ما أصيبت به البلاد (تركيا) تحت دعاوى الحرية من الحوادث والكوارث الموبقة» ومن سمع هذا الكلام يظن أن قائله يصور أدوار الاتحاديين والكماليين لأن تلك الحوادث والكوارث وليدة هذين العهدين وفيهما أيضًا بولغ فى دعوى الحرية ودعايتها. وإذا كانت الحرية أضرت بالبلاد على ما ادعاه حضرة النائب العمومى للحكومة الكمالية فما الذى كان عيب الحكومة المطلقة وذنبها ومن أين لزوم تلك المحاكم الاستقلالية الموضوعة لإرهاب الناس على احتمال الرجوع إلى غير الحكومة الجمهورية وما هذه السخرية والشعوذة من أمانة الحرية لإحيائها وإعزازها. ورأس البلية ومنبع الخديعة تلبيس حرية الحكومة بحرية الأمة وسلطنة شركة اللصوص بسلطنة الأمة المسكينة وأرائتهما بمرآهما.

وقد تبين من تفصيل ما ذكرنا فى هذا المقام غفلة أناس يتبرمون بدين الإسلام لكونه مبنيًا على قوانين ثابتة كهاشم ناهيد بك الذى ناظرته وجادلته على مبادئه ومذاهبه فى كتابى المطبوع باسم (دينى مجددلر) - مجددوو الدين - وتبرمه بقوانين الإسلام الثابتة ناشئ من أنه يراها منافية لحرية الإنسان فى وضع القوانين[1]، مع أن الإنسان إذا خلى ونفسه الطاغية يضع بيده قانونًا يقضى على الحرية ويجعلها كلعبة لاعب ودعوة كاذب فلا بد له من بعض قوانين ثابتة تكون أول حائل بينه وبين طغواه وما يضاده من دعواه. **هذا وإنى جربت اللادينيين فوجدتهم كاذبين فى دعوى الحرية كما أنهم كاذبون فى كل موعد لهم ترتاح له نفوس الناس، وأهل الديانة أصدق فى فسحة الحرية ومأنق القانون.**

(٣)

نرجع إلى مسألة أزمير: وإن قلنا إن ذلك الفتح للأمة لنعن بهم الاتراك المسلمين، ففى قلوبهم شنآن من اعتصم منهم بدينه. وخطتهم التى يتناجون بها ولا يحيدون عنها استئصال المخلصين من المسلمين، كما أن خطتهم استئصال الدين

(١) يقصد بالقوانين الثابتة القوانين السماوية - أى الشرع - لأن تغييرها ليس فى وسع البشر.

وإنقاذ البلاد من نفوذه، حتى أن إفناء الدين عندهم يتوقف على إفناء المتدين[1] إذ لا أثر بعد عين، ففتح أزمير حين قواهم وشجعهم فى مذاهبهم ومراميهم جراهم أيضًا على نكاية رجال خلصوا دينهم، وأبغض المسلمين إليهم علماؤهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر.

وهل تدرى يا أخا الإسلام ما جرى فى الأناضول قبل الفتح وبعده من دماء أمثالهم المنتقاه خاصة تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، وفى تجريدهم الخلافة عن الحكومة إعلان الحرب على من بقى منهم[2] فهل سلامة أوطان المسلمين

---

(١) وهكذا أخذت الحرب ضد الإسلام أبعادًا جديدة تتمثل فى (التصفية الجسدية).

(٢) ومن أدل دليل على صدق ما قلنا أن الكماليين أصروا على خطة الفصل بين الخلافة والسلطة بعدما تبين لهم استياء العالم الإسلامى العمومى منه، حتى عتوا وقالوا ليس من حق العالم الإسلامى أن يتدخلوا بشأنهم، وشددوا فى القضية فأصدروا قانونًا يحكم على من يخالفهم فى تلك الخطة بالإعدام، إرغامًا لأنوف أهل الإسلام ومناقضة لحكم الشريعة الغراء، فرحمة الله وسلامه على الإسلامية والعلمية وحرية الأفكار والآراء.

وشددوا حملاتهم أيضًا على العلماء أصحاب العمامة حتى صرح مصطفى كمال الغازى فى سبيل الله (!) والهازئ بدين الله فى خطبته التى نطق بها حينما تجول فى الولايات فى ملأ حضروا ليسمعوه - وحررها جرائد الترك بنصها - أنه عازم على قهر أولئك الطائفة المعممة الباحثين عن الديانة وسيكفى هو وحده أصحابه فى أمر القهر. فسيكفيكهم الله يا أخا الحمية الدينية والعلمية وهو السميع العليم.

واضطهاد علماء الدين بدأ فى عهد الاتحاديين وبلغ كماله فى زمن الكماليين، وكان فى بلاد الترك مراكز لعلم الدين ودراسته كمعهد جامع السلطان محمد الفاتح بالآستانة، وهم كانوا يهابونها ويخشون مواقعها عند الأمة. والآن أبادوا أهلها وجعلوهم أحاديث. والعادة تقررت من عهد الاتحاديين بشن الغارة فى كل ثورة أو حادثة سياسية على الطائفة المعممة، ولا أظنك نسيت يوم ٣١ مارس ١٣٢٥ كيف حمل أوزاره على طلبة العلوم الدينية واللغة العربية واتخذ شر ذريعة لتدميرهم، حتى أن الجيش المجهز المنساق من سلانيك[1] عند دخوله الآستانة عمم القبض على كل من لقى فى شوارعها من العلماء ومتعلميهم وسمتهم العمامة، وكل حادثة سياسية أعقبت شرًا على طائفة من الأمة تجد بينهم العلماء والمعممين أكثر من غيرهم بالحساب النسبى مثل معتقلى (سينوب) ثم إن معارك الدردنيل (جناق قلعة) الهائلة داست من شبانهم وكهولهم ألوفا ودستهم فى التراب، وبعد هدنة الحرب العظمى كم قتل الكماليون أو شنقوا من كهولهم وشيوخهم فى بلاد الأناضول، وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله ورسوله ويأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ولا يركنوا إلى الذين ظلموا. علماء مصر لا يدرون العيشة الدستورية التى غدوا فى عنفوانها وما يروج فيها من مكائد المتفرنجين الذين لا يرقبون فى مؤمن إلا ولا ذمة. =

---

(١) فهم الشيخ مصطفى صبرى من واقع هذه التصرفات والأفعال، ويدعونا أيضًا لكى نفهم، أن مصطفى كمال لم يكن غازيًا فى سبيل الله تعالى، بل فى سبيل الشيطان، وتنفيسًا عن أحقاده وعدواته متضافرًا مع بنى جلدته من يهود (الدونمة) المقيمين فى بلدة (سلانيك).

= والحاصل أن علماء الدين والذين لم يقتدوا بكفرة المسلمين فى مبادئهم ولم يداروهم قد قطعت رؤوسهم من أبدانهم أو علائقهم من أوطانهم ولا أقل من قطع رواتبهم التى كانت لهم، كما قطعوا رواتب الأشراف الذين كانوا شرفًا لبلادنا. فبهذه الصور المختلفة أخنى عليهم الزمان وأفناهم وأدخلهم فى خبر كان، ما مر عصر ولا نصفه ولا ربعه ليستوعب مثل هذا التقلب العظيم، وكنت قبل خمس عشرة سنة أروح إلى جامع السلطان محمد الفاتح المار ذكره، وكان الأزهر المصرى وهذا المعهد فرسى رهان فأجده على سعته ملآن إلى خارج أبوابه ركعًا وسجدًا، وأربعة أخماس الجماعة المالئين المعممون، والآن هو وأمثاله فى بلادنا كما قال الشاعر:

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وأقوى ما يتمسكون به فى دعوة الناس إلى عدم الاعتداد بالعلماء المعممين وبأقوالهم أنهم يقولون: «لا اختصاص لواحد من صنوف المسلمين فى العلم بالدين ولا امتياز ولا رهبانية فى الإسلام». أقول: نعم، ولكن هناك طائفة قال الله تعالى فى شأنها: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. حتى استثنى سبحانه وتعالى تلك الطائفة عن فريضة الجهاد، وكان العمل فى الدولة العثمانية بذلك الاستثناء، إلى أن صارت الحكومة الاتحادية أول من ألغاه فى الحرب العظمى، فهم رفعوا استثناء العلماء من الجهاد وحاربوا معهم فى صف واحد، وترقى الكماليون فشنوا الحرب عليهم. وكان ما ينبغى بالنظر إلى الآية الكريمة أن يكون من ينذر قومه ويحذرهم هم العلماء، والكماليون ينذرون العلماء ويهددونهم بقومهم. وفى الآية أيضًا عظة للعلماء المعتزلين والمحايدين ودلالة على أن جهادهم إنذار قومهم. ثم إن تلك الطائفة الذين حثهم الله فى كتابه على أن يتفقهوا فى الدين وينذروا قومهم يلبسون العمامة من قديم الزمان، بل كان جميع المسلمين يلبسونها قبل هذا، ثم نزعها الأتراك ودام عليها علماؤهم. فالعمامة التى اعتدى عليها الكماليون وعلى من يلبسها ما هى إلا زى علماء الدين، وقد يوجد بين من تزيا بها من لا يكون أهلاً لها، كما أنه يمكن أن يوجد بين غير المتزيين بها من تعلم أحكام الدين وتفقه فيه، ولكن الغالب المستفيض كون علماء الدين من أصحاب العمائم لأنهم الذين يتوغلون بعلم الدين ويفنون شبابهم فى درسه، كما أن المستفيض المتعارف أن يسلم علم الطب للصنف الذى يشتغل به ويكتسبه فى مدرسته الخاصة، وكذا سائر العلوم والصنائع يتفقد كل منها بين أربابه المختصين به. وإن كان قد يوجد بينهم من لم ينل منه بحظ واف ووافر وفى خارجهم من نال ذلك بسعيه الذاتى الخصوصى لكن الحكم على الغالب لا على النادر، حتى أن دعوى التقدم فى علم الطب من غير الأطباء على الأطباء تكون من خلاف المفروض ومن المستحيل، كما أن دعوى التقدم فى الفنون العسكرية على العساكر من غيرهم كذلك، وطبقة دعوى التقدم فى علم الدين على العلماء من غيرهم. وإنكار هذا إنكارًا لا ساس الإخصاء أو إنكار لعد علم الدين شعبة من العلوم التى تخول لأهلها حق الكلام الحاسم، والموافق للواقع المضمر فى نفوسهم هو الاحتمال الثانى، لأنهم لا يعترفون بأصل الدين فضلاً عن أن يعدوا العلم بالدين من شعبات العلوم التى يجرى فيها الإخصاء. وهذا منشئ عداوتهم لعلماء الدين، أعنى أن عداوتهم غير متوجهة إلى جهل الذين يُعدون علماء الدين بالدين بل إلى علومهم وإلى ما تتعلق به علومهم، وهل كانت مخالفة العلماء الأحرار لمبدأ الفصل بين الخلافة والحكومة وصولة مصطفى كمال عليهم لأجلها ناشئة من جهلهم بأحكام الدين =

مطلوبة لسلامة المسلمين أم لقهرهم وشقوتهم وهل يكون فوق معاداة المسلمين الناشئة من دياناتهم عدواة يحذرون بها، وهل يبلغ الإنجليز أو اليونان أو غيرهما من الذين يهدد بهم الإسلام وقتًا دون وقت مبلغ أن يكلفوهم بإلغاء ما لدينهم عليهم من الحكم والنفوذ، أو هل بلغ ذلك فى أقوام وقعوا فى أسرهم ونيرهم. وإنى مع تضرعى إلى الله تعالى لأن يفك رقاب إخواننا المسلمين بأتم صورة هو خير لهم مما هم فيه أبوح بأن الإنجليز مثلاً قد عمر لهم من دنياهم ولم يخرب من دينهم ما خرب الاتحاديون والكماليون من ديننا ودنيانا، ولهذا نراهم فى معمورية البلاد وتزايد الأعداد وتوافى الغنى بحيث لا يجوز قياسهم علينا، والذين يقيمون فى خارج تركيا ويحبذون متتابع التقلبات فيها غير واقفين على سوائقها وخباياها وآثارها التى حاقت بنا فطحنت من نفوسنا وأموالنا وجعلتنا كعصف مأكول، أراهم يهون عليهم تحبيذ ما نزل بالغير وساحتهم النازحة سالمة من ذلك. ولو تأمل المصريون فى الحرب العظمى التى نفعتهم حتى أصعدتهم إلى منازل الدول وأضرت الدولة العثمانية ففضتها ونقضت من مادياتها وأدبياتها أضعاف ما بقى منها لعرفوا ما فعلت بنا تلك التقلبات، مع أن دخولنا فى الحرب العمومية واحد منها. ولو انساقت مصر معنا إلى تلك التقلبات كواحد من بلاد الأناضول لرأينا فيها بلادًا تركتها البلايا بلاقع وأناسًا يبيتون القفر والفقر والروع والشوع بدل ما نرى فيها من جنات عشقها فاعتنقها أنهار وليال كالأنهر فى نورها لا فى حرورها ومبان كالصرح الذى بناه هامان تبلغ أسباب السماء مدى ومئات ألف عددًا، ولما رأينا المصريين يتكلمون عن بضعة عشر مليونًا فى بلادهم من النسمات وأضعافها فى ميزانيتهم

= أو من علمهم بها، فإن صح الشق الأول فها أنا صاحب هذا الكتاب مقر بأنى اليوم أجهل جاهل. وينبئك عن ماهية هذه العداوات والاعتداءات ما ترى من أن أكثر ما تروج هى فيه قديمًا وحديثًا للصحف اللادينية، وما نسينا ما نشر فى جريدة (الاجتهاد) للدكتور عبد الله جودت المعروف بخطته اللادينية من مقالات متسلسلة بعنوان إعلان الحرب على علماء الدين (صوفته لره إعلان الحرب).

بقى أنه لا يقال: لعل هتك الاحترام لعلماء الدين من الغازى مصطفى كمال وأمثاله إنما نشأ من الانحطاط العلمى الذى طرأ عليهم فى الأعصار الأخيرة وهو مما لا ينكر. لأنا نقول إذا سلم انحطاط علم الدين فى ذويه بعصرنا فيلزم أن يكون ذلك الانحطاط أشد فى غيرهم مثل مصطفى كمال، ومن أين له ولأشباهه حق التكلم ودعوى التقدم فى علم الدين الذى لم يدن به ولم يقرأ شيئًا من كتبه، ولكن السيف أصدق أنباء من الكتب.

(م. ص)

من الجنيهات ودولتهم أثرى يوم انفصالها بدرجات من الدولة التى انفصلت عنها. والثروة فى عصرنا أساس كل قوة، فهم رابحون فى متجرة المعيشة وسابحون لجج الراحة والآمنة على أموالهم وأنفسهم.

هذه دنياهم، ومن جهة الدين تراهم أقوى ارتباطًا به وأحفظ عملاً واعتقاداً وأسلم من التلاعب به والسعى لهتك حرمته وإزالة كرامته وكرامة أصحابه وأنصاره. ويبقى فرق ما بيننا وبينهم من حيث الاستقلال، وهو مع كونه عظيم الأهمية جدًا وقطع النظر عن كونه عبارة عن استقلال شرذمة واستبعادهم الأمة، فإذا كنا فى استقلال دولتنا نختار الحكومة اللادينية ونطرح الخلافة والرئاسة الدينية فلا كان ذاك الاستقلال، وعدمه مع عدم هذا الخسران أهون، بل عدمه معه أهون أيضًا، إذ يرجع وزر الحكومة اللادينية حينئذ إلى غيرنا ونكون نحن معذورين غير مختارين، وعند الاستقلال يضاف شكل الحكومة وجميع تطوراتها وتصرفاتها إلينا وإن كان أكثرنا غير راضين بها لأن المفروض والمدعى أن ساسة الحكومة منا لا سيما وأن السلطة الشخصية زالت وصارت السلطة إلى الأمة.

وإذا انتهى الكلام إلى هذا الموضوع فيأبى بنا الحق والإنصاف إلا أن[1] **نعترف بأن الحكومة التركية كانت قبل الكماليين والاتحاديين أيضًا لا تمشى تمامًا على الصراط السوى والمنهج الشرعى، بل كانت لا تحكم بما أنزل الله به فى كل الأمور وتقلد الحكومات الزمنية الأوربائية.** لكن الحق مع ذلك يأمرنا أن نشهد أولاً بعدم بلوغها فى إهمال الشرع وأعمال التقليد مبلغ الحكومات الاتحادية والكمالية ولا سيما أنها لم يقع منها تصريح ما بكونها حكومة لا دينية، بل التصريح كان يقع دائمًا بضده وبأن دين الدولة الإسلام وأن من حق السلطان إجراء الأحكام الشرعية والمحافظة عليها. وثانيًا أن تلك الحكومات لم تكن لتسلم فى أدوارها الأخيرة من تغلب الحكومات الأوربائية[2] عليها، والأمة من قديم الزمان تحت تغلب الحكومات

(١) نوجه عناية القارئ إلى هذه الفقرة التى يلتزم فيها المؤلف بالأمانة حين المقارنة بين العهدين، أى تركيا قبل حكم الكماليين والاتحاديين ثم فى عهدهم. ولكن تبقى الكفة راجحة لآل عثمان.
ونرجو أن تأخذ هذه المقارنة مكانها فى أبحاث المحللين والمؤرخين.

(٢) وهذا حق، فقد تكالبت على الدولة العثمانية دول أوربا مرارًا وتكرارًا فى حروب ومنازعات لم تنقطع، ولكى نعطى القارئ فكرة عن ضراوة هذه الحروب واستمرارها، يكفى أن نذكر أن الأمير شكيب أرسلان قد ترجم صفحات كاملة من كتاب (مائة مشروع لتقسيم تركيا) تأليف دجوفارا الوزير الرومانى، وكلها تنضح بالحقد الدفين على الإسلام والمسلمين.

السلطانيـة المطلقة، فكانت للحكومـة معذرة وللأمـة معذرتان. وأمـا إذا أحرزت الحكومة استقلالها التام بالنسبة إلى الأجانب والأمة استقلالها بالنسبة إلى حكومتها لا سيـما بعد انتـقال السلطة إليهـا فضلاً عن حـريتها فكل مـا وقع من إجراءات الحكومة فهـو فى ذمة الأمة يعد مقتـرنًا بمرضاتها ونكتب حسناته وسيئـاته عليها، لأنها مختارة ومستقلة ولها الحكم والحكومة فى مملكتها وبيدها أزمة الأمر والنهى. فالاستقلال على قـدر ما فيه من الشرف والعزة يستتبع تبعـة المسئولية، وإنما الغرم بالغنم. وإنى من اسـتقلال مـذهبى لا اللجج فى القول بأن فـقد الاستـقلال على درجاته أهون من فـقد الدين، ولا تقل أين فقـد الدين، بعدما اختـارت الحكومة الخطة اللادينية وصارت هى بهذه الصبغة حكومة الخلق (الشعب) هذا ما وقعت فيه أمتنا جمـعاء فى خطوة واحدة بيد حكومتـها الحاضرة وزد عليه المساعى المسـتمرة المصروفة فى تربية أفرادها لا سيما شبانهـا على عقائد جديدة متجردة ومتشردة عن

= (ينظر كتاب حاضر العالم الإسلامى جـ٣ «التعصب الأوربى أم التعصب الإسلامى؟».
من ص ٢٠٨ إلى ص ٣٤٢ - دار الفكر ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
ويقول شكيب أرسـلان (ومما أذكره أن أحد وزراء الدولة العـثمانيـة - رحمها الله وجـزاها عن الإسلام خيرًا- كان مرة فى أحـد المجالس فى جدال مع بعض رجال دول أوربة فيما يتعلـق بهذا الموضوع: فقال لهم الوزير العثمانى:
إننا نحن المسلمين من ترك وعرب وفرس وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب فى الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا ولو كنا قادرين على استئصالهم. ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على أن لا نبقى بين أظهـرنا إلا من أقر بالشهـادتين وأن نجعل بلداننا كلها صـافية للإسلام. فـما هجس فى ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلاً وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا كما وقع السلطان سليم الأول العثمـانى تقوم فى وجهة الملة وحاجه مـثل زمنبيلى على أفندى شيخ الإسلام ويقـول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليـهود إلا الجزية وليس لك أن تزعجـهم عن أوطانهم. فيرجع السلطان عـن عزمه امتثالاً للشرع الشريـف. فبقى بين أظهرنا حتى فى أبعد القرى وأصغرها نصارى ويهود وصابئة وسامرة ومجوس وكلهم كانوا وافرين، لهم مـا للمسلمين وعليهم ما على المسلـمين. أما أنتم معاشر الأوربيين فلم تطيـقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا أراد البقاء بينكم أن يتنصر.
ولقد كان فى أسبانيـا ملايين وملايين من المسلمين وكان فى جنوبى فرنسا وفى شمالى إيطاليـا وفى جنوبيها مئات ألوف منهم ولبثـوا فى هاتيك الأوطان أعصرًا مديدة ومـازلتم تستأصلون منهم حتى لم يبق فى جـميع هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام. ولقد طفت فى بلاد أسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم.
فلما سمعوا هذه المقارنة بهتوا ولم يحيروا جوابًا).

عقيدة الإسلام[1].

وإنى أرجو منك أيها القارئ المصرى والهندى أن تحمل كلماتى هذه على الأفراط فى الحكم الناشئ من نظرى إلى حكومة الكمالية بعين السخط، وها أنا أذكر لك ما كتبته جريدة «الأهرام» من لدنها كاشفة عن ماهية الكماليين من غير قصد الطعن فيهم، وهى من الصحف التى لا تعنيها معارضتها، وهذا نصها:

«حزبان فى تركيا من الوجهة الإسلامية»

فى تركيا اليوم حزبان ، الأول ينتحل حرية الرأى والعقيدة ويريد أن يعرف بعنوان «ليبرال» أى «الأحرار» وهو يرى أن لا حياة للترك إلا بأن يكونوا متفرنجين ككل أمة من أمم أوروبا وأمريكا، فلا يمتازون عنها إلا باللغة والقومية والعصبية الجنسية، وفيما عدا ذلك فيجب أن يكون الرجل التركى أفرنجيًا والمرأة التركية

---

(١) وكلمة الحق التى يجب على المسلم الحر أن يجهر بها أن قومًا من الأقوام غير الإسلامية أو دولة كذلك لم تفعل ولن تفعل بنا معاشر المسلمين ما فعل الاتحاديون الكماليون، وأن تغلبهم علينا أشد ضرراً من تغلبهم، كما أن كلمة الباطل التى طالما أضلتنا أن الداهية الاتحادية أو الكمالية مهما عظمت فإمكان إزالتها فيما بيننا باق فى كل زمان. و هذا ما سولته لنا أنفسنا منذ سنين، مع أن الداهية قد قطعت جما من مسافة سيرها فى نفوسنا وتمشت فى مفاصلنا واقتربت ساعة نرى فيها استحالتنا إلى نسل جديد لا دينى قد ساومنا هذه الاستحالة له و ربيناه بأيدى الكماليين، ثم لا يمكننا الخلاص من الصبغة الجديدة التى مكناها فى نفوسنا وحببناها إليها، والإنسان يمكنه النجاة ممن بعده من أعدائه لا ممن بعده من أحبائه.

كيف احتراسى من عدوى إذا ... كان عدوى بين أضلاعى

فذلك العدو الذى لو ظفر بنا لاستأسر جحسومنا ترجو الخلاص من أسرة يوما ما بسوائق أنفسنا المصونة من التغيير لا سيما فى عصر استقلال الأمم. وهذا العدو الذى تكون عاقبة ظفره بنا تصرفه فى أرواحنا ولا يقر بعدواته لنا من أول الأمر إلى آخره بل يقنعنا بمودته وصداقته ومشاركته الجنسية فكيف يرجى لنا النجاء منه بل وإرادة النجاء و﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٦].

هذا، ومن الواجب أن أذيل هذا المقام بالإيضاح الآتى: وهو أنى لا أقبل أن يتلقى كلامى ويفسر بمعنى أنى أختار للمسلمين على طيب نفس منى أن يدخلوا تحت سلطة الأجانب أو يبقوا فيها، كلا، بل أخبرهم بفرق ما بين الشرين وأستعيذ بالله منهما كليهما، وأزيد على ذلك بأن دولة أو أمة آثرت الحكومة اللادينية بعد الإسلام فالأندراس أحق بتلك الدولة ووقوع بلادها فى أيدى الأجانب الذين لا =

أفرنجية بعاداتهما ومنهجهما، وحياتهما البيتية، ومناحيهما الأخلاقية والاجتماعية، حتى يكون الفرق بين الترك والفرنسيين - مثلا - كالفرق بين الأسبانيين والإيطاليين، مقصورا على اللغة والعصبية الجنسية. وهم يقولون ويعيدون أن لا رجاء لتركيا فى أن تضارع أوربا فى قوتها وارتقائها إلا إذا احتذت على مثالها على كل أمر حتى تكون معها كالشىء وظله».

«وأما الفئة الثانية فترى أن الشرق شرق والغرب غرب، وإن مصادر القوة والارتقاء فى الغرب ليست شيئًا مقصوراً على الغرب، بل هو مبنى على علم عام لا صبغة له، فيمكن للشرقى أن يقتبسه مع بقائه شرقيًا وأن يقوى به دون أن يتنازل عن تقاليده القومية وصبغته الشرقية».

«مثل هذين الحزبين موجود فى مصر والشام والهند، كما هو فى تركيا، غير أن الفرق بين الحال فى تركيا والحال فى سائر أقطار الشرق أن المقتنعين - من رجال تركيا ونسائها - بفكرة التفرنج يوجد فى يد كثير منهم جانب كبير من زمام الحكم، ولهم تأثير فى تسيير دفة المملكة و يعملون على نشر طريقتهم بقوة الدولة

= يتدخلون فى دين من يدخل تحت حكمهم أهون فى حق تلك الأمة، فلعل الأمة المسكينة يبقى دينهم محفوظا وسالما من التعرض والتغير، ثم يستعيدون دولتهم ببركته فى أوانها. إذا قدر ضياعها فلتكن الدولة أول ضايع ثم الدين. هذا ما أختاره فيما أخاف ولا أبالى لومة لائم، وما كنت بدعًا فى التشديد على الكماليين بتنزيلهم إلى ما دون الكافرين حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

ثم إنى أعلم أن شياطين اللادينيين يبادرون أن يستفيدوا من كلماتى هذه ويرددوها حجة علىّ فى خيانة الوطن، بل إضاعة مجد الإسلام، وأن المسلمين الذين يعرفوننى ويعرفون مكانى ببلادنا فى المجاهدة لدين الإسلام ضد أعدائه الخفية القوية المجهزة بجميع أنواع القوة ومكان ما قاسيته منهم من الشدائد والمهالك، يتمنون إن كنت لم أتكلم بهذه الكلمات الثقيلة التى هى مظنة لسوء تفسير الخصماء، لكنى قلتها وقلبى محترق من ضياع الإسلام بأيدى الذين يُحسبون من بعيد أنهم حماة مجده، والباحث عن ضياع مجد الإسلام بعد ضياع نفس الإسلام كمن يطلب أثرا بعد عين. ثم إنى قلت ما قلت وقلبى محترق أيضا من إهمال أهل الديانة ما يجب عليهم فى حراسة دينهم من تسلط أولئك الأعداء وتوانيهم فى نصرة الحق إزاء تفانى اللادينيين فى نصر باطلهم. فكأن هؤلاء المسلمين وجدوا هذا الدين ميراثا من آبائهم فما عرفوا قدره ومن يريد شره أو خيره فتركوه عرضة لكل مفسدة ومكيدة، فهل لا يخافون يوم القيامة نسلهم الذين تسببوا و تسامحوا فى إضاعة دينهم أن يأخذوا بتلابيبهم ويجروهم معهم إلى النار؟ (م. ص).

ويبثونها فى الأدمغة بكل الوسائل الرسمية. غير أن فى مقابل هؤلاء فريقًا لا يستهان به من الأدباء والكتاب وأهل الفضل[1] يجاهر بمقاومة فكرتهم ويرفع صوته - بين حين و آخر - منبهًا الشعب التركى على أن الضلال من وراء هذه الخطة وأن العماية فى الإصرار عليها».

«وقد عقدت جريدة (توحيد أفكار) مقالا افتتاحيًا يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ عزت فيه إلى رجال هذا الحزب (حزب الأحرار) أنهم لا يفتئون يقولون: «إنا نريد أن نؤسس فى البلاد إدارة غير دينية (Laique) ونريد أن نجعل الحكومة فى معزل عن الدين ونريد أن نفرنج المملكة والأمة ونريد أن نجعل مستوانا الاجتماعى عصريًا ولكن هؤلاء المحافظين واقفون عقبة فى سبيل آمالنا الارتقائية، وكلما حاولنا أمرًا وجدناهم حائلين بينه وبيننا معارضين مساعينا بقوة الدين ولو كنا مرتاحين من هؤلاء الجهلة المتعصبين أصحاب الأدمغة العتيقة والمتمسكين بالتقاليد لاستطعنا أن ننهض بمعارف البلاد وأن نرفع مستوانا الاجتماعى، ولكن آه من هؤلاء المتعصبين آه من هؤلاء الحجاج آه من هؤلاء المشايخ».

«قالت (توحيد أفكار) والمحافظون يرون أن الحضارة الإسلامية أسمى من الحضارة الإفرنجية وأن فى الإمكان النهوض بالبلاد نهضة حقيقية باتباع قواعد الحضارة الإسلامية أو التمسك بالصالح النافع من تقاليدنا.

أما إذا اعتزلنا جميع تقاليدنا على الاطلاق فإننا نفقد بذلك مميزاتنا القومية وسجايانا وجميع مزايانا. وما دام فريق المحافظين عندنا مقتنعًا بصحة رأيه هذا فإن أفراده تقطر قلوبهم دمًا تألما لما يفقده فريق من رجالنا ونسائنا فى كل يوم من سجاياهم وأخلاقهم ودينهم بما ينتحلونه من البدع بدعوى أنهم يريدون أن يكونوا متفرنجين وغير دينيين (Laique) . إلى هنا تنتهى عبارة الأهرام يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣.

---

(١) ولكن كفة الفريق الأول هى التى رجحت بما لديها من سلطة، وبما تملكه من وسائل، وقد فرضت القوانين الغربية على الشعب بالقوة، وأرغمته على لبس القبعة، و ألغت الكتابة باللغة العربية، إلى غير ذلك من إجراءات كانت تستند فيها إلى القوة، وتستخدم البطش إزاء كل من يقف فى وجهها، ولو ترك للشعب الحرية فى الاختيار لتغير الموقف كله، لما هو معروف عن الشعب التركى من الاستمساك بالإسلام.

ومن هنا كان شدة «نكير» الشيخ مصطفى صبرى على هؤلاء الحكام اللادينيين.

تعليق الشيخ مصطفى صبرى

أنا لا أزيد عليها شيئًا غير التصريح بما أشارات إليه (الأهرام) من أن الحكومة الحاضرة التركية فى أيدى الحزب الأول الذى تشكو (توحيد أفكار) خطتهم المفرنجة[1]، وأن مصطفى كمال رئيسهم الآن، وقد نال فى شأن توحيد أفكار أنها منفردة بين الصحف التركية فى منهجها الناصر للمحافظين، كما حكته تلك الجريدة بعددها المنتشر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ وأن المحافظين المتدينين هم الأكثرون فى الأتراك، وهذا مما لا ريب فيه وأن استضعفهم مصطفى كمال، إلا أن الأقلين اللادينيين بأيديهم الحكم والحكومة والصحف وكل النفوذ من عهد الاتحاديين فصاعدًا إلى عهد الكماليين، وعالم الإسلام يعينهم فوق إعانته من يزاحمهم من المحافظين. فيا أسفا على الأتراك يسوس المتدينين الأكثرين منهم اللادينيون الأقلون بحيث يسوقونهم إلى مذاهبهم يومًا فيومًا وهم لا يشعرون، وربما يشعرون ولكن لا يهتمون بشأنه كما يليق، ويا أسفا على عالم الإسلام طالما كان ويكون قوة ظهر اللادينيين وعونًا لهم على المؤمنين ولسانه متهئ لتحبيذ كل ما صدر عنهم من الفعال وتأويله وإن كان مرماه إلى نقض قواعد الإسلام وإقامة الأسس اللادينية مقامها، وهم يضحكون فيما بينهم من أولئك المسلمين الذين يخربون بيوتهم ويحسبون أنهم يحسنون صنعًا، كما أن العارفين بحقائق الأحوال - قليل ما هم - يبكون من ذلك، والله تعالى يتولى جزاء هذه الغفلة والحماقة بما تستحقانه فى الدنيا والآخرة. والذى حبذ هذه المساعى أو دافع عنها فى ديارنا رجلان: أحدهما من وافقها مذهبه، والآخر من فعل ذلك لمجاملة اللادينيين المستولين على الحكم

---

(١) ولكن لم يسمح لفريق المحافظين - كما سمتهم الجريدة - بالتعبير عن آرائهم وهم الغالبية وتسلط المتفرنجون برئاسة أتاتورك، ووضعت تحت أيديهم أدوات القوة من الحكم والحكومة والصحف والجيش، فتمكنوا بما لهم من نفوذ وسلطان، وما استخدموه من وسائل الإرهاب والبطش، تمكنوا من إخماد أصوات المتدينين وهم الأكثرية.

ومازالت هذه الخطة متبعة لتوجيه المجتمعات الإسلامية نحو التغريب وإبعادها عن الإسلام، وقد أثبت العلامة الأستاذ أبو الحسن الندوى فى كتابه (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية فى العالم الإسلامى) أن التجربة الكمالية الضالة صارت قدوة للبلاد الإسلامية كلها - صحيح لم تتم بحذافيرها - ولكنها كانت تتشكل وفق أحوال البلاد.

والحكومة وباع دينه بدنياه. والمحبذون أو المدافعون من المصريين وأشباههم غير مشتركين فى مذاهبهم ولا متطفلين فى مغانمهم أخسر صفقة من الكل حيث باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم.

عداء الاتحاديين والكماليين للدين

ثم إنى أنشدكم الله يا أهل الإسلام النائبين عن بلادنا أن كنتم صحيحى المودة والعلاقة بدينكم ودين إخوانكم المسلمين، فجدوا فى تمييز أعدائه من أوليائه وهادميه من خادميه ولا تغتروا بالظواهر، وابعثوا إلى بلادنا التى تعتنون بشأنها أمناء عدلاً وعقلاً ولا تبعثوهم كالوفد الرسمى تضيفهم الحكومة ولا يقابلون أو يماسون إلا رجالها أو تحت رقابة موظفيها، بل لا بد لهم أن يتعمقوا فى ما وراء ستائر الحكومة ويتفحصوا عن أحوال أهليها المسلمين الخلص ويستبطنوهم حتى يتبين لهم ما كابدوا من الحكومة اللادينية فى دينهم ودنياهم مغبونين بشىء منهما كل يوم، وحتى يتبين لكم أنى صادق أو كاذب فيما ذكرته بين دفتى هذا الكتاب. ولعمرى إن من رزق فراسة[1] المؤمن الذى ينظر بنور الله لا يخفى عليه ما بدأ بمبدأ الاتحاديين ثم امتد حتى اشتد وتفاقم بعد ظهور الكماليين من المؤامرة ضد الإسلام والمسلمين المخلصين. ومن شدائد المكايد التى جعلت هذه العداوة المضمرة داء عضالاً وأغفلت المسلمين إغفالاً أن أعداء الإسلام هؤلاء لا يزالون يتراءون فى صورة أعداء النصارى ويتظاهرون بها وهم فى الحقيقة أعداء الإسلام والنصرانية معًا، وبالتعبير الوجيز أنهم ملاحدة أعداء الدين على إطلاقه، أى دين كان، لكنهم لدين الإسلام أشد منهم خصومة لغيره لما أنهم يرون كثيراً من أبناء جنسهم فى أسر هذا الدين ومبدأهم هدم عقيدة الدين وتخليص بنى جنسهم من ربقته. وما يرى منهم من ترغيبهم الأتراك إلى دين جدهم (زردشت) المجوسى وتحويل صلاتهم الإسلامية إلى صلاة (الذئب الأبيض) معبود الطورانيين القديم، وقد اشتهر أمر إدخالهم إياها فى الجيش، حيث حتموا عليه الاصطفاف والجهر بهذه الصلاة عند غروب كل يوم، على ما ذكرته جريدة (الرأى العام) الغراء فى العدد ٣٤٤٢،فإنما ذلك لتبعيد الأتراك عن دين الإسلام وانسائهم إياه وإقامة الشعور الجنسى مقام الشعور الدينى لا لإقامة دين المجوس مقام دين الإسلام، لأنهم لا دينيون يبغضون الأديان كلها كما قلنا ويرون كلها مصنوع

---

(١) ظهر صدق فراسته، وكتب فى نهاية الكتاب، فصلاً بعنوان (قطعت جهيزة قول كل خطيب) ضمّنه قرارات أتاتورك الهادمة للإسلام وشريعته، وأصبحت الحكومة لا دينية.

البشر، نعم إن المجوسية عندهم أهون شراً من دين الإسلام حيث لم تكن ربقتها أقوى بقدر ربقته. ومن وراء كل مبدأ الاستنفاع بالمنافع الحيوية المادية كيف ما تحصل لهم تلك المنافع ولو فى مضار البشر الذين يدعون إنقاذه من أسر الدين، حتى أن منابت منافعهم لما رأوها تخصب عندما تخصب بأمطار الدماء وأنهارها فلم يألوا جهداً ولم يهملوا وسيلة فى تهييج البغضاء وإثارة الفتنة بين الفريقين، أعنى المسلمين والنصارى، وكل خسار يحل بهما من ذلك فليس بخارج عن مقاصدهم ومطالبهم، لا سيما إذا تضمن ما يزيد فى مكاسبهم، وقد ربحت تجارتهم فى ديارنا منذ بضع سنين ونجحت مكايدهم فى أشكال وصور مختلفة تحير العقول وتدهشها. حتى أخبرنى ممن أثق بهم من أهل الأناضول المسلمين أن الحركة الكمالية من كون سياقها لإخراج اليونان من الأناضول كانت فى بادئ أمرها لا تؤيدها الأمة ولا تمدها بغاية وسعها لعدم رجاء الخير والصلاح منهم ومن حركاتهم، وقد حصل للأمة عظيم النفور والانزعاج من حكومة الاتحاديين وما فعلوه أثناء الحرب الكبرى مما يقلق العباد ويخرب البلاد ولم يسلم منه دينهم ودنياهم واسأمهم تمادى الحروب إلى ما لا نهاية له، مع أن اليونان كانت يومئذ ترفق بأهل البلاد التى احتلها وتجاملها وتهتم بتأسيس الأمن والانتظام بينهم، فدام الحال على ذلك المنوال تمتد وترتقى حركات اليونان فى داخل الأناضول ويتوالى تقهقر الكماليين على مر الشهور والأعوام، والأمة فى كسل الملل والسأم حى بدا للكماليين أن يعتدوا بالقتل والنهب على الأروام من سكان المدن والقرى اللاتى ينسحبون منهم ويتركونهن إلى جنود اليونان ليطلعوا على ذلك وينقموا من المسلمين بأمثال ذلك الاعتداء، فكان كما عمدوا وعمت البلايا على المسلمين والنصارى من جنود الطرفين واشتد الخصام بين الفريقين وانتشرت الأخبار المفجعة بما يملأ المسامع من قريب أو بعيد، فأيقن المسلمون المهلكة ووخامة الحالة وشمروا عن ساق الجد وتمام الاهتمام حتى انهزم جيش اليونان. والحرب خدعة والناجح فيها صاحب بدعة، ولكن هذه البدعة والخدعة فجيعة جداً بحيث لا تميل القلوب إلى تصديق وقوعها. ولا يبالى الاتحاديون والكماليون أن بالغوا فى فتنة الناس ومكيدتهم حتى أتوا فيها بالعجب العجاب اتكالاً على أنها مهما ازدادت غرابة زادتهم نجاحًا ويستبعدها من سمعها من بعيد، وربما يكذبها فتسهل البراءة من مسئوليتها، بل تنقلب التهمة على القائل الناقد بدلاً من الفاعل الموجد، ولا سيما

وعلى منتقديهم التهمة المجهزة دائمًا من موالاة النصارى لكون أنفسهم أعدائها فيما يترآى، وكثير من الناس مولعون ببناء الفاسد على الفاسد وما سوق الرثاء كسوق الحقيقة كاسد. ومما يروق ظاهره كثيرًا من الناس أنه بعد غلبة الحركة الكمالية اضطر غير المسلمين على الخروج من تركيا وتركوا أوطانهم[1]، وتقرر فى مؤتمر (لوزان) مبادلة من بقى فى الأناضول من الأروام بالمسلمين الساكنين فى بلاد اليونان، فهذه الوقائع التى أدى إليها نجاح الكماليين فى الحرب والمؤتمر تنبئ بظواهرها عن خدمة العصبية الإسلامية والحصول على وحدتها، لكن لهم فى ذلك **مقاصد أخرى** كتسلط (روم ايلى) المنتمين إليهم بعودتييهم وسلانيكييهم **وبينهم أقارب مصطفى كمال وخواص أعوانه على أتراك الأناضول ليكونوا عونًا لهم متمكنين ومتوطنين فى جميع أنحاء الأناضول فيدوم نفوذهم وتغلبهم عليهم إلى ما شاء الله**[2].

ومن أعظم المقاصد أن سوق مكاسبهم طالما تنفق وتفيض من هذه المبادلات التى تشتمل على مبادلة الإنسان والأوطان **بلا اختيار المبدلين أنفسهم**. ولا بأس عليهم إن ماتت مئات وألوف من الطرفين المبدلين بنسوتهم وأطفالهم وشيوخهم وضعفائهم من برد الشتاء وتأثير المجاعة والأمراض المتولدة من سوء القيام بأمورهم وعدم الانتظام وطول المكث فى الطرقات لنقصان المراكب ورداءتها وفقدان الآلات والوسائط. وفى جريدة (الوطن) التركية بعددها ٣٠٢ نشرت شكوى من (بروسة) لأحد من المهاجرين المستبدلين بأوطانهم، يقول فيها: «إن فى بروسة (٢٠٠٠)

---

(١) **يعلق شكيب أرسلان على ذلك بقوله:**

(ولقد كانت فى السلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الإسلامى، فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الإفرنج وقلدوهم فى كل شىء وتحولوا إلى سياسة (التمغرب) لم يبق فى جميع الأناضول إلا فئة قليلة جدًا من المسيحيين.

.. وهذا برهان ساطع على سماح الشرع الإسلامى وإمكان تساكن المسلم والمسيحى واليهودى فى ظله بالأمان والاطمئنان وعدم سماحة الطريقة الأوروبية التى أخذ بها الترك)!! يقصد الكماليين.

(حاضر العالم الإسلامى ج ٣ ص ٣٢٨)

وكأن الأمير شكيب - رحمه الله تعالى - يقدم هذه الحجة المستندة إلى التاريخ بوقائعه المجرية إلى أولئك الذين يعترضون الآن على تطبيق الشريعة الإسلامية بحجة الأقليات!

(٢) وهذه إحدى خطط مصطفى كمال كشف عنها المؤلف، ولا نظن أن معاصريه تنبهوا إليها.

إنهم كانوا بمثابة (الطابور الخامس) فى أنحاء الدولة العثمانية، ويزداد الأمر وضوحًا إذا عرفنا أن كثيرًا من الأجانب - نساء ورجالاً - دخلوا الإسلام وغيروا أسماءهم بأسماء إسلامية، ووصلوا إلى أعلى المناصب فى الدولة، وأطلعوا أعداءها على أسرارها، وعملوا على تدميرها!!

(مصطفى كامل، المسألة الشرقية ص ١١، مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨م).

منازل منتظمة للأروام المهاجرين لكن موظفى الحكومة شغلوهم لأنفسهم وأحل المهاجرون بالمنازل الخربة لا أبواب لبيوتها ولا زجاج فى نوافذها، وفى كل يوم يموت من المهاجرين ثلاثون نسمة فصاعداً» وقس على (بروسة) عدد من يموت من غيرها من البلاد. فهذه الوفيات التى تطلع بنا على كثرتها الهائلة صحف الآستانة إنما يكون تأثيرها فى قلب الحكومة الكمالية كما وقع من التأثير فى قلب المرحوم (خواجة نصر الدين) لما تعهد أن يجاوز بنفر من العميان نهراً على أن يأخذ لكل نفس منهم فلساً فسقط أحدهم عند العبور بهم فى النهر فصاح رفاقه فقال: (خواجه) لا تجزعوا وانتقصوا من الأجرة فلساً[1].

وناهيك دليلاً على أن عمدتهم فى مثل تلك الأفعال والحركات غير الفكرة الإسلامية وخدمتها أنه لو كان كذلك لما تهكموا في تبعيد العناصر غير المسلمة عن ساحة الأمة، وهم كانوا يعتذرون من قبل عن اهمالهم بكثير من الأحكام الشرعية

---

(١) وإحداث المشاغل والغوائل والفتن والتفرقة بين الأمم وإثارة العداوة وإيقاد نيرانها بين المسلمين وغير المسلمين حرفة وتجارة لهم، أى الفريقين يظفر أو يخسر فإن لهم مغانم ومكاسب فى تلك الحركات والتحريكات. وهم يدعون عصبية الإسلام ثم يريدون أن تكون الحكومة والحاكمية لهم لا للدين، فلهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة وصرحوا بقطع تدخل الدين فى الشئون الدنيوية والسياسية، فهم مع دعوى الغيرة الإسلامية يزاحمون دين الإسلام فى الحكم والنفوذ ومقاسمة الحقوق السياسية ويعادونه لذلك، وكيف تجتمع المحبة والعصبية للمسلمين مع المنافسة والخصومة لدين الإسلام واغتصاب الحكم والنفوذ من يده، مع أن محبة المسلمين يجب أن تكون لدينهم لا لأنفسهم. ولا بد للمسلمين أن ينعموا النظر فى هذه النقطة الدقيقة(*) حتى يتبين عندهم الصادق والكاذب فى دعوى المحبة. فالاتحاديون الكماليون مهما طلبوا المجد والاستقلال فإنما طلبوهما لإعزاز أنفسهم بجلب المنافع الدنيوية المحضة لا لإعزاز الدين وإعلاء كلمة الله، بل قصدوا بعد ذلك إهانتها. فغايتهم أن تكون لهم العزة والقوة ولدين الله الفشل والهوان، فإذن ماذا يصل إلىّ وماذا يصل إلى الله من نجاحهم، والله تعالى يقول: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

(م. ص)

(*) وهى النقطة التى تعد الشغل الشاغل لشيخنا، فقد بُح صوته من كثرة ما ردد لتنبيه المسلمين إلى بدعة ما استحدثه الكماليون حينما فصلوا بين الخلافة والسلطنة، وجردوا الخليفة من سلطاته، ونزعوا من الإسلام الحاكمية والهيمنة على شئون الحياة المدنية والسياسية.
وإذا نظرنا إلى أحوال المسلمين اليوم لوجدنا أن نجاح الغرب فى تحويل الأمة الإسلامية عن عقيدتها يقوم على هذه النقطة الدقيقة، بها يقيس مدى نجاحه أو فشله فى حركة التغريب.
وها نحن نرى الشيخ مصطفى يؤكد حاكمية الدين عمن سواه.

فى إجراءات الحكومة ومفاوضات البرلمان قائلين بأن الحكومة تحت يدها عناصر مختلفة وإن مجلس الأمة الذى ينظم فيه قوانينها مؤلف من النواب المسلمين وغيرهم. فها هو ذا الآن مجلس المسلمين والديار ديارهم بعد أخراج غيرهما منها فكان فرصة لأن تنصبغ الحكومة بالصبغة الإسلامية لا فرصة لأن تنسلخ منها، فهل كان وجود حكومة الخلافة فى أرضنا للتبعة غير المسلمة حتى ذهبت بذهابهم، أو كانت المحاكم الشرعية موضوعة لهم حتى استغنى عنها بعدها فحوول إلغاؤها، وهل واجب المسلمين إن لا يأذنوا لإقامة النصارى فى أرضهم أو إقامةُ أحكام الإسلام فيها، وماذا يضرهم الكفار عندما اختاروا لأنفسهم الكفر بعد الإسلام. نعم إن الكفر المختار عندهم الإلحاد لا النصرانية وأن المقصود من هذه المبادلات مع ما ذكرنا من المقاصد المضمرة عبارة عن التصفية الجنسية (الترك) لا التصفية الإسلامية، ولهم فى التصفية الجنسية غايتان: الافتراق عن الإسلام وعن الأقوام المسلمين، وربما يحصل لهم بها اقتراب إلى الأمم الأوربائية.

العداء اليهودى هو السبب:

ومما ينبغى أن ننبه عليه أنه ليس من المستبعد أن تكون هذه العداوة المضمرة التى ذكرنا نبذة من مكايدها وهى متوجهة نحونا تارة بالذات وتارة بصورة تهييج العداوة بين المسلمين والنصارى عبارة عن عداوة اليهود، ولقد صدق الله تعالى حيث قال: ﴿لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا﴾ فاليهود معلومون ومعلوم تقادم عداوتهم للمسلمين وفتنتهم المتصاعدة إلى عهد الخلفاء الراشدين[١]. وإنى لذو شبهة من أنملة اليهود فى اغتيال أكثر الخلفاء الراشدين وفيهم الخليفة

(١) يظهر هذا الرأى سعة اطلاع الشيخ مصطفى صبرى وإلمامه الدقيق بأحداث التاريخ وترابط حلقاته، أضف إلى ذلك مراقبته لأفعال اليهود من معاصريه، حيث اتضح له تسلسل المؤمرات التى لم تنقطع منذ عبد الله ابن سبا حتى قره صور.

وفى دراسة أخرى للدكتور محمد بديع الشريف، يرى سلسلة العداء اليهودى مر مترابطًا منذ عصور المسلمين الأوائل، فإن التآمر على قتل الخليفة الثانى رضى الله عنه لا يختلف عن الفتنة التى أشعل نارها عبد الله بن سبأ الذى أطلق فكرة تأليه على بن أبى طالب رضى الله عنه وتآمر على قتل الخليفة الثالث، ولا يختلف عن يعقوب بن كلسّ وزير الأخشيدى الذى دل المعز لدين الله - وهو من الباطنية - على عورات البلاد فى حكم سيده وهذا لا يختلف عن دزرائيلى الذى اشترى لقومه أسهم قناة السويس واحتجز للإنجليز جزيرة قبرص. (كتاب الصراع بين الموالى والعرب ص ١٧٩)

الأعظم والأعدل عمر بن الخطاب رجل الإسلام والمسلمين، لاسيما فى دم عثمان بن عفان التى كانت مبدأ كل فتنة حدثت فى الإسلام. وإنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون فى التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها فى مدارسنا ليتعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم بتاريخ الأجانب، تاريخ الإسلام وما يحوط بحياة النبى ﷺ وخلفائه من الشئون بتفاصيلها، فنعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الإسلام فى عصره الذهبى، ولنتعرف ونكتنه عبدالله بن سبأ وما لعب من الدور، بل وكعب الأحبار (١). ثم إنى أحس فى هدم سلطنة

---

(١) إنقاد الشيخ مصطفى فى اتهامه لكعب الأحبار بما رواه الطبرى فى الرواية التى تشير بأصابع الاتهام لكعب رضى الله عنه بأن له يدا فى استشهاد عمر بن الخطاب رضى الله عنه. وقد ناقش الدكتور الذهبى - رحمه الله تعالى - مدى صحة هذا الخبر.

وخلاصته أنه جاء إلى عمر قبل مقتله بثلاثة أيام وقال له: اعهد فإنك ميت فى ثلاثة أيام، قال: وما يدريك «قال: أجده فى كتاب الله عز وجل، وفى التوراة، قال عمر: إنك لتجد عمر بن الخطاب فى التوراة؟» قال: اللهم لا، ولكن أجد صفتك وحليتك وأنه قد فنى أجلك.

ويرى الشيخ الذهبى أن ابن جرير لم يلتزم الصحة فى كل ما يرويه، كما أن ما يرويه فى تاريخه لا يعدو أن يكون من قبيل الأخبار التى تحتمل الصدق والكذب.

كذلك يدافع الذهبى عن كعب الأحبار ردًا على المفتريات التى وجهها البعض إليه، محتجا بمقالات بعض أعلام الصحابة فيه، ومحصيًا من أخرج له من شيوخ الحديث فى مصنفاتهم، مستخلصًا من ذلك كله ما يشهد لهذا الصحابى الجليل بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه طوى قلبه على الإسلام المحض والدين الخالص. ويبرهن على ذلك بالعوامل الآتى بيانها:

أولاً: أنه أسلم على المشهور فى خلافة عمر رضى الله عنه وسكن المدينة وصحب عمر، وروى عنه وشارك فى غزو الروم فى خلافة عمر - هو العبقرى الملهم - فلا يعقل أن يساكن كعبًا فى المدينة ويصاحبه ويكتبه فى جيش المسلمين لغزو الروم وهو مخدوع فيه وفى إسلامه

ثانيًا: كان له بالثقافة اليهودية والثقافة الإسلامية معرفة واسعة.

ثالثاً: أجمع العلماء على توثيق كعب.

وقد أسهب الشيخ الذهبى رحمه الله تعالى فى تفنيد الاتهامات الموجهة إلى كعب حيث حلل الأقوال كلها مما لا يدع مجالا للشك فى عدله وتوثيقه. ونحيل القارئ الكريم إلى هذا البحث القيم، مكتفين هنا فقط بمناقشة ألصق هذه العبارات بموضوعنا الواردة على لسان معاوية «إنا كنا لنبلو عليه الكذب».

وبالرجوع إلى شراح الحديث نجدهم - كما يقول الدكتور الذهبى - يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الأحبار. وفى شرح ابن حجر فى الفتح يقول: «وإنا كنا لنبلو عليه الكذب» أى يقع بعض ما خبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به.. وقال ابن حيان فى كتاب الثقات: أراد معاوية أن يخطئ أحيانا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابا، وقال غيره الضمير فى قوله «لنبلو عليه» للكتاب لا لكعب، وإنما يقع فى كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه. وقال عياض: يصح عوده على الكتاب، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وأن لم يقصد الكذب ويتعمده إذ لا يشترط فى مسمى الكذب التعمد، =

عبدالحميد - وقد أبلغه قرار خلعه [1] (قره صوه) الاتحادى الشهير الإسرائيلى - تمام ظفر اليهود الذين ابتدأت فتنتهم فى صدر الإسلام على الحكومة الإسلامية ضد من عد جمهورية أنقرة إنشاء وإحياء ما هدمته وأعدمته واقعة (صفين) من الحكومة الإسلامية الراشدة.

نعود إلى قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ١٥] فاليهود ذكرنا شدة فتنتهم وعماقة عداوتهم والاتحاديون والكماليون اللادينيون من الذين أشركوا. فاتفق هذان الخصمان الألدان وعمد إلى قطع دابرنا ودابر دولة الخلافة. ولن تجد ملة أو قوما فى خارج بلادنا وداخله دامت مودة الاتحادين والكماليين معهم إلا اليهود بأصليهم وعودتيهم، ولا يقاس عليهم فى الوثوق بصداقتهم فى داخل المملكة وغيرهم ولو كان من الأقوام الإسلامية، حتى إن الأتراك لا تعد لهم فى ذلك، فلهذا لم يسلم من اعتدائهم فى تركيا ما بين ألبانها وعربها وأكرادها وأرمنها وأروامها وشراكسها وأتراكها إلا اليهود [2]، وحتى

= بل هو الإخبار عن الشىء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب. وقال ابن الجوزى: إن بعض الذى يخبر به كعب من أهل الكتاب يكون كذبًا، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأخيار.

ويضيف الشيخ الذهبى إلى ذلك وصف معاوية لكعب بقوله: «إلا أن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالثمار (وفى رواية كالبحار). وإن كنا لمفرطين فمعاوية رحمه الله قد شهد لكعب بالعلم وغزارته، وحكم على نفسه بأنه فرط فى علم كعب، فهل يعقل أن معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذاب؟ وهل يعقل أن يتحسر ويندم على ما فاته من علم رجل يدلس فى كتب الله ويحرف فى وحى السماء؟

(اللهم إن كعبًا مظلوم من متهميه، ولا أقول عنه إلا أنه ثقة مأمون، وعالم استغل اسمه فنسب إليه روايات معظمها خرافات وأباطيل، لتروج بذلك على العامة، ويتقبلها الأغمار من الجهلة) ص١٣٩/ ١٤٠ الإسرائيليات للذهبى. ينظر كتاب الشيخ الدكتور محمد السيد حسين الذهبى: الإسرائيليات فى التفسير والحديث، سلسلة البحوث الإسلامية - السنة الثالثة - الكتاب السابع والثلاثون شعبان ١٣٩١هـ- أكتوبر سنة ١٩٧١م، من ص ١٢٥ إلى ص ١٤٠) .

(١) بعدما يئس اليهود من السلطان عبدالحميد لرفضه رشوتهم مقابل شراء أراضى بالقدس استطاعوا بواسطة يهود الدونما كما أوضحنا القيام بانقلاب ضده، وزيادة فى التشفى من السلطان، حمل له كتاب التنازل هذا اليهودى (قرّه صوه) .

(٢) وهكذا أثبتت الأحداث أن اليهود يختفون وراءها. يقول هربرت أبرى: (.. ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة المغمورة المعروف بـ«الدونمة» ستلعب دورًا رئيسيًا فى ثورة كان لها نتائج خطيرة فى سير التاريخ!! (نقلاً عن د. يوسف القرضاوى: الحلول المستوردة ص ١٥٣) .

إنه لم يطرد اتخاذهم وليجة ولا وليًا من مشايخ الإسلام اطراد اتخاذهم من رؤساء الحاخام.

إذا نظرت بعين الحقيقة والبصيرة رأيت للإسلام أعداء مظهرى العداوة وأعداء مسريها، والاتحاديون والكماليون من القسم الثانى وأكبر الأعداء أخفاهم مكيدة يعرف ذلك مَنْ بلاهم وذاق بلاياهم واستقصى أحوالهم وأفعالهم وإن افتتن بهم من سمعهم من بعيد بدلالة الألسنة والأقلام المستأجرة بأموالهم وبأموال من تعهد مظاهرتهم من الجمعيات السرية النافذة فى سياسة العالم (١) ولقد عُمِّر الاتحاديون والكماليون ما يتذكر فيه من تذكر وحدث كثير من الحادثات والعبر، وهذه الدولة أى العثمانية التى صارت الدولة العظيمة فى الأعصار وفى قريب عهدها ضيقت المعركة على جيوش اليونان بقرب عاصمته انحطت بأيديهم وأيدى إخوانهم فى أقل زمان وهبطت إلى حال يعدلها فخراً إنقاذ الأزمير من اليونان ثم يطغى بهم هذا الفخر حتى يخولهم حق البغى والخروج على تلك الدولة والاستهانة بمجدها وشخصيتها المادية والمعنوية وتغيير كل ما كان موضوعًا فيها فجعلوا الدولة ملغاة والخلافة خرافة والسياسة تلصصًا وأهل الديانة عالميها وعامليها ودور كتبها التى تباع فيها أو تخزن للمطالعة كلها فضالة واجبة الإزالة وقطعوا نسب الأمة من

(١) وهنا أذكر ما جرى فى البرلمان العثمانى عند بدء الحرب بيننا وبين الإيطاليين فى (طرابلس الغرب) وقد عقدت جلسة سرية بطلب سعيد باشا رئيس الوزارة الاتحادية يومئذ وكان الغرض من عقده المجلس استجلاب أصوات الثقة بتلك الوزارة من النواب فاتفق أن قرأ «محمود ناجى بك» نائب طرابلس الغرب وعيناه تدمعان رسالة أرسلها إليه أخوه، وقد كتبت قبل بدء الحرب بعشرة أيام، يقول فيها: يا أخى ماذا تصنعون وماذا تصنع الحكومة وقد جردت بلادنا من أدوات الدفاع فسحبت المدافع الكبرى عنها ودعت الوالى وقائد الجيش إلى الآستانة ولم تقم مقامهما غيرهما وأنا أطالع وأتتبع صحف الإيطاليين من زمان فأرها اليوم تحث الحكومة على الاحتلال بطرابلس قائلة إن هذا وقته فيجب انتهاز الفرصة وهذا مشروع جميع الأحزاب فى إيطاليا لا يخالفهم إلا الفريقان وهم البنائون الأحرار، ويتبعهم الاشتراكيون، وهم يقولون لا يجدر بنا أن نصول على الأتراك حال كون حكومتها فى أيدى البنائين الأحرار، لأن ذلك يفضى إلى تزعزع مراكزهم هناك. هذا ما سمعته بأذنى وأنا نائب (توقاد) وسمعه معى من النواب أكثر من مائتين، فإن لم يشهدوا به فسيشهدون يوم يشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون، وقارئ الرسالة أعنى محمود ناجى بك كان من حزب الاتحاد ولكنه أثر فى الحال والزمان فلم يملك نفسه، وأنطقه الله الذى أنطق كل شيء، وفيه عبرة لمن يعتبر ويختبر من ماضى الاتحاديين وحالهم. ولم يعسر على أصحاب النظر فهم الرابطة بين الماضى والحال، كما لم يعسر فهمهما من الرجال بعد تقلب عنوانها إلى الكماليين الذين كان أول وفد منهم دخلوا الآستانة فى رئاسة رأفت باشا نزلوا (محفل الشرق) (م.ص).

آبائهم القريبة العثمانية والإسلامية، وذهبوا إلى الآباء البعيدة المنسية المشركة مريدين من هذا القطع والانتساب قطع علاقاتهم بسائر الأمم الإسلامية أيضًا فتركوا أمة الترك المسلمة المسكينة بلا آباء ولا أخوة إسلاميين ومع ذلك يزداد أولئك الأمم الإسلامية حبًا لهؤلاء قطاع الطرق والرحم كل يوم جديد بمكر جديد. ولله در أبى الفراس حيث قال:

وبعض الظالمين وإن تناهى شهى الظلم مغتفر الذنوب

فيا أهل الإسلام ما هذه الألاعيب التى بكم يلعبون، أفسحر هذا أم أنتم لا تبصرون، يومًا يقولون إن (كريد) روحنا، ويوما أن (أدرنة) قرة أعيننا و(سلانيك) كعبتنا و(أزمير) عوض لنًا عن جميع بلداتنا المضيعة فى الحرب الكبرى والباقية فى أيدينا وعن دولتنا العثمانية وخلافتنا الإسلامية وشريعتنا السمحاء، ويومًا يعدون الآستانة عبئًا ثقيلاً علينا و(الطوران) وطننا ويأجوج أصلنا وجنكيز جدنا المعادل لجد (الحسين). تراهم يشنقون اقتصاصًا لبعض الأرمنيين الذين قتلوا فى ثورة (أطنة) عام ١٩٠٩ جمًا غفيرًا من المسلمين ثم يستكثرون شنق مسلم واحد - كمال بك قائم مقام قضاء «بوغازليان» - لقتلى الأرمن فى خلال الحرب الكبرى. تارة يرون شهداء من الأرمن وتارة يعدون الألبان والأكراد والشراكسة والعرب والعلماء الإسلامية والسلاطين العثمانية خونة الوطن، فإذا أقبلوا على من شاءوا من أنذل الناس وأضلهم جعلوه أميرًا أعظم يصلى عليه ويسلم، وإذا غضبوا وسخطوا خليفة المسلمين أمطروا عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، يضعون الشريف ويرفعون الوضيع وينبذون كتاب الله وراء ظهورهم ويسمونه كتابا أسودوعصبة الدين قوة سوداء، ومن يكابدهم يلق عجبا، وقد اتخذوا الإسلام والمسلمين هزوا ولعبًا، فلو قام رسول الله ﷺ من روضته وناأهم لقالوا هذا خائن الدين والوطن [1]،

(١) إلى هذا الحد كمموا الأفواه وفرضوا أنفسهم بقوة البطش والطغيان لكل من يعترض على اتاتورك، لاسيما إذا ارتفع صوت ينادى بالإسلام، فقد ثارت قبائل الأكراد التى ستوطن الجبال المجاورة للحدود الإيرانية، وارتفعت صيحتها المدوية (تسقط جمهورية أنقرة ويحيا السلطان والخليفة) ثم زحفت جحافلها الضارية نحو أنقرة تبغى «إنقاذ الإسلام» فانقض عليها مصطفى كمال بعد أن خدع الشعب كطريقته المعتادة بحجة أن الإنجليز وراء الأكراد. وباتت كردستان كلها طعما للنار والسيف. أحرقت قراها، وعذب رجالها وقتلوا، وأتلفت محاصيلها، واغتصبت نساؤها وقتل أطفالها (أرمسترونج: مصطفى كمال - الذئب الأغبر ص ٢١٥-٢١٦).

والحاصل أن ما أعظموا من المكان والإنسان يصير عظيمًا وما هانوه يصير مهينا، والمسلمون - إلا من هدى الله منهم - يصدقونهم في كل ذلك.

هو الجد حتى تفضل العين أختها　　　وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

فكأن المسلمين ليس لديهم أساس ولا قسطاس يوزن به كل من يريد أن يتقدم عليهم ويسلمون قيادهم إلى هديه، فلذلك تراهم يومًا يلبسون الشرع الأنور بشرع (الأنور) ويوما يخضعون لحكم مصطفى كمال أكثر من خضوعهم لأحكام الرب المتعال.

وإعظام أمر أزمير من هذا القبيل، مع أن من منحهم اليونان هم الذين دخلوا الحرب الكبرى ضد حلفاء اليونان وغُلبوا فيها كما ذكرنا من قبل. فلو لم يكن منا الولوج في تلك الحرب لما وقعت واقعة أزمير ضياعًا واسترداداً كما لم تقع واقعات البلاد العظيمة التي ماثل كل منها أزمير ضياعًا ولم يماثلها استرداداً، ثم لو لم يكن ذلك الولوج لما انحصر ربحنا بعدم ضياع تلك البلاد واسترداد أزمير، بل ضاعت منا بترك المحايدة في تلك الحرب فرصة عظمى لا تسمح الدهور بمثلها، ولو انتهزت لكان يمكن أن يستدرك بها ما فقدته الدولة العثمانية في الأعصار الأخيرة من سياسياتها واقتصادياتها بلا سفك قطرة من دماء أمتها ووجد في راحتها اليوم مع تلك الساحة الوسيعة شعب مرفه وجيش يبلغ مليونين ما قل منه نفس أو عضو أو كل [(١)].

(٤)

أزمير تسترد من الأعداء فتخرب:

وأقول ثالثاً إن أزمير أضيعت عامرة واستردت خربة وكذا بلاد كثيرة وقرى يبلغ عددها الوفا في الأناضول، تركها الكماليون أنفسهم بتوسيع نار الحرب الموقدة على أزمير ثم استردوها خربة لم يبق في أكثرها أثر ولا طلل، وفي أزمير وقع الخراب

---

(١) وكان أعداء الدولة العثمانية استدرجوها للحرب ضد مصلحتها، ونتائج هذه الحرب تؤيد هذا الاحتمال. وأن مثل هذا الرأى الذى يذهب إليه المؤلف، يدعونا إلى إعادة النظر فى تاريخنا الحديث. إذ يبدو أن خطط أعدائنا تسير على وتيرة واحدة، وحروب فلسطين المتكررة بلا استعداد حقيقى، أو إيقافها للهدنة، أو إجهاض نتائجها، كل ذلك ماثل أمامنا!

بعد الاسترداد، وهذا أمر عجيب حتى إن كثيراً من البلاد المعمورة المدنية سلمها أهلها فيما مضى من تاريخ الحروب وهم ذوو روية وحمية إلى الأعداء عند الأضرار واجتنبوا اتخاذها معركة صونا لها عن التخريب وقد شاهدت مثالها وقت احتلال الألمانيين (بيخارست) أثناء الحرب العظمى وأنا فى تلك البلدة مع كونها محصنة إلى الغاية. **فرب بلدة راقية تسلم إلى الأعداء لئلا تخرب ثم تسعى لاستردادها بوسائط سياسية. وأزمير تسترد من الأعداء فتخرب.**

ففكر فى الفرق بين الحالتين أيها القارئ وتأمل فى ماهية المستردين ووطنيتهم وأنعم النظر فى ما كتبته لك واقفًا بين أسطرها متجرداً عن عواطف تنبو عن الإنصاف والاعتدال ثم انظر هل يقاس ذلك بشتوم المصريين التى ناظرونى بها.

هذا، وما ذكرنا طيلة الصفحات بعض مما اكتسبته أيدى الاتحاديين والكماليين الذين قبضوا على زمام الدولة العثمانية منذ ست عشرة سنة فارجع البصر إلى ما قبلها كيف تجدها عند القياس بحالتها التى هى عليها اليوم من حيث فسحة المملكة وضيقها وعمارتها وخرابها، ومن حيث كثرة نفوس الأمة وقلتها ومن حيث معيشتهم وثروتهم وأمنهم وراحتهم (١).

ثم ارجع البصر كرتين حتى تهتدى إلى إدراك الفرق بين ما كانت عليه الدولة أعنى (الدولة المعظمة الجامعة للسلطنة العثمانية والخلافة الكبرى الإسلامية مقترنة أحديهما بالأخرى مع ما استتبعته تلك المقارنة التى هى أزهى وأبهى من قران السعدين عند الثقلين من حالات وعادات وملكات دينية وأدبية واجتماعية توارثناهن من آبائنا وكن كالمشخصات لأمتنا تمتاز بهن، ولكل منهن قيمة عظيمة لا تعدلها فوائد العالم عند أقوام ذوى السجايا الرزينة التى تقوم بها حياة الأمم وتدوم على قدر ما يحظون منها) وبين ما آلت إليه اليوم، **وأعنى به الدولة الصغيرة اللادينية القومية، كإحدى** الدول البلقانية فى قطع علاقتها عن ماضيها العثمانى

---

(١) مقارنة ذات نتائج مفحمة لكل مكابر، وما زالت قائمة الحجة لمواجهة القوميين ودعاة التغريب والمتحمسين للأنظمة المستوردة. ولننظر بعين الإنصاف: فقد تراكمت مشاكلنا، ومسخت شخصيتنا، وتقطعت أوصال أمتنا، وساقنا أعداؤنا كيفما شاؤوا.

والإسلامى والتشبه بالأمم الغربية فى التباعد عن الإسلام لا فى حضارتها وانقيادها بإدارة الشعب بل وإنما تسحق إرادتهم تحت إرادتها، وتجتهد أيضًا فى إنشاء العصبية الجنسية المبنيـة على الموهومات والخرافات القـديمة المنسية، والأمة لا يفـهمون من تلك العصبـية شيئًا ولا يـنساقون إليها بقلوبهم وغـرائزهم، وإنما العصبيـة الجنسية والمحبة التركية سلاح الاتحاديين والكماليين يقاتلون به أمة الترك قبل الأمم ويعتزون عليهم، فاحـكم أيها القارئ المتبصـر بعدما أحطت علمًا وتفكيـرًا بهذه التطورات والتقلبـات الهائلة أنه أهل أحـسن الاتحاديون والكماليـون فى تركيـا وبدولة الترك وأمتها أو أساءوا بهم جمعاء[1].

---

(١) ولعلك بعد التـحديق إلى هذه الحقائق والإحـداق بها تنكشف لك ماهيـة نجاح عصمت باشـا فى مؤتمر «لوزان» وارتقاء ذلك النجاح إلى كونه نجاحًا تجاه دولات لم تغرب الدول الكبرى عن حوزة شمولها ولم تقتصر على اليونان فقط، حتى مـحا الحسابات العتيقة الامتيازية معهم وكـان عاتق الدولة العثمانية تحمل أثقالها منذ عهد بعيد، مع أن عصمت باشا لم يظهر بسلاحه على الإنجليز فى ميدان الحرب وميدانها ولم يصيق الأرض بما رحبت عليهم كما ضيقها على اليونان فكيف عمهم ظفره فى مؤتمر لوزان.

هـذا الـذى تـرك الأوهام حـــــــائرة　　　وصـــيـر الـعـالم الـنحـرير زنديقـــا

وقد لمح مستشار الوزارة الخارجية البريطانية إلى هذا السر العميق فى برلمانهم[1] بعدما أتم (لوزان) عمله وعاد مندوب كل دولة إلى بلادهم وقد جرى بحث عن تلك المعاهدة فاعـترض بعض النواب عليها قائلاً إنها انهـزام سياسى لم يسـبق مثله فى تاريخ الإنجليز تجـاه الأتراك. ولو غلبونا على الحـرب العظمى ما استفادوا باكثر مما مُنحوا بهذه المعاهدة، فقال المستشار: «عليك بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى =

---

(١) هذا السر العميق كشفت عنه الوثائق فيما بعد، ومنها معاهدة «كرزن» نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك، فقد أوفد مصطفى كـمال زميله عصمت اينونو إلى لندن برسـالة يحملها إلى الإنجليز ويقول لهم فـيها: لماذا تقاتلوننا مرة أخرى؟ لقد كنا إمبراطورية كبيرة وكنتم تخشون جانبنا فانسلخت عنا أكثر البلاد ولم يبق إلا العنصر التركى فى الأناضول

وبعد محـادثات ومفاوضات استـمرت مدة طويلة ودخل خلالهـا وسيطا (حاييم ناحوم) حاخـام اليهود الأكبر فى تركيا. . ومع هذا فقد كـان رد الإنجليز (إننا نخشى أن تعودوا فتصبحـوا مركز تجمع المسلمين ونواة لوحدتهم)، وهنا عرض مصطفى كمال هذه الشروط الأربعة عليهم:

١- إلغاء الخلافة الإسلامية نهائيًا فى تركيا.

٢- أن تقطع تركيا كل صلة مع الإسلام.

٣- أن تضمن تركيا تجميد وشل حركة جمع العناصر الإسلامية الباقية فى تركيا.

٤- أن يستبدلوا الدستور العثمانى القائم على الإسلام بدستور مدنى بحت.

(ينظر كتاب الشيخ محمد الصواف، المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص١٧٤).

= القديمة والجديدة فهى اليوم دولة ملية متحدة»[1] يعنى مقصورة فى هذا الدائرة المحدودة ومنقطعة عن تعلقاتها الفسيحة العميمة لأقطار العالم باشتمالها على الخلافة الكبرى الإسلامية وأن كان الغافل لا مانع له من أن يستدل بظاهر هذا الكلام على قوة دولة الترك الحاضرة، والحال أنه كم من دولة صغيرة ملية متحدة لا يعبأ بها ولا تسلم لها منافع ومكاسب إلا عند من غلبته بجيشها، وكم ظهرت الدولة العثمانية من قبل اليونان حتى انتهيت بجيشًا من (تساليا) إلى أبواب (آتنة) ولكن ما نفع ذلك فى إلغاء الامتيازات الأجنبية عند الدول العظيمة مع أن تلك الغلبات على اليونان لم تكن مشوبة بمغلوبية قريبة العهد تجاه أولئك الدول مثل ما كانت فى زمن معاهدة (لوزان).

وقد باحت جريدة (وقت) التركية عن السر العميق الذى ذكرناه آنفًا فى الأيام الأخيرة التى حدث فيها الخلاف بين صحف الآستانة وصحف أنقرة حيث قال كاتبها (محمد عاصم) فى مقالة رئيسية نشرها فى ١ نوفمبر ١٩٣٢: «لم ننس أن الجرائد الإنجليزية لا زالت تكتب فى أيام وحيد الدين الذى جمع الخلافة والسلطة فى نفسه بأنه ما دام شكل الحكومة فى تركيا فلا يمكن تطبيق قاعدة المساواة على الأقليات غير المسلمة فيها ولا جعل تلك الحكومات حكومة عصرية وأن القيود المدهشة التى كانت تحتويها معاهدة (سيفر) باسم حقوق الأقليات. إنما نتيجة طبيعية لذلك الشكل من الحكومة أى الحكومة الحائزة للخلافة»

ولعلك أيها القارىء بعدما كشفنا عنك غطائك يظهر لك أنه كان للإنجليز[2] كيد دولة الخلافة، لم يقع ذلك الكيد باتفاق الإنجليز مع السلطان وحيد الدين، بل وقع باتفاقهم مع رجال الحكومة التركية الكمالية متوجهًا على الدولة والخلافة ومقام السلطان المشار إليه، بل ومقام عبد المجيد. ﴿**ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون**﴾

(م. ص)

---

(١) وحققت انجلترا غرضها بواسطة مصطفى كمال. ومن المذهل أن نكتشف أنه كان أداة طيعة فى أيدى الإنجليز أيضًا فضلاً عن خضوعه لليهود بلا حدود، وللقارئ الكريم المعلومات الجديدة التى فاجأنا بها الأستاذ مصطفى السعدنى إذ يقول (وعندما أصبح أتاتورك الرجل الأول فى تركيا تلقفته أيدى المخابرات البريطانية حتى أصبح ألعوبة فى يدها.. وعندما عين سير برسى لورين سفيرا لإنجلترا فى «تركيا الصغرى»، وضعت وزارة الخارجية البريطانية تحت يده - كما هى العادة - الملفات الخاصة بسياسة إنجلترا فى المنطقة، كما قدمت إليه جميع الدراسات والتحليلات النفسية التى أجريت على شخصية الرجل الأول فى تركيا.. ويبدو أن سيربرسى لورين قد عكف على دراسة طبيعة مصطفى كمال كما صورها أساتذة علم النفس التجريبى من الانجليز واطلع على نواحى الضعف والقوة فى شخصه.. ثم بدأ يمارس معه الأسلوب الذى جعل منه أداة طيعة، حتى وثق فى سير برسى لورين الثقة العظمى إلى الحد الذى جعل أتاتورك يعرض على السفير البريطانى أن يخلفه فى رئاسة الجمهورية التركية، الأمر الذى لم يحدث مثله فى التاريخ!! ص ٢١٨ من كتاب: الفكر الصهيونى والسياسة اليهودية.

(٢) وابحث أن الإنجليز ساهموا بقدر وفير فى الكيد للإسلام وأهله ودولته وكانوا استمرارًا لحملات الحروب الصليبية فى العصر الحديث، فقد حصلوا على أكبر نصيب من ميراث الخلافة العثمانية.

ولا يفوتنا أن نستشهد بما وقع فى مصر أيضًا، فإن (الكاهن) (دانلوب) خلع عنه ثوب الكهنوت ودخل فى خدمة الحكومة يدير مدارسها فى خلال ربع قرن، فكان يناهض القرآن الكريم مناقضة سرية متواصلة.. وكان (جلادستون) يقول - أخزاه الله - فى برلمانهم إن القرآن أصل الشر فى هذا العالم!!

(أوجين يونغ: الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص١٥٧).

ومعارضوهم ما فعلوا فى هذه المدة فعلا غير الإنكار على أفعالهم التى أضرت الأمة والبلاد، ليس فى كتاب أعمالهم شىء يؤخذون به غير «أزمير» و حقيقتها أنها أضاعها الاتحاديون بالنتيجة الطبيعية التى أفضى بنا إليها دخولهم ومغلوبيتهم فى الحرب العظمى لا معارضوهم الذين كانت الوزارة بأيديهم عند إحلال الدول اليونان بها، وإن اتفقت كلمات الاتحاديين الذين أضاعوها مع كلمات الكماليين الذين شاركوا الاتحاديين فى إضاعتها أولا على قذف تهمتها إلى المعارضين كاتفاق شريكى الجناية فى قذفها إلى الغير وشهادة كل منهما ببراءة صاحبه. أجل أضاعها الاتحاديون ولم يُقدم المعارضون على استردادها تحرزاً عن إحداث خلاف بيننا وبين الدول الكبرى التى أحللنها، وأبلغننا أن مقاومتهم فى الاحتلال بمثابة مقاومتهن فى الخطر. وهذا على حين انقضاء الحرب التى تمت بغلبتهن إيانا ولم ينطفئ بعدُ شىء من نيران حنقهن علينا. فأى دولة مغلوبة، أو أى رجل من رجالاتها يتجاسر على حركة تُسبب استئناف تلك الحرب بعد معاينة عواقبها الهائلة بعين رب المال الذى يحتاط عليه و يحترز عليه عن وضعه فى طريق تجارة قد جرب خسارها بداء ربحها وآثار الخسار أمامه، ولا يحيط بها أن يقال أمامه. فلو عد الكف من تجديد خطر الحرب عقب انتهائها بالمغلوبية القطيعة خيانة الوطن وتضحيته لكان جميع الألمانيين والنمساويين والبلغاريين الذين خضعوا لأحكام المغلوبية وجانبوا استئناف الحرب خزنة أوطانهم مضحيها حتى أن المصريين الذين جادلوا الإنجليز منذ سنين بألسنتهم وأقلامهم ولكن لم يرتقوا من الهجاء إلى الهيجاء لما أحسوا فى ذلك الارتقاء من المضار والأخطار التى تعصف بأمتهم خونة أيضا، بناء على منطقهم وقانونهم الذى طبقوه على معارضى الكماليين من الأتراك وعدوهم به خونة باعة أوطانهم من الإنجليز كما أثنوا على الكماليين الحمية والوطنية[1].

---

(١) مع أن بيننا وبين المصريين فرقًا يعذرنا بالنسبة إليهم فى اختيار السلم على الحرب وهو مصادفة وزارتنا بصبيحة الحرب الكبرى التى حاربنا الدول بها وذقنا مرارة المغلوبية فى آخرها. ثم إننا لا نعرف الإنجليز ولا هم يعرفوننا وإنما جاء بهم إلى بلادنا ودعاهم إليها برسول الدخول فى الحرب العامة الاتحاديون إخوان الكماليين وخلطاؤهم قديمًا وحديثًا. فكان مسعى الإنجليز فى أرضنا إعادة أرواح الاتحاديين فى أجساد الكماليين ليدوموا فى إفساد دولتنا وأمتنا(*)، ولم يدع الإنجليز لهذا البعث بعد الموت وقبل =

(*) نجح الإنجليز فى إفساد العلاقة بين المصريين وبين الأتراك لغرض فى أنفسهم، وقد اعتمدوا فى ذلك ضمن ما اعتمدوا عليه إشاعة فكرة الوطنية المصرية وفصلها عن الرابطة الإسلامية.

وللإنصاف، ينبغى أن نذكر هنا رأى مصطفى كامل - زعيم مصر الشاب، رحمه الله - الذى تنبه إلى =

. . . .

= الحساب أسبابًا تضعف وتوهن مواقع الصلحاء أهل الاعتدال فى بلادنا إلا توسل إليها بأنواع مكايد تخصه وتغيب عن الأفهام، فصعب فى كل الأمور على حكومات السلطان وقيد حركاتها بصفة الغالب المحتل أرض المغلوب حتى أعجزها. فلما قامت مقامها الحكومة الكمالية يسر لها كل أمر عسر على الحكومة الأولى، وليس للعاقل أن يحمل هذا التحول إلى قوة مصطفى كمال الطاردة لليونان لأن هذه القوة لا تغنى عن صاحبها من الإنجليز شيئًا يضطرها إلى مساعدته وملاينته. بل طردُ اليونان من الأزمير وقد ساقه إليها الإنجليز بين تبعات الحرب العامة وتتماتها التى حالف عليها اليونان وحاربنا معه يلزم أن يؤثر فى نخوة المخالفة ويسخط الإنجليز فضلاً عن أن يحبب الطارد إليهما، إذ الإنسان لا يرتاح بظفر عدوه على حليفه، بل يعد ظفره عليه ظفرًا على نفسه كما عده الناس كذلك. ولن يقنع العاقل بمغلوبية الإنجليز أمام مصطفى كمال[1] (وكان فى وسعها على الأقل أن لا توقع الصلح معه وأن لا تحط عن عاتقه أثقال العهود العتيقة) وإنما يقنع بمكيدتها الإسلام فى أن تترآى كذلك أعنى مغلوبة أمامه حتى تعظم فتنته فى أبصار المسلمين وبصائرهم والرجل من لا تجد الإنجليز مثل لوجدّت فى طلبه من حيث أنه يهدم من ماديات الإسلام ومن أدبياته لا سيما أدبياته فى يوم ما لا تهدم الإنجليز نفسها فى عام.

فلما أثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات فوق كفايته وقدرته فى طرد اليونان من الأناضول استخلفته لنفسها وانسحبت من بلادنا[2]، فما غادرتها حتى هيأ مغادرتنا إياها قبلها وما غادرتها حتى استخلفت من يعادينا والإسلام أكثر منه. فمن المتفق مع الإنجليز؟ نحن الذين صارت سياستها ويلا وحربًا لهم أو من تساعده سياستها كل المساعدة. وهل نحن بعنا منها الوطن على ما رمانا به المصريون والحال أن الإنجليز حلت بأرضنا فخرجنا منها صفر الأيدى وحلت بأرضهم فظلوا يخوضون فى غمرات الغنى. ونحن مع=

- -

= حقيقة الصلة بين المسألة المصرية والمسألة الإسلامية على حد قوله، وكتب فى مقدمة كتابه (المسألة الشرقية) محذرًا من خطط إنجلترا التى عملت منذ يوم احتلالها لمصر على تقسيم الدولة العثمانية، إذ لم تر لوجودها فى مصر سلامة إلا بهدمها ووضع يدها على مصر بصفة نهائية، وضم بلاد العرب إليها، وجعل الخلافة عربية فى قبضة رجل يكون آلة لها!!

(المسألة الشرقية - ينظر المقدمة وص ٢٧٨ مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨م).

(١) حقا لا يقتنع عاقل بهزيمة إنجلترا أمام مصطفى كمال وهى إحدى الدول الكبرى حينذاك وخرجت من الحرب العالمية الأولى ظافرة، ووصفت بأنها صاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس.

إذن، هل كانت هناك تمثيلية تحركها أصابع وراء الستار غرضها (تصوير) مصطفى كمال فى دور (البطل الوطنى) لخداع شعبه والتغرير به بعد ذلك لكى يقبل الشروط التى تمليها عليه إنجلترا؟

(٢) أجل، هذه هى الحقيقة. والشواهد كثيرة للذين درسوا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين بما لاح أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز. ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب المعترضين غرد عليهم بقوله: (عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة).

د/ يوسف القرضاوى: الحلول المستوردة ص١٢٣ التعليق

مشيراً إلى ما قاله الشيخ مصطفى صبرى (ينظر ص١٧٥).

وعندما بنيت الكلام على قانون المصريين مع قطع النظر عن صحة ذلك القانون وفساده أذكّرهم ما سبق منهم فى الحرب العظمى حيث حاربوا الترك تحت قيادة الإنجليز، لا أقل من أنهم عزروه ونصروه من وراء جبهة الحرب وهو الذى استخدمهم بتلك الصورة، فلو ساقهم إلى المعترك لا نساقوا، وناهيك بأن المرشال (ألنبى) أعلن شكره لهم عقب انقضاء الحرب واعترف بأن ظفر الإنجليز على جيش الأتراك فى جهة البر حصل بخدمتهم ومعونتهم وأن المصريين ذكروا تلك الخدمة والمعونة بلسان رسمى وعدوها من أقوى حججهم التى بنوا عليها دعوى استحقاقهم الاستقلال تجاه الإنجليز، وقد قرأت بحثًا بذاك الصدد فى صحفهم حين

= بلوغنا أقصى مراتب الدنى لم تتلطخ من حطامها بشىء، ومازال رأس مالنا فيها فقرنا وعفافنا، فلا نعرف التجارة ولا نكون لفقرنا كفؤ الإنجليز فى البيع والشراء، لا فى بيع الوطن ولا فى بيع ا لناس - فلا يرى من رأى غيرها، حتى أنها التى تملأ ما انتقص من نفوسنا ونفساتنا - نقابل أدنى تعريض وقع عليها بأنكى شدة، وهى بوضوحها ووجودها الممتاز بين إعدامنا تكل الأبصار وتقطع الألسنة التى تستطيل إليها كالحسام المجرد. ونحن أناس صدقتنا كلمة حق عند سلطان الباطل، ولا يتقرب بمكاننا فى قلوب أمتنا الطاهرة ادناس (مادام غوليس) التى كانت رمانا بها وهى يومئذ بين سحر مصطفى كمال ونحره. وما نالنى من الإنجليز نائل غير حمايته يوم مغادرتى الآستانة من تسلط الأشقياء الكمالية الذين ألقوا القبض فى ذلك اليوم نفسه على الشهيد المغفور له على كمال بك، إلى أن ركبت الباخرة وغير بضع اعطية قديمة خاصة بالأفراد العسكرية أعطوناها لما ضبط البوليس الجرم الذى يحمل رجالنا بين الرفأ والباخرة وفيها كل ما نحتاج إليه من الثياب والأثاث فبقينا فى الدرجة الثالثة من الباخرة بلا أدوات تقينا من برد الشتاء وبين العائلة نسوان وأطفال ومرضى.

فإن كان ساقهم الحكم بكوننا خونة السوطن باعته أننا لم نخرج الإنجليز من بلادنا ولم نضطرها إلى الخروج بالشدة والعنوة حتى فعل ذلك مصطفى كمال وطهر البلاد منها فإذًا اسألهم لماذا لم يطهروا بلادهم من الإنجليز، أى شىء يحتاجون إليه فى نيل هذه السعادة العظمى ولكن يتقاصر بوعهم عنه، فهل حماسة شعبهم وحميته فى درجة غير كافية لذلك أو كفاية زعيمهم وجرأته ومهارته وكل شىء يلزم له فى هذا الأمر فوجوده فيه دون وجوده فى زعيمنا مصطفى كمال، أم أنهم باعوا أوطانهم من إنجليز، وفى وفرة وفرهم ريبة للمرتاب كما أن فى فقرنا حجة الأمانة، لا سيما أنه يعضد الريبة حصول تلك السعة والدعة بعد حلول الإنجليز بأرضه. ولا يلومه من هذا التقريع المر الأجاج، ففى أمثال الإفرنج لا يرامى من سكن فى قصر من الزجاج، مع أنا جاريناهم على منطقهم وقانونهم الذى طبقوه بنا معاشرة الأتراك غير الكماليين، وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

(م.ص)

كنت نزيل قطرهم. فهل يجعل المصريون فى كفارة ما وقع من خيانتهم الأتراك أن اتهمونا بالخيانة. ولا أدرى أن استعانتهم الكماليين فى مؤتمر (لوزان) وقد استجيب لهم الحرمان هل كانت من جهلهم بحال الكماليين أم من جهلهم بحال أنفسهم.

وما كنت أردت أن أتكلم فى ما يتعلق بالمصريين أنفسهم وأن أتدخل فى مسائلهم الوطنية كيلا أقع فيما وقعوا عندما بحثوا عنا وعن مسائل تتعلق بنا وبوطنيتنا غير واقفين عند حدود صلاحيتهم وغير واقفين على حقائق الأحوال، ولست مع المصريين ممن يقول:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ولا ممن يقضى غريم الدين من جنسه، لكنى أردت أن أعلمهم تبعة الجهل والتسافه على أعراض أهل العفة والأنفة وأن أقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق. إنى ما رأيت قومًا أخطأوا وأخطلوا فى درجة المصريين، وما رأيت وما سمعت فضولية كفضوليتهم فى دخولهم بين فريقى الأتراك بحيث لا يسوغّه أدنى أدب سياسى أو اجتماعى فى أمة مدنية، ولقد لقينا فى مصر من المقابلة الناشئة من سوء تأدبهم ما لم نلق جزءا من آلاف الأجزاء فى الآستانة إلى أن خرجنا منها مهاجرين، مع أن مغادرتنا إياها كانت لاستيلاء السفهاء الذين يعادوننا لديننا على حكومتها ولم يصح أحد على وجهى حتى يوم دخلت مصر بأنى خائن ولم يرم علينا الكساحة والطماطم أحد فى غير مصر(١)، فما للمصريين ولنا وليس بيننا وبينهم علاقة وطنية، وما بقى من سرف الاتحاديين فى الشرق الأدنى فهو وطننا لا وطنهم، وما لم يزل الاتحاديون والكماليون مؤامرين ضده منذ سنين فهو ديننا لا دينهم، وما طحنوه فى رحى الحرب والنهب نفوسنا وأمولنا لا نفوسهم ولا أموالهم بل ولا نفوس ساداتهم الكماليين أبناء سلانيك، فاليوم أفلسنا نحن الأتراك مالاً ونسمة وصحة بل وأخلاقًا نال الاتحاديون وإخوانهم الكماليون والعودتيون آمالهم فى إفسادها بوساوس الدعاية ووسائل الاختلاط فى الحرب الكبرى مع

---

(١) لا نستبعد أن يتم ذلك بفعل بعض العناصر المتعاونة مع الإنجليز، لاسيما وأنهم سعوا لإفساد العلاقة بين المصريين والأتراك.

الألمانيين ذكرانا وإناثا وسائر الأمم الأجنبية الذين خالفوهم تارة وحالفوهم أخرى، واضمم إليه اختلاط الخاثر بالزباد من إدامة الحروب فى البلاد بمدها والعاصفات لا يرى أثر الحرب الكبرى على امتدادها شيء ما خلا الاتحاديين والكماليين فقراء مفاليس، حتى أنه قد استهزا بى بعض الصحف المصرية إبان نزولنا بديارهم حيث كتب أنى فقدت فى طريق السفر ألفى جنيه مصرى، مع أنى سافرت وعندى أسرتى المكونة من بضع عشرة نسمة وبينها نسوة وصبوة فى الدرجة الثالثة من درجات الباخرة التى حملتنا من الآستانة إلى الإسكندرية، وقد حصلت على الثمن الذى وفى بنول تلك الدرجة ببيع كتبى مع أنى وليت **منصة المشيخة الإسلامية أربع مرات**، ولو كنت شيخ الإسلام فى حكومة الاتحاديين لوجد عندى ما يعادل آلاف بل عشرات آلاف جنيه مصرى وأمكن ضياع ألفين منها فى الطريق. وما كنت أحببت أن أبحث عن فقرى[1] الذى به فخرى لولا اضطرتنى تلك الجريدة، وأنا

---

(١) لا نجد برهانًا أسطع من هذا البرهان الذى أفحم به الشيخ خصومه. ثم تفجرت عواطفه عندما نشرت الصحف العالمية خبر صيام (غاندى) الهندوسى، احتجاجًا على سياسة الإنجليز فى بلاده، فارتجت بهذا النبأ أرجاء العالم. عندئذ تفجرت عواطف الشيخ فعبر عن ذلك بأبيات من الشعر، قال فيها:

صام شيخ الهند الحديثة غندى ... صومة المستميت والمتحدى
وأرانى على شفا الموت أدعى ... شيخ الإسلام بله هند وسند
غير أن الصومين بينهما فر ... ق عجيب أبدية من غير رد
صام مع وجده وصمت لعُدْم ... دام مُذْ ضفتُ مصر كالضيف عندى
وغدا صومه حديث جميع النا ... س، أما صومى فأدريه وحدى

وقد لا يدخل فى موضوعنا الحديث عن غاندى إلا أننى أرجو توجيه القارئ إلى سر الحركة الإعلامية التى أحاطته بهالة كبرى، بينما حقيقة أمره - كما أثبت ذلك الأستاذ أنور الجندى - أنه أسهم بنصيب وافر فى إجهاض الحركة الإسلامية فى الهند التى كان غرضها رفع راية الجهاد حتى إجلاء الإنجليز عن البلاد.

ولكن غاندى عرقل بحركته إخراج الإنجليز من الهند.

ثم يستطرد بعد ذلك مستهينًا بما لاقاه فى سبيل الإسلام ناعيًا على مسلمى العصر تركهم لدينهم فيقول:

فى سبيل الإسلام ما أنا لاق ... ولئن مت فليعش من هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دين ... ضيعوه ولم يفوه بعهد
كان مثلى يموت ولا يُعرف ... لو كان شيخهم شيخ هندا!

(عبد الفتاح أبو غدّة: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل).
ص ٦١ ط مكتبة المطبوعات الإسلامية، لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

بحمد الله غنى عن استعانة مصرى فى حالتى هذه وفى حال مرورى بقطر مصر، وقس علىّ سائر المهاجرين المسلمين. وعند تحرير هذه الكلمات اطلعت على ورود قافلة منهم إلى الإسكندرية. ولا أسأل المصريين أن يسدوا خلتهم أو أن يرحموا فاقتهم وإنما أسألهم أن ينظروا إلى شعثهم ونكد عيشتهم وأكثرهم كرام قومهم فى بلادهم ويستحيوا من أن ينعتوهم بالخونة البائعين لأوطانهم والآخذين من الأجانب دنانير وجنيهات جمة.

والحاصل أنكم أيها المصريون لا تقدّروا ما جرى علينا وعلى بلادنا من بعيد حق قدره ولا يؤثر فى قلوبكم ما حل بنا تأثيره فى قلوبنا. ثم إن معاملتكم الأحزاب التركية بمعزل عن مقتضى العقل والتمييز لا تشبه قطعًا معاملة من يحب الترك ويريد الخير لها، **إذ من المعلوم المجزوم منذ سنين أن فى تركيا فريقًا يبث الدعوة اللادينية ويضاد دين الإسلام والأقوام الإسلامية، لا سيما العرب، بسبب أن الإسلام وصل إلى الترك منهم وتأسس بنفوذ لسانهم فى الترك**، فمن جراء ذلك نرى هذا الفريق يسعون بكل جهدهم فى إبعاد اللغة العربية عن تركيا ويعادونها بأشد من معاداتهم[1] سائر الألسنة الأجنبية مع كون لغة الترك فى حاجة عظيمة إلى الاستعانة بلغة العرب لا تقاس على حاجتها إلى الاستعانة بغيرها ومع عدم كون اللغة العربية من مؤخر اللغات فصاحة ورقيًا حاشا لسان الله من ذلك، لكن السبب الأصلى كما قلنا خصومة الديانة الإسلامية وانهماك أمة الترك من مديد الزمان فى حب لسان العرب وعدهم حبه من لوازم محبتهم وارتباطهم بدين الإسلام. فذاك الفريق اللادينى مع كونهم فى غاية القلة بالنسبة إلى الأتراك المتدينين جادلوهم وقاتلوهم منذ عشر ونيف سنين واستفزوا من استطاعوا بصوتهم

---

(١) وكان قرار إلغاء الكتابة بالحروف العربية بمثابة انعكاس للعداء نحو الإسلام للحيلولة بين الأتراك والقرآن الكريم. هذا فضلاً عن الآثار المدمرة لهذا القرار (وهكذا بمرسوم واحد ألغى كل التراث الثقافى للمملكة التركية فتحولت إلى أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب وبدأت تتعلم القراءة والكتابة من جديد، **وهو أعجب وأغرب قرار صدر فى التاريخ، وأصبح أتاتورك أول حاكم فرض الكتابة من جديد، وأصبح أتاتورك أول حاكم فرض الأمية على أمة بأكملها، ولهذا السبب لم تنجب تركيا الحديثة أديبًا عالميًا ولا عالمًا ولا مؤرخًا، وكيف تفعل وهى قد اكتشفت الكتابة منذ جيلين)؟!**

(الأستاذ محمد جلال كشك، حوار فى أنقرة ص ٤٩/ ٥٠).

وخيلهم ورجالهم وشاركوا فى أموالهم ووعدوهم بما لا يخطر على بال الشيطان وتغلبوا على سلطتهم وسلطانهم. فليس فى تركيا منذ ذلك المدة والحقبة شيء أعظم خطورة وأهمية من هذه المجادلة والمحاربة الأهلية، لا الحرب العامة ولا الحرب الخاصة ولا ضياع البلاد ولا استرداد بعض منها، لأن البلاد والأيام مما يداولها الله بين الناس ليمحص الذين آمنوا ويمحق الكافرين وإنما الشأن الخطير لهذا التمحيص وذاك المحق لا لنفس البلاد والأيام، **«لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء»**(١). وإنى بحمد الله تعالى وتوفيقه شمرت عن ساق المجاهدة فى هذا السبيل **منذ أحسست الخطر على دين الإسلام فى تركيا**، وما أرسلت من ثوبى المشمر إلى هذا اليوم مع أنه كثيراً ما أعدى من ذلك الخطر المتوجه إلى الدين نفسى وأهلى، ومازلت ناصب فى مقدمة الصف الذى يصادم الذين يصادمون دين الإسلام(٢) وجاعل قلمى العاجز وقفًا على هذا الشأن جاريًا، ولا فخر ولا كذب إن قلت أنا ابن جلا أو يضرب بهذه الخطة فى خطتنا مثلاً. ثم إنى رأيت المصريين فى هذا العراك الذى نجم فى بلادنا وتفاقم عونًا لأعداء الدين ولسان العرب وحربًا لأحبتهما المتفانين فيهما بأموالهم وأنفسهم، وحتى إنى لما نزلت بساحتهم وعاينت هذه الحالة النفسية المعكوسة مع ما عانيت من سوء لقائهم كدت أموت حيرة وعجبًا بعدما كنت لم أمت فى تركيا بالرغم من شدائد الأخطار والمهالك التى حافت بى طيلة بضع عشرة سنة.

وقد بلغ القارئ من لدنى عذراً فى الإطناب فلنختم الكلام بالتنبيه على جهالة أخرى مصرية: وهو أن الرجل الذى كتب فى المقطم بعدما اتهمنا بقلة محبتنا الوطنية زاد على جهله بحالنا جهله بأحاديث نبينا محمد ﷺ مع كونه أزهريًا وظن الكلمة التى ذاعت فى الألسنة حديثًا نبويًا فقال: «ألا حبذا لو كنت كتبت هذه

---

(١) عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء» [رواه أحمد والترمذى وابن ماجه].

(٢) سبق الإشارة إلى ذلك فى أبيات الشعر التى أوردناها وذلك بقوله:

فى سبيل الإسلام ما أنا لاق	ولئن مت فليعش من هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دين	ضيعوه ولم يفوه بعهد

الكلمة وأنت فى البر لما قلت لك أكثر من تذكيرى إياك بقوله ﷺ (حب الوطن من الإيمان)[1].

وأقول فى خاتمة كلامى إن هذا الذى ألخصه بالخروج عن الدين ما حكمت به على الاتحاديين لا أغير حكمى فيهم ولو رجع المجلس الوطنى فى مسألة الخلافة والسلطة إلى وضعهما الأصلى الذى غيروه، وهو محتمل عندنا، ومتمنى عند من يحبهم من المسلمين. وذلك لأن رجوعهم عن ذلك لا ينبعث من رجوعهم إلى الدين بل مما أدت إليه تجاربهم المنبئة عن استياء عالم الإسلام فيرون الدوام على المنافقة أسلم لخطتهم من المجاهرة ويصير ماهية ذلك رجوعًا من قفر الكفر إلى ظل النفاق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً (١٣٧) بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٧، ١٣٨].

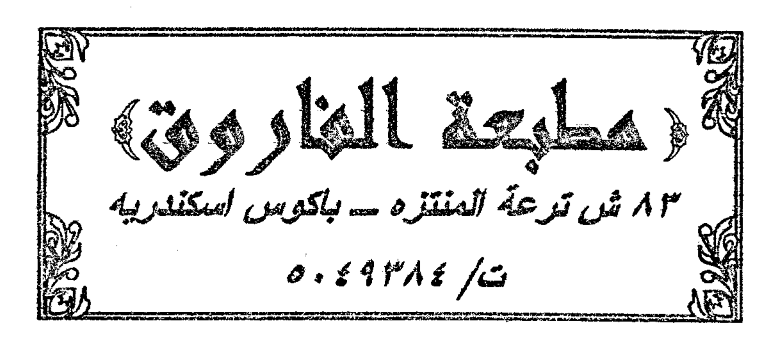
بيروت ١ رجب الخير سنة ١٣٤٢ و٧ شباط سنة ١٩٢٤

مصطفى صبرى

---

(١) وقد نبهت على كونها حديثًا غير نبوى فى مجلد سميته (مجددو الدين) - دينى مجددلر - وكنت حين ما تم طبع هذا الكتاب غادرت الآستانة بغتة ولم يساعدنى الزمان لأن أستصحب النسخ المطبوعة فى سفرى فبقى ألف نسخة منه إلا خمسين فى مطبعة الأوقاف - موضوعة فى الصناديق فغصبتها الحكومة الكمالية على ما فهمت من نشرات الصحف. وموضوع الكتاب بأسره الدفاع عن كثير من الأحكام والشعائر الإسلامية التى لا يزال يطعن فيها كفار المسلمين فى حادث الأزمنة وينتقدونها بعقولهم الضئيلة على تقاليد الإسلام القديمة. ولو طالعه ذوو الغيرة الدينية من علماء الإسلام واطلعوا على مفاده ثم اطلعوا على أن الحكومة الكمالية قد صادرت نسخه المطبوعة فى مطبعتها وحجرتها عن الانتشار لكفاهم ذلك وحده مرشدًا لتصحيح عقائدهم فى خطط الحكومة الكمالية الباذلة جهدها فى منع الخدمة الإسلامية والحيلولة دونها. وفيه أيضًا ما لا يخفى من حجر العلم وتضييق الأفكار. هذا، مع ما فيه من النصب والسلب القبيحين المتعلقين بصريح مال استحقه بحيث لا استحقاق فوقه وقيمته المادية جنيه تركى بعدد النسخ، وعلى أمثاله ينحصر ثراء مثلى. وعندى منها عدد لا يزيد على معظم جمع القلة وواحد كنت أهديته إلى صديقى الفاضل النحرير حضرة محمد زاهد وكيل الدرس سابقًا فى المشيخة الإسلامية فأخبرنى أنه أودعه إلى المكتبة العمومية بالقاهرة مع كتاب آخر لى - مسمى بقيمة المجتهدين الحديثين فى الإسلام العلمية - ليقرأهما إخواننا المسلمون وإن كانا مكتوبين على اللسان التركى (م.ص).

الفهـــرس



مطبعة الفاروق
٨٣ ش ترعة المنتزه ـ باكوس اسكندريه
ت/ ٥٠٤٩٣٨٤